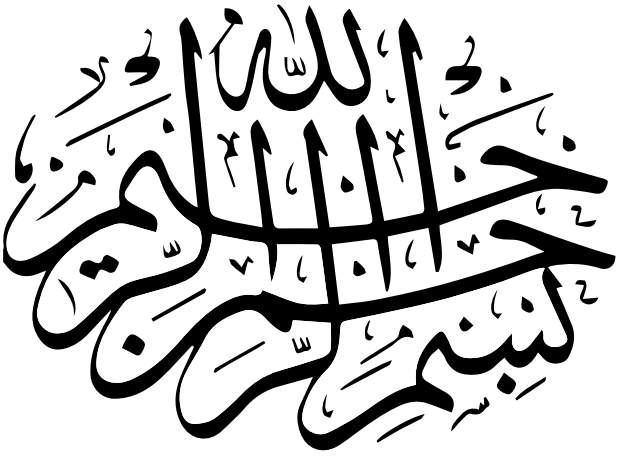
بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

كلمة عميد البحث العلمي
رئيس اللجنة العلمية للندوة المصاحبة
د. عبد الرحمن بن عبد العزيز المقبل

تحظى مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الدول المتقدمة بمكانة محورية لدورها البارز في تحقيق التنمية المستدامة باعتبارها بيوت خبرة في كل المجالات ومعامل لإعداد القيادات الشابة للمستقبل، فبالإضافة إلى كونها مصدرًا للعلوم والمعرفة، فإن لها الأثر المباشر والفعال في تحقيق التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والصناعية، كما أنها معنية بمواكبة الاحتياجات المتجددة من أجل المساهمة في تطوير المجتمعات والرقي بها إلى مصاف الدول المتقدمة.

ونظرًا إلى هذا الدور المهم الذي تضطلع به مؤسسات التعليم العالي والمراكز البحثية التابعة لها، فقد كانت الحاجة ملحة للتخطيط والتطوير لهذه المؤسسات بشكل مستمر، وعمل المراجعات والدراسات الدورية لتقييم برامجها وخططها والتأكد من جودة مخرجاتها وخدماتها، واستشعارًا من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لدورها في خدمة العلوم الشرعية والعربية، وسعيًا منها للإسهام في تطوير النشر العلمي المحكم باللغة العربية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد رأت أن يكون النشر العربي المحكم موضوع الندوة المصاحبة للاجتماع الحادي والعشرين للجنة رؤساء ومديري الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي تستضيفه الجامعة.

وتكتسب الندوة أهميتها من عوامل كثيرة من أهمها الحاجة إلى دعم الجهود التي تستهدف تعزيز مكانة اللغة العربية في العالم، والإسهام في تطوير الاستخدامات العلمية لهذه اللغة، والعمل على رفع كفاءة الأبحاث المنتجة باللغة العربية في العلوم الشرعية والعربية والإنسانية والاجتماعية وما يتصل بها من علوم لتحاكي نظيراتها من الأبحاث المنشورة في المجلات نفسها أو غيرها باللغات الأخرى، وكذلك الارتقاء بمنافذ النشر المحكم باللغة العربية في دول مجلس التعاون لمواكبة المعايير التي تتبناها منافذ النشر العالمية.

ويسر اللجنة العلمية المنظمة لهذه الفعالية أن ترحب بجميع المشاركين في الندوة والذين يمثلون عددًا من الجامعات والمراكز البحثية في دول مجلس التعاون، متمنين لهم طيب الإقامة في رحاب عاصمة مملكتنا الغالية الرياض، ونتطلع جميعًا إلى أن يتحقق لهذه الندوة ما رسم لها من أهداف وأن تتحقق الفائدة المرجوة منها بما يسهم في الارتقاء بأوعية النشر العربية المحكمة في دول مجلس التعاون.

كما أسوق من الشكر أجزله ومن الدعاء أوفره ومن الامتنان أعظمه لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز قائد مسيرتنا وباني نهضتنا، وسمو ولي عهده الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز، وسمو ولي ولي العهد محمد بن سلمان بن عبد العزيز على ما يلقاه التعليم الجامعي من دعم واهتمام. والشكر موصول لمعالي وزير التعليم الدكتور عزام بن محمد الدخيل على دعمه ومؤازرته.

ولسعادة مدير الجامعة الدكتور فوزان بن عبد الرحمن الفوزان أوفر الشكر وأجزله على دعمه وتوجيهه ، وسؤاله الدائم عن أعمال الندوة ، وتذليله كافة العقبات التي واجهتنا ، سائلين الله أن يجعل ذلك في موازين عمله. والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الفهرس العربي للاستشهادات
Arabic Citations Index (ACI)
مبادرة دولية لإيجاد آلية موضوعية لرصد وتصنيف أوعية النشر الصادرة باللغة العربية

تقديم
أ.د. فهد بن عبدالعزيز العسكر
وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تمهيد:

تمثل اللغة العربية إحدى أكثر اللغات انتشاراً في العالم اليوم، وتكتسب اللغة العربية مكانتها من كونها اللغة التي نزل بها القرآن الكريم، وبها انتشر الدين الإسلامي وعلوم الشريعة، إلى جانب علوم اللغة العربية الأخرى التي أثرت العالم وأسهمت في نهضته، وعلى الرغم من المكانة الكبيرة للغة العربية اليوم، واعتماد الباحثين في العلوم الشرعية والعربية في مختلف الجامعات والمراكز البحثية في العالم عليها في إعداد أبحاثهم ودراساتهم إلا أن هذه اللغة لم تنل النصيب الوافي من الاهتمام الذي وجدته اللغات الأخرى، وما ينتج عنها من علوم ومعارف.

ففي الوقت الذي توجد فيه اليوم العديد من القواعد الإلكترونية الخاصة بنشر الإنتاج العلمي: الأبحاث، والدراسات، والمستخلصات.. المنشورة باللغات الأخرى كالإنجليزية والفرنسية، وعلى الرغم من المحاولات العربية لتطوير قواعد متخصصة في نشر أو توزيع الإنتاج العلمي الصادر باللغة العربية، مثل "شبكة المنهل" المملوكة لشركة المنهل التكنولوجية، وقاعدة "معرفة" التابعة لشركة عالم المعرفة للمحتوى الرقمي، وقاعدة دار المنظومة، وغيرها إلا أنه لا توجد حتى اليوم قاعدة إليكترونية تستهدف إدراج وتصنيف أوعية النشر العلمي الصادرة باللغة العربية وذلك على الرغم من استشعار الجامعات والمؤسسات البحثية العربية لأهمية هذا الأمر، وسعي البعض منها لعقد الاجتماعات، والندوات، وحلقات النقاش التي تؤكد في مجملها على أهمية وجود الآليات والمعايير الكفيلة بتصنيف أوعية النشر العربية للتأكد من جودة مخرجاتها، لكن دون وجود أي مبادرات ملموسة لتحويل الآمال إلى واقع ملموس.

وانطلاقاً من الدور الرائد للمملكة العربية السعودية قبلة المسلمين، وخادمة الشريعة الإسلامية، واللغة العربية، واستشعاراً من الجامعات السعودية وعلى رأسها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لدورها في خدمة العلوم الشرعية والعربية، باعتبار هذه العلوم وما يتصل بها من علوم إنسانية واجتماعية الأساس الذي قامت عليه الجامعة، وتماشياً مع سعي الجامعة للوفاء بمسؤولياتها العالمية المنبثقة من رؤيتها، فقد قررت الجامعة إطلاق مبادرة لإنشاء الفهرس العربي للاستشهادات ACI الذي يعنى برصد وتصنيف أوعية النشر الصادرة في العالم باللغة العربية.

ولتفعيل هذه الرؤية اتخذت الجامعة خلال الأعوام الثلاثة الماضية عدة إجراءات منها المكاتبات الرسمية مع المسؤولين ذوي العلاقة وعلى رأسهم معالي وزير التعليم والتي تضمنت التعبير عن عزم الجامعة إطلاق هذه المبادرة، إلى جانب العمل على مسح التجارب العالمية الرائدة في هذا المجال، الأمر الذي مكن الجامعة من إعداد التصور العام للمشروع، وعرضه على مجلس الجامعة، والذي اعتمده بقراره رقم (١٤٣٢/٢٤٤٤-١٤٣٣هـ) المتخذ في الجلسة (الخامسة) للمجلس المنعقدة بتاريخ ١٥ رجب ١٤٣٣هـ.

ولقد وجدت مبادرة الجامعة إلى إنشاء الفهرس الترحيب والدعم من الجهات ذات العلاقة على كافة المستويات، المحلية، والعربية، والإسلامية، حيث تم عرض المشروع على وكلاء الجامعات السعودية للدراسات العليا والبحث العلمي في اجتماعهم التنسيقي الأول الذي استضافته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، خلال شهر رجب ١٤٣٥هـ، كما تم عرضه على عمداء البحث العلمي في الجامعات السعودية في عدة اجتماعات خلال الأعوام الماضية.

أما على المستوى العربي فقد عرض المشروع في ندوة النشر في المجلات العربية المحكمة التي نظمتها جامعة الكويت خلال شهر محرم ١٤٣٤هـ. كما تم عرضه على المستوى الإسلامي في ملتقى التعاون

والتبادل بين جامعات العالم الإسلامي، الذي استضافته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية منتصف عام ١٤٣٤هـ.

الجهود التي بذلت للإعداد للمشروع:

بدأت فكرة تبني جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية إنشاء فهرس للاستشهادات العربية قبل أكثر من ٥ أعوام، حينما استشعر القائمون على البحث العلمي في الجامعة افتقاد الساحة المحلية والدولية لأي مبادرات تستهدف تطوير قواعد أو معايير موضوعية لتصنيف أوعية النشر العلمي الصادرة باللغة العربية، وما يُلقى على عاتق الجامعة من مسؤوليات في هذا الاتجاه تبعاً لريادتها في مجال العناية بالعلوم الشرعية والعربية، وما ينتظر من المملكة العربية السعودية التي تضطلع بمكان الصدارة في العالم الإسلامي، من ضرورة العناية بعلوم الشريعة الإسلامية، وخدمة اللغة العربية، وقد اتخذت الجامعة لتفعيل فكرة المشروع الخطوات التالية:

- بادرت الجامعة إلى مخاطبة معالي وزير التعليم العالي مبدية استعدادها لتولي تنفيذ قاعدة لتصنيف الإنتاج العلمي العربي، ثم عاودت التأكيد على رغبتها إنشاء الفهرس العربي في خطاب إلحاقي آخر.
- جاء إنشاء برنامج النشر العالمي الذي اعتمده مجلس الجامعة بقراره رقم (٢٣٥٤-١٤٣١/١٤٣٢هـ)، المتخذ في الجلسة الثامنة للمجلس المنعقدة بتاريخ ١٤٣٢/٧/١٩هـ ليشكل نقلة في مسيرة عناية الجامعة بفكرة شبكة الرصد والتصنيف، حيث تضمن البرنامج مشروعاً يستهدف دعم جهود تصنيف المجلات العلمية الصادرة باللغة العربية، وتطوير مجلات الجامعة لتحقيق متطلبات الإدراج في قواعد النشر العالمية، وبناء على ذلك فقد اعتمد مجلس الجامعة مشروع إنشاء الفهرس العربي للاستشهادات (ACI) بالقرار رقم (١٤٣٢/٢٤٤٤-١٤٣٣هـ) المتخذ في الجلسة (الخامسة) للمجلس المنعقدة بتاريخ ١٥ رجب ١٤٣٣هـ
- عنيت عمادة البحث العلمي بالجامعة بعرض الإطار العام لمشروع الفهرس في أربعة من الاجتماعات التنسيقية لعمداء البحث العلمي التي تعقد بالتناوب بين الجامعات السعودية، للتشاور حوله ومناقشة أبعاده المختلفة، وقد تم ذلك في:
- الاجتماع السادس الذي استضافته جامعة الملك عبدالعزيز، بحضور سعادة الأمين العام للهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي بتاريخ ٢٤-٢٥ ذي الحجة ١٤٣١هـ
- الاجتماع الثامن الذي عقد بجامعة تبوك، خلال المدة ٢٧-٢٨ ذي الحجة ١٤٣٢هـ.
- الاجتماع التاسع الذي عقد في جامعة الملك خالد يومي ١-١٤٣٣/٧/٢هـ، وقد تمخض عن هذا الاجتماع توصية تؤيد إنشاء الفهرس وتفوض جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية باتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشائه، والرفع لمجلس التعليم العالي لطلب الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ المشروع.
- الاجتماع العاشر لعمداء البحث العلمي بالجامعات السعودية، الذي عقد في جامعة نايف العربية، يومي ١٧-١٨ محرم ١٤٣٤هـ، ١و٢ ديسمبر ٢٠١٢م.
- وكانت الجامعة ممثلة في عميد البحث العلمي قد بادرت بعد صدور توصية الاجتماع التاسع لعمداء البحث العلمي إلى التواصل مع الأمين العام المساعد للهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي لضمان الجودة لاستطلاع رأي الهيئة في مبادرة الجامعة، الذي أكد على ترحيب الهيئة بهذه المبادرة، وسعادتها بأن تكون أحد شركاء الجامعة في هذا المشروع العلمي المهم.
- أما الدعم الأكبر لمشروع إنشاء الفهرس على المستوى المحلي فقد تحقق أثناء الاجتماع الأول لوكلاء الجامعات السعودية للدراسات العليا والبحث العلمي الذي استضافته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية يومي ٢٢-٢٣ رجب ١٤٣٥هـ، حيث رحب المشاركون في الاجتماع بمشروع الفهرس وأكدوا على أهميته لتفرده وريادته، ودعوا الجامعات السعودية كافة إلى الإسهام في دعم هذه المبادرة المتميزة، وإلى الإسهام في إنجاحها وإلى اعتماد الفهرس باعتباره آلية موضوعيه لقياس جودة الأوعية العلمية المحكمة الصادرة باللغة العربية، وتحديد طبيعة إسهام المؤلفين باللغة العربية في خدمة تخصصاتهم.
- ومن جانب آخر فقد تم التعريف بمشروع إنشاء الفهرس وعرض الخطوات التي تمت لتفعيله في عدة اجتماعات لمسؤولي البحث العلمي على المستوى

العربي والإسلامي، وذلك على النحو التالي:

- ندوة النشر في المجلات العلمية المحكمة في الوطن العربي، التي دعت إليها جامعة الكويت، وعقدت يومي ٥-٦ صفر ١٤٣٤هـ، ١٨و ١٩ ديسمبر ٢٠١٢م.
- ملتقى التعاون والتبادل بين جامعات العالم الإسلامي، الذي عقد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في ١٨ رجب ١٤٣٤هـ، الموافق ٢٨ مايو ٢٠١٣مم.

وتبعاً لذلك يمكن القول: إن مشروع الفهرس والفهرس قد لقيا اهتمام المشاركين في كافة الفعاليات العلمية التي عرضا فيها، وتضمنت توصيات هذه القعاليات الترحيب بمبادرة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية إلى إنشاء الفهرس التي تعد النواة الأولى للفهرس العربي للاستشهادات لكونهما بمثابة الحلم لكل الباحثين والمهتمين باللغة العربية، ودعوة الجامعات السعودية والعربية والإسلامية إلى التعاون مع الجامعة لتفعيل هذه المبادرة العالمية المتميزة.

وكانت الجامعة قد عرضت في مطلع عام ١٤٣٥هـ على معالي وزير التعليم العالي لطلب تفضل معاليه بالرفع للمقام السامي الكريم للموافقة على تبني الجامعة للفهرس العربي لرصد وتصنيف أوعية النشر الصادرة باللغة العربية، التي تحتوي على الفهرس وتوجيه الجهات ذات العلاقة بتوفير الدعم المادي والمعنوي اللازم لتنفيذ المشروع، وبعد تقويم المشروع والتأكد من أهميته، وجدواه من قبل الوزارة صدرت موافقة معالي الوزير بخطاب معاليه رقم ٨٣٣٠٤ و تاريخ ١٤٣٥/٧/٢٠هـ على تنفيذ الجامعة للمشروع وإدراجه ضمن ميزانيتها للعام المالي ١٤٣٦-١٤٣٧هـ، ٢٠١٥م، ثم صدرت موافقة معالي وزير التعليم على طرح المشروع في منافسة عامة وذلك بموجب برقية معاليه ذات الرقم: ١٠٤٢٥٠ والتاريخ ١٤٣٦/١١/١٢هـ.

فكرة الفهرس:

يمثل إنشاء الفهرس العربي للاستشهادات Arabic Citations Index (ACI) أول مبادرة عربية لإيجاد نظام آلي لإدراج، وتصنيف أوعية النشر العلمي الصادرة في العالم باللغة العربية (المجلات العلمية المحكمة، وسجلات المؤتمرات)، حيث سيعمل الفهرس على تصنيف أوعية النشر الصادرة باللغة العربية في العالم بناء على تأثيرها في مجالات تخصصها، إلى جانب قياس كم الاستشهادات بما تضمنته الأعمال المنشورة في الأوعية المدرجة في الفهرس.

ويأتي إطلاق الفهرس بغية مسايرة تجارب الجامعات والمنظمات التي سعت لخدمة اللغات الأم لأوطانها، عبر إنشاء شبكات لرصد وتصنيف المجلات العلمية الصادرة بهذه اللغات، مثل: الشبكات الخاصة برصد وتصنيف أوعية النشر الصادرة باللغات: البرتغالية، والتركية، والصينية، والكورية، والمالاوية..

حيث سيسعى الفهرس إلى رصد المجلات العلمية العربية المحكمة وتصنيفها وفقاً لمعايير علمية محددة بشكل موضوعي، كما يتم في الفهارس والقواعد الإلكترونية العالمية المتخصصة في إدراج وتصنيف أوعية النشر الصادرة باللغات الأخرى، وعلى رأسها شبكتي العلوم والمعرفة Web of Knowledge.Web of Science التابعتين لشركة Thomson Reuters.

وينتظر أن يعمل الفهرس العربي وفق آليات فهرسة وتصنيف تحاكي الآليات المتبعة في القواعد القائمة حالياً، التي تعتمد على تقارير الاستشهادات المرجعية Journal Citation Reports (JC)R والتي تتحدد بموجبها قيمة المجلات بناء على كم الاستشهادات المرجعية التي حظيت بها جميع المقالات المنشورة فيها، إلى جانب ترتيب المجلات بناء على قيمة معامل تأثيرها Impact Factor (IF) والذي ينتج عن قسمة عدد الاستشهادات المرجعية التي تنالها المقالات المنشورة في المجلة خلال العامين السابقين على عدد المقالات المنشورة في المجلة خلال العامين نفسيهما، كما يمكن تطوير معايير أخرى تحاكي المعاملات المستخدمة في شبكة العلوم، مثل المعامل الفوري (Immediacy Index) الذي ينتج من تقسيم عدد الاستشهادات المرجعية التي حظيت بها المقالات المنشورة في مجلة ما خلال عام واحد على عدد المقالات المنشورة في المجلة خلال العام نفسه، ومعامل القيمة الملائمة (Eigen factor) الذي يعنى بقيمة المجلات التي نشرت فيها الدراسات التي تضمنت الاستشهادات.

ومع اتساع حجم القاعدة، وثراء خبرة القائمين عليها يمكن تطوير معاملات أخرى للتصنيف تدعم عمليات الأرشفة وتعطي فرصاً جديدة للكشف عن مدى تميز المجلات.

التجارب العالمية الرائدة في مجال إدراج وتصنيف أوعية

النشر العلمي:

يشير المسح الذي قام به فريق الإعداد لهذا المشروع أهمية إلى التعرف على التجارب الرائدة المشابهة لمشروع الفهرس العربي إلى أنه يتوافر اليوم في العالم عدد من فهارس وشبكات رصد وتصنيف أوعية النشر العلمي، التي تتباين من حيث اللغة التي تستخدمها، والمجالات والتخصصات التي تعنى بها، إلى جانب تباين قدرات وإمكانات كل فهرس أو شبكة، وتتمثل أهم هذه الفهارس والشبكات العاملة في العالم تبعاً للغات التي تعمل بها في:

أولاً: شبكات الرصد والتصنيف باللغة الإنجليزية

١- شبكتا العلوم والمعرفة Web of Knowledge،Web of Science التابعتين لشركة Thomson Reuters.

تمثل شبكة المعرفة Web of Knowledge أهم قواعد المعلومات العالمية، العاملة في مجال إدراج وتصنيف أوعية النشر باللغة الإنجليزية، حيث يضم الفهرس حالياً حوالي ٢٣ ألف مجلة وأكثر من مائة ألف من سجلات المؤتمرات الدولية Conference Proceedings في مختلف التخصصات.

وقد أُدرج من هذا الكم في شبكة العلوم Web of Science التابعة للشركة نفسها حتى عام ٢٠١٢ حوالي ١٢ ألف مجلة، وذلك بعد خضوع هذه المجلات للتقويم المنهجي بواسطة تقارير الاستشهادات المرجعية Journal Citation Reports (JCR) وتفيد الشركة أنه يعتمد على معطيات قواعدها عشرون مليون باحث تقريباً، و ينتمون إلى٩٠ دولة.

٢- قاعدة Scopus التي تمتلكها دار إلسيفيرElsevier للنشر تعد هذا الفهرس ثاني أهم القواعد والشبكات العالمية لرصد أوعية النشر باللغة الانجليزية حيث تتوافر القاعدة على ٢٠ ألف عنوان مقالة، وحوالي خمسين كتاباً تضم مخرجات المؤتمرات الدولية في مختلف التخصصات، بالإضافة لإتاحتها محتوى حوالي ٤ آلاف مجلة ماتزال تحت الطبع(Articles-in-Press).

ثانياً: شبكات الرصد والتصنيف باللغات الأخرى سعت عدد من الدول والمنظمات في الدول الناطقة بغير اللغة الإنجليزية إلى إنشاء فهارس وشبكات إليكترونية لرصد وتصنيف أوعية النشر باللغات الأم لهذه الدول، وتتمثل أهم الفهارس والشبكات الموجودة في العالم اليوم بغير اللغة الإنجليزية، في:

١- الشبكة البرازيلية

وهي شبكة تسعى إلى تطوير، وحفظ، وتقييم التراث العلمي الصادر باللغة البرتغالية، في صورة إلكترونية، وقد اشتركت في إنشاء هذه الشبكة عدة جهات، هي:

١) مؤسسة دعم البحوث في ولاية ساو باولو.

٢) مركز إعلام العلوم الصحية بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٣) المجلس الوطني للتنمية العلمية والتكنولوجية.

ويضم الفهرس حالياً عدة مجلات علمية صادرة باللغة البرتغالية في عدد كبير من الدول، منها: البرازيل، والبرتغال، والأرجنتين، وتشيلي، وكولومبيا، وكوستاريكا، وكوبا، وإسبانيا، والمكسيك، وفنزويلا.

٢- الشبكة التركية ULAKBIM

بدأت الشبكة التي تستهدف تحسين مستوى المجلات التركية عن طريق وضع معايير قوية للإدراج عام ١٩٩٠م، و ذلك في مجالات متعددة، ويضم الفهرس حالياً أربع قواعد، هي:

١. قاعدة المعلومات الطبية

٢. قاعدة معلومات علوم الأحياء

٣. قاعدة معلومات العلوم الاجتماعية

٤. قاعدة معلومات العلوم الهندسية، و الأساسية.

ويتم تقييم جميع المجلات المدرجة بواسطة معايير صارمة تتماشى مع المعايير الدولية.

٣- فهرس الاستشهادات الصيني في العلوم الاجتماعية

Chinese Social Sciences Citation Index (CSSCI)

وهي تجربة مشابهة لمشروع إنشاء الفهرس العربي، حيث طورت جامعة نانجينغ (Nanjing University) عام ١٩٩٧م شبكة إلكترونية لرصد وتصنيف المجلات الصينية المتخصصة في العلوم الاجتماعية، وبحلول عام ٢٠٠٠م رسخ الفهرس وجودها. إذ باتت تحتوي على ٢٧٠٠ مجلة متخصصة في العلوم الاجتماعية، وتعتمد عليها الجامعات الصينية للحكم علي جودة المجلات.

٤- فهرس الاستشهادات الكوري

Korean Citation Index (KCI)

تشرف على هذا الفهرس وتدير أعماله مؤسسة البحوث الوطنية الكورية (National Research Foundation of Korea). ويقدم الفهرس بيانات الاستشهاد، والمعلومات الإحصائية، والببلوجرافية للمجلات الكورية المدرجة بها، والتي وصل عددها إلى ٢١٠٠ مجلة عام ٢٠١١م.

٥- مركز الاستشهادات الماليزي

Malaysian Citation Centre (MCC)

أنشئ مركز الاستشهادات الماليزي عام ٢٠١١م، وقام المركز بتطوير مؤشر الاستشهادات الماليزي Malaysian Citation Index (MyCite).

ويهتم الفهرس برصد وتصنيف المجلات الصادرة باللغتين المالاوية والإنجليزية في ماليزيا للتخصصات التقنية والطبية، إلى جانب التخصصات الاجتماعية والإنسانية، ويضم حالياً ٥٨٠ مجلة، منها ٣٤٣ مجلة في العلوم الاجتماعية والإنسانية.

مبررات إنشاء الفهرس العربي

تتضافر العديد من العوامل التي تؤكد في مجملها أهمية تبني إحدى الجامعات السعودية إنشاء فهرس للاستشهادات العربية، من أهمها:

١. التأكيد على دور المملكة الريادي والداعم لكل المبادرات الهادفة إلى خدمة علوم الشريعة الإسلامية، والعلوم العربية، والتعبير عن جهود المملكة الهادفة إلى خدمة البحث العلمي، وتمكين الباحثين السعوديين من الإسهام في خدمة الحضارة الإنسانية، انطلاقاً مما تنص عليه المادة (التاسعة والعشرون) من النظام الأساس للحكم "ترعى الدولة العلوم والآداب والثقافة، وتعنى بتشجيع البحث العلمي، وتصون التراث الإسلامي والعربي، وتسهم في الحضارة العربية والإسلامية والإنسانية".

٢. ضرورة المبادرة لقطع الطريق على محاولات الدول غير العربية التي تسعى جاهدة لكسب الدول العربية للانضمام إلى القواعد التي أنشأتها هذه الدول لخدمة لغاتها.

٣. الاستجابة لتطلعات الباحثين والمؤسسات الأكاديمية والبحثية عبر العالم الرامية إلى وجود جهود علمية وتقنية تستهدف إدراج، وتصنيف الإنتاج العلمي المنشور باللغة العربية، لاسيما في ظل الفراغ الناشئ عن عدم وجود مبادرات عربية أو أجنبية في هذا المجال.

٤. الإسهام في دعم المحتوى العربي على الإنترنت، بما يستجيب لمبادرة قيادات المملكة الداعية لإثراء المحتوى العربي على الإنترنت، إلى جانب دور هذه المبادرة في دعم صناعة البرمجيات التي تدعم اللغة العربية.

أهداف الفهرس:

يسعى الفهرس العربي للاستشهادات إلى تحقيق عدد من الأهداف، من أبرزها:

١. رفع كفاءة الأبحاث المنتجة في العلوم الشرعية والعربية، وما يتصل بهما من علوم، حيث سيعمل الفهرس على تصنيف المجلات العلمية بناء على معاملات تأثيرها Impact Factors في الإنتاج العلمي في التخصص، إلى جانب تصنيف الباحثين بحسب تأثير إنتاجهم العلمي في الإنتاج العلمي للباحثين الآخرين.

٢. توفير المعلومات المرجعية حول البحوث الحديثة المنشورة في المجالات الشرعية والعربية بما يسهم في إحاطة الباحثين في هذين المجالين وما يتصل بهما من مجالات بالأبحاث الرائدة التي تتوافر على القيم العلمية العالية المنتجة عبر العالم.

٣. الكشف عن حالة النشر العربي على المستوى العالمي، حيث ستسهم المعلومات المرجعية والإحصاءات التي سيتيحها الفهرس في تكوين صورة عامة حول النطاقات العلمية المتميزة جغرافياً أو تخصصياً، وتلك الواعدة، إلى جانب كشف الفهرس عن النطاقات الضعيفة التي يتعين السعي لعلاجها، بما يدعم حركة البحث في العالم العربي، خاصة في مجالي العلوم الشرعية والعربية.

٤. تقدير الباحثين المتميزين في العلوم الشرعية والعربية والاعتراف بتميزهم بشكل موضوعي يمكنهم من الحصول على ما يستحقونه من جوائز وبدلات، منها بدل التميز في مجال النشر العلمي، الذي نص عليه قرار مجلس الوزراء الصادر في الأول من محرم عام ١٤٢٩هـ والمتضمن صرف بدل تميز يتراوح بين ١٠ و٤٠٪ لمن يتمكنون من أعضاء هيئة التدريس

ومن في حكمهم من النشر في مجلات علمية ذات سمعة عالمية في مجال التخصص، ولم يأخذ حقه في التطبيق لغياب المعايير الموضوعية للتعامل معه، في ظل افتقاد العالم لقاعدة متخصصة في تصنيف الإنتاج العلمي المنشور باللغة العربية. حيث خلت القائمة الاسترشادية التي أعدتها الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي لأفضل المجلات العلمية التي يؤدي النشر فيها لاستحقاق بدل التميز البحثي من المجلات الصادرة باللغة العربية لاعتماد القائمة على دليل النشر العلمي (Science Citation Index – Expanded) ودليل النشر للعلوم الاجتماعية (Social Science Citation Index) التابعين لشبكة العلوم Web of Science اللذين يخلوان من المجلات المتخصصة في العلوم الشرعية والعربية.

٥. الإسهام مستقبلاً في تطوير نظم الترقيات في الجامعات العربية، وخدمة الجامعات خارجها، فبدلاً من الاعتماد على كم الإنتاج المنشور للمتقدمين للترقية، كما هو الحال حالياً سيمكن الفهرس من قياس أثر الإنتاج العلمي من خلال تحديد المكانة العلمية للمجلات التي نشر فيها هذا الإنتاج، كما تتيح إمكانية التعرف على إسهام الباحثين في المعرفة العلمية في التخصص من خلال حساب عدد مرات إفادة الباحثين الآخرين من إنتاجهم.

فرص نجاح الفهرس

تعزز فرص نجاح مشروع إنشاء الفهرس العديد من العوامل، من أهمها:

١. الحاجة الملحة إلى هذا النوع من المبادرات التي تخدم اللغة العربية، وتعزز مكانة العلوم الشرعية، وتسهم بشكل مباشر في خدمة المؤسسات البحثية والمراكز، والمجالس، والهيئات العلمية السعودية، والعربية، والدولية، التي تفتقد حالياً للآليات الموضوعية اللازمة لتقويم الأبحاث والأوراق العلمية المنشورة باللغة العربية، ولعل مما يدعم أهمية مبادرة الجامعات السعودية لتبني هذا الفهرس المحاولات العربية المتناثرة لإيجاد أي آلية لتقويم المجلات العلمية الصادرة باللغة العربية دون اتخاذ أي مبادرة حقيقية لتحقيق هذا الهدف.

٢. المكانة العالمية التي تحظى بها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في مجال العلوم الشرعية والعربية، وخبرتها العريضة في النشر العلمي المتخصص والمحكّم في المجالات الشرعية، والعربية، والإنسانية، والاجتماعية.

٣. قيام المشروع على رؤية تكاملية تبنى على جهود محلية ودولية مشتركة، تتضافر فيها خبرات العديد من المؤسسات الحكومية والأهلية، ممثلة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، والهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، إلى جانب الجهات التقنية الأهلية التي سيعهد إليها إعداد البنية التقنية للشبكة، كما سيشترك في المشروع عدد من الخبراء والباحثين وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية ذوي الكفاءة والخبرة في العلوم الشرعية، والعربية، والإنسانية والاجتماعية.

شركاء الجامعة في إنشاء الفهرس

سعياً لضمان نجاح المشروع وتحقيق أهدافه بموضوعية وحيادية سيتم تطوير الفهرس وإدارة أعماله العلمية، وتقديم خدماته للمستفيدين عبر شراكة تجمع الجامعة بعدد من المؤسسات الحكومية، والجامعات، والهيئات الحكومية، والمنظمات الإقليمية والدولية، منها:

١. وزارة التعليم .

٢. الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي.

٣. جامعات ومؤسسات التعليم العالي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٤. اتحاد الجامعات العربية.

٥. اتحاد جامعات العالم الإسلامي.

٦. المجلس العربي للبحث العلمي

إجراءات إنشاء الفهرس

سعياً لتنفيذ المشروع على أسس علمية سليمة فقد تم إنشاء لجنة عليا للإعداد لمشروع إنشاء الفهرس برئاسة معالي مدير الجامعة وعضوية عدد من وكلاء الجامعة وكبار مسؤوليها.

كما تمخضت عن برنامج النشر العالمي الذي يشرف على تنفيذ المشروع لجنة برئاسة وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي وعضوية عميد البحث العلمي واثنين من وكلاء العمادة للإشراف على المراحل المختلفة لتطوير الفهرس العربي للاستشهادات، وقد

نفذت اللجنة من خلال مستشاري وحدة النشر العالمي بعمادة البحث العلمي عدة دراسات حول واقع فهارس وشبكات الرصد والتصنيف عبر العالم، كما قام أعضاء اللجنة برحلة عمل آسيوية خلال المدة ٦/١٨ – ٧/١ ١٤٣٥هـ، ١٨-٣٠/ ٤/ ٢٠١٤م، استهدفت مسح التجارب السائدة في جمهورية الصين الشعبية، وكوريا الجنوبية، واتحاد مملكة ماليزيا لرصد وتصنيف المجلات العلمية الصادرة باللغات الصينية، والكورية، والملاوية.

وقد أمكن بفضل نتائج الدراسات المكتبية، وما تمخضت عنه رحلة العمل الآسيوية تحديد الآليات التي ستتبع لتطوير المشروع وتصميم بنيته الإشرافية، والعلمية، والفنية والتقنية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: آليات الإشراف على الفهرس وإدارته

ستتولى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالتنسيق مع شركائها، تشكيل هيئة عليا للإشراف على الفهرس، تسمى "الهيئة الإشرافية للفهرس العربي"، يرأسها معالي مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وتضم في عضويتها وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي نائباً للرئيس إلى جانب عدد من وكلاء الجامعات السعودية، والخليجية، والعربية للدراسات العليا والبحث العلمي إلى جانب ممثلين لشركاء الجامعة في هذا المشروع.

وتعد الهيئة المرجعية العليا للفهرس، حيث تضطلع بوضع سياسته، وتشرف على تنفيذ برامجه، وتوجهها لتحقيق الأهداف التي من أجلها أنشئ، ولها على وجه الخصوص:

- إقرار السياسات والخطط الإستراتيجية (التشغيليّة وغيرها) الكفيلة بتحقيق أهداف الفهرس.
- الإشراف على المشاريع والبرامج والمبادرات المختلفة للفهرس.
- الإشراف على المهام العلمية والتقنية والفنية والإدارية للفهرس.
- اعتماد المعايير العلمية للإدراج والتصنيف لأوعية النشر في الفهرس.
- تشكيل هيئة تحرير الفهرس.
- مراجعة واعتماد التقارير الدورية التي يصدرها الفهرس.
- إقرار القواعد الداخلية للفهرس بما لا يتعارض مع القواعد أو الأنظمة المعمول بها في الجامعات السعودية، وإنشاء وحدات إدارية، أو تعديلها لتنظيم سير العمل.
- مناقشة وإقرار مجالات التعاون العلمي والتقني والفني مع المنظمات المحلية والإقليمية والدولية.
- تشكيل اللجان المختصة واعتماد برامج عملها ومتابعة إنجازاتها.

كما سيتم تشكيل هيئة لإدارة تحرير الفهرس تسمى "هيئة تحرير الفهرس العربي للاستشهادات" يرأسها وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، وعضوية ممثلين للجامعات السعودية والعربية إلى جانب عدد من العلماء، والباحثين المتميزين في العلوم الشرعية والعربية، والإنسانية والاجتماعية، وغيرها من العلوم ذات الصلة من مختلف الجامعات السعودية، والعربية، والدولية المهتمة بالعلوم الشرعية والعربية، وذلك بالاعتماد على المعايير المتبعة لتكوين هيئات التحرير في الشبكات العالمية المشابهة، وتتلخص أبرز مهام الهيئة العلمية التي سيتم تشكيلها لإدارة تحرير الفهرس في:

١. وضع المعايير العلمية لإدراج أوعية النشر: المجلات العلمية، وسجلات المؤتمرات Conference Proceedings ، في الفهرس، وذلك بالإفادة من المعايير المعتمدة في الشبكات العاملة باللغات الأخرى، وينتظر أن تتسم معايير الإدراج بالدقة، والصرامة العلمية، والقابلية للقياس، وتتمحور حول عدد من المعايير، منها: عمر المجلة، ومدى انتظامها في الصدور، ومكانة الجهة التي تصدرها، والقيمة العلمية لأعضاء هيئة تحريرها، والاتجاهات الجغرافية لأعضاء هيئة التحرير والباحثين، وجودة المحكمين، ورصانة النتاج العلمي المنشور بها.

٢. تحديد المجالات الرئيسة والفرعية للأوعية التي سيتضمنها الفهرس.

٣. ترشيح رؤساء وأعضاء هيئات تحرير المجالات البحثية الرئيسة.

٤. مراجعة وفحص طلبات الإدراج بناء على المعايير المعتمدة.

٥. إجراء الدراسات والاستطلاعات اللازمة للتعرف

على آراء الباحثين والمستفيدين من الفهرس حول مكانة المجلات قيد الفحص.

٦. إعلان القائمة السنوية للمجلات التي يتم إدراجها، وما يتوجب على بعض المجلات التي لم يوافق على إدراجها استيفاؤه ليتحقق لها الإدراج.

٧. تحديد معاملات التأثير التي ستعتمد لترتيب المجلات، مثل: Total Cites, Impact factor, h-index etc.

٨. تحديد معاملات التأثير التي سيؤخذ بها لتقييم إسهامات الباحثين، مثل: h-index, g–index etc.

٩. تحديد معاملات التأثير التي سيؤخذ بها لترتيب إسهامات الدول منفردة، و المؤسسات، و الجامعات في مجالات اهتمام الشبكة.

١٠. تشكيل هيئة علمية وفنية (Scientific & Technical) لإدارة تقارير الاستشهاد للمجلات المدرجة.

١١. إصدار البيانات والتقارير السنوية الخاصة بترتيب المجلات المدرجة حسب معاملات تأثيرها وفق تخصصاتها الرئيسة والفرعية Subject Categories.

وللإشراف على عمل الفهرس سيتم تعيين مدير تنفيذي من ذوي الكفاءة والخبرة في مجال الرصد والتصنيف، ليتولى الإشراف على المهام التقنية والفنية والإدارية والمالية للفهرس، إلى جانب تشكيل الإدارات والوحدات اللازمة وتوفير التجهيزات والتقنيات المطلوبة لقيام الفهرس بمهامه.

ثانياً: الآليات الفنية والتقنية

تعمل الجامعة حالياً على طرح مشروع الفهرس في منافسة عامة تدعى لها الشركات العاملة في هذا المجال للتقدم بعروضها للتنفيذ، وفق وثيقة العرض الفني RFP التي طورها مستشارو برنامج النشر العالمي المشرف على تنفيذ المشروع بالاعتماد على خبراتهم وتواصلهم مع عدد من أهم الجهات الدولية والعربية العاملة في مجال تطوير قواعد الرصد والتصنيف.

وتتمثل أهم الأعمال اللازمة لتنفيذ مشروع الفهرس وفق وثيقة طلب العروض في:

١– بناء النظام الحاسوبي للفهرس Citation Indexer & Analyzer، الذي يشمل قاعدة البيانات الخاصة باستيعاب بيانات الميتاداتا Metadata للأبحاث والأوراق، وكذلك بوابة العرض وإدخال البيانات، وإعداد التحليلات، وطباعة التقارير.

٢– توفير المحتوى، النصوص الكاملة للأبحاث والأوراق العلمية المنشورة في المجلات العلمية الصادرة باللغة العربية خلال المدة المحددة للمشروع، واستخلاص بيانات الميتاداتا Metadata الخاصة بالأبحاث والأوراق المنشورة في هذه المجلات، وإدخالها إلى قاعدة بيانات النظام.

٣– تنفيذ برامج تدريبية لقيادات الجامعة، لتعريفهم بالفهرس، وللمبرمجين والمهندسين لتعريفهم بآليات بناء النظام وكيفية تحليل البيانات، وإصدار التقارير.

٤– تنفيذ برامج تدريبية لمستخدمي الفهرس من داخل الجامعة و من خارجها لتعريفهم بآليات عمل الفهرس، وكيفية الاستفادة منه.

ولتوفير كافة الإمكانات اللازمة لعمل الفهرس ستسعى الجامعة لاستحداث عدد من وظائف أعضاء هيئة التدريس إلى جانب عدد من الوظائف التخصصية والإدارية والمالية ضمن ميزانية الجامعة للعام المالي القادم ١٤٣٧–١٤٣٨هـ، ٢٠١٦م إلى جانب السعي لتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لتشغيل الفهرس وصيانته.

المجلات العلمية العربية ومعايير التصنيف في قواعد البيانات العالمية

إعداد
أ.د. خليل يوسف الخليلي
كلية البحرين للمعلمين/ جامعة البحرين
الصخير/ مملكة البحرين
alkhalil.bahrain@gmail.com
kalkhalil@uob.edu.bh

الملخص:
يتناول هذا البحث موضوعاً على درجة عالية من الأهمية وهو غياب غالبية مجلاتنا العلمية التي تصدر عن جامعاتنا ومؤسساتنا العلمية ومراكزنا البحثية عن الحضور في قواعد التصنيف العالمية المشهورة وبشكل خاص ISI. ويستعرض بالتفصيل الكافي المعايير المعتمدة في هذه المؤسسة، ودرجة توفر هذه المعايير في مجلاتنا العربية العلمية، ومستوى البحوث التي تنشرها والأخطاء العلمية فيما تنشره من بحوث بما يؤثر على جودة منشوراتنا العلمية، والأسباب التي تؤدي إلى حدوث تجاوزات لأعراف البحث العلمي، والحلول الكفيلة بمعالجتها. ويقدم البحث عدداً من التوصيات التي تعين مجلاتنا على الدخول في قواعد التصنيف العالمية بقوة وفعالية باللغة العربية و/ أو الإنجليزية.
الكلمات المفتاحية: المجلات العلمية العربية، الأخطاء الشائعة في البحث العلمي، قواعد التصنيف العالمية، مؤسسة المعلومات العلمية ISI، شبكة العلوم، ثومسون روترز، جوجل سكولر، شبكة العلوم، معامل التأثير (Impact Factor).

المقدمة:
تحرص الجامعات على مستوى العالم على تطوير البحث العلمي ودخول بوابة النشر العلمي الرصين من أجل رفع كفاءة وقيمة البحوث العلمية التي تجري فيها بما يحقق لها السمو في المرتبة التصنيفية بين نظيراتها، وتضع مختلف أنواع الحوافز والشروط في التعيينات، وتجديد العقود، والترقيات العلمية التي تدفع الباحثين فيها للنشر في مجلات علمية رصينة مفهرسة بقواعد البيانات العلمية العالمية. وتشهد جامعات الوطن العربي جميعها قضية مهمة، ألا وهي قضية مدى كفاءة واعتمادية ومعيارية المجلات العلمية التي تصدر عنها كأوعية للنشر، وتطمح في أن تتوفر في هذه المجلات معايير الجودة التي تضمن إدراجها ضمن قواعد البيانات العالمية، وأن يكون لها معامل التأثير مثلما هي في المجلات العلمية العالمية المحكمة المرموقة. ويأتي في مقدمة هذه القواعد مؤسسة المعلومات العلمية (Institute of Scientific Information ISI)، وهي الجهة المعنية بمساعدة الباحثين في التعرف على أفضل المجلات العلمية من مختلف بلدان العالم وفق منظومة معلوماتية تقدم صورة حقيقية للمستوى العلمي لكل مجلة. ولهذه المؤسسة شروط محددة لضبط الجودة، وإجراءات تقييم صارمة تخضع لها المجلات العلمية قبل إدراجها بقاعدة بياناتها. وتكتسب المجلات التي تدخل قاعدة ISI مكانة علمية رفيعة في المجتمع الأكاديمي، وهي مكانة تنعكس بشكل إيجابي على مستوى الجامعة التي تصدر عنها هذه المجلة. فما هذه الشروط؟ وما مدى توافرها في مجلاتنا العلمية العربية؟

مؤسسة المعلومات العلمية
Institute of Scientific Information ISI
هي جهة علمية أسسها عالم اللغويات الأمريكي يوجين غارفلد (Eugene Garfield) في عام ١٩٦٠بمدينة فيلادلفيا بولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية. وفي بداية التسعينات تم شراؤها من قبل شركة ثومسون روترز للمعلومات (Thomson Reuters). واعتمد مسمى شبكة العلوم (Web of Science) للنسخة الإلكترونية من هذه المعلومات، ويحتوي هذا النظام حالياً ما يزيد عن اثنتي عشرة ألف مجلة علمية من بينها عدد من المجلات المفتوحة أو المجانية (Open Access Journals). وهي تضم تقارير عن المجلات العلمية على الشبكة تزود الباحثين بمعلومات علمية موثقة عبر نظام موضوعي يكشف عن المستوى العلمي للمجلة مع مقارنتها بغيرها من المجلات العلمية العريقة.
يقدم هذا النظام طريقة فريدة لتقييم المجلات العلمية من خلال تجميع وفهرسة المقالات والاقتباسات من جميع حقول المعرفة التي يرد استشهاد أو اقتباس مما يرد فيها من بحوث ومقالات بطريقة حسابية بسيطة، وتسجل قياسات كمية لقوة تأثير (Impact Factor) كل مجلة من المجلات التي تتضمنها قاعدة البيانات في هذا النظام بما يعكس أهمية المقالات التي تنشرها من

جهة وأهمية المجلة ومكانتها بين باقي المجلات في التخصص نفسه من جهة أخرى.

بالمقابل قامت مؤسسة السفير عام ٢٠٠٤ بعمل فهرسة سكوبس (Scopus) والتي تضم أكثر من ١٥٠٠٠ مجلة، وتوفر هذه الفهرسة مقياساً لقوة تأثير الباحثين في الوسط العلمي يسمى مؤشر هيرسوك (H-index) وذلك بإحصاء عدد مرات الاستشهاد ببحوثه من قبل الآخرين في مجلات علمية مفهرسة بقاعدة البيانات نفسها. فإذا كانت هذه القيمة لأحد الباحثين ٥ على سبيل المثال، فهذا يدل على أن خمسة من بحوثه المنشورة بمجلات مفهرسة قد تم الاستشهاد بكل منها خمس مرات على الأقل. ولهذا المقياس أهمية عالية للمفاضلة بين الباحثين وبيان مكانتهم العلمية في الوسط الأكاديمي.

كما قامت أيضا مؤسسة جوجل (Google) بعمل فهرسة من خلال محرك البحث جوجل سكولار (Google Scholar) الخاص بهذه المؤسسة، ليوفر فهرسة لكافة المعلومات المتوافرة على الإنترنت لكل منشور. ويتم ذلك بوضع رقم لوغراتمي يمثل وزن المادة العلمية بمعدل النقر عليها واستخدامها عبر الشبكة العنكبوتية. وتسمى هذه الطريقة رتبة الصفحة (Page rank). وظهر بعد ذلك عدد من قواعد البيانات الأخرى المتعلقة بالفهرسة والتصنيف، وقد أعدت وكالة البحث العلمي بجامعة نجران (٢٠١٥) قائمة موجزة بهذه المواقع. كما أن هنالك محاولات لإنشاء مؤسسة تتولى قياس التأثير العلمي للمجلات العربية بمسمى معامل التأثير العربي (قابيل، ٢٠١٥)، إلا إن هذه المحاولات لا زالت في مهدها، وهي تحتاج إلى دعم واعتماد للقياسات التي تصدرها من اتحاد جامعات الدول العربية. وتبقى ISI الجهة المعتمدة بشكل واسع على المستوى العالمي في الحكم على جودة المجلات العلمية ومكانتها العلمية وعلى أهمية المقالات التي تنشرها. وعليه يجب أن يحرص رؤساء تحرير مجلاتنا العلمية على أن الالتزام بكافة الشروط والمعايير التي تمكنهم من إدراج مجلاتهم في قاعدة بيانات هذه المؤسسة. ولعله من المفيد استعراض هذه المعايير والشروط بشكل موجز مع أنها متوفرة في موقعها الإلكتروني(Thomson Retuers,2012) وقد عرضها تستا (Testa, 2012) بالتفصيل الكافي.

معايير إدراج المجلات العلمية بقاعدة بيانات ISI

تخضع المجلات العلمية للتقييم العلمي الصارم من قبل هيئة من المقومين على درجة عالية من الكفاءة والخبرة التابعين لمؤسسر ثومسون روترز لكي يتم إدراجها بقاعدة بيانات ISI. وتؤخذ عوامل عديدة بالحسبان في هذه العملية. وفيما يأتي عرض موجز لهذه العوامل:

١) التوقيت Timeliness

تضع مؤسسة ISI التزام المجلة التزاماً تاماً بمواعيد إصدارها المحددة لها بدقة عالية شرطاً حتى يتم إدراجها في شبكة العلوم (The Web of Science) الخاصة بها. ومن غير المقبول تأخر صدور أي مجلة لأسابيع أو لأشهر بعد الوقت المحدد للصدور. ولتقييم التوقيت يلزم تسليم المؤسسة ثلاثة أعداد حديثة من المجلة متعاقبة واحدا تلو الآخر حال صدوره. وإذا كانت المجلة إلكترونية تنشر بحثاً عقب بحث وليس بتجميع بحوث ومن ثم نشرها في عدد واحد بالوقت نفسه، فإن المؤسسة تتخذ منحى آخر في تقييم التوقيت؛ حيث تنظر في التدفق الثابت(Steady Flow) للبحوث لفترة تسعة أشهر، ويتم الحكم على العدد المناسب للبحوث في هذا التدفق وفق معيار الفئة من المجلات التي تنضوي تحتها هذه المجلة في الشبكة العلمية (Web of Science Category).

٢) التقيد بأعراف التحرير الدولية International Editorial Conventions

يجب أن تلتزم المجلة بمعايير النشر الدولية التي تيسر الوصول إلى المعلومات التي تنشرها. وتتضمن هذه المعايير عنوان المجلة دون مختصرات (Informative Title) ، وعناوين البحوث، ومعلومات موجزة عن الباحثين تتضمن عناوين كاملة (Full Address) لكل مؤلف، ومعلومات ببليوغرافية كاملة لجميع المراجع التي يتم الاستشهاد بها.

٣) أن تكون المجلة باللغة الإنجليزية

Full Text in English

تفضل ثومسون روترز (Testa, 2012) بأن تكون البحوث مكتوبة باللغة الإنجليزية بوصفها لغة العلم، أو على الأقل بأن تكون المعلومات الببليوغرافية عن البحوث بهذه اللغة. ومع ذلك فإن قاعدة شبكة العلوم (The Web of Science) تتضمن العديد من المجلات العلمية بلغات أخرى بشرط أن تكون المعلومات الببليوغرافية عن كل بحث باللغة الإنجليزية والتي تشمل عناوين البحوث (Title)، ومعلومات

موجزة عن الباحثين تتضمن عناوين كاملة (Full Address) لكل مؤلف وملخص البحث (Abstract) والكلمات المفتاحية (Key Words). كما يجب أن تكون المعلومات البيليوغرافية لجميع المراجع التي يتم الاستشهاد بها مكتوبة كاملة بحروف رومانية (Roman Alphbet)، إضافة إلى أن يكون عنوان المجلة باللغة الإنجليزية دون مختصرات ؛ في حين تكون تقارير البحوث (Full Text) بلغات أخرى.
وتبرر ثومسون روترز (Testa, 2012) تأكيدها على اللغة الإنجليزية من منطلق أن المجلات العلمية ذات التأثير العلمي تنشر بحوثها باللغة الإنجليزية وبشكل خاص في مجالات العلوم الطبيعية، مع اعترافها بوجود استثناءات لهذه القاعدة في مجالات الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية. ومع ذلك فإن البحوث باللغة الإنجليزية تكون مفضلة لهم بشكل كبير.

٤) خضوع البحوث للتحكيم Peer Review
من المعلوم أن خضوع البحوث للتحكيم من قبل الأقران بالتخصص نفسه لموضوع البحث هو مؤشر ضبط لجودة البحث ولأهميته، ولذلك وضعته ثومسون روترز (Testa, 2012) ضمن معايير إدراج المجلات العلمية بقاعدة بياناتها.

٥) التعبير عن الشكر للدعم المالي
Acknowledgement of Funding
تؤكد ثومسون روترز (Testa, 2012) على وجوب شكر الجهة التي قدمت الدعم المالي لتنفيذ البحث باعتبار ذلك مؤشراً لأهمية البحث وجودته.

٦) المحتوى العلمي للبحث Editorial Content
يهتم محررو ثومسون روترز (Testa, 2012) بمحتوى المجلة، وما إذا كانت تثري المعرفة الإنسانية، أم أنها تسير بوتيرة روتينية بمعالجة قضايا أشبعت بحثاً. فهنالك نواة صلبة من المعرفة العلمية لجميع أنظمة المعرفة الإنسانية، ومع ذلك فإن هذه الأنوية الصلبة ليست جامدة. فالبحث العلمي يثمر عن بروز مجالات جديدة للبحوث العلمية، وبذلك تظهر مجلات علمية جديدة تستدعي نشر نتائج هذه البحوث. يستطيع محررو ثومسون روترز الحكم ما إذا كان محتوى هذه المجلات العلمية التي تخضع للتقويم يثري قاعدة البيانات لديها، أو أن هذا المحتوى مغطى على نحو واف (adequately addressed) في هذه القاعدة الضخمة من هذه للبيانات المتوفرة لديهم. فهم من خلال متابعاتهم اليومية لما يجري في الساحة العلمية يستطيعون تحديد مستجدات العصر من مواضيع علمية وتحديد الحقول النشطة في البحث العلمي.

٧) التنوع الدولي International Diversity
يؤكد محررو ثومسون روترز (Testa, 2012) على التنوع الدولي في كل من المساهمين في المجلة من الباحثين الذين تنشر بحوثهم، وهيئة تحرير المجلة، وهيئتها الاستشارية. وهذا التنوع بالنسبة لهم مهم جداً للمجلات التي ترغب بأن يكون جمهورها دولياً، كما إنه يتواءم مع حقيقة أن البحوث العلمية المعاصرة تتم في سياق عالمي.

٨) تحليل الاستشهاد في المجلات العلمية الدولية
تعتمد ثومسون روترز (Testa, 2012) على توفر ثروة هائلة من البيانات في تحديد الاستشهاد بالبحوث في تقييم المجلات التي تخضع للتقويم وذلك من خلال شبكة العلوم (The Web of Science)؛ وهذه توفر مؤشراً حقيقياً للاستشهاد. فكل استشهاد لأي مرجع في أي مجلة مشمولة بشبكة العلوم يكون مفهرساً (indexed) ومتاحاً للمحكم. ومن خلال هذه البيانات في الشبكة يتم قياس أثر الاستشهاد (citation impact) للمجلة التي تخضع للتقويم. ويؤخذ بالحسبان الاستشهاد الذاتي (Self Citation) في تقرير قيمة أثر الاستشهاد.
وتتم عملية تحليل الاستشهاد على مستويين. إذ تنظر مؤسسة ثومسون روترز في الاستشهادات للمجلة نفسها وتعبر عنه بمعامل التأثير (Impact Factor) ؛ أو بمجموع الاستشهادات. ويتم استخراج معامل التأثير بناتج قسمة مجموع الاستشهادات لجميع البحوث التي تنشرها المجلة في آخر سنتين على عدد البحوث التي نشرتها خلال هاتين السنتين.
معامل التأثير = مجموع الاستشهادات لجميع البحوث التي نشرتها المجلة في آخر سنتين / عدد هذه البحوث
أما المجلات الجديدة والتي ليس لها سجل استشهاد، فينظر المقومون في سجل الاستشهاد لأعضاء هيئتها التحريرية، وهيئتها الاستشارية، وللباحثين الذين نشرت بعضاً من بحوثهم. وهذا مؤشر بقدرة المجلة على استقطاب علماء كان لبحوثهم التي نشروها سابقاً أثرها النافع للآخرين.
وأما المجلات العريقة غير المشمولة بقاعدة البيانات، فتتم إعادة تقييمها من زاوية نموها في أثر الاستشهاد الناتج عن التغير الذي حصل فيها من مثل الترجمة

للغة الإنجليزية، والتغير في سياسة النشر، وتغير الناشر، وتغير بيئة النشر، وغيرها. مثل هذه المعلومات تكون متوفرة بقاعدة بيانات ثومسون روترز عن هذه المجلات. كما يؤخذ بالحسبان نسبة الاستشهاد الذاتي إلى مجمل الاستشاد الكلي للمجلة. وعلى سبيل المثال إذا كان عدد مرات الاستشهاد في إحدى المجلات ١٠٠٠ مرة من بينها ١٠٠ مرة تم فيها الاستشهاد ببحوث منشورة في المجلة نفسها، فتكون نسبة الاستشهاد الذاتي ١٠٠/١٠٠٠ = ٠,١ أي ما يعادل تقريباً ١٠٪ .

من الطبيعي أن يستشهد الباحثون ببحوثهم التي تتصل بمجالات اهتماماتهم، ولكن المبالغة بهذا الاستشهاد يبعد المجلة عن قدرتها في التأثير، وبالتالي يشوه دور المجلة في المجال المتخصصة فيه. وقد أحصت مؤسسة ثومسون روترز(Testa, 2012) الاستشهاد الذاتي لجميع المجلات المشمولة بقاعدة بياناتها عام ٢٠١٠ فوجدت أن ٨٥٪ من هذه المجلات كانت نسبة الاستشهاد الذاتي أقل من ١٥٪. ولذلك اعتمدت هذه النسبة كمعيار طبعي مقبول في الحكم على المجلات في تقييم الاستشهاد الذاتي. واعتبرت أن أي زيادة عن هذه النسبة هو مؤشر سلبي. فتقوم مؤسسة ثومسون روترز فوراً بتفحص الاستشهاد الذاتي للمجلة للتأكد مما إذا كان ذلك بغرض تضخيم معامل تأثير المجلة، وفي هذه الحالة يحذف معامل تأثير المجلة (journal's impact factor will be suppressed) لسنتين على الأقل، كما يتم النظر في استبعاد المجلة من قاعدة بيانات شبكة العلوم (The Web of Science).

المجلات الإقليمية ودخول قاعدة بيانات ISI

تهتم ثومسون روترز (Testa, 2012) بالمجلات الإقليمية المتميزة (Regional excellent journals) . وتقوم بإدراج نسبة قليلة من هذه المجلات بقاعدة بياناتها سنوياً. ويعرفون هذه المجلات بأنها تلك التي تستهدف مجتمعات محلية وتعالج قضايا ليست عالمية. وبذلك فإن تأثير الاستشهاد (citation impact) بالبحوث التي تنشرها يكون متواضعا. ولذلك فإن ثومسون روترز تؤكد بدرجة قليلة على التنوع العالمي في هيئات تحرير هذه المجلات، وفي هيئاتها الاستشارية، وفي البحوث التي تنشرها. أما باقي معايير التقييم التي سبق ذكرها لتضمين المجلات العلمية الدولية بقاعدة بيانات ISI فيجب أن تتوفر في هذه المجلات الإقليمية، وبشكل خاص الالتزام بالصدور في الأوقات المحددة لصدورها، وتوفر المعلومات البيليوغرافية باللغة الإنجليزية للبحوث التي تنشرها (العنوان، والملخص، والكلمات المفتاحية)، وخضوع بحوثها للتحكيم قبل إجازة النشر، وأن تكون جميع المراجع في كل بحث مكتوبة بحروف رومانية. وتركز بالمقابل في عملية تقويم هذه المجلات الإقليمية على أهمية محتوى المجلة، هل يثري هذا المحتوى موضوعاً معيناً؟ هل يوفر هذا المحتوى معلومات ذات قيمة للمنطقة التي تعالج قضاياها؟

ما مدى توفر معايير التصنيف في المجلات العربية؟

إن دخول قاعدة بيانات ثومسون روترز ISI هو طموح يحرص القائمون على المجلات العلمية على بلوغه. وهو يتطلب الوعي التام بمعايير التصنيف وشروطه والتي تتمحور حول الضبط العلمي، وجودة المنتج البحثي، وقدرته في التأثير بالوسط البحثي العالمي. وقد تمكنت بعض المجلات العربية وبشكل خاص مجلات العلوم الطبيعية من دخول قاعدة البيانات هذه. إلا أن الغالبية الساحقة من المجلات العلمية الأخرى لم تتمكن من ذلك وبشكل خاص في مجالات العلوم الإنسانية. والسؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا لم تتمكن هذه المجلات من دخول هذه القاعدة العالمية للمعلومات؟ قد نجد أن لكل مجلة مبرراتها وأسبابها التي تدافع بها عن نفسها. إلا أننا نجد أن هنالك عوامل وأسباباً مشتركة تشملها جميعاً ومن جملة هذه الأسباب والتي تحتاج للبحث العلمي للتأكد منها هي ما يلي:

١) الجهل بمعايير التصنيف بقاعدة بيانات ISI من قبل القائمين على رئاسة تحرير المجلة و/أو عدم اهتمامهم بها.

٢) إسناد رئاسة تحرير المجلة لعضو هيئة تدريس غير متفرغ، وبالتالي قد لا يجد الوقت الكافي للقيام بدوره في رعاية المجلة وضبطها وتطويرها.

٣) إحجام أعضاء هيئة تحرير المجلة عن مساعدة رئيس هيئة تحرير المجلة بضبطها العلمي، والاكتفاء بأن ترد أسماؤهم على صفحات المجلة بغرض الحصول على امتيازات أكاديمية تحسب لهم في الترقية الأكاديمية.

٤) عدم الاهتمام بضبط البحوث العلمية علمياً ولغوياً، بما يسفر عن نشر بحوث ضعيفة تعج بالأخطاء العلمية واللغوية، كما سيرد تفصيل ذلك لاحقاً.

٥) تركيز بعض المجلات على الكم دون الكيف، فتنشر كل ما يرد إليها وإن افتقد معايير النشر وضوابطه كالضبط العلمي، وجودة المنتج البحثي، ومعامل التأثير،

وذلك لغدض الظهور بأعداد أكبر من البحوث على صفحاتها.

٦) إحجام العديد من المجلات الورقية عن التحول إلى الفضاء الإلكتروني، وعدم دخول شبكة المعلومات العالمية ليتم رصدها من قبل محركات البحث مثل جوجل سكولر وغيرها.

٧) القيود الناتجة عن شروط الترقية في الجامعات فيما يخص المجلات العلمية واشتراطها النشر في مجلات ISI وهذه تكون في الغالب أجنبية، ويؤدي ذلك بأن يقتصر النشر العلمي في مجلاتنا العربية على البحوث الضعيفة أو المرفوضة في المجلات الأجنبية. كما أن هذا الشرط يؤدي إلى عزوف الباحثين العرب عن نشر بحوثهم القيمة في مجلاتنا العربية التي تُعد بالنسبة لصناع القرار في إدارات الجامعات مجلات إقليمية تُعطي وزناً أقل بالنقاط التي تحسب للترقية.

٨) ضعف بعض الباحثين، واقتصار بحوثهم على تقليد الآخرين، وخلو هذه البحوث من الأصالة والابتكار.

٩) خمود النشاط البحثي عند العديد ممن وصل إلى رتبة الأستاذية، وبالتالي قلة الإنتاج العلمي الناضج والبحث الرصين الذي – حتى وإن ظهر– يتجه إلى مجلات ISI وليس للمجلات العربية الناشئة لتدعيمها فتبقى محرومة من مثل هذا الإنتاج العلمي الرصين الذي ينهض بها لتلبية معايير النشر في المجلات الدولية.

وبصورة مجملة، وأياً كانت معوقات دخول المجلات العلمية العربية قاعدة بيانات ISI فلا بد للقائمين على إدارة كل مجلة من إخضاعها للتقييم الذاتي وتحديد درجة تلبيتها لمعايير ISI التي أوردتها آنفاً، والعمل على سد الثغرات وتعديل السياسات الكفيلة بنشر منتج علمي من البحوث عالية الجودة، ومنضبطة علميا ولغوياً يجعلها قادرة على دخول المنافسة العلمية في التأثير العلمي، وبالتالي حصول المجلة على معامل تأثير مرتفع. كما يجب أن يحرص القائمون على هذه المجلات العلمية على تحريرها من الأخطاء التي تتكرر في العديد من البحوث المنشورة كما رصدها العديد من الباحثين. وفيما يأتي عرض موجز لمثل هذه الأخطاء.

أخطاء البحث الشائعة في المجلات العلمية المحكمة

يعتقد البعض وخصوصاً المبتدئون في البحث العلمي أن البحث العلمي المنشور في المجلات العلمية أو الأطروحات الجامعية قد استوفى كافة معايير القبول للنشر من ضبط في التصميم، وإجراءات التنفيذ، والتحليل الإحصائي الصحيح المناسب للبيانات، والتفسير الجيد للنتائج وربطها بمسيرة البحث العلمي واستخلاص التوصيات المناسبة منها. فهو مطبوع معتمد ليس في صحته شك، وقد تبلغ الثقة في هذه البحوث المنشورة الحد الذي يدفع ضعاف النفوس إلى السرقة منها ونسب ذلك لأنفسهم. ويعتبرون هذه البحوث المنشورة نماذج تحتذى، فيقلدونها بشكل أعمى، ويسيرون على هديها دون تمحيص أو تشكيك، فيرتكبون الأخطاء نفسها وكأنها ليست أخطاء وليست تجاوزات قاتلة للبحث وللمجلة التي تنشر هذه البحوث. وبذلك تتكرر هذه الأخطاء وتصبح بمثابة الأعراف السائدة للبحث العلمي.

وقد أشار بعض الباحثين (الحسن، ٢٠١٥؛ الشتوي، ٢٠١٥؛ كوجك، ٢٠٠٧) إلى العديد من الأخطاء في البحوث المنشورة. وأنا من خلال خبرتي المتواضعة في البحث العلمي كباحث، منذ حصولي على درجة الماجستير سنة ١٩٨٠ وكرئيس تحرير لثلاث مجلات علمية محكمة، وكمحكم للعديد من المجلات العلمية، ومحكمٍ لترقية خمسة وخمسين زميل وزميلة، ومشرفٍ على ما يزيد عن أربعين أطروحة علمية للماجستير وممتحنٍ لأربعين أطروحة للماجستير وخمس أطروحات للدكتوراه، تمكنت من رصد العديد من الأخطاء العلمية التي يرتكبها الباحثون التربويون بعامة والذين ينشرون بحوثهم في المجلات العربية سواء باللغة العربية أو باللغة الإنجليزية بخاصة. ومن أبرز هذه الأخطاء والتجاوزات العلمية ما يأتي:

أخطاء في إعداد تقرير البحث:

لا يزال البعض يدورون في حلقة منهجية كتابة الأطروحة العلمية، ولم يرقوا إلى مستوى كتابة تقرير البحث العلمي الذي يمكن نشره في المجلات العلمية العريقة صارمة التحكيم، فتظهر بحوثهم بالنسبة لي وكأنها مختصرات لأطروحات الدكتوراه. إذ إنهم يستعرضون في كل منها بعد المقدمة إطارا نظريا موسعا للمتغيرات التي يتناولونها في بحوثهم، ويفردون بنداً خاصاً لعرض الدراسات السابقة. وهذا شيء لا نجده في تقارير البحوث المنشورة في المجلات العلمية العريقة المتخصصة بالتربية التي يفترض على الأقل تقليدها. وقد وجدت أن معظم الباحثين الذين يكتبون بحوثهم باللغة العربية يقعون في العديد من التجاوز للأعراف العلمية في إعداد تقرير البحث، ومن أبرز هذه التجاوزات، ما يلي:

١) الخلط بين بحث ودراسة:

يجب الالتزام بالمصطلحات نفسها فالبحث إما تسميته بحثاً أو تسميته دراسة، والفرق بين البحث والدراسة كبير. ففي الدراسة نبحث في الموجود مثل المسح وتحليل الوثائق، وتحليل المناهج والكتب وغير ذلك مما نجده في البحوث الوصفية. أما في البحث فإننا نستقصي مشكلة بتعمق في التحليل أو التدخل في الواقع كما في البحوث التجريبية والتقويمية وغيرها.

٢) أخطاء في منهجية البحث:

يلجأ غالبية الباحثين إلى اتباع منهجيات غير مناسبة في تصميم بحوثهم، ويركزون على البحث الوصفي، أو التجريبي من نوع شبه التجريبي للمجموعة الضابطة غير المكافئة، ويتبعون طرقاً بسيطة في تحليل البيانات إحصائياً وبشكل خاص اختبار ت T-test وهي تكون في أغلب الأحيان التحليل غير المناسب للبيانات. ويكون المناسب للتحليل هو طريق الإحصاء متعدد المتغيرات (Multivariate Analysis) أو تحليل التمايز (Discriminate Analysis) أو التحليل اللابرامتري (Nonparametric Analysis)، أو غيرها من أساليب التحليل الإحصائي المناسبة. وهذا يدل على ضعف الباحثين الذين يرتكبون مثل هذه الأخطاء، وقلة تواضعهم العلمي في الترفع عن الاستعانة بمتخصصين بطرق التحليل الإحصائي.

٣) أخطاء في مقدمة البحث:

من أعراف إعداد تقرير البحث العلمي أن يبدأ الباحث بمقدمة تكون بمثابة مدخل يمهد لطرح مشكلة البحث، وتكون الجملة الأولى في هذه المقدمة هي موضوع البحث. ويجب عرض الموضوع بسلاسة بحيث نضع الأفكار الرئيسة بترتيب متسلسل منطقي وراء بعض ذي مغزى، ثم نحدد ماذا نكتب من تفاصيل حول كل فكرة رئيسة مع الحرص على التمهيد لجميع هذه الأفكار بفقرة واحدة. كما يجب الحرص على سلاسة الانتقال من فقرة إلى التي تليها بترتيب سلس كمدخل يقود القارئ إلى مشكلة البحث. ويجب على الباحث في جميع الأحوال أن يحرص بألا يزيد حجم المقدمة عن ثلاث صفحات على أبعد تقدير. ويلي هذه المقدمة مباشرة عرض لمشكلة البحث. وهو ما لم نجده في العديد من البحوث المكتوبة باللغة العربية، حيث يطنب البعض في العرض المفصل لمتغيرات البحث بما قد يصل إلى عشر صفحات. ويقحمون أنفسهم بعرض تفاصيل وأفكار لا تخدم التمهيد لمشكلة البحث.

٤) أخطاء في صياغة مشكلة البحث:

هنالك ضعف في صياغة مشكلة البحث وفي إبرازها كمشكلة تستحق البحث. كما نجد خلطاً بين مشكلة البحث وأسئلة البحث.

٥) الخلط بين أسئلة البحث وأهدافه وأهميته:

يقع العديد من الباحثين في خطأ عدم التفريق بين أسئلة البحث وأهدافه، حيث نجد أنهم يصوغون أهداف البحث نفسها كأسئلته بعد إعادة صياغتها على شكل أسئلة. كما نجد خلطاً بين أهداف البحث وأهميته فيعيدون صياغة أهداف البحث لتصبح أبعاداً لأهميته.

٦) أخطاء في التعريف الإجرائي لمصطلحات البحث:

يقدم بعض الباحثين تعريفات إجرائية لعدد من المصطلحات الراسخة المعروفة للجميع في مجال البحث مما لا ضرورة له، مثل تعريف الاستقصاء في تدريس العلوم.

٧) أخطاء في الكتابة العلمية:

الكتابة العلمية هي كتابة فنية متخصصة يلتزم فيها الباحث بجميع قواعد الكتابة بعامة من حيث سلامة الإملاء والنحو، والالتزام بعلامات الترقيم، والمحافظة على وحدة الفكرة في كل فقرة بحيث يتم ضم جميع الجمل ذات الصلة بفكرة واحدة في الفقرة نفسها. (Each paragraph should have one idea, the rest of sentences give supporting details) مع مراعاة ألا تتألف الفقرة من جملة واحدة فقط.

كما يجب على الباحث الالتزام بالقواعد الخاصة بالكتابة العلمية. ومن أبرز هذه القواعد تلك التي ذكرها الخليلي (٢٠١٢)، وهي التالية:

أ) الالتزام بعدم استخدام الألفاظ الإنشائية الطنانة الرنانة مثل: يفيض الصف حيوية ونشاطاً، يعبق المناخ الصفي بالحب والوئام.

ب) استخدام ألفاظ بسيطة سهلة واضحة دقيقة المعنى.

ج) الالتزام بأمانة النقل، ورد الأفكار والمعلومات والبيانات إلى أصحابها.

د) التوثيق العلمي السليم بحسب نمط معين في متن البحث وفي نهاية التقرير.

هـ) الاختصار والإيجاز في العرض غير المخل مع توخي الدقة وسلامة الأفكار وتسلسلها.

و) تقسيم العرض إلى أبواب في تقرير البحث، وإلى فصول وأبواب ضمن هذه الفصول في الأطروحات

الجامعية.

ز) إفراد بند خاص للإطار النظري في تقارير البحوث العلمية:

يحرص بعض الباحثين على إفراد بند خاص في تقرير البحث يكتبون فيه خلفية نظرية عن موضوع البحث. وهذا بالنسبة لي استخفاف بالقارئ بافتراض جهله في موضوع البحث. وهو غير مقبول؛ إذ من المفروض أن من يقرأ هذه البحوث المتخصصة هم زملاء التخصص الذين يجب أن يكونوا على علم بمثل هذه الأساسيات في مجال البحث. فهل يُعقل على سبيل المثال لمتخصص في تدريس العلوم أن يكون جاهلاً بعمليات العلم أو جاهلا بتدريس العلوم بالاستقصاء؟ إن وجود بند خاص بالإطار النظري في أي بحث علمي هو تقليد ابتكره جهلة في البحث العلمي من بني جلدتنا وانصاع لهم المبتدئون الذين لا حول لهم إلا أن يرضونهم خصوصاً إذا كانوا محكمين لبحوثهم يشترطون مثل هذا الإطار النظري، فيضطرون لنقله من الكتب المتخصصة أو من بعضهم بعضا لا سيما إذا كانوا يبحثون في الموضوع نفسه وبذلك تحدث السرقات العلمية ونكون قد شجعنا عليها بطلبنا إطاراً نظرياً في تقارير البحوث العلمية. ومثل ذلك لا نجده في تقارير البحوث العلمية المكتوبة باللغة الإنجليزية المنشورة في المجلات العلمية العريقة.

إن في إفراد بند خاص بالإطار النظري إضاعة الوقت والجهد للباحث وللقارئ في عرض معلومات لا تسمو عن مستوى ما نجده من كتب علمية متخصصة في مجالات هذه المتغيرات. بل وربما تكون المعلومات المقدمة في تقرير البحث مشوهة وغير كافية ومنقوصة. ومن المفروض ألا نقدم للقارئ أية معلومات من هذا القبيل؛ إذ يفترض فيه أن يعرفها، وإن لم يكن يعرفها فهي مشكلته وليست مشكلة الباحث. ولا يعد عدم عرض الإطار النظري نقصا في تقرير البحث؛ إذ إن على القارئ أن يثقف نفسه ويرجع إلى الكتب المتخصصة ليقرأ ويتعلم عن ما يجهله إن كان يجهل ما هو موجود في تقرير البحث من مفاهيم ومصطلحات. ويكفي من الباحث توجيه القارئ لهذه المصادر المناسبة بكلمة أو كلمتين في الهامش فقط دون الدخول بأية تفاصيل عن هذه المصطلحات والمفاهيم. فيبدو الباحث وكأنه يكتب لطلابه لتعليمهم متجاهلاً حقيقة أن تقارير البحوث العلمية تُكتب للزملاء، الذين يفترض فيهم معرفة أساسيات التخصص، وليس للطلاب.

ح) إفراد بند مستقل لعرض الدراسات السابقة:

يحرص بعض الباحثين على العرض المفصل للدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، ويتم عرضها كقطع مستقلة غير مترابطة دون الإشارة إلى موقع الدراسة الحالية فيما بينها وما ستضيفه إلى المعرفة الإنسانية. وبرأيي كان يجب عرض هذه الدراسات مندمجة مع ملامح الإطار النظري في مقدمة البحث على ألا تتجاوز هذه المقدمة ثلاث صفحات على أبعد تقدير. ويلي هذه المقدمة مباشرة عرض لمشكلة البحث؛ فمن أعراف البحث العلمي أن تكون المقدمة بمثابة التمهيد لبلورة مشكلة البحث، وتكون الجملة الأولى في هذه المقدمة هي موضوع البحث. ولا داعي للحديث عن كل دراسة لوحدها؛ إذ يمكن دمج دراستين أو أكثر في عبارة واحدة، كقولنا على سبيل المثال ما يلي:

اهتم العديد من الباحثين باستقصاء صعوبات استخدام المختبرات المحوسبة (فلان،٢٠٠١ ؛ علان، ٢٠٠٩ ؛ ... إلخ). ولم تحظ تجارب الكيمياء إلا بعدد نزير من هذه الدراسات (فلان،٢٠١١ ؛ علان،٢٠١٠ ؛ ..... إلخ). ومع أن مناهج العلوم الحديثة في المملكة العربية السعودية تؤكد على استخدام المختبرات المحوسبة، وبشكل خاص في المرحلة الثانوية (يلزم توثيق هذا التعميم من وثائق المناهج السعودية) إلا أن الباحث لم يعثر على أية دراسات تستقصي صعوبات استخدام مثل هذه المختبرات الحديثة في المملكة؛ وهذا يستدعي إجراء الدراسة الحالية، والتي ستتناول صياغة فرضيات البحث التي يتم اختبارها إحصائياً بالصيغة البديلة:

يلجأ بعض الباحثين إلى صياغة فرضيات البحث التي يختبرها إحصائياً بالصيغة البديلة، كقولهم توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التحصيل العلمي بين المجموعة التجريبية والضابطة لصالح التجريبية، وهذا خطأ علمي. فالفرضية التي يتم اختبارها إحصائياً هي فقط الفرضية الصفرية. أما البديلة فهي لتقرير ما إذا كان الاختبار الإحصائي بديلا واحداً أم بذيلين.

ط) أخطاء في التوثيق:

تضع كل مجلة علمية إرشادات للباحثين حول طريقة التوثيق المعتمدة لديها مع عدد محدود من الأمثلة. وبالنظر لعدم وجود مؤسسة عربية معتمدة لنمط الكتابة العلمية من حيث صياغة العبارات، ومستويات العناوين في المحتوى، وكيفية كتابة عناوين الجداول والأشكال، وكيفية التوثيق في المتن وفي قائمة المراجع للمصادر المختلفة المطبوعة والإلكترونية

وغيرها، يجتهد الباحثون في تقليد الأنماط الأجنبية كنمط (American Psychological Association APA)، ونمط (Harvard)، ونمط (Chicago)، وغيرها. إلا أنه يغلب على هذه المحاولات الوقوع في العديد من الأخطاء والتجاوزات لأبسط الأساسيات في التوثيق من مثل التجاوزات الاتية:

- عدم التوافق التام بين توثيق المراجع في متن البحث وفي قائمة المراجع. كما تجد أن توثيق البحوث في قائمة المراجع من المصادر نفسها كالمجلات العلمية غير ملتزم بالنمط نفسه.
- استخدام مختصر et. al عند توثيق المراجع في متن تقرير البحث التي يزيد عدد مؤلفيها عن اثنين. حيث يجب ذكر جميع الأسماء إذا كانوا خمسة أو أقل في المرة الأولى، ومن بعدها نستخدم المختصر et. al في المرات اللاحقة. أما إن كانوا ستة فأكثر فيجب استخدام المختصر et. al من أول مرة نشير فيها إلى المرجع. كذلك الأمر في المراجع العربية. وفي جميع الأحوال يجب ذكر جميع الأسماء في قائمة المراجع مهما كان عددهم.
- عدم الانتباه عند وضع الأقواس حول الأسماء والسنوات أثناء الكلام في متن التقرير. فإذا كان الاسم جزءاً من الجملة فيجب أن نضع الأقواس حول السنة فقط. وإن لم يكن كذلك، فنضعه مع سنة المرجع داخل الأقواس.

ك) أخطاء القياس في البحوث الكمية:

يقع العديد من الباحثين التربويين في العديد من الأخطاء العلمية في القياسات التي تتم في البحوث الكمية، ومن ذلك ما يلي:

- التحقق من صدق أدوات القياس وثباتها، وخصوصاً في قياس السمات البشرية كالاتجاهات والاهتمامات والميول، والتفكير بأنواعه، والدوافع للإنجاز، وغيرها من هذه السمات. فالصدق الذي يجب التحقق منه في مستوى رضا الطلبة عن المقررات على سبيل المثال هو الصدق البنائي (Construct Validity) وذلك لأننا نقيس سمة (trait) كامنة في النفس البشرية وهي الرضا. ولهذا النوع من الصدق مؤشرات عديدة أهمها أن يتم بناء الأداة وفق نظرية معينة عالجت هذه السمة. فعلى أي أساس نظري تم تحديد الأبعاد (المجالات) التي شملها المقياس؟ وعلى أي أساس تم اختيار الفقرات الخاصة بكل مجال؟ يجب بيان ذلك بوضوح. ومن مؤشرات الصدق البنائي كذلك الاتساق الداخلي المعتمد على قوة ارتباط فقرات البعد بالدرجة الكلية للبعد. والتحليل العاملي للفقرات الذي يسفر عن تشبع الفقرات الخاصة بالبعد على نفس البعد المخصصة له. ومن مؤشراته كذلك، تمتع أداة القياس بدرجة عالية من الثبات.
- الاعتماد على المحكمين في الحكم على صدق الأدوات التي يستخدمونها في بحوثها، وكأنهم البلسم الشافي لضمان تحقق صدق الأداة في قياس ما أعدت لقياسه وابتكار مسمى لهذا الإجراء وهو صدق المحكمين، إذ إنه ليس في علم القياس ما يسمى بصدق المحكمين إلا ما نجده في بعض الكتابات العربية. فآراؤهم على درجة عالية من الأهمية للمساعدة في التحقق من أنواع محددة من الصدق، ومن بينها الصدق الظاهري (Face Validity) في الاستبانات ومقاييس السمات ومقاييس الرأي حيث يحكم الشخص في أن الأداة التي طُلب منه إبداء الرأي فيها هي فعلاً تقيس ما أعدت لقياسه في كل فقرة من فقراتها. كما يساعد المحكمون في تقرير صدق المحتوى (Content Validity) للاختبارات التحصيلية. وفي هذه الحالة يجب إرفاق لائحة مواصفات هذه الاختبارات للمحكمين كي يتمكنوا من تقرير صدق كل فقرة من فقرات الاختبار في قياس ما أُعدت لقياسه. وبالإضافة إلى ما تقدم، فقد يساعد المحكمون الباحث في إجراء التصويبات اللغوية وفي الحكم على وضوح الفقرات، ومناسبتها للفئة العمرية التي ستطبق عليها، وخلو فقراتها من التحيز الثقافي كما في حالة ترجمة فقرات من مقاييس أجنبية، وغيرها مما يعين البحث في إعداد أداة سليمة.
- الوقوع في مغالطة علمية نتيجة لاتباع ضلالة درج عليها بعض الباحثين التربويين فيما يطلقون عليه مسمى الصدق الذاتي حيث يتم أخذ الجذر التربيعي لمعامل الثبات ويسمون الناتج بمسمى لا أصل له في علم القياس هوالصدق الذاتي. وهذه الضلالة التي ابتكرها الجهلة في القياس والتقويم مبنية على علاقة لا مساواة (inequality) بين معاملى الصدق والثبات المستخرجين بالطرق الخاصة بكل منهما(Brown, 1976, p64) وهي: $rxy \geq \sqrt{rxx}$ حيث rxy هو معامل الصدق وأن rxx هو معامل الثبات. وهذا جهل وتضليل بمن تفتق فكره عن تغيير اللامساواة (≥) إلى مساواة (rxx = rxy) ارتكبه من يدعي العلم في القياس والتقويم وتبعه الذين تضللوا به فضلوا وأضلوا.

- الخلط بين مؤشرات الصدق والثبات، فالاتساق الداخلي هو مؤشر ثبات وليس مؤشر صدق.

إقحام مسميات للصدق لا وجود لها في علم القياس مثل الصدق الداخلي، وصدق الاتساق الداخلي.

استخراج مؤشرات للثبات لأبعاد السمة التي تخضع للقياس بطريقة كرونباخ ألفا تحتوي عبارات قليلة كعبارتين أو ثلاث عبارات، فتكون النتيجة الحصول على قيم تقترب من الصفر. وكان يفترض دمج عبارات هذه المحاور في محور واحد وابتكار اسم جديد لهذا المحور.

ل) أخطاء مطبعية:

يندر أن وجدت بحثاً يخلو من الأخطاء اللغوية أو المطبعية. وقد لاحظت في العديد من البحوث خطأ مطبعياً يتكرر في الفواصل والنقط حيثما استخدمتا في البحث، يتم ترك فراغات قبلها، وهذا غير صحيح. فحيثما استخدمت علامات الترقيم هذه وغيرها، فيجب عدم ترك أي فراغ بينها وبين الكلمة التي تسبقها، ولكن يجب ترك فراغ بين الفاصلة والكلمة التي تأتي بعدها، كما يجب ترك فراغين بين النقطة والكلمة التي تأتي بعدها.

الأسباب المحتملة لشيوع أخطاء البحث العلمي في المجلات العلمية المحكمة

إن ما تقدم عرضه من أخطاء وتجاوزات في البحوث العلمية المنشورة في المجلات العلمية العربية يثير السؤال الذي يطرح نفسه وهو: لماذا هذه التجاوزات في بحوث علمية منشورة في مجلات علمية تدعي أنها محكمة؟ وهذا سؤال تصعب الإجابة عنه، إذ تتكاتف العديد من الأسباب والعوامل وراء مثل هذه الظاهرة، ولعل من أبرزها ما يلي:

١) انخفاض مستوى بعض المجلات العلمية في مصداقيتها وصرامتها في التحكيم، أو في حسن اختيارها لمحكمين أكفاء. فهي تتحمل المسؤولية الكبرى لإغفالها ضبط التجاوزات فيما تنشره من بحوث علمية معيبة.

٢) انشغال القائمين على إدارة المجلة بأعبائهم الأكاديمية التدريسية والبحثية، وإغفال دورهم المحوري في ضبط البحوث التي يجيزون نشرها في مجلاتهم، والنأي بأنفسهم عن تدقيق هذه البحوث علمياً ولغوياً وإخراجاً عند نشرها في هذه المجلات.

٣) ضعف الإعداد الأكاديمي والبحثي للباحثين أنفسهم، وخصوصاً المتخرجين من بعض الجامعات العربية، حيث قد تكون معايير القبول في برامج الماجستير والدكتوراه منخفضة فيتسرب الضعفاء لمثل هذه البرامج ليتخرجوا كما دخلوا ويصيرون نتيجة لذلك باحثين غزيري الإنتاج العلمي الضعيف.

٤) لجوء بعض الباحثين للنشر في مجلات علمية ضعيفة تجيز نشر بحوثهم بمقابل مادي، (أي ادفع ننشر لك). وباعتقادي كان بالإمكان أن يتم تنبيه الباحثين لمثل أوجه القصور في بحوثهم فيما لو حاولوا نشرها باللغة الإنجليزية في مجلات علمية عريقة، أو لو حاولوا نشر بحوثهم في مجلات عربية عريقة صارمة التحكيم حتى وإن تم رفض نشر البحث في هذه المجلات، وفي هذه الحالات يجب على الباحث طلب تقارير التحكيم والتي تكون عادة من دون أسماء (double blind)، وهذه التقارير توفر فرصاً للتعلم، فالعلماء يتعلمون من أخطائهم ولا يصرون عليها، ويتقبلون الفشل بإيجابية لعمل محاولات أخرى يتلافون فيها العوامل التي أدت إلى هذا الفشل.

٥) عدم وجود مؤسسة علمية عربية معتمدة لدى الجامعات العربية تختص بتقرير نمط الكتابة العلمية باللغة العربية لمختلف فروع العلوم الطبيعية والإنسانية، وتعديل هذا النمط بشكل دوري وفق مستجدات العصر كما تفعل المؤسسة الأمريكية النفسية APA.

التوصيات:

إزاء ما تقدم من عرض لواقع باحثينا ولمجلاتنا العربية، لا بد من التفكير بحلول لتغييره نحو الأفضل بالإفادة من التجارب الناجحة في العالم. ولعل المقترحات والتوصيات التالية تفيد في هذا الشأن:

١) إنشاء مؤسسة علمية عربية معتمدة لدى الجامعات العربية تختص بتقرير نمط الكتابة العلمية باللغة العربية لمختلف فروع العلوم الطبيعية والإنسانية، وتعديل هذا النمط بشكل دوري وفق مستجدات العصر كما تفعل المؤسسة الأمريكية النفسية APA.

٢) إنشاء قاعدة بيانات عربية معتمدة دوليا حيث تتولى تحكيم وتصنيف واعتماد الدوريات والمجلات العلمية لأغراض النشر العلمي في المجلات العربية.

٣) التحول نحو النشر الإلكتروني للمجلات العلمية وفق أحدث البرمجيات التي توفر تسهيلات للباحثين للنشر فيها والاطلاع على محتوياتها، تتيحها لمختلف محركات البحث، وإصدار نسخة إلكترونية إلى جانب

النسخة الورقية من كل عدد من أعداد هذه المجلات، مع ضرورة إعادة إصدار الأعداد الورقية القديمة إلكترونياً. وفي ذلك حفظ لها، وسهولة الرجوع إليها، والإفادة منها، ودخولها للفضاء الإلكتروني الذي يتحول إليه العالم بشكل مندفع بتسارع هائل. كما أن هذا التحول يمكن القائمين على المجلة من كشف عدم الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي في أي بحث مقدم للنشر، كالانتحال والسرقات العلمية وذلك بتطبيق برمجيات كشف الغش على هذا البحث مثل:turnitin, crossref وغيرها.

٤) إلزام هيئات تحرير المجلات العلمية بضبط منشوراتها علمياً، ولغوياً، وبطريقة توثيق محددة، وبنمط معين في إخراج البحوث وفق قالب (templet) معين يكون متاحاً للباحثين في موقع المجلة وملزماً لهم بتجهيز بحوثهم وفقه عند إرسالها للنشر في المجلة، وبذلك تكون جميع بحوثها مخرجة بالقالب نفسه، وفي ذلك اختصار للجهود الفنية في إخراج المجلة، وتحميل مسؤولية جميع الأخطاء للباحثين أنفسهم، وسرعة في إجراءات النشر. وهذا ما تقوم به معظم المجلات الإلكترونية الناجحة من تجربتي الشخصية (Alkhalili, Ahmad,& Abde-Aty, 2014) مع إحداها (International Journal of Emerging Technology and Advanced Engineering IJETAE) والتي تصدر أعدادها شهرياً ويصل عدد البحوث التي تنشرها في كل عدد إلى ١٤٧ بحثاً أو يزيد.

٥) إلزام هيئات تحرير المجلات العلمية بالتقيد بمعايير التقييم للفهرسة في قواعد البيانات الدولية وبشكل خاص مؤسسة المعلومات العلمية(Institute of Scientific Information ISI) مما يوفر للباحثين العرب إمكانية الظهور العالمي بمقاييس H-index وللمجلات العربية في قياس فعاليتها بمعامل التأثير (Impact factor).

٦) إلزام كل مجلة علمية بوضع قائمة بالمعايير الأخلاقية terms of ethics للنشر العلمي يلتزم بها الباحثون عند تقديم بحوثهم للنشر فيها.

المراجع:

جامعة الكويت. (٢٠١٢). ندوة النشر في المجلات العلمية المحكمة في الوطن العربي. الكويت، ١٨ ديسمبر ٢٠١٢. مستعادة بتاريخ ١٨ أغسطس، ٢٠١٥ من شبكة المعلومات العالمية:
010414_http://www.kuniv.edu/ku/ar/Events/KU

الحسن، رياض عبد الرحمن محمد. (٢٠١٥). أخطاء شائعة عند كتابة البحث العلمي. مستعادة بتاريخ ٧ أغسطس ٢٠١٥ من شبكة المعلومات العالمية:
http://faculty.ksu.edu.sa/Alhassan/6501

الخليلي، خليل يوسف. (٢٠١٢). أساسيات البحث العلمي التربوي. دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة: دار القلم للنشر والتوزيع.

الشتوي، أحلام. (٢٠١٥). الأخطاء الشائعة في البحث التربوي. مستعادة بتاريخ ٧ أغسطس ٢٠١٥ من شبكة المعلومات العالمية:
http://7la-alshetwi.blogspot.com/04/2014/blog-post.html

قابيل، طارق. (٢٠١٥). معامل التأثير العربي.منظمة المجتمع العلمي العربي. مستعادة بتاريخ ٧ أغسطس ٢٠١٥ من شبكة المعلومات العالمية:
http://www.arsco.org/detailed/634dff-49
1f5e47-c-6bb3-63f9fe9dc6452

كوجك، كوثر. (٢٠٠٧). أخطاء شائعة في البحوث التربوية. مستعادة بتاريخ ٧ أغسطس ٢٠١٥ من شبكة المعلومات العالمية:
http://www.neelwafurat.com/itempage.aspx?id=egb5096336-96540&search=books

وكالة البحث العلمي بجامعة نجران. (٢٠١٥). آليات النشر العلمي في مجلات ISI . مستعادة بتاريخ ٣ أغسطس، ٢٠١٥ من شبكة المعلومات العالمية:
http://dsr.nu.edu.sa/files/ISI.pdf

Alkhalili, K. Y., Ahmad, E. W., Abde-Aty,M. (2014). Do we need indices for quantifying Arabic journals and researchers? International Journal of Emerging Technology and Advanced Engineering,742-735 ,(5)4. retrieved 8 August 2015 from the World Wide Web: http://www.ijetae.com/contents.html.

Brown, F. (1976). Principles of Educational and Psychological Testing (second edition) New York Chicago San Francisco Atlanta Dallas Montreal Toronto London Sydney: Holt Rinehart and Winston.

Testa, J. (2012). The Thomson Reuters Journal Selection Process. Retrieved August 2015 ,3 from the World Wide Web: http://wokinfo.com/essays/journal-selection-process/

Thomson Reuters. (2015). Electronic Journal Submission form. Retrieved August 2015 ,3 from the World Wide Web:http://ip-science.thomsonreuters.com/info/journalsubmission-front/

أثـر المجـلات العلميـة المحكمـة فـي دول المجلـس فـي تخصصاتهـا فـي العالـم

إعداد
أ.د/عبدالله بن حسين الخليفة
قسم ا لاجتماع والخدمة الاجتماعية
كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
ومركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني
إدارة الدراسات واستطلاعات الرأي العام

تمثل الهدف من هذا البحث في تقييم أثر الدوريات العلمية المحكمة في دول مجلس التعاون في تخصصاتها في العالم. ولتحقيق هذا الهدف فقد تم القيام بمسح أدبي لأهم البحوث العلمية التي بحثت موضوع الاثر العلمي للدوريات، وهو ما أسفر عن تحديد جملة من المفاهيم والقضايا التي مكنت من اتخاذ الخيارات العلمية النظرية والمنهجية المناسبة لتحقيق الهدف من البحث والإجابة عن أسئلته التي ركزت على مدى وجود اختلاف بين الدوريات العلمية في الأثر الذي تحدثه في تخصصاتها ومدى تأثر ذلك الاختلاف بين الدول التي تنتمي لها تلك الدوريات من حيث مستوياتها الاقتصادية وتطور العلوم والتقنية بها كمحددات لذلك الاختلاف والتباين. وبالاعتماد على بيانات قاعدة سكوبوس التي يتوفر بها بيانات عن مؤشرات الأثر العلمي إضافة الى بيانات دولية أخرى تعكس التنمية البشرية وتطور العلوم والتقنية، فقد تم الإجابة على أسئلة البحث والكشف عن مدى التفاوت في الأثر العلمي للدوريات وعن مدى أهمية جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية الى جانب تطور العلوم والتقنية في فهم ذلك التفاوت والتباين بين الدول في مدى الأثر العلمي الذي تلحقه الدوريات بتخصصاتها عالمياً. هذا ومن أبرز النتائج التي إنتهى لها البحث، أنه على الرغم من أن الدوريات العلمية الخليجية قد حلت في المرتبة الثانية دولياً من بين المجموعات الاقتصادية الدولية في مدى الأثر للدوريات العلمية التي تنتمي لتلك الدول، إلا أن تلك الدوريات العلمية محصورة في مجال العلوم البحتة والبحوث التطبيقية والتي غالباً ما تنشر باللغة الإنجليزية، الأمر الذي يستلزم التفكير في الطرق الكفيلة بتمكين الدوريات العلمية المنشورة باللغة العربية وفي التخصصات المختلفة من خروجها في الفهارس العلمية المتخصصة، وهو ما سيتيح لها فرص الانتشار وإمكانية الاطلاع عليها والاستفادة من مخرجاتها من قبل المجتمع العلمي العالمي.

الأثـر العلمـي للمجـلات المحكمـة فـي دول مجلـس التعـاون الخليجـي فـي تخصصاتهـا فـي العالـم

الهدف:

يتمثل الهدف من هذا البحث في تقييم الأثر العلمي للدوريات العلمية المحكمة (Impact Factor) في دول مجلس التعاون في تخصصاتها في العالم، وذلك من خلال تحديد مدى ومستويات ذلك الأثر من جانب، والوقوف على ما قد يكون هناك من عوامل على مستوى كل دولة من دول مجلس التعاون تقف وراء مدى ومستويات تلك الآثار العلمية للنشر العلمي في دول المجلس.

أسئلة الدراسة:

يتمثل السؤال البحثي في هذا الدراسة في سؤال رئيس مفاده " هل للبحوث العلمية المنشورة في الدوريات العلمية الخليجية المحكمة أثر علمي في مجالاتها التخصصية؟".

وقبل الإجابة على هذا السؤال، لا بد لنا من الإجابة على عدد من الأسئلة الفرعية المتمثلة في الآتي:

(١) هل يوجد اختلاف بين الدول بشكل عام من حيث مدى الأثر العلمي الذي تتركه الدوريات العلمية في تخصصاتها؟

(٢) إذا كان هناك من اختلاف بين الدول من حيث مدى الأثر العلمي الذي تتركه الدوريات العلمية في تخصصاتها، فما مستوى الأثر العلمي للدوريات الخليجية مقارنة بنظيراتها عالمياً.

(٣) هل تختلف الدوريات العلمية بدول مجلس التعاون الخليجي حسب الدول الخليجية في مدى تأثيرها العلمي في تخصصاتها؟

(٤) إذا كان هناك اختلاف في مدى الأثر العلمي الذي تتركه الدوريات العلمية في تخصصاتها، فما هي العوامل البنائية التي تقف وراء ذلك الاختلاف؟

أهمية البحث:

لعل الوقوف على ما تتركه الدوريات العلمية على مستوى دول الخليج من أثر في حركة النشر العلمي

عالمياً يمثل أمراً مهماً بقدر ما يعكس مدى التطور الكمي والنوعي الذي حققته تلك الدوريات من جانب، وكذلك مستوى المساهمة الفعلية للمؤسسات العلمية بدول الخليج في حركة التطور العلمي على مستوى العالم. ولا شك أن ذلك ينطوي على تقييم للدور الذي تقوم به المؤسسات العلمية الخليجية في إطار توطين المعرفة والبحث العلمي وسد حاجات البلدان الخليجية من البحوث والدراسات العلمية التي تساهم في تطوير تلك البلدان وتكيفها مع معطيات التنمية والحداثة.

المفاهيم الأساسية للبحث:

يتمثل المفهوم الاساس لهذا البحث في مفهوم الأثر العلمي للدوريات العلمية الخليجية والذي يتم قياسه من خلال "عامل التأثير" (Impact Factor). والذي يعتبر مقياساً يعكس متوسط عدد الاستشهادات لمقالات نشرت في مجلات العلوم والعلوم الاجتماعية. ويحسب عامل التأثير من خلال قسمة عدد الاستشهادات في السنة الحالية على العدد الكلي للمقالات التي نشرت بالسنتين الماضيتين . وبطبيعة الحال، فإن المجلات التي لها معامل تأثير تكون الافضل كلما كبر معامل التاثير الخاص بها؛ فمعامل التأثير يعبر عن مدى الأثر العلمي للدوريات العلمية.

الإطار النظري:

انطلاقاً من كون عامل التأثير يعبر عن جزء معين من الانتاجية العلمية الذي يتكرر الإشارة إليه، فإنه يمكن التأطير نظرياً لعامل التأثير من خلال الأطر المطروحة لتفسير الانتاجية العلمية؛ الأمر الذي قد يساهم في تحديد النموذج الذي يمكن تبنيه لتفسير عامل التأثير. وفي الوقت الراهن، فإن هناك على الأقل ثلاث مداخل رئيسة لتفسير الإنتاجية العلمية (Fox,1983, PP:298-299)، و تتمثل في:

أولاً– مدخل الخصائص الفردية، والتي يدخل من ضمنها الخصائص النفسية، وعادات العمل، والخصائص الديموغرافية؛ فالعوامل والاتجاهات النفسية ترتبط مع الإنتاجية العلمية. وعلى وجه التحديد فإن الحوافز القوية والاستقلالية والتوجيه الذاتي تمثل خصائص مهمة في أوساط العلماء الأكثر إنتاجية. كما أن القدرات والمواهب، من جانب آخر، تشكل متطلباً أولياً للانخراط في التخصصات والتدريبات العلمية، ولكن بعد إحراز الشهادات العلمية لتلك العلوم، فإن تلك القدرات والمواهب ليست كافية في التمييز بين مستويات الإنتاجية بين العلماء. يضاف الى ذلك، أن تلك الخصائص والسمات الفردية تتأثر بقوة بالأطر التنظيمية والاجتماعية المحيطة. كما يؤكد هذا الاتجاه على أهمية الخصائص الديموغرافية في فهم الانتاجية العلمية، حيث يرون ارتباط الإنتاجية العلمية بدائرة الحياة أو عمر العلماء، على الرغم من أن قوة علاقة متغير العمر بالإنتاجية العلمية والشكل المحدد لتلك العلاقة تختلف فيما بين الدراسات، الا ان معظم الدراسات أظهرت أن الإنتاجية تميل إلى الانخفاض مع التقدم في العمر.

ثانياً–مدخل الإطار البنائي، والذي يعطي أهمية خاصة لآثر خصائص الموقع البيئي على النشر، وهي خصائص عادة ما يتم إغفالها في مدخل الخصائص الفردية؛ وتتمثل محاور التركيز في هذا المدخل على آثار خصائص محددة للموقع البيئي على الانتاجية العلمية؛ كإشراك طلاب الدراسات العليا في البحوث، وشهرة الكلية أو الجامعة التي ينتمي لها الباحث، والحرية التنظيمية المتاحة. ومن متغيرات هذا المدخل ما يتمثل في "الشهرة المؤسساتية للمنظمة العلمية" والتي بدت واحدة من أقوى الارتباطات بالإنتاجية العلمية. وعلى الرغم من أن العلاقة السببية بين الإنتاجية العلمية وبين شهرة المنظمة العلمية من الممكن أن تعمل في اتجاهين، الا أن الدراسات الطولية الحديثة تشير إلى أثر أقوى لشهرة الموقع على الإنتاجية، وليس العكس صحيحا.

ثالثاً: مدخل التغذية المرتجعة للفرص التراكمية وعمليات الدعم والتعزيز. ويؤكد هذا المدخل ان النجاح المبكر في العلم يؤدي إلى مزيد من الدعم للبحوث باستمرار. وعلى الرغم من قلة البحوث التي تمتحن بشكل مباشر تأثير عمليات الدعم والتعزيز على الانتاجية العلمية، فإن تلك العمليات تثير مسألة مهمة تتعلق بمدى توزيع وتخصيص المصادر والاعتراف على أساس الجدارة مقارنة بسواها من مبادئ. هذا وقد ظهرت في العقد الماضي مجموعة من البحوث التي سلطت الضوء على الإنفاق على البحوث والتطوير وما يتركه ذلك من أثار على الانتاجية العلمية.

الدراسات السابقة:

فيما يتعلق بالدراسات السابقة، ونظراً لتنوع وحدات التحليل التي قامت عليها، فإنه يمكن عرض تلك

الدراسات حسب وحدات التحليل المستخدمة فيها، والمتمثلة في (الباحثين، المقالات والكتب، والدول). فمن الدراسات السابقة التي عالجت الانتاجية العلمية بشكل عام وعلى مستوى الدولة، دراسة تيودورسكو (TEODORESCU,2000) التي قام فيها بدراسة المتغيرات المرتبطة بإنتاجية أعضاء هيئة التدريس في عشر دول، ووجد أن بقاء عضو هيئة التدريس على اتصال بالتخصص من خلال العضوية في الجمعيات المهنية أو من خلال حضور اجتماعاتها السنوية برز كعامل مهم مرتبط بنشر المقالات في جميع النظم الأكاديمية بالدول العشر التي شملتها الدراسة. ولذا يوصي تيودورسكو القيادات الأكاديمية الراغبين في رؤية أعضاء هيئة التدريس أكثر ارتباطا بمؤسساتهم عليهم أن يعملوا على تشجيع إخلاص أعضاء هيئة التدريس لتخصصاتهم من خلال تلك الآليات. في نهاية المطاف، ومن خلال الارتباط بالتخصص، فإن المؤسسات الاكاديمية خاصة الحديثة منها تصبح معروفة ومعتبرة في عالم الأكاديميا.

ومنها الدراسة التي قام بها نوفاك وآخرين (Novak, et al.,2013) والتي تناولت الانتاجية العلمية في الدول الانتقالية –الدول الاوربية التي تحولت من النظام الشيوعي الى النظام الرأسمالي– . حيث قامت بتناول العوامل المؤثرة في الانتاج العلمي على مستوى الدولة. وتشير الدراسة إلى وجود ارتباط قوي بين تطور الدولة وبين نصيبها من النشر العالمي للمقالات العلمية. وفيما يخص الدول الانتقالية (transitional countries)، فتشير الدراسة إلى إنها لا تزال في إطار اللحاق بالدول المتقدمة فيما يتعلق بالإنتاج العلمي خاصة لدى دول البلقان الغربية. كما كشفت الدراسة عن صعوبات تواجه الدول الانتقالية تتعلق بكل من الأسباب التاريخية، بوجود أنظمة غير مناسبة للتقدم في المجتمع العلمي، وبمشاكل تتعلق بتنمية وتنفيذ استراتيجيات التنمية العلمية على مستوى الدولة. كما لفتت الدراسة النظر الى أن المقالات العلمية للباحثين في تلك الدول غالباً ما يتم نشرها في المجلات المحلية والتي لا يتم تغطيتها بشكل فعال من خلال شبكة العلوم (web of science)، وهو وضع مشابهة لدول الخليج العربي، وعليه، فإن الأنظمة المحدثة لمتابعة ورصد المنشورات العلمية في الدول الانتقالية تمثل أهمية بالغة.

ومنها دراسة جيف وآخرين (Jaffe, et al. 2013) حول الإنتاجية العلمية والمعرفة التقنية المتقدمة كمتطلبات للثراء والازدهار الاقتصادي للدول؛ حيث توكد الدراسة على أن كلاً من النوعين من المعرفة –المعرفة العلمية والخبرة التقنية– ترتبط ارتباطا وثيقا بثروة الأمم، ولكن بطرق مختلفة؛ فالإنتاجية العلمية ترتبط بشكل أقوى مع الدخل القومي الإجمالي من التطور التكنولوجي؛ فالعلم مهم للنمو الاقتصادي بين الاقتصادات المتقدمة، في حين أن المعرفة والخبرة التقنية المعقدة أكثر أهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية في البلدان الفقيرة. كما تشير الدراسة الى أن نصيب الفرد من الإنتاجية العلمية يبدو أنه بلغ الحد الأعلى في معظم البلدان المتقدمة، وهو ما قد يشير إلى أن النمو المستقبلي عالمياً في مجال العلوم سيأتي من البلدان النامية.

ومنها دراسة جانتمان (Gantman,2013) عن المحددات الاقتصادية واللغوية والسياسية للإنتاجية العلمية للبلدان في مختلف التخصصات العلمية المختارة. وقد تبين أن تأثير هذه المحددات يتوقف على المجال العلمي قيد التحليل. إن المتغير الوحيد الذي مارس تأثيرا إيجابيا وكبيرا في جميع التخصصات هو حجم الاقتصاد. أما المتغير اللغوي فليس لديه سوى تأثير إيجابي في مجال العلوم الاجتماعية وكذلك في مجال الطب والعلوم الزراعية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد إتضح أيضا أن درجة الاستبداد السياسي له تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية في بعض الحقول المحددة.

كما قام أدير (Adair,1995) بدراسة "البيئة البحثية في الدول النامية"، والتي تؤكد على أهمية تحكيم الأقران والتغذية المرتجعة والقدوة الإنتاجية في توليد وتشكيل الباحثين الجدد، وبالتالي تحديد مسيرة تطور التعليم والتدريب والبحث. كما أن وجود جمعية وطنية ومجلة علمية تحدد وتضع معايير قوية للتخصص. إضافة إلى ذلك، فإن توفر المجلات العلمية وغيرها من الموارد، والمساءلة الأكاديمية، ونظام مكافأة البحوث والحوافر، جميعها عوامل تسهم في خلق بيئة تشجع على التماهي مع العلوم والالتزام بالبحوث والانخراط فيها. وفي المقابل، فإن غياب هذه العوامل يعزز من تقلص الالتزام الأكاديمي ويعمل على تلويث المناخ الفكري وله عواقب وخيمة على التدريب والتعليم والتخصصات العلمية بأكملها. وعليه، تؤكد الدراسة على أهمية الأخذ في الاعتبار بالمناخ الفكري وباستراتيجيات تعزيز تطور ذلك المناخ ووجوب إعطائها اهتماما خاصا

للطبيعة الجماعية في بعض الثقافات.

أما النوع الثاني من الدراسات السابقة، وهي تلك التي عالجت الانتاجية العلمية على مستوى الباحث كوحدة للتحليل، فمنها دراسة هوتينروت (Hottenrott, et. Al. 19999) عن العلاقة بين التمويل الصناعي للبحوث والانتاجية العلمية. وقد أظهرت نتائج البحث القائمة على عينة من أساتذة في العلوم والهندسة في ألمانيا أن ارتفاع حصة الصناعة من ميزانية دعم البحوث يقلل من النشر العلمي للأساتذة سواء من حيث الكمية أوالنوعية في السنوات اللاحقة للدعم. ويدعم هذا الاستنتاج فرضية "مشكلة انحراف" لدى أساتذة العلوم والهندسة في ألمانيا. وإذا كان تبادل المعلومات بين العلماء عبر المنشورات والمعلومات هو الأساس لإنتاج المعرفة التراكمية، وبالتالي للتقدم العلمي، فإن التمويل الوارد من قطاع الصناعة الذي يقلل من النشر العلمي، قد يكون ذا آثار ضارة على تطور العلوم، هذا من جانب. ومن جانب آخر، نجد أن التمويل الوارد من الصناعة له تأثير إيجابي على نوعية البحوث التطبيقية، إذا قيست باستشهادات براءة الاختراع. وبالتالي فإن تمويل الصناعة له آثار مفيدة من خلال تحسين تأثير البحوث التطبيقية كمياً ونوعياً. وعليه، فإذا كانت البحوث المدعومة من قطاع الصناعة ينتج عنها تقنيات صناعية وابتكارية ناجحة، فإنها بالضرورة ستعمل على خلق قيمة اجتماعية واقتصادية في نفس الوقت.

ومنها دراسة كيم (Kim, 2008) عن "براءة الاختراع الجامعية والانتاجية العلمية" التي تشير الى إن التسويق المتزايد للعلوم الأكاديمية قد ولد مخاوف، مفادها أن هذا الاتجاه سوف يؤثر سلبا على التركيز على البحوث وإنتاجية العلماء الأكاديميين. وخلافاً لذلك، ما انتهت إليه الدراسة التي قام بها بريسشي وآخرين (Breschi et al, 2008)، حيث قاموا بتحليل مجموعة بيانات طولية عن المخترعين الأكاديميين الإيطاليين في دراسة تطبيقية عن تأثير براءات الاختراع على الإنتاجية العلمية لأساتذة الجامعات. فوجد (بريشي وآخرون) أن المخترعين الأكاديميين يقومون في الواقع بزيادة إنتاجيتهم العلمية وكذلك الرفع من مستوى نوعية البحوث العلمية بعد تسجيل براءات الاختراع التي قاموا بها. إن هذا الواقع يأخذ في الاعتبار بالآليات الاجتماعية التي تتمخض عن النتائج الرئيسة للمقالة العلمية، والتي تعمل على استكشاف الآثار الأوسع نطاقا للجامعات والسياسة العامة.

ومنها دراسة ديفازيو وآخرين (Defazio, et. Al, 2009) عن العلاقة بين حوافز التمويل وديناميات التعاون بين الباحثين، والإنتاجية العلمية، والتي قامت على بيانات عن ٢٩٤ باحثا يعملون في ٣٩ شبكة من شبكات البحوث في الاتحاد الأوربي. وقد وجدت الدراسة أنه في حين أن تأثير التمويل على الإنتاجية بشكل عام تأثير إيجابي، فإن التأثير العام للتعاون ضمن شبكات التمويل ضعيف. وعند الأخذ في الاعتبار بفترات التمويل، أي فترة ما قبل التمويل، وأثناء التمويل، وفترة ما بعد التمويل، فقد وجدت الدراسة فروقا واختلافات هامة؛ فخلال فترة التمويل، فإن التعاون بين الباحثين لم يؤد إلى زيادة في إنتاج البحوث. أما في فترة ما بعد التمويل، وبالرغم من أن عدد التعاون داخل شبكة الباحثين في نقص، فإن أثر التعاون على الانتاجية العلمية إيجابي ودال إحصائياً.

ومنها دراسة ليسوني وآخرين (Lissoni, et. Al, 2011) عن العلاقة بين الانتاجية العلمية والترقية الأكاديمية، حيث تناول الباحثون محددات الإنتاجية العلمية (عامل التأثير للمقالات والمجلات العلمية ') لحوالي ٣٦٠٠ من الفيزيائيين الأكاديميين الفرنسيين والإيطاليين النشطين خلال الفترة ٢٠٠٤–٢٠٠٥. وتتناول البحث عن معالجة مشكلات النمو الداخلي الخاص بالترقيات العلمية والإنتاجية، وذلك من خلال تحديد نموذج قائم على معادلة اختيار احتمالية تأخذ في الحسبان احتمال ترقية الفرد من مرتبته الحالية إلى التي تليها، وتحليل انحدار الإنتاجية لتقدير آثار العمر والجنس والدخول في الفوج، وخصائص التعاون، المعتمدة على رتبة العلماء. وقد بينت الدراسة أن كلاً من الحجم والطبيعة الدولية للمشاريع التعاونية والمشاركين فيها وطبيعة الإنتاجية السابقة ذات آثار كبيرة جدا ودالة إحصائية على الإنتاجية الحالية، في حين أن العمر والجنس، والإنتاجية الماضية هي أيضا المحددات المؤثرة على الإنتاجية واحتمال الحصول على الترقية. وعلاوة على ذلك فقد تبين أن سياسات التوقيف (أو الفصل) وكذلك التعيين والترقية السارية، المعروفة في أنظمة الإدارة الايطالية والفرنسية المركزية بإمكانها أن تترك آثار فوج (Panel Effects) طويلة الأمد وكبيرة على الإنتاجية البحثية.

ومنها دارسة بريسشي وآخرين (Breschi, et. Al., 2008) عن "العلاقة بين براءة الاختراع الجامعية والانتاجية العلمية"، التي استندت إلى بيانات طولية

لعينة قوامها ٥٩٢ من مخترعاين الأكاديميين الإيطاليين. وقد كشفت الدراسة عن تأثير براءات الاختراع على الإنتاجية العلمية لأساتذة الجامعة المقاسة عن طريق النشر والاقتباسات المرجعية؛ فالمخترعون الأكاديميون– المتمثلون في أساتذة الجامعات الحاصلين على براءة اختراع واحدة على الأقل– ينشرون بحوثاً أكثر وذات نوعية جيدة مقارنة بزملائهم الذين ليس لديهم براءات اختراع مسجلة، كما أن إنتاجيتهم العلمية تزداد بعد تسجيل براءات الاختراع. إضافة الى ذلك فأن الأثر الإيجابي لتسجيل براءات الاختراع على معدلات النشر تستمر لفترة أطول للمخترعين الأكاديميين. ومع ذلك، فإن الأثر الإيجابي لتسجيل براءات الاختراع على الإنتاجية العلمية يختلف إلى حد كبير حسب المجالات العلمية، حيث يكون ذلك الأثر الإيجابي قوياً بشكل خاص فقط في علوم الصيدلة والإلكترونيات.

ومن تلك الدراسات، دراسة جونكيرز وآخرين (Jonkers, et. Al., 2008) عن "الباحثين الصينيين العائدين إلى ديارهم: آثار الحراك الدولي على التعاون في مجال البحوث وعلى الانتاجية العلمية. وقد ركزت الدراسة على الرواد من الباحثين الصينيين في مجال علوم الحياة النباتية الجزيئية الذين عادوا إلى وطنهم. وقد بينت نتائج الدراسة أن كلا من تاريخ تنقل الباحثين الصينين، ومخرجاتهم العلمية، وبيانات النشر المشترك الدولية التي ساهموا فيها، والعلاقة بين الإنتاج العلمي وبين مستويات التعاون الدولي والخصائص الفردية المتنوعة للباحثين الصينين العائدين؛ إذ تشير نتائج التحليل إلى أنه في حين أن البلدان المضيفة قد تفقد رأس المال البشري عندما يعود العلماء الصينيين إلى بلادهم، ما يسمى بـ"عودة هجرة الأدمغة"، فإنهم ربما قد كسبوا أيضا بفعل هذه الروابط العلمية في هذا المجال من البحوث المتميزة بسرعة النمو والعولمة العلمية.

ومن تلك الدراسات، دراسة سالقادو وآخرين (Salgado, et. Al., 2007) "الإنتاجية العلمية ومؤشر هيرشي لعلم النفس الاجتماعي الاسباني: الإلتقاء بين مؤشرات الإنتاجية بالمقارنة مع فروع العلم الأخرى". تقوم هذه الدراسة على فحص مؤشر هيرشي باعتباره مقياساً للإنتاجية العلمية والجودة لدى الباحثين، وذلك من خلال فحص مصداقية المقاربة مع غيره من مقاييس الإنتاجية والجودة ك (مجموع الاستشهادات، والحد الأقصى للاقتباس، وعدد السنوات منذ الحصول على الدكتوراه، وعدد السنوات منذ الحصول على الأستاذية ونحوها. وتضمن البحث توزيع قيم المؤشر على أساتذة علم النفس الاجتماعي والمقارنة بين اعلى عشرة أساتذة وفقاً لهذا المؤشر في مجالات المعرفة الستة التي يتوزع علم النفس الأكاديمي في إسبانيا عليها. وقد أظهرت النتائج أن المؤشر يرتبط إلى حد كبير مع الاستشهادات ولكن فقط بشكل متواضع جدا مع عدد من البحوث العملية. أما التوزيعات حسب الفروع الأخرى لعلم النفس فتبين أن علم النفس وعلم النفس الأساسي، ككل، قيمتهما في المؤشر أعلى من فروع علم النفس الأخرى، مع علم النفس الاجتماعي محتلاً المركز الرابع.

أما النوع الثالث من الدراسات السابقة، فهي تلك التي عالجت الانتاجية العلمية على مستوى المقالة أو المنتج العلمي كوحدة للتحليل، ومن تلك الدراسات دراسة روزينبلوم وآخرين (Rosenbloom, et. Al. 19999) عن أثر تمويل البحوث والتطوير على الانتاجية العلمية. اعتمدت الدراسة على المواد العلمية المنشورة بشكلها الخام أو المنقى، حيث كشفت عن تأثيرسببي إيجابي لتمويل البحوث على إنتاج المعرفة. ينطبق هذا التأثير على جميع المجموعات الفرعية للجامعات؛ مما يشير إلى كفاءة تخصيص الأموال في مجال البحث والتطوير (R & D) . كما قام الباحثون بتوثيق سرعة النمو في معدل إنتاج المعرفة الكيميائية في أواخر 1990s و 2000s، مقارنة بالنمو في الموارد المالية والبشرية المخصصة لإنتاج تلك المعرفة.

ومنها دراسة تاسلي وآخرين (Tasli,2012) عن "الإنتاجية العلمية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجلات الأمراض الجلدية خلال السنوات العشر الماضية"، وقد قامت الدراسة على المنشورات والاستشهاديات، و مؤشر هيرشي لفئة "الأمراض الجلدية" في ٤٣ دورية بين سنوات ١٩٩٩–٢٠٠٣ و٢٠٠٤–٢٠٠٨، وفقا للبيانات ISI JCR من عام ٢٠٠٨ بشكل فردي لكل بلد من بلدان منظمة التعاون والتنمية. ومن أبرز النتائج التي انتهت إليها الدراسة أنه بالنسبة لمجلات الأمراض الجلدية بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٨، كان هناك ٨٩٣١٩ دراسة منشورة، منها ٧٦٨٩٩ نشرت من قبل دول منظمة التعاون والتنمية. وقد جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى بـ ٢٧١٠٩ منشوراً وبـ ١٩٦٠٠٢ من الإستشهادات. أما ألمانيا، واليابان، وإنجلترا،

وفرنسا فهي الدول الأخرى التي جاءت من بين الدول الخمس الاوائل على التوالي. وفيما يتعلق بعدد المطبوعات، فقد جاءت تركيا وكوريا من بين أعلى ١٠ دول، متجاوزتين بذلك الكثير من الدول الأوروبية الشمالية. وفيما يتعلق بمؤشر هيرشي وبالاستشهادات، فقد جاءت دول شمال أوروبا وكندا من بين أكبر ١٠ دول، في حين جاءت اليابان وأسبانيا وتركيا وكوريا في مرتبة متأخرة. كما أظهر عدد المنشورات ارتباطاً كبيراً مع كل من عدد الاستشهادات والسكان والناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر هيرشي. وقد أنتهت الدراسة إلى أن حوالي نصف المنشورات تم إجراؤها من الدول الأوربية في مجموعة دول منظمة التنمية والتعاون، في حين أجري ثلث جميع المنشورات من قبل الولايات المتحدة. أما المجلات الألمانية والفرنسية، والتي نشرت باللغة الألمانية والفرنسية، فقد تلقت أقل الاستشهادات، ولكنها تسهم كثيرا في هذه البلدان فيما يتعلق بعدد المطبوعات.

ومنها دراسة نعيمة جابر وآخرين (٢٠١١) والتي هدفت إلى تحليل الجوانب الكمية والنوعية للإنتاجية العلمية المنشورة أو المقبولة للنشر من قبل أعضاء هيئة التدريس في كلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة السلطان قابوس. حيث تم تحليل ما مجموعه ٢٩٧ بنداً من المدرجة في التقارير السنوية لكلية الآداب والعلوم الاجتماعية للأعوام الدراسية (٢٠٠٨-٢٠٠٩) و (٢٠٠٩-٢٠١٠) من خلال العديد من المؤشرات التحليلية، على أعتبار أن كل بند –الكتاب، فصل في كتاب، والمادة، ورقة المؤتمر– يمثل كياناً فريداً من نوعه بغض النظر عن عدد المشاركين في إنتاجه. وقد تم تطبيق مؤشر سكوبوس (SCOPUS) لمعرفة المؤشرات البيبلوميترية (bibliometrics) للمجلات المنشورة باللغة الإنجليزية فقط لأنه لم يتم تضمين المجلات العربية في سكوبوس. كما تم تطبيق تقارير مجلة الاقتباس (JCR) أيضا لمعرفة العلاقة بين المجلات المستخدمة والتخصصات المحددة في المنطقة. لقد أظهرت النتائج أن قيم معامل التأثير المكتسبة كانت قيماً منخفضة ولكن هذا لا يعزى بالضرورة إلى تدني نوعية المجلات من حيث المرتبة، ففي واقع الأمر فإن ذلك يؤكد أن نوعية المجلات تختلف من حيث التخصصات المختلفة، وعلى الرغم من ذلك، فإن المجلات المفضلة من حيث التصنيف بالنسبة لتخصصات محددة ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار. وفيما يخص التأليف، فقد خلصت الدراسة إلى أن الإنتاجية العلمية في مجال "دراسات المعلومات" شكلت الأكثر من حيث التعاون المشترك في مجال البحث، وربما يعكس هذا طبيعة الدراسة ذات الطبيعة القائمة على تعدد التخصصات. كما وجدت الدراسة فروقاً ذات دلالة إحصائية عالية من حيث أنواع المطبوعات، واللغة، والتأليف بين مختلف الإدارات والأقسام الاكاديمية. وفي ضوء ذلك فإن الدراسة تؤكد على أن تقييم الإنتاجية نوعياً وكمياً في البيئة الأكاديمية يمثل أداة قياس مهمة لتحديد الأداء العلمي لأعضاء هيئة التدريس للمنظمة الأكاديمية، وبالتالي، فإنه يمكّن المنظمة من قياس نوع وتخصص وعامل التأثير للإنتائج العلمي لأعضائها، ومن ثم، يمكن توجيه كل من التمويل والمؤلفين نحو أفضل استثمار في الإنتاج التعاوني العلمي.

ومن تلك الدراسات، دراسة بلاند وآخرين (Bland, et. Al., 1992) "خصائص البيئة البحثية المنتجة"، والتي هدفت إلى تحديد العوامل البيئية التي تحفز وتحافظ على الإنتاجية البحثية. ولتحقيق الهدف، فقد قام الباحثون بمراجعة موسعة للمقالات والكتب المتعلقة بالبحوث المنشورة من منتصف ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٩٠. وقد كشفت هذه المراجعة عن مجموعة متناسقة من ١٢ خاصية قائمة في البيئات المنتجة للبحوث، وتتمثل تلك الخصائص في:

(١) وجود أهداف واضحة تؤدي وظيفة التنسيق.
(٢) التركيز على البحوث.
(٣) ثقافة مميزة.
(٤) مناخ جماعي إيجابي.
(٥) الإدارة المشتركة الحازمة.
(٦) منظمة لا مركزية.
(٧) الاتصال المتكرر.
(٨) موارد ممكنة الوصول إليها، خاصة الموارد البشرية.
(٩) حجم كاف، عمر مناسب، وتنوع في المجموعة البحثية.
(١٠) المكافآت المناسبة.
(١١) التركيز على التوظيف والاختيار.
(١٢) القيادة مع الخبرة البحثية والمهارات في كل من الهيكل التنظيمي المناسب بدء و استخدام ممارسات الإدارة التشاركية. ويشير الباحثون الى أنه على الرغم من أن بعض هذه الخصائص ليس مستغرباً، إلا أن بعض النتائج كانت غير متوقعة، مثل أن الإدارة التشاركية مرتبطة إحصائياً باستمرار مع إنتاجية البحوث. ومع

أن هذه الخصائص جميعاً ذات سمة شاملة ممثلة في الترابط فيما بينها، وأن لها أثاراً في الانتاجية العلمسية، إلا أن مدى التفاوت في التأثير الذي تمارسه على الانتاجية العلمية غير واضح. ولكن من الواضح، مع ذلك، أن رئيس المجموعة البحثية له أثر غير متوازن من خلال تأثيره على جميع الخصائص الأخرى. ويؤكد الباحثون على أن هذه العوامل لا تعمل في المجموعات البحثية كخصائص منعزلة. وبدلا من ذلك، فهي تشكل بناءا متكاملاً؛ فالفرد، بعد إدماجه مع المجموعة البحثية، يشكل توفيرا وداعمة، وخلفية قوية محفزة للبحث. وقد خلص الباحثون من دراستهم إلى أن المؤسسة البحثية الإنتاجية وإن بدت عن بعد مشبهة كياناً قوياً للغاية، فإن فحصها عن قرب سيظهرها ذات بنية دقيقة تعتمد بشكل كبير على وجود تأثير فعال للعديد من خصائص الأفراد والخصائص والتنظيمية، وخصائص القيادة.

ومنها دراسة ليي وآخرين (٢٠٠٣) التي قامت لتجيب على تساؤل مفاده ما إذا كان التأثير العلمي يمكن تقييمه بإسلوب ارتجاعي. وقد وجد الباحثون أن حصول المقالات على جوائز يزيد من معدل الاقتباس من المقالات، ولكنه لا يفسر الى ما بين ٠,٨٪ إلى ١,٢٪ من التباين في معدل الاقتباس. وتؤكد تائج الدراسة نموذج سيمونتون عن الانتاجية الإبداعية بصفة عامة والذي يتنبأ بأن "التأثير العلمي من الممكن تقييمه فقط بأسلوب ارتجاعي، وذلك بعد حصول المقالة العلمية على الاعتراف بقيمتها العلمية". ويفسر نموذج سيمونتون تأثير الحصول على الجائزة على معدل الاقتباس بأنه يعكس عملية اختيار نخبة من المراجعين الممثلين لمجموعة أكبر من الأقران الذين يقومون في نهاية المطاف بتحديد معدل الاقتباس من تلك المقالات.

ومن تلك الدراسات دراسة ماركوسوفا وآخرين (Markusova,2009) التي تناولت مؤشرات الإنتاجية العلمية وتصنيفات الجامعات المحلية. فقد تطرق الباحثون الى الجامعات في جميع إنحاء العالم وروسيا، وهي التصنيفات المعروفة في بريطانيا، وشنغهاي، وتايوان، والروسيا. إن مؤشرات الإنتاجية العلمية والاقتباس من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، تظهر في شبكة العلوم (Web of Science)، ومؤشرات العلوم الأساسية (Essential ScienceIndicators)، وتقارير مجلة الاقتباس (Journal Citation Reports)، أو SCOPUS، والتي تمثل بشكل معترف به عنصراً مهماً لتلك التصنيفات. ويؤكد الباحثون على أن هيكل التصنيف المحلي يختلف كثيراً عن هيكل العلوم في البلدان الأخرى من العالم، حيث يتم تدريس العلوم وإجراء البحوث المتعلق بها في الجامعات غالباً. إن الحاجة المتزايدة للجامعات المحلية لتظهر في التصنيفات العلمية العالمية تفرض عددا من المهام الجديدة على خدمات المعلومات العلمية في المكتبات لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات.

الإجراءات المنهجية للبحث:

سنتناول في هذه الفقرة من البحث الإجراءات المنهجية التي سيتم اتباعها لتقييم الأثر العلمي للدوريات العلمية المحكمة في دول مجلس التعاون في تخصصاتها في العالم. ونظراً لاعتماد هذا البحث على المنهج الكمي الوصفي، فإن الإجراءات المنهجية للبحث تتمثل في كل من:

(أ) وحدة البحث:

تتمثل وحدة التحليل في هذه الدراسة في وحدة تحليلية ذات بعد مكاني وزماني في آن واحد؛ أما البعد المكاني، فيتمثل في الدولة الوطنية (Nation State) التي تتوفر عنها معلومات في قاعدة معلومات (SCOPUS) والتي تنشر بشكل دوري معلومات دورية عن الأثر العلمي للدوريات العلمية في العالم . أما البعد الزماني فيتمثل في العام المرتبط بعامل التأثير قيد الدراسة، والذي تحدد بالأعوام ٢٠١٢، ٢٠١٣، و٢٠١٤. وهي الأعوام التي تعكس البيانات الأكثر تحديثاً عن عامل التأثير للدوريات العلمية. وبناء على ذلك، فإن وحدة التحليل هي الدولة المشمولة في قاعدة معلومات سكوبوس وللفترة من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٤.

(ب) مجتمع البحث (Population Research):

يتألف مجتمع البحث من جميع دول العالم المشمولة في قاعدة معلومات سكوبوس خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠١٤). وحسب قاعدة المعلومات تلك، فقد بلغ عدد الدول التي تتوفر عنها معلومات عن معامل التأثير وخلال الفترة المحددة (١٢٠) دولة (أنظر الملحق رقم١)، الذين يبين توزيع الدوريات العلمية حسب الدول.

ومن الجدير بالذكر أن دول مجلس التعاون الخليجي الست مشمولة من ضمن تلك القاعدة، وهي الدول ذات الأرقام (23, 60, 67, 86, 88, 93) في الملحق المذكور.

وفي ضوء ذلك، فإن عدد الحالات المكانية (الدولة)

و الزمانية (العام الميلادي الذي تنتمي له البيانات) الداخلة في البحث قد بلغت (345) حالة (observations)، بدلاً من (٣٦٠) حالة بعد أن تم استبعاد خمس من الدول لعدم توفر معلومات لقياس المتغيرات التفسيرية المستخدمةفي هذه الدراسة.

(ج) بيانات البحث:

تم توفير البيانات التي قامت عليها الدراسة، من المصادر الآتية:

١-بيانات عامل الأثر للدوريات العلمية من قاعدة سكوبوس الآنفة الذكر، حيث سيجري توظيفيها لقياس متغير الدراسة التابع، وقد احتوت القاعدة على ٣٤٤٩٧ دورية علمية (http://adat.crl.edu/journals scopus&=database1&list?action=total_db1 .(academic_search_complete=database2

٢-قواعد الأمم المتحدة المتعلقة بمؤشر التنمية البشرية (http://www.un.org/en/databases).

٣-قواعد البنك الدولي المتعلقة بالمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لدول العالم (http://data.worldbank. org/data-catalog/world-development- .(indicators

٤-بيانات وكالة حماية البيئة الأمريكية (http:// epa.gov/aboutepa.www2). المتعلقة بؤشرات الرفاهية البشرية، والرفاهية الاجتماعية والرفاهية الاقتصادية.

وقد تم استخدام قواعد المعلومات الثلاث أعلاه لتوفير البيانات اللازمة للمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية المستخدمة في هذه الدراسة كمتغيرات تفسيرية لعامل الأثر للدوريات العلمية حسب الدول.

(د) متغيرات البحث:

تتمثل متغيرات هذا البحث في:

أولاً-المتغير التابع:

يتمثل المتغير التابع في هذا البحث في المؤشرات التالية:

١- مؤشر الأثر المطبع للمصدر لكل مقالة (SNIP).

٢- مؤشر "تأثير المنشور" (PPI).

٣- مؤشر رتبة المجلة (SJR).

وللتعريفات الإجرائية لهذه المؤشرات، انظر الملحق رقم (٢).

المتغيرات المستقلة :

تتمثل هذه المتغيرات في مجموعتين رئيسيتين، هما:

اولاً-مؤشرات العلم والتكنولوجيا، وهي:

١. الإنفاق على البحث والتطوير (٪ من إجمالي الناتج المحلي)

٢. الباحثون العاملون في مجال البحث والتطوير (لكل مليون شخص)

٣. مقالات المجلات العلمية والتقنية

٤. الفنيون العاملون في مجال البحث والتطوير (لكل مليون شخص)

٥. صادرات التكنولوجيا المتقدّمة (٪ من صادرات السلع المصنوعة)

٦. طلبات تسجيل براءات الاختراع، للمقيمين

٧. طلبات تسجيل براءات الاختراع، لغير المقيمين

٨. طلبات تسجيل العلامات التجارية، للمقيمين مباشرة

٩. طلبات تسجيل العلامات التجارية، لغير المقيمين مباشرة

١٠. إجمالي طلبات تسجيل العلامات التجارية (مقيمون وغير مقيمين)

١١. صادرات التكنولوجيا المتقدمة (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

١٢. رسوم حقوق استخدام الملكية الفكرية، المتحصلات (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

١٣. رسوم استخدام حقوق الملكية الفكرية، مدفوعات (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

ثانيا-مؤشر التنمية:

١. التنمية البشرية للأعوام (٢٠١٢-٢٠١٤).

(هـ) الأساليب التحليل الإحصائية:

سوف يتم الاعتماد على الأساليب الإحصائية الوصفية لعرض البيانات كالمتوسط والانحراف المعياري والقيم الدنيا والكبرى للمتغيرات. كما سيتم توظيف الإساليب الإحصائية التحليلية ثنائية ومتعدد التغاير (bi-variate and multivariate statistical analysis) بما يساهم في تحقيق الهدف من البحث، وذلك للوقوف على العلاقة بين مؤشرات الأثر العلمي للدوريات العلمية وبعض مؤشرات العلوم والتقنية والتنمية على مستوى الدول.

التحليل والنتائج

في هذه الفقرة من البحث، سيتم عرض التحليل الإحصائي للبيانات التي قامت عليها الدراسة، وصولاً إلى تحديد النتائج التي سيتمخض عنها هذا التحليل.
وسيتم ذلك العرض حسب الأسئلة البحثية للدراسة، وذلك على النحو الآتي:
كما تم الإشارة فيما سبق، فإن السؤال البحثي في هذا الدراسة تمثل في سؤال رئيس مفاده "هل للبحوث العلمية المنشورة في الدوريات العلمية الخليجية المحكمة أثر علمي في مجالاتها التخصصية؟". وقبل الإجابة على هذا السؤال، فإنه لا بد لنا من الإجابة على عدد من الأسئلة الفرعية، وذلك على النحو التالي:

الإجابة على السؤال الفرعي الأول:
يتمثل السؤال البحثي الأول في هذا البحث فيما يلي:
هل يوجد اختلاف بين الدول بشكل عام من حيث مدى الأثر العلمي الذي تتركه الدوريات العلمية في تخصصاتها؟
وللإجابة على هذا السؤال سيتم استعراض الجداول التالية:

جدول رقم (١) بعض الإحصاءات الوصفية لمؤشرات الأثر العلمي للدوريات العلمية
وحدة التحليل=الدورية العلمية

المتغير	العدد	القيم الدنيا	القيم العليا	المتوسط	المعياري الإنحراف
مؤشر الأثر المطبع للمصدر، ٢٠١٢	٢١١١٥	٠,٠٠٠	٥٣,٦٠٨	٨٢٦٣.	١,٠١٤٤٥١
مؤشر الأثر المطبع للمصدر، ٢٠١٣	٢١٦١٩	٠,٠٠٠	٧١,٢٨٥	.٨٣٤٥٧	١,٠٣٢٣٢٣
مؤشر الأثر المطبع للمصدر، ٢٠١٤	٢١٦١٩	٠,٠٠٠	٧١,٧٠٤	.٧٦٥٩٩	٠,٩٥٤٥٨٦
مؤشر تأثير المنشور، ٢٠١٢	٢١١١٥	٠,٠٠٠	١١٩,٩٦٨	١,١٥٣٢١	٢,١١٧٥٢٤
مؤشر تأثير المنشور، ٢٠١٣	٢١٦١٩	٠,٠٠٠	١٥٩,٧١٧	١,٢٠٠٨٣	٢,٢٥٨٧٨٣
مؤشر تأثير المنشور، ٢٠١٤	٢١٩١١	٠,٠٠٠	١٦٢,٣٩١	١,١٤٨٥٣	٢,٢١٣٢٠٦
مؤشر رتبة المجلة، ٢٠١٢	٢١٩٧٩	٠,٠٠٠	٣٩,٩٧٩	.٦٠٨٣٣	١,٠٩٨٠٨٣
مؤشر رتبة المجلة، ٢٠١٣	٢٢٣٩٥	٠,٠٠٠	٣٧,٧٣٣	.٦٢٣٨١	١,١٣٥٩٩٩
مؤشر رتبة المجلة، ٢٠١٤	٢٢٦٢٧	٠,٠٠٠	٣٧,٣٨٤	.٦٢٣٥١	١,١٤٥٤٤٨

يتناول الجدول رقم (١) بعض الإحصاءات الوصفية المختارة لمؤشرات الأثر العلمي للدوريات العلمية، وذلك على مستوى الدورية العلمية كوحدة للتحليل. ومن الملاحظ على مؤشرات الأثر العلمي الثلاثة (الأثر المبطع للمصدر، تأثير المنشور، رتبة المجلة) وللسنوات (٢٠١٢–٢٠١٤) أن توزيعها على الدرويات العلمية ليس توزيعاً طبيعياً؛ حيث قيم الانحراف المعياري تتجاوز قيم المتوسط لجميع تلك المؤشرات وللسنوات الثلاث كافة. ويؤخذ من ذلك بلا شك وجود تفاوت كبير جداً بين الدوريات العلمية في مدى أثرها العلمي؛ حيث هناك دوريات علمية حققت درجات عليا في تأثيرها العلمي في مقابل دوريات أخرى لم تحقق إلا قيماً متدنية قاربت الصفر.

جدول رقم (٢) بعض الإحصاءات الوصفية لمؤشرات الأثر العلمي للدوريات العلمية
وحدة التحليل= الدولة (٢٠١٢–٢٠١٣–٢٠١٤)

المتغير	العدد	القيم الدنيا	القيم العليا	المتوسط	الإنحراف المعياري
مؤشر الأثر المطبع للمصدر	٢٩٩	٠,٠٠	١,١٨	.٣٩٥٦	.٢١٥٦٨
مؤشر تأثير المنشور	٢٩٩	٠,٠٠	١,٨٦	.٤٠٦٥	.٣٤١٥٧
مؤشر رتبة المجلة	٣١١	.١٠	.٩١	.٢٣٦٥	.١٤٥٥٦

أما الجدول رقم (٢) فيتناول بعض الإحصاءات الوصفية المختارة لمؤشرات الأثر العلمي للدوريات العلمية، على مستوى الدولة كوحدة للتحليل وللسنوات الثلاث (٢٠١٢، ٢٠١٣، و٢٠١٤) مجتمعة، أما الجداول رقم (٣)، و (٤)، و (٥)

فتتناول الإحصاءات الوصفية ذاتها ولكل سنة من السنوات الثلاث على حدة.

جدور رقم (٤) بعض الإحصاءات الوصفية لمؤشرات الأثر العلمي للدوريات العلمية
وحدة التحليل= الدولة (٢٠١٣)

المتغير	العدد	القيم الدنيا	القيم العليا	المتوسط	الإنحراف المعياري
مؤشر الأثر المطبع للمصدر	١٠٠	٠,٠٠	١,١٨	.٣٩٩٤	٠,٢٢٠٦٩
مؤشر تأثير المنشور	١٠٠	٠,٠٠	١,٨٦	.٤١٢١	٠,٣٥٢٢٢
مؤشر رتبة المجلة	١٠٤	.١٠	.٩١	.٢٣٥٢	٠,١٤٧٩٦

ومن الجداول السابقة (الجداول ذات الأرقام ٢ إلى ٥)، يتضح لنا أن قيم متوسطات مؤشر الأثر العلمي الثلاثة (الأثر المبطع للمصدر، تأثير المنشور، رتبة المجلة) أعلى من قيم انحرافاتها المعيارية، وفي جميع الجداول الأربعة، أي سواء كانت تلك المتوسطات للسنوات الثلاث (٢٠١٣–٢٠١٤) جميعاً (الجدول رقم ٢) أو لكل سنة على حدة (الجداول ٣–٥)، وهو ما يعني أن توزيع قيم تلك المؤشرات على الدول يخضع للتوزيع الطبيعي؛ حيث قيم الانحراف المعياري تقل عن قيم المتوسط لجميع تلك المؤشرات.

جدول رقم (٥) بعض الإحصاءات الوصفية لمؤشرات الأثر العلمي للدوريات العلمية
وحدة التحليل= الدولة (٢٠١٤)

المتغير	العدد	القيم الدنيا	القيم العليا	المتوسط	الإنحراف المعياري
مؤشر الأثر المطبع للمصدر	١٠٠	٠,٠٠	١,٠٨	.٣٩٨٤	.٢١١٣٦
مؤشر تأثير المنشور	١٠٠	٠,٠٠	١,٧٨	.٤١٢١	.٣٤١١٤
مؤشر رتبة المجلة	١٠٤	.١٠	٠,٩٠	.٢٤١٠	.١٤٨٦٠

ومن زاوية أخرى، فإنه بالتمعن في الفروق بين القيم الدنيا والقيم العليا في الجداول الأربعة (٢–٥)، يتضح لنا أن المدى في حالة جميع المؤشرات يتراوح ما بين (٠–١,٧٧)؛ وهو ما يؤكد بشكل واضح على قلة التباين بين الدول في مؤشرات الأثر العلمي للدوريات العلمية إذا ما تم قياسها من خلال متوسط تلك المؤشرات على مستوى الدولة. ومن جانب آخر، فإنه يؤخذ من تلك البيانات في الجداول الخمسة السابقة، أن مؤشرات الأثر العلمي على مستوى الدوريات العلمية تتباين بشكل أكبر منه على مستوى الدول؛ ويعود ذلك بلا شك إلى أن الأثر العلمي للدوريات على مستوى الدولة هو في الواقع قيمة المتوسط لآثار جميع الدوريات بصرف النظر عن أنواع تخصصاتها، وهو ما يخفي جزءا من التباين العائد إلى التفاوت بين الدوريات العلمية حسب تخصصاتها؛ حيث الأثر العلمي في بعض التخصصات يفوق نظيره في عدد من التخصصات الأخرى.

إن تلك النتائج تؤكد وجود اختلاف في مؤشرات الأثر العلمي للدوريات العلمية في تخصصاتها، سواء تم قياس ذلك الأثر على مستوى الدوريات العلمية، أو على مستوى الدول؛ وهو ما يمثل الإجابة على السؤال الأول في هذا البحث.

الإجابة على السؤال الفرعي الثاني:

يتمثل السؤال البحثي الثاني في هذا البحث فيما يلي:

إذا كان هناك من اختلافا بين الدول من حيث مدى الأثر العلمي الذي تتركه الدوريات العلمية في تخصصاتها، فما مستوى الأثر العلمي للدوريات الخليجية مقارنة بنظيراتها عالمياً؟
وسيتم الإجابة على هذا السؤال عبر استعراض الجداول التالية:

جدول رقم (٦) تحليل التباين لمؤشرات الأثر العلمي للدوريات العلمية حسب المستوى الاقتصادي للدولة – وحدة التحليل=الدورية العلمية

المجموعات الإقتصادية الدولية	الاحصاءات الوصفية	مؤشر الأثر المطبع للمصدر، ٢٠١٢	مؤشر الأثر المطبع للمصدر، ٢٠١٣	مؤشر الأثر المطبع للمصدر، ٢٠١٤	مؤشر تأثير المنشور، ٢٠١٢	مؤشر تأثير المنشور، ٢٠١٣	مؤشر تأثير المنشور، ٢٠١٤	مؤشر رتبة المجلة، ٢٠١٢	مؤشر رتبة المجلة، ٢٠١٣	مؤشر رتبة المجلة، ٢٠١٤
دول مجلس التعاون الخليجي	المتوسط	٠,٤٨٢	٠,٥١٨	٠,٥٢١	١,١٢٥	١,١٣١	١,٠٧٤	٠,٣٧٠	٠,٣٧٩	٠,٣٧٥
	العدد	١٩٧	١٩٦	١٩١	١٩٧	١٩٦	١٩١	١٩٩	١٩٨	١٩٤
	الإنحراف المعياري	٠,٣٨٣	٠,٣٨٣	٠,٣٩٥	١,١٧٩	١,١٠٠	٠,٩٧٨	٠,٣٣٥	٠,٣٣٢	٠,٣١٧
البلدان مرتفعة الدخل	المتوسط	٠,٨٧٦	٠,٨٩٢	٠,٨١٥	١,٢٥٧	١,٣١١	١,٢٥٢	٠,٦٦٣	٠,٦٨٢	٠,٦٨١
	العدد	١٨٣٩١	١٨٧٦٣	١٨٩٨٤	١٨٣٩١	١٨٧٦٣	١٨٩٨٤	١٩١٥٢	١٩٤٣٩	١٩٥٩٨
	الإنحراف المعياري	١,٠٦٥	١,٠٨٧	١,٠٠٦	٢,٢٣٤	٢,٣٩٤	٢,٣٤٩	١,١٦٤	١,٢٠٦	١,٢١٨
البلدان منخفضة الدخل	المتوسط	٠,٢٩٧	٠,٣٧٣	٠,٣٠٨	٠,٢٦٥	٠,٣٦٢	٠,٢٩٥	٠,١٦٤	٠,١٧١	٠,١٧٥
	العدد	١٣	١٢	١٣	١٣	١٢	١٣	١٩	١٨	٢٠
	الإنحراف المعياري	٠,٢١٥	٠,٢٨٨	٠,٢٩٢	٠,٢٢١	٠,٢٥٦	٠,٢٦٨	٠,٠٥٥	٠,٠٥٩	٠,٠٧٤
الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل	المتوسط	٠,٤٥٨	٠,٤٨٦	٠,٤٩٤	٠,٤٦٦	٠,٥٣١	٠,٥٥٧	٠,٢٣٤	٠,٢٤٩	٠,٢٧١
	العدد	٨٠٢	٨٤٥	٨٤٩	٨٠٢	٨٤٥	٨٤٩	٨٢٨	٨٦٦	٨٧٢
	الإنحراف المعياري	٠,٣٧٥	٠,٣٩٤	٠,٤٠٦	٠,٥١٥	٠,٥٩٨	٠,٦٤١	٠,١٦٩	٠,١٩٠	٠,٢٣٧
الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل	المتوسط	٠,٤٣٧	٠,٤٤٣	٠,٤١٩	٠,٣٧٣	٠,٣٨٣	٠,٣٨٤	٠,٢٢٢	٠,٢٢٨	٠,٢٣٤
	العدد	١٧١٢	١٨٠٣	١٨٧٤	١٧١٢	١٨٠٣	١٨٧٤	١٧٨١	١٨٧٤	١٩٤٣
	الإنحراف المعياري	٠,٤٢١	٠,٣٧٠	٠,٣٤٥	٠,٦٨٧	٠,٤٧٤	٠,٤٧٤	٠,١٨٤	٠,١٨٧	٠,١٩٨
الإجمالي	المتوسط	٠,٨٢١	٠,٨٣٥	٠,٧٦٦	١,١٥٣	١,٢٠١	١,١٤٩	٠,٦٠٨	٠,٦٢٤	٠,٦٢٤
	العدد	٢١١١٥	٢١٦١٩	٢١٩١١	٢١١١٥	٢١٦١٩	٢١٩١١	٢١٩٧٩	٢٢٣٩٥	٢٢٦٢٧
	الإنحراف المعياري	١,٠١٤	١,٠٣٢	٠,٩٥٥	٢,١١٨	٢,٢٥٩	٢,٢١٣	١,٠٩٨	١,١٣٦	١,١٤٥
	إمتحان إف (F)	١٠٨,٩٤٦	١١٠,٧٢٧	٩٧,١٢٨	٩٢,٣٦٣	٩٠,٧٤٩	٨٣,١٢٠	٩٥,٨٨٩	٩٧,٧٨٥	٩٣,٧١١
	مستوى الدلالة المعنوية (Sig.)	٠,٠٠٠١	٠,٠٠٠١	٠,٠٠٠١	٠,٠٠٠١	٠,٠٠٠١	٠,٠٠٠١	٠,٠٠٠١	٠,٠٠٠١	٠,٠٠٠١

الجدول رقم (٦) يعرض تحليل التباين أحادي الاتجاه (Anova) للمؤشرات الأثر العلمي الثلاثة (الأثر المطبع للمصدر، تأثير المنشور، رتبة المجلة) على مستوى المجلة العلمية كوحدة للتحليل ولكل سنة من السنوات الثلاث (٢٠١٢، ٢٠١٣، و٢٠١٤) كل على حدة، وذلك حسب متغير المجموعات الاقتصادية الدولية، حيث تم تصنيف البنك الدولي للمجموعات الأقتصادية الدولية ذي الفئات الأربع، مع أفراد دول مجلس التعاون الخليجي التي تقع في مجموعة الدول مرتفعة الدخل في فئة مستقلة بما يتمشى مع الهدف الذي يسعي البحث لتحقيقة.

وبالتمعن في الجدول أعلاه، يلاحظ أن الدول مرتفعة الدخل تتصدر سائر المجموعات الاقتصادية في جميع مؤشرات الأثر العلمي وللسنوات الثلاث بلا إستثناء، حيث تتراوح قيمة متوسط المؤشرات ما بين (٠,٦٦٣) كما في مؤشر "رتبة المجلة" لعام ٢٠١٢ الى (١,٣١١) كما في مؤشر "أثر المنشور" لعام ٢٠١٣.

وتأتي مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي في المقام الثاني بعد مجموعة الدول مرتفعة الدخل ومع جميع مؤشرات الأثر العلمي للسنوات الثلاث وبدون إستثناء، حيث متوسطات مؤشرات الأثر العلمي لمجموعة دول مجلس التعاون أقل من متوسطات مجموعات مرتفعة الدخل، ولكن أعلى من متوسطات بقية المجموعات الاقتصادية الدولية الثلاث (البلدان منخفضة الدخل، الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل) بفوارق جوهرية وبدون إستثناء.

هذا وتشير قيمة إمتحان إف (F-test) المتراوحة ما بين (٨٣,١٢) كما هو الحال مع مؤشر "أثر المنشور" الى (١١٠,٧٢٧) كما هو الحال مع مؤشر "الأثر المطبع للمصدر" والدالة إحصائياً مع جميع المؤشرات ولجميع السنوات الثلاث لدى مستوى دلالة (٠,٠٠٠١) أن تلك الفروق جوهرية ولم تحصل بمجرد الصدفة، الأمر الذي يعني أن الدوريات العلمية على مستوى دول الخليج لها أثر واضح وملموس على تخصصات العلمية إذا ما تم تحليل أثرها على مستوى المجلة العلمية.

جدول رقم (٧) تحليل التباين لمؤشرات الأثر العلمي للدوريات العلمية حسب المستوى الاقتصادي للدولة
وحدة التحليل=الدولة

المجموعات الدولية الإقتصادية	الاحصاءات الوصفية	مؤشر الأثر المطبع للمصدر	مؤشر الأثر المطبع للمصدر	مؤشر الأثر المطبع للمصدر
دول مجلس التعاون الخليجي	المتوسط	٣٩٤٨.	٤٧٣٠.	٢٢٥٥.
	العدد	١٨	١٨	١٨
	الإنحراف المعياري	١٧٨٧١.	٤٠٨٩١.	١١٠٨١.
البلدان مرتفعة الدخل	المتوسط	٤٦١٢.	٥٢١٨.	٢٩٨٧.
	العدد	١٣٥	١٣٥	١٣٨
	الإنحراف المعياري	٢٣٧٤١.	٤٠٣٢٤.	١٨٦٧٧.
البلدان منخفضة الدخل	المتوسط	٣٩٠٠.	٤١٠٥.	١٩٥٦.
	العدد	١٦	١٦	١٩
	الإنحراف المعياري	٢٣٣٥٩.	٢٥٩٠٦.	٠٨٣٦٧.
الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل	المتوسط	٣٧٨٩.	٣٠٧٧.	١٨٨٠.
	العدد	٤٥	٤٥	٥١
	الإنحراف المعياري	١٦٢٣٣.	٢٤٥٦٨.	٠٦٩٥٥.
الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل	المتوسط	٣١٣٣.	٢٧٢٦.	١٧٩٨.
	العدد	٨٠	٨٠	٨٠
	الإنحراف المعياري	١٦٧٨٢.	١٦٥٦٠.	٠٤٩٦٨.
الإجمالي	المتوسط	٤٠٠٤.	٤١٢٢.	٢٣٨٤.
	العدد	٢٩٤	٢٩٤	٣٠٦
	الإنحراف المعياري	٢١٤٠٨.	٣٤١٦٤.	١٤٥٩٤.
	إمتحان إف (F)	٦,٦٣٧	٨,٨٦٥	١٢,٨٠٩
	مستوى الدلالة المعنوية (Sig.)	٠٠٠١.	٠٠٠١.	٠٠٠١.

كما أن الجدول رقم (٧) يعرض تحليل التباين أحادي الاتجاه (Anova) لمؤشرات الأثر العلمي الثلاثة (الأثر المطبع للمصدر، تأثير المنشور، رتبة المجلة) على مستوى الدولة كوحدة مكانية للتحليل أخذا بالاعتبار كل سنة من السنوات الثلاث (٢٠١٢، ٢٠١٣، و٢٠١٤) كوحدة تحليل زمنية، وذلك حسب متغير المجموعات الاقتصادية الدولية السالف الذكر.

وكما هو الحال بالنسبة لبيانات الجدول رقم (٦)، فإن الجدول رقم (٧) يؤكد النتائج ذاتها، حيث يلاحظ أن الدول مرتفعة الدخل تتصدر سائر المجموعات الاقتصادية في جميع مؤشرات الأثر العلمي بلا استثناء، إذ تتراوح قيمة متوسط المؤشرات ما بين (٠,٢٩٨٧) كما في مؤشر "رتبة المجلة" الى (٠,٥٢١٨) كما في مؤشر "أثر المنشور"
وتأتي مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي في المقام الثاني بعد مجموعة الدول مرتفعة الدخل ومع جميع مؤشرات الأثر العلمي كافة، فقد تراوحت متوسطات دول مجلس التعاون كمجموعة في مؤشرات الأثر العملي ما بين (٠. ٢٢٥٥) كما هو الحال في مؤشر "رتبة المجلة" إلى (٠,٣٩٤٨) كما هو الحال في مؤشر "الأثر المطبع للمصدر". ومن هنا يتضح أنه على الرغم من أن متوسطات مؤشرات الأثر العلمي لمجموعة دول مجلس التعاون أقل من متوسطات مجموعات مرتفعة الدخل، إلا أنها أعلى من متوسطات بقية المجموعات الاقتصادية الدولية الثلاث (البلدان منخفضة الدخل، الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل) بفوارق جوهرية واضحة وبشكل مطرد.
هذا وتشير قيمة امتحان إف (F-test) المتراوحة ما بين (٦,٦٣٧) كما في مؤشر "الأثر المطبع للمصدر" إلى (١٢,٨٠٩) كما هو الحال مع مؤشر "رتبة المجلة" والدالة إحصائياً مع جميع المؤشرات لدى مستوى دلالة (٠,٠٠٠١) إن تلك الفروق جوهرية ولم تحصل بمجرد الصدفة،
إن نتائج هذا الجدول بالإضافة إلى الجدول السابق عليه (رقم ٦) تعني بشكل جلي أن الدوريات العلمية على مستوى دول الخليج لها أثر واضح وملموس على تخصصاتها العلمية سواء تم تحليل أثرها على مستوى المجلة العلمية أو على مستوى الدولة.

الإجابة على السؤال الفرعي الثالث:

يتمثل السؤال البحثي الثالث في هذا البحث فيما يلي:
هل تختلف الدوريات العلمية بدول مجلس التعاون الخليجي حسب الدولة الخليجية في مدى تأثيرها العلمي في تخصصاتها؟
وسيتم الإجابة على هذا السؤال عبر استعراض الجدولين التاليين:

جدول رقم (٨) تحليل التباين لمؤشرات الأثر العلمي للدوريات العلمية حسب الدولة الخليجية
وحدة التحليل=الدورية العلمية

اسم لدولة الخليجية	الاحصاءات الوصفية	مؤشر الأثر المطبع للمصدر، ٢٠١٢	مؤشر الأثر المطبع للمصدر، ٢٠١٣	مؤشر الأثر المطبع للمصدر، ٢٠١٤	مؤشر تأثير المنشور، ٢٠١٢	مؤشر تأثير المنشور، ٢٠١٣	مؤشر تأثير المنشور، ٢٠١٤	مؤشر رتبة المجلة، ٢٠١٢	مؤشر رتبة المجلة، ٢٠١٣	مؤشر رتبة المجلة، ٢٠١٤
البحرين	المتوسط	٠,٤١٧٧	٠,٤٠٥٧	٠,٦٥٠٣	٠,٥١٤٧	٠,٢٥٣٣	٠,٤٦٣٧	٠,٣٩٨٣	٠,١٨١٧	٠,٢٤٢٣
	العدد	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣
	الإنحراف المعياري	٠,٥٧٦٣	٠,٥٦٨٩	١,٠١٦٩	٠,٨٠٣١	٠,٣٧٤٩	٠,٦٥٧٢	٠,٤٤٣٥	٠,١٠٥٥	٠,١٧٨٠
الكويت	المتوسط	٠,١٢٩٢٥	٠,٢٢٤٢٥	٠,١٨٩	٠,٠٧٢٧٥	٠,١٣٤٧٥	٠,١٢٥٤	٠,١٣١٢	٠,١٣٥٨	٠,١٤٠١٤
	العدد	٤	٤	٥	٤	٤	٥	٥	٥	٧
	الإنحراف المعياري	٠,١٦٨٦	٠,٢٦٩٤	٠,٢٧٧٣	٠,٠٧٩٣	٠,١٠٨٩	٠,١٧٠١	٠,٠٣٨٩	٠,٠٦٢٤	٠,٠٨٠٥
عمان	المتوسط	٠,٢٨٢٠	٠,٤٣٦٧	٠,٦٥٥٣	٠,٢٥٢٠	٠,٣٩٣٣	٠,٥٨٢٠	٠,١٢٦٧	٠,١٧٣٧	٠,٢٦٣٠
	العدد	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣
	الإنحراف المعياري	٠,٠٤٥٥	٠,٢٧٣١	٠,١٤٢٨	٠,١٤٩٤	٠,٢٣٦٠	٠,٢٨٣٩	٠,٠٢٠٣	٠,٠٦٧٩	٠,١٣٦٥

قطر	المتوسط	٠,٠٤٤٣	٠,٢٣٣٧	٠,٣٨٦٣	٠,٠٣٥٧	٠,٠٦٥٣	٠,١٤٠٠	٠,١٢١٠	٠,١٠٤٠	٠,١٤٤٣
	العدد	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣
	الإنحراف المعياري	٠,٠٦٩١	٠,٢٤٣٥	٠,٣٣٥٧	٠,٠٣٥٥	٠,٠٥٦٦	٠,١١١١	٠,٠٢٠١	٠,٠٠٤٦	٠,٠٥٦٤
المملكة العربية السعودية	المتوسط	٠,٣٨٤٦	٠,٤٩٢٢	٠,٦٠٥٧	٠,٤٥٤٩	٠,٥٦٢٠	٠,٧٣٥٢	٠,١٩٣٦	٠,٢١٤٧	٠,٢٥١٦
	العدد	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	٢٠	٢٠	٢٠
	الإنحراف المعياري	٠,٢٩١٣	٠,٣١٢٠	٠,٤٦٧٣	٠,٣٩٨٢	٠,٤٨٨٧	٠,٦٤٧٢	٠,٠٨٨١	٠,١٠٠٠	٠,١٣١٠
الإمارات العربية المتحدة	المتوسط	٠,٥١٤١	٠,٥٣٦٤	٠,٥١٩٢	١,٢٧٤٨	١,٢٧٠٨	١,١٨٣٩	٠,٤٠٦٩	٠,٤١٩٣	٠,٤١٠٠
	العدد	١٦٥	١٦٤	١٥٨	١٦٥	١٦٤	١٥٨	١٦٥	١٦٤	١٥٨
	الإنحراف المعياري	٠,٣٨٩٥	٠,٣٩٢٢	٠,٣٧٥٩	١,٢٢١٦	١,١٣٦٥	١,٠٠٩٥	٠,٣٥١١	٠,٣٤٩٥	٠,٣٣٦٨
المجموع	المتوسط	٠,٤٨١٧	٠,٥١٧٦	٠,٥٢١٣	١,١٢٥٣	١,١٣١٤	١,٠٧٤٤	٠,٣٦٩٩	٠,٣٧٩٤	٠,٣٧٥٠
	العدد	١٩٧	١٩٦	١٩١	١٩٧	١٩٦	١٩١	١٩٩	١٩٨	١٩٤
	الإنحراف المعياري	٠,٣٨٢٩	٠,٣٨٣٤	٠,٣٩٤٧	١,١٧٩٣	١,١٠٠٠	٠,٩٧٨٠	٠,٣٣٥٣	٠,٣٣٢٠	٠,٣١٧٢
	إمتحان إف (F)	٢,١٨٦	٩٧٠.	١,٠٨٩	٣,٦٢٥	٣,٦٥٠	٢,٨٦٢	٢,٧٨٥	٢,٩٩٧	٢,٣٣٣
	مستوى الدلالة المعنوية (Sig.)	٠٥٧.	٤٣٨.	٣٦٨.	٠٠٤.	٠٠٤.	٠١٦.	٠١٩.	٠١٣.	٠٤٤.

الجدول رقم (٨) يعرض تحليل التباين أحادي الاتجاه (Anova) لمؤشرات الأثر العلمي الثلاثة (الأثر المطبع للمصدر، تأثير المنشور، رتبة المجلة) على مستوى المجلة العلمية الخليجية كوحدة للتحليل ولكل سنة من السنوات الثلاث (٢٠١٢، ٢٠١٣، و٢٠١٤) كل على حدة، وذلك حسب متغير المجموعات الاقتصادية الدولية. ومن الجدير بالذكر هنا أن إجمالي الدوريات الخليجية التي ظهرت في قاعدة بيانات سكوبوس (SCOPUS) (٢٢٥) دورية فقط من واقع (٣٤٩٦) دورية على مستوى العالم للأعوام (٢٠١٢–٢٠١٤).

وبالتمعن في نتائج تحليل التباين نلاحظ أن دولتي الإمارات والبحرين احتلتا المرتبة الأولى والثانية على التوالي في كل من مؤشر الأثر المطبع للمصدر، ٢٠١٢، بقيمة بلغت (٠,٥١٤١) و (٠,٤١٧٧) للدولتين على التوالي، ومؤشر تأثير المنشور، ٢٠١٢؛ حيث بلغت قيمة المؤشر للدولتين (١,٢٧٤٨) و (٠,٥١٤٧) على التوالي، وكذلك في مؤشر رتبة المجلة، ٢٠١٢؛ حيث بلغت قيمة المؤشر (٠,٤٠٦٩) و (٠,٣٩٨٣) على التوالي.

أما فيما يتعلق بمؤشرات كل من "تأثير المنشور لعامي ٢٠١٣، و٢٠١٤"، و"رتبة المجلة لعام ٢٠١٣"، فقد احتلت المرتبة الأولى فيها جميعاً دولة الأمارات وجاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية في هذه المؤشرات الثلاثة جميعا؛ حيث بلغت قيمة مؤشر تأثير المنشور، ٢٠١٣، (١,٢٧٨) و (٠,٥٦٢) في الدوليتين بالترتيب، كما بلغت قيمة مؤشر تأثير المنشور، ٢٠١٤؛ في الدولتين (١,١٨٣٩) و (٠,٧٣٥٢) على التوالي، كما بلغت قيمة مؤشر

رتبة المجلة ٢٠١٣، (٠,٤١٩٣) و (٠,٢١٤٧) على التوالي.
أما فيما يخص مؤشر "رتبة المجلة لعام ٢٠١٤، فقد احتلت الأمارات وعمان المرتبة الأولى والثانية على التوالي بقيمة بلغت (٠,٤١) و (٠,٢٦٣) للدولتين على التوالي؟
ومن الجدير بالذكر أن جميع هذه الفروق في تلك المؤشرات تحديداً دالة إحصائياً لدى مستوى (٠,٠٥) فأقل، وهو ما يعني أن تلك الفروق فروقا جوهرية وحقيقية بين دول الخليج ولم تظهر بمجرد الصدفة. أما الفروق بين دول مجلس التعاون في كل من مؤشر الأثر المطبع للمصدر لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ فليست دالة إحصائياً، وهو ما يعني أن تلك الفروق في المؤشرين وأن وجدت بين دول الخليج في المؤشرين وإن إلا أنها فروق صغيرة وربما حصلت بمحض الصدفة.
وفي ضوء نتائج الجدول أعلاه، فإنه من الواضح أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد احتلت الصدارة من بين دول مجلس التعاون الخليجي الست في مؤشرات الأثر العلمي الستة جميعاً، بينما احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الثانية. كما جاءت دولة البحرين في المرتبة الثانية في ثلاثة مؤشرات هي مؤشر الأثر المطبع للمصدر، ٢٠١٢، ومؤشر تأثير المنشور، ٢٠١٢؛ و مؤشر رتبة المجلة، ٢٠١٢. كما احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الثانية في ثلاثة مؤشرات هي كل من "تأثير المنشور لعامي ٢٠١٣، و٢٠١٤"، و"رتبة المجلة لعام ٢٠١٣". أما سلطنة عمان فقد احتلت المرتبة الثانية في مؤشر "رتبة المجلة لعام ٢٠١٤، فقط. أما دولتا قطر والكويت فقد جاءتا في مراتب متأخرة في قيم مؤشرات التأثير العلمية الستة مقارنة بالدول المحددة.
أما التعرف على مدى الاختلاف والتباين في مؤشرات الأثر العلمي الثلاثة (الأثر المطبع للمصدر، تأثير المنشور، رتبة المجلة) بين دول مجلس التعاون الخليجية على مستوى الدولة كوحدة مكانية ولثلاث سنوات لكل دولة كوحدة زمنية، فهو ما يجري تناوله في الجدول رقم (٩).

جدول رقم (٩) تحليل التباين لمؤشرات الأثر العلمي للدوريات العلمية حسب الدولة الخليجية
وحدة التحليل=الدولة الخليجية للسنوات (٢٠١٢–٢٠١٤)

اسم لدولة الخليجية	الاحصاءات الوصفية	مؤشر الأثر المطبع للمصدر،	مؤشر تأثير المنشور،	مؤشر رتبة المجلة،
البحرين	المتوسط	٤٩١٢.	٤١٠٦.	٢٧٤١.
	العدد	٣	٣	٣
	الانحراف المعياري	١٣٧٩٢.	١٣٨٥٣.	١١١٧٧.
الكويت	المتوسط	١٨٠٨.	١١١٠.	١٣٥٧.
	العدد	٣	٣	٣
	الإنحراف المعياري	٠٤٨٠٢.	٠٣٣٤٣.	٠٠٤٤٧.
عمان	المتوسط	٤٥٨٠.	٤٠٩١.	١٨٧٨.
	العدد	٣	٣	٣
	الإنحراف المعياري	١٨٧٥٨.	١٦٥٥٦.	٠٦٩٢٥.
قطر	المتوسط	٢٢١٤.	٠٨٠٣.	١٢٣١.
	العدد	٣	٣	٣
	الإنحراف المعياري	١٧١٣٣.	٠٥٣٧٦.	٠٢٠٢٥.
المملكة العربية السعودية	المتوسط	٤٩٤٢.	٥٨٤٠.	٢١٩٩.
	العدد	٣	٣	٣
	الإنحراف المعياري	١١٠٥٧.	١٤١٤٢.	٠٢٩٣٣.
الإمارات العربية المتحدة	المتوسط	٥٢٣٢.	١,٢٤٣١	٤١٢١.
	العدد	٣	٣	٣
	الانحراف المعياري	٠١١٦٥.	٠٥١٣٨.	٠٠٦٤٤.
المجموع	المتوسط	٣٩٤٨.	٤٧٣٠.	٢٢٥٥.
	العدد	١٨	١٨	١٨
	الإنحراف المعياري	١٧٨٧١.	٤٠٨٩١.	١١٠٨١.
	إمتحان إف (F)	٤,٢٣٣	٤٤,١٦٧	١١,٠٥٢
	مستوى الدلالة المعنوية (Sig.)	٠١٩.	٠٠٠١.	٠٠٠١.

يحتوي الجدول رقم (٩) أعلاه على تحليل التباين أحادي الاتجاه (Anova) لمؤشرات الأثر العلمي الثلاثة (الأثر المطبع للمصدر، تأثير المنشور، رتبة المجلة) على مستوى المجلة العلمية الخليجية كوحدة للتحليل ولكل سنة من السنوات الثلاث (٢٠١٢، ٢٠١٣، و٢٠١٤) كوحدة زمنية، وذلك حسب الدولة الخليجية؛ حيث على مستوى كل دولة خليجية ولكل عام من الأعوام

الثلاثة (٢٠١٢–٢٠١٤) تم حساب متوسط الأثر لكل الدوريات العلمية، وبذا فإن عدد الحالات في هذا الوضع يصبح (٦ دول * ٣ سنوات)= ١٨ حالة.

وبالتمعن في بيانات الجدول، يلاحظ أن دولة الإمارات العربية المتحدة احتلت أيضاً المقدمة ولكل مؤشرات التأثير الثلاثة من حيث قيمة المؤشرات، حيث بلغت تلك القيم وللمؤشرات الثلاث على التوالي (٠,٥٢٣٢) ,(١,٢٤٣١) و(٠,٤١٢١).تليها المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية في مؤشري "الأثر المطبع للمصدر" وتأثير المنشور"، بقيمة بلغ قدرها (٠,٤٩٤٢) و (٠,٥٨٤) للمؤشرين على التوالي، في حين جاءت دولة البحرين في المرتبة الثانية في مؤشر "رتبة المجلة" بقيمة للمؤشر قدرها (٠,٢٧٤١)

وتجدر الإشارة إلى أن جميع هذه الفروق في تلك المؤشرات دالة إحصائياً لدى مستوى (٠,٠١) فأقل؛ وهو ما يعني أن تلك الفروق فروقا جوهرية وحقيقية بين دول الخليج ولم تظهر بمجرد الصدفة.

وفي ضوء ما سبق فإن نتائج الجدولين السابقين (٨ و ٩) تؤكد وباستخدام أكثر من وحدة تحليلية وجود اختلافات جوهرية بين دول مجلس التعاون الخليجي في مدى الأثر العلمي للدوريات العلمية التي تصدر عنها في تخصصاتها، حيث تتصدر دولة الإمارات العربية المتحدة سائر الدول الخليجية في حجم ذلك التأثير وتليها كل من المملكة العربية السعودية والبحرين وعمان.

الإجابة على السؤال الفرعي الرابع:

يتمثل السؤال البحثي الرابع للبحث فيما يلي:

إذا كان هناك اختلاف في مدى الأثر العلمي الذي تتركه الدوريات العلمية في تخصصاتها، فما هي العوامل البنائية التي تقف وراء ذلك الاختلاف؟

في الفقرات الثلاث السابقة التي تم التطرق فيها إلى الوقوف على الاختلاف بين دول العالم من حيث الأثر العلمي العالمي للدوريات العلمية الصادرة عنها، وبين الاختلاف بين المجموعات الاقتصادية للدول، وأخيرا الاختلاف بين دول مجلس التعاون الخليجي. وقد تبين من خلال استعراض النتائج الوصفية المتعلقة بتلك المسائل وجود اختلافات جوهرية ودالة إحصائياً بين الدول من جانب، وبين الدول حسب المجموعات الاقتصادية، وبين دول مجلس التعاون الخليجي الست. لذا يبقى السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق متعلقاً بالأسباب أو العوامل التي تقف وراء ذلك الاختلاف.

وفي الفقرة اللاحقة يجري تسليط الضوء على تلك العوامل بقدر ما توفر من بيانات أمكن استثمارها لتقديم إجابات علمية على هذا السؤال؛ فقد أمكن تحديد هذه العوامل في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة التي أمكن الرجوع إليها والمشار إليها في هذا البحث.

جدول رقم (١٠) بعض الإحصائيات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة

مؤشر الأثر المطبع للمصدر	٢٩٩	٠,٠٠٠	١,١٨٢	٠,٣٩٦	٠,٢١٦
مؤشر تأثير المنشور	٢٩٩	٠,٠٠٠	١,٨٥٨	٠,٤٠٧	٠,٣٤٢
مؤشر رتبة المجلة	٣١١	٠,١٠٠	٠,٩١٣	٠,٢٣٧	٠,١٤٦
مؤشر التنمية البشرية	٣١٩	٠,٤٠٦	٠,٩٤٤	٠,٧٥٣	٠,١٣٥
الباحثون العاملون في مجال البحث والتطوير (لكل مليون شخص)	١٤	٠,٤٨٩	١٥٣٨٧٣٦٦٨٧	٢١٦٥٠١٩٥٨	٥٥٠٤١٣٧٤٥

مقالات المجلات العلمية والتقنية	٤١	٠,٤٦٧	٢٥٢٠٧٧٣٧٤٧	١١٦٢١٤٣٠٧	٥٢٠٤٨٤٢٩٠	
الفنيون العاملون في مجال البحث والتطوير (لكل مليون شخص)	٦٠	٠,١٧٣	١١٦٩	٦٢	١٧٢	
صادرات التكنولوجيا المتقدّمة (٪ من صادرات السلع المصنوعة)	١٣٠	٠,١٣٠	١١٠٧٩٦١٠٢٢	١٤٥٢٠٣٠	١١٨٣٧٥٣٠	
طلبات تسجيل براءات الاختراع، للمقيمين	١٣٦	٠,٠٤٦	١٦٣٣٩٧٩٥٩	١٨٧٨٦٧٠	١٦٠٠١٨٦١	
طلبات تسجيل براءات الاختراع، غير المقيمين	١٥٧	٠,٢٩٨	٢٧٠٧٦١	١١٥٠٨	٣٩٠٨٦	
طلبات تسجيل العلامات التجارية، المقيمين مباشرة	١٥٩	٠,٤١٩	١٧٦٨٣٨٦	٣٢١٣٦	١٥٨٦١٦	
طلبات تسجيل العلامات التجارية، غير المقيمين مباشرة	١٧٨	٠,٩١٥	٥٧٤٥١٣٨	٧٠٨٩٠	٤٦١٩٤٤	

إجمالي طلبات تسجيل العلامات التجارية (مقيمون وغير مقيمين)	١٨٩	٠,٠٠١	١٨٤٨٨٥٨	٤٦٢٧٦	١٨٣٥٤٩	
صادرات التكنولوجيا المتقدمة (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	٢٦٠	١,٢٤٨	٤٢١٢٤٠٠٠٠٠	١٩٦٠٧٤٨٧٦٦	٦٠٩٤٦٤٥٤٣٧	
رسوم حقوق استخدام الملكية الفكرية، المتحصلات (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	٢٥٨	٠,٦٤٠	١٣٠٢٦١٠٠٠٠٠	٤٦١٥٣٥١٧١٧	١٥١٣٤٠٨١٩٥٨	
رسوم استخدام حقوق الملكية الفكرية، مدفوعات (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	٢١٩	٢٣٠١,٠٠٠	٥٦٠٠٥٨٣٣٨٦٥	١٨٤٠٧٣٣٣٥٦٩	٥٩٦٠٠٠١٨٣٠٧	

هذا وقد تم تصميم الجداول (من ١٠ حتى ١٢) لتقديم الاجابة على السؤال البحثي الرابع.

أما الجدول رقم (١٠)، فيقدم وصفاً إحصائياً، لمؤشرات المتغير التابع المتمثلة في (مؤشر الأثر المطبع للمصدر، مؤشر تأثير المنشور، مؤشر رتبة المجلة،) إلى جانب المتغيرات المستقلة المتمثلة في مؤشر التنمية البشرية، إلى جانب عشرة مؤشرات تقيس خصائص العلوم والتقنية، وذلك على مستوى الدولة كوحدة مكانية وللسنوات (٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤) كوحدات زمنية. والهدف من الجدول هو الاطمئنان على توفر مسلمة "التوزيع الطبيعي" في تلك المؤشرات، وذلك حتى يمكن توظيف تحليل الانحدار المتعدد لتقييم أثر تلك

المؤشـرات المتغيـرات المسـتقلة فـي مؤشـرات المتغيـر التابـع.
ومـن الجـدول يلاحـظ مؤشـرات المتغير التابـع (مؤشـرات الأثـر العلمـي الثلاثـة) إضافـة الـى كل مـن مؤشـر التنميـة البشـرية تتـوزع توزيعـاً طبيعيـاً، حيـث قيـم الانحـراف المعيـاري أقـل مـن قيـم المتوسـطات فـي تلـك المؤشـرات الأربعـة. أمـا بقيـة المؤشـرات فيلاحـظ أن قيـم انحرافاتهـا المعياريـة أعلـى بشـكل واضـح مـن قيـم متوسـطاتها؛ وهـو مـا يعنـي أن الـدول قيـد الدراسـة تتباين تبايناً شاسـعاً في خصائص العلوم والتقنية التي تقيسـها تلـك المؤشـرات؛ الأمر الذي قـد يسـتوجب تحويل تلـك المؤشـرات لوغوريثمياً (Log Transformation) فـي مراحـل لاحقـة مـن تحليـل بيانـات الدراسـة، وذلـك للاطمئنان علـى دقـة تقديـر المعامـلات الانحداريـة لآثـار تلـك المتغيـرات المسـتقلة فـي مؤشـرات الأثـر العلمـي.
أمـا الجـدول رقـم (١١) فيعـرض لنتائـج معامـل بيرسـون للارتبـاط بيـن جميـع المتغيـرات؛ وهـو مـا يمكـن الاسـتفادة منـه فـي التعـرف ولـو بشـكل مبدئـي علـى العلاقـة بيـن المتغيـرات المسـتقلة وبيـن مؤشـرات الأثـر العلمـي.
ومـن الجـدول يتبيـن أن المتغيـرات المسـتقلة ذات العلاقـة الإيجابيـة والدالـة إحصائيـا مـع مؤشـرات الأثـر العلمـي انحصـرت فـي ثلاثـة متغيـرات هـي كل مـن (مؤشـر التنميـة البشـرية، الفنيـون العامـلون فـي مجـال البحـث والتطويـر (لـكل مليـون شـخص)، وطلبـات تسـجيل بـراءات الاختـراع، لغيـر المقيميـن)، كمـا أن متغيـر إجمالـي طلبـات تسـجيل العلامـات التجاريـة (مقيمـون وغيـر مقيميـن) جـاء إيجابيـا مـع مؤشـرات الأثـر العلمـي الثلاثـة ولكنـه دال إحصائيـاً فقـط مـع معامـل الأثـر المطبـع فقـط.
أمـا بقيـة المتغيـرات المسـتقلة فهـي إمـا إيجابيـة وغيـر دالـة إحصائيـاً مـع جميـع المؤشـرات الثلاثـة للأثـر العلمـي، وتتمثـل فـي كل مـن (طلبـات تسـجيل العلامـات التجاريـة، للمقيميـن مباشـرة، الباحثيـن العامليـن فـي مجـال البحـث والتطويـر (لـكل مليـون شـخص)، ومقـالات المجـلات العلميـة والتقنيـة) أو سـلبية وغيـر دالـة إحصائيـاً مـع الجميـع كمـا هـو الحـال فـي كل مـن (صـادرات التكنولوجيـا المتقدّمـة (٪ مـن صـادرات السـلع المصنوعـة)، وطلبـات تسـجيل بـراءات الاختـراع، للمقيميـن)، أو إيجابيـة مـع المؤشـر الأول والثانـي للأثـر العلمـي وسـلبية مـع الثالـث، وغيـر دال إحصائيـا مـع أي منهـا كمـا هـو الحـال فـي (طلبـات تسـجيل العلامـات التجاريـة، لغيـر المقيميـن مباشـرة).

جدول رقم (١١) معامل بيرسون للإرتباط بين مؤشر التنينمة البشرية وبعض مؤشرات العلوم ولاتقنية وبين مؤشرات الأثر العلمي للدوريات العلمية

	المتغيرات	مؤشر الأثر المطبع للمصدر	مؤشر تأثير المنشور	مؤشر رتبة المجلة	مؤشر التنمية البشرية	الباحثون العاملون في مجال البحث والتطوير (لكل مليون شخص)	مقالات المجلات العلمية والتقنية	الفنيون العاملون في مجال البحث والتطوير (لكل مليون شخص)	صادرات التكنولوجيا المتقدّمة (٪ من صادرات السلع المصنوعة)	طلبات تسجيل براءات الاختراع للمقيمين	طلبات تسجيل براءات الاختراع لغير المقيمين	طلبات تسجيل العلامات التجارية للمقيمين مباشرة	طلبات تسجيل العلامات التجارية لغير المقيمين مباشرة	إجمالي طلبات تسجيل العلامات التجارية (مقيمون وغير مقيمين)
١	مؤشر الأثر المطبع للمصدر	١	**٨٧٣.	**٨٤٥.	**٢١٩.	١٨٣.	١٢٢.	**٤٥١.	١١٩.-	١١٠.-	**٢٦٢.	٠٨٦.	١٤٤.	*١٥٨.
٢	مؤشر تأثير المنشور	**٨٧٣.	١	**٩٤٤.	**٢٩٤.	٢٠٠.	١٤٠.	**٤٥٧.	٠٦٧.-	٠٦٧.-	**٢٧٩.	٠٦١.	٠٨٤.	١٠١.
٣	مؤشر رتبة المجلة	**٨٤٥.	**٩٤٤.	١	**٣٨٥.	٢١٠.	١٤٣.	**٤٦٣.	١٠٦.-	٠٩٧.-	**٣٥٩.	٠٦٧.	٠١٢.-	١١٩.

٤	مؤشر التنمية البشرية	**٢١٩.	**٢٩٤.	**٣٨٥.	١	٥٠١.	٢٥٤.	٠٧٥.	١٢٠.	١١٧.	١١٨.	١٢٩.-	*١٩١.-	٠٠٩.
٥	الباحثون العاملون في مجال البحث والتطوير (لكل مليون شخص)	١٨٣.	٢٠٠.	٢١٠.	٥٠١.	١	**٩٩٧.	٣٠٦.	٢٠٧.-	١٧٦.-	١٣٥.-	٠٨٧.	٢٠٩.-	١٩٩.-
٦	مقالات المجلات العلمية والتقنية	١٢٢.	١٤٠.	١٤٣.	٢٥٤.	**٩٩٧.	١	**٤٩٩.	١٠٣.-	٠٥٥.-	٠٥١.-	١١٠.-	٠٣٥.-	٠٣٧.-
٧	الفنيون العاملون في مجال البحث والتطوير (لكل مليون شخص)	**٤٥١.	**٤٥٧.	**٤٦٣.	٠٧٥.	٣٠٦.	**٤٩٩.	١	**٧٠٠.	٠١٠.	١٩٠.-	٤٣٠.-	٣٦.-	٠٣٢.-
٨	صادرات التكنولوجيا المتقدّمة (٪ من صادرات السلع المصنوعة)	١١٩.-	٠٦٧.-	١٠٦.-	١٢٠.	٢٠٧.-	١٠٣.-	**٧٠٠.	١	**٩٩٥.	٠٢٨.-	٠٣٢.-	٠٢٥.-	٠٢٩.-
٩	طلبات تسجيل براءات الاختراع، للمقيمين	١١٠.-	٠٦٧.-	٠٩٧.-	١١٧.	١٧٦.-	٠٥٥.-	٠١٠.	**٩٩٥.	١	٠٢٧.-	٠٢٦.-	٠٢١.-	٠٢٤.-
١٠	طلبات تسجيل براءات الاختراع، لغير المقيمين	**٢٦٢.	**٢٧٩.	**٣٥٩.	١١٨.	١٣٥.-	٠٥١.-	٠١٩.-	٠٢٨.-	٠٢٧.-	١	**٢٧٥.	**٤٤٩.	**٤٦٦.
١١	طلبات تسجيل العلامات التجارية، للمقيمين مباشرة	٠٨٦.	٠٦١.	٠٦٧.	١٢٩.-	٠٨٧.	١١٠.-	٠٤٣.-	٠٣٢.-	٠٢٦.-	**٢٧٥.	١	**٤٤٨.	**٤٤٧.
١٢	طلبات تسجيل العلامات التجارية، لغير المقيمين مباشرة	١٤٤.	٠٨٤.	٠١٢.-	*١٩١.-	٢٠٩.-	٠٣٥.-	٠٣٦.-	٠٢٥.-	٠٢١.-	**٤٤٩.	**٤٤٨.	١	**٩٩٥.
١٣	إجمالي طلبات تسجيل العلامات التجارية (مقيمون وغير مقيمين)	*١٥٨.	١٠١.	١١٩.	٠٠٩.	١٩٩.-	٠٣٧.-	٠٣٢.-	٠٢٩.-	٠٢٤.-	**٤٦٦.	**٤٤٧.	**٩٩٥.	١

١٤	صادرات التكنولوجيا المتقدمة (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	.٥٩٨**	.٦٧٥**	.٧٥٨**	.٣٣٥**	-.١٦٨.	-.١٠٢.	.١١٨.	-.٠٣١.	-.٠٣٠.	.٥٥٦**	.١٢٥.	.١٢٩.	.١٨٧*
١٥	رسوم حقوق استخدام الملكية الفكرية، المتحصلات (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	.٥٦١**	.٥٩١**	.٦٨٧**	.٢٨٦**	.٥٣٥.	.٦٤٦**	.٩٣.	-.٠٢٨.	-.٠٢٩.	.٧٤١**	.٢١٣**	.٢٧٣**	.٣١٣**
١٦	رسوم استخدام حقوق الملكية الفكرية، مدفوعات (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	.٣١٩**	.٢٦٥**	.٣٢٦**	.١٦١*	-.١٢٢.	-.٤٩.	.٥٠.	-.٠٣٧.	-.٠٣١.	.٤٨١**	.٤١٢**	.٨٩١**	.٨٩٧**

ومن هذه النتائج يمكن أن نستنتج إلى حد ما أن الأثر العلمي للدوريات العلمية يرتفع في تلك الدول التي تتميز بارتفاع درجاتها في كل من مؤشر التنمية البشرية، ومؤشر الفنيون العاملون في مجال البحث والتطوير (لكل مليون شخص) وكذلك مؤشر طلبات تسجيل براءات الاختراع، لغير المقيمين. كما أن مؤشر الأثر المطبع للمصدر يرتفع في تلك الدول المتميزة بارتفاع قيمها في مؤشر إجمالي طلبات تسجيل العلامات التجارية (مقيمون وغير مقيمين).

جدول رقم (١٢) نتائج تحليل الانحدار لتأثير مؤشر التنمية البشرية مع بعض مؤشرات العلوم والتقنية في مؤشرات التأثير العلمي

	مؤشر الأثر المطبع للمصدر SNIP			مؤشر تأثير المنشور PPI			مؤشر رتبة المجلة SRJ		
المتغيرات المستقلة	القيمة الانحدارية المعيارية (Beta)	إمتحان تي (t)	مستوى الدلالة (Sig.)	القيمة الانحدارية المعيارية (Beta)	إمتحان تي (t)	مستوى الدلالة (Sig.)	القيمة الانحدارية المعيارية (Beta)	إمتحان تي (t)	مستوى الدلالة (Sig.)
القيمة الثابتة (Constant)		٣,٣٣٣	.٠٠١		.٥٩٠	.٥٥٦		.١٦٣	.٨٧١
مؤشر التنمية البشرية	.٠١٤	.٢٩٥	.٧٦٨	.٠٦٩	١,٥٣٩	.١٢٥	.١٥٤	٤,٠٥٧	.٠٠٠

الباحثون العاملون في مجال البحث والتطوير (لكل مليون شخص)	مقالات المجلات العلمية والتقنية	الفنيون العاملون في مجال البحث والتطوير (لكل مليون شخص)	طلبات تسجيل براءات الاختراع، لغير المقيمين	طلبات تسجيل العلامات التجارية، للمقيمين مباشرة	طلبات تسجيل العلامات التجارية، لغير المقيمين مباشرة	إجمالي طلبات تسجيل العلامات التجارية (مقيمون وغير مقيمين)
٠٥١.	١٨٨.	٠٠٠.	١٧٤.	٩٨٣.	٦٨٤.	٠٢٢.
١,٩٥٧	١,٣٢١–	٤,٤٦٥	١,٣٦٣–	٠٢٢.	٤٠٨.–	٢,٢٩٤–
٢٣٧.	١٥٨.–	١٧٦.	٠٦٧.–	٠٠١.	٠١٦.–	١٩٧.–
١٥٣.	٣٤٧.	٠٠١.	١٥٧.	٩٩٩.	٨٥٢.	١٨٢.
١,٤٣٢	٩٤١.–	٣,٤٦٧	١,٤١٨–	٠٠١.–	١٨٦.	١,٣٣٧–
٢٠٤.	١٣٢.–	١٦١.	٠٨٢.–	٠٠٠.	٠٠٨.	١٣٥.–
١٦٩.	٣٤٤.	٠٠٣.	٠٣٦.	٨٩٧.	٩٧١.	٠٧٢.
١,٣٧٩	٩٤٧.–	٣,٠٢٨	٢,١٠٣–	١٣٠.–	٠٣٦.–	١,٨٠٨–
٢١٣.	١٤٤.–	١٥٢.	١٣٢.–	٠٠٧.–	٠٠٢.–	١٩٨.–

صادرات التكنولوجيا المتقدمة (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	رسوم حقوق استخدام الملكية الفكرية، المتحصلات (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	رسوم استخدام حقوق الملكية الفكرية، مدفوعات (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	عدد الحالات	معامل الإنحدار المتعدد (r)	قيمة التباين المفسر المصححة (Adjusted R-squre)	قيمة الخطأ المعياري لتقدير النموذج (Std. Error of the Estimate)
٠٠٠.	٤٣٦.	٠٠٣.				
٦,٥٨٤	٧٨١.	٢,٩٨٠				
٥٨٠.	٠٧٥.	٢٥٣.	٣٤٣	٧٦٦.	٥٧٢.	٠٩١.
٠٠٠.	٧٨٤.	٠٥٥.				
٥,٩٧٥	٢٧٤.–	١,٩٢٨				
٦١٨.	٠٣١.–	١٩٢.	٣٤٣	٦٥٤.	٤٠٩.	٢٤٤.
٠٠٣.	١٣٩.	٠٠٣.				
٢,٩٨٤	١,٤٨٢	٣,٠٠٣				
٣٣٥.	١٨٢.	٣٢٥.	٣٤٣	٥٧٠.	٣١٠.	١٦٠.

قيمة إمتحان إف (F-test)	١٤,٦٨٠			٢٢,٥٧١			٤٢,٧٣٢		
مستوى الدلالة المعنوية لإمتحان إف (Sig.)	٠,٠٠٠١			٠,٠٠٠١			٠,٠٠٠١		

جدول رقم (١٢) نتائج تحليل الانحدار لتأثير مؤشر النتمية البشرية مع بعض مؤشرات العلوم والتقنية أما الجدول رقم (١٢) فيعرض نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتقييم آثار مؤشرات المتغيرات المستقلة في مؤشرات الأثر العلمي الثلاثة. ومن المعلوم أن هذا الأسلوب الاحصائي يجعل من الممكن تحديد الآثار الخالصة للمتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة، بحيث يمكن معرفة الأثر الخالص لكل متغير مستقل على المتغير التابع، نتيجة لما يوفره هذا النوع من التحليل الإحصائي من الضبط الإحصائي للمتغيرات الداخلة في النموذج الانحداري الواحد.

ومما يلاحظ من الجدول رقم (١٢)، وبالتركيز على إتجاه تأثير المعاملات الانحدارية المعيارية (Beta) ومستوى دلالة امتحان تي الخاص بكل معامل، ما يلي:

(١) أن هناك ثلاثة متغيرات مستقلة ذات أثر إيجابي ودال إحصائياً مع جميع مؤشرات الأثر العلمي الثلاثة، وتتمثل في كل من (الفنيون العاملون في مجال البحث والتطوير (لكل مليون شخص)، صادرات التكنولوجيا المتقدمة (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)، رسوم استخدام حقوق الملكية الفكرية، مدفوعات (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي).

(٢) كما أن هناك متغيرين مستقلين لهما آثار إيجابية مع جميع مؤشرات الأثر العلمي الثلاثة ولكنهما دالين إحصائياً مع مؤشر رتبة المجلة، فقط، وهما متغيرا (مؤشر التنمية البشرية، ولباحثون العاملون في مجال البحث والتطوير (لكل مليون شخص).

(٣) أما متغيرا (طلبات تسجيل براءات الاختراع لغير المقيمين، و إجمالي طلبات تسجيل العلامات التجارية (مقيمون وغير مقيمين)) فهما ذوا أثر سلبي مع جميع المؤشرات الثلاثة للأثر العلمي، ولكنهما دالان إحصائيا مع أحدهما، وهو "الأثر المطبع للمصدر" و "رتبة المجلة"، للمتغيرين المستقلين المذكورين على التوالي.

(٤) وفيما يخص متغير (طلبات تسجيل العلامات التجارية، لغير المقيمين مباشرة) فهو سلبي الاتجاه مع المؤشر الأول والثالث وإيجابي مع المؤشر الثاني لمتغير الأثر العلمي، وجميعها غير دالة إحصائياً.

(٥) والحال كذلك مع متغير (طلبات تسجيل العلامات التجارية، للمقيمين مباشرة) ذي الاتجاه السلبي مع المؤشر الاول والثاني للأثر العلمي، والأثر الايجابي مع المؤشر الثالث، ولكنه ليس دالاً احصائياً مع أي منها.

(٦) أما متغير (رسوم حقوق استخدام الملكية الفكرية، المتحصلات (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)) فذو أثر إيجابي مع المؤشر الأول والثالث لمتغير الأثر العلمي وسلبي مع الثاني، ولكنه غير دال إحصائيا مع أي منها.

(٧) أما متغير (مقالات المجلات العلمية والتقنية) فاتجاه تأثيره سلبي مع جميع مؤشرات الأثر العلمي الثلاثة وغير دالة إحصائياً مع أي منها.

وبالنظر إلى الاحصاءات الخاصة بالنموذج الانحداري ككل، يلاحظ أن قيمة امتحان أف بلغت للمعادلات الثلاث (١٤,٦٨) و (٢٢,٥٧) و (٤٢,٧٣) على التوالي، كما تشير قيمة مستوى الدلالة المعنوية البالغ (٠,٠٠٠١) مع جميع المعادلات الانحدارية الثلاثة أن النموذج الانحداري الخاص بكل مؤشر من مؤشرات الأثر العلمي الثلاث دالة إحصائيا ولم يحدث بمجرد الصدفة.

إضافة إلى ذلك، فقد تبين أن قيمة التباين المفسر المصححة بلغت للنماذج الانحدارية الثلاثة بلغت (٣١٪) و (٤١٪) و (٥٧٪) على التوالي، وهو ما يعني قدرة تلك النماذج الانحدارية على تفسير جزء مهم من التباين في مؤشرات الأثر العلمي على مستوى الدول قيد الدراسة.

تجدر الإشارة الى أنه تم تقييم خلو النماذج الثلاثة من تعدد التسامت (Multiconlinearity) عبر فحص كل

قيمة مؤشر الوضع (condition Index) التي اتضح أنها أقل من القيمة (٣٠)؛ وهو ما يؤخذ عادة كدليل لسلامة النموذج الانحداري من تلك المشكلة. إضافة إلى ذلك، فإن فحص إحصاءات القيم غير المفسرة (residuals) لم يظهر وجود المشاكل المتعلقة بالقيم المتطرفة، وهو ما يدعو الى الاطمئنان على استيفاء النماذج الانحدارية المستخدمة في التحليل أهم المسلمات التي يجب توفرها.

ملاحظة حول خصائص الدوريات العلمية الخليجية قيد الدراسة:

سبقت الإشارة من خلال هذا البحث إلى أن هناك (٢٢٥) دورية خليجية ظهرت من ضمن الدوريات العلمية المفهرسة في قاعدة بيانات سكوبس (أنظر الملحق رقم ٣) كما تبين من خلال تحليل بيانات البحث أن تلك الدوريات العلمية الخليجية ذات أثر في تخصصاتها على المستوى العالمي؛ فقد تبين أن مجموعة دول مجلس التعاون الخامس احتلت المرتبة الثانية بعد مجموعة الدول مرتفعة الدخل من حيث الأثر العلمي للدوريات العلمية الصادرة عنها.

ولعل نظرة سريعة على الملحق رقم (٣) المذكور، تبرز لنا أن جميع تلك الدوريات تتميز عن نظيراتها التي لم تبرز في قاعدة معلومات سكوبس بكونها دوريات تصدر باللغة الإنجليزية بشكل عام، وأنها تكاد تنحصر فيما يعرف بالعلوم التطبيقية.

هذا ولعل المزيد من البحوث العلمية في هذا المجال.

الخلاصة:

سعى هذا البحث إلى معرفة الأثر العلمي للدوريات الخليجية على تخصصاتها عالمياً. ولتحقيق هذا الهدف، فقد تم مراجعة العديد من الأدبيات التي مكنت من معرفة جملة من القضايا والمفاهيم النظرية والمنهجية المرتبطة بمشكلة البحث والتي أسفرت عن تحديد الإطار المنهجي المناسب للإجابة عن أسئلة البحث. وفي هذا الإطار تم التركيز على قاعدة معلومات سكوبس؛ كونها أكثر وأضخم المصادر المتخصصة في موضوع الدراسة؛ حيث تم توظيف بيانات تلك القاعدة عن المؤشرات المعروفة لقياس الأثر العلمي للمجلات والتي بلغ عددها نحواً من (٣٥) ألف مجلة على مستوى العالم.

وبتحليل تلك البيانات على المستوى الوصفي، فقد تبين مدى وجود اختلاف وتباين واضح في الأثر العلمي للدوريات، سواء كان ذلك على مستوى الدورية أم على مستوى الدول التي تنتمي لها تلك الدوريات. وبإجراء المقارنات الدولية في مستوى الأثر العلمي للدوريات العلمية، فقد تبين أن دول مجلس التعاون كمجموعة تأتي في المرتبة الثانية بعد الدول مرتفعة الدخل في مدى تأثير دورياتها عالمياً على التخصصات التي تنتمي إليها. كما أن المقارنات البينية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي قد كشفت عن وجود اختلاف بين دول المجلس؛ حيث جاءت دولة الإمارات العربية متصدرة سائر الدول الخليجية ثم جاءت كل من المملكة العربية السعودية والبحرين محتلة المركز الثاني في تأثير مجلاتها علمياً على مستوى دول العالم. أما على المستوى التحليلي، فقد تم إلقاء الضوء على جملة من العوامل التنموية التي تعكس التباين بين الدول في مستوياتها الاقتصادية وفي مجالات التنمية البشرية و تطور العلوم والتقنية، انطلاقا من النظر إليها كمحددات للأثر العلمي الذي تتركه الدوريات العلمية على تخصصاتها عالمياً. وبفحص أثر تلك المتغيرات في مؤشرات الأثر العلمي، فقد تبين ان المستوى الاقتصادي للدولة ذو أثر عميق في مؤشرات الأثر العلمي للدوريات العلمية من جانب، كما تبين مدى أهمية متغيرات محددة من تلك التي تعكس تطور العلوم والتقنية وانعكاساتها على الأثر العلمي للدوريات العلمية، وقد جاء على وجه الخصوص ثلاثة متغيرات مستقلة ذات أثر إيجابي ودال إحصائياً مع جميع مؤشرات الأثر العلمي المستخدمة في البحث، وتتمثل في كل من (الفنيون العاملون في مجال البحث والتطوير (لكل مليون شخص)، صادرات التكنولوجيا المتقدمة (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)، رسوم استخدام حقوق الملكية الفكرية، مدفوعات (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)، وهو ما يعني بطبيعة الحال أن الدول التي ترتفع قيمها في تلك المتغيرات تتميز أيضاً بارتفاع الأثر العلمي للدوريات العلمية التي تصدر عنها.

وأخيراً تم إلقاء الضوء على أبرز ما تتميز به الدوريات العلمية الخليجية المفهرسة في قاعدة معلومات سكوبس من خصائص مقابل نظيراتها التي لم تظهر في تلك القاعدة؛ حيث تمت الإشارة الى طبيعة تلك الدوريات من حيث تركيزها على العلوم التطبيقية ونشرها باللغة الانجليزية.

المراجع

Fox, Mary Frank (1983), Publication Productivity among Scientists: A Critical Review, Social Studies of Science May 1983 vol. 13 no. 305-285 2

Iva Radocaj Novak; Mirjana Pejic Bach; Hrvoje Matakovic (2013), Interdisciplinary Description of Complex Systems, ISSN 2013/04 ,4684-1334, Volume 11, Issue 2, pp. 189 – 174.

Jaffe, Klaus; Alfredo Ríos; Astrid Flórez (2013), STATISTICS SHOWS THAT ECONOMIC PROSPERITY NEEDS BOTHHIGH SCIENTIFIC PRODUCTIVITY AND COMPLEX TECHNOLOGICALKNOWLEDGE, BUT IN DIFFERENT WAYS, Interciencia, ISSN 2013/02 ,1844-0378, Volume 38, Issue 2, p. 150.

Adair, John G (1995), The Research Environment in Developing Countries: Contributions to the National Development of the Discipline,International Journal of Psychology, ISSN 1995/12 ,7594-0020, Volume 30, Issue 6, pp. 662 – 643.

Teodorescu, Daniel (2000), Correlates of Faculty Publication Productivity: Cross-NationalAnalysis, Higher Education, ISSN 2000/03 ,1560-0018, Volume 39, Issue 2, pp. 222 – 201.

Hottenrott, Hanna and Thorwarth, Susanne, Kyklos (2011), Industry Funding of University Research and Scientific Productivity, ISSN 2011/11 ,5962-0023, Volume 64, Issue 4, pp. 555 – 534.

Kim, J. W. (2008), University patenting and scientific productivity, European Management Review, ISSN 06 ,4754-1740, Volume 5, Issue 2, pp. 113 – 111.

Defazio, Daniela; Lockett, Andy; Wright, Mike (2009),

funding incentives, collaborative dynamics and scientific productivity: Evidence from the EU framework program,Research Policy, ISSN 2009 ,7333-0048, Research Policy, Volume 38, Issue 2, pp. 305 – 293.

Lissoni, F; Mairesse, J; Montobbio, F; Pezzoni, M, (2011), Scientific productivity and academic promotion: a study on French and Italian physicists,

Industrial and Corporate Change, ISSN 2011/02 ,6491-0960, Volume 20, Issue 1, pp. 294 – 253.

Gantman, Ernesto R. (2012), Economic, linguistic, and political factors in the scientific productivity of countries, Scientometrics, ISSN 2012/12 ,9130-0138, Volume 93, Issue 3, pp. 985 – 967.

Breschi, Stefano; Lissoni, Francesco; Montobbio, Fabio (2008), University patenting and scientific productivity: a quantitative study of Italian academic inventors, European Management Review, ISSN 2008/06 ,4754-1740, Volume 5, Issue 2, pp. 10 – 91.

Jonkers, Koen and Tijssen, Robert (2008) , Chinese researchers returning home: Impacts of international mobility on research collaboration and scientific productivity, Scientometrics, ISSN 2008/11 ,9130-0138, Volume 77, Issue 2, pp. 333 – 309.

Salgado, Jesús F and Páez, Darío (2007) , Scientific productivity and Hirsch's h index of Spanish social psychology: convergence between productivity indexes and comparison with other areas, Psicothema, ISSN 2007/05 ,9915-0214, Volume 19, Issue 2, p. 17.

Rosenbloom, Joshua L; Ginther, Donna K; Juhl, Ted; Heppert, Joseph A (2015), The Effects of Research & Development Funding on Scientific Productivity: Academic

Chemistry, 2009-1990, PloS one, EISSN 2015 ,6203-1932, Volume 10, Issue 9, p. e0138176.
Tasli, Levent; Kacar, Nida; Aydemir, Ertugrul H (2012), Scientific productivity of OECD countries in dermatology journals within the last 10–year period, International Journal of Dermatology, ISSN 2012/06 ,9059-0011, Volume 51, Issue 6, pp. 671 – 665.
Jabr, Naeema H. and Dr. Sabah M. Kallow (2011), Qualitative and Quantitative Analysis of Scientific Productivity in Arts and Social Sciences/ Case of CASS/SQU, Interdisciplinary Journal of Research in Business, ISSN 2011/10 ,7141-2046, Volume 1, Issue 8, pp. 9 – 83.
Bland, C J; Ruffin, M T 1992) 4), Characteristics of a productive research environment: literature review.Academic Medicine; 97-385:(6)67.
Lee, John D; Vicente, Kim J; Cassano, Andrea; Shearer, Anna (2003), Can scientific impact be judged prospectively? A bibliometric test ofSimonton"s model of creative productivity, Scientometrics, ISSN 2003/02 ,9130-0138, Volume 56, Issue 2, pp. 232 – 223.
Markusova V A; A I Tsygankova; T A Krylova (2009), The indices of scientific productivity and ratings of domestic universities, Scientific and Technical Information Processing, ISSN -0147 2009/08 ,6882, Volume 36, Issue 4, p

ملحق رقم (١) التوزيع النسبي للدوريات العلمية حسب قاعدة سكوبوس حسب الدولة

N	STATES	Frequency	Percent	N	STATES	Frequency	Percent
1	United States	9966	28.9	63	Kenya	13	.0
2	United Kingdom	6570	19.0	64	Bosnia and Herzegovina	12	.0
3	Netherlands	2880	8.3	65	Peru	11	.0
4	Germany	2539	7.4	66	Latvia	10	.0
5	France	1054	3.1	67	Kuwait	9	.0
6	Italy	829	2.4	68	Sri Lanka	9	.0
7	China	828	2.4	69	Nepal	7	.0
8	Japan	765	2.2	70	Puerto Rico	7	.0
9	Switzerland	729	2.1	71	Lebanon	6	.0
10	Spain	643	1.9	72	Zimbabwe	6	.0
11	India	576	1.7	73	Azerbaijan	5	.0
12	Canada	537	1.6	74	Ethiopia	5	.0
13	Poland	465	1.3	75	Jamaica	5	.0
14	Australia	443	1.3	76	Senegal	5	.0
15	Brazil	424	1.2	77	Uruguay	5	.0
16	Russian Federation	412	1.2	78	Belarus	4	.0
17	Czech Republic	236	.7	79	Costa Rica	4	.0
18	South Korea	236	.7	80	Ecuador	4	.0
19	Turkey	230	.7	81	Ghana	4	.0
20	Romania	213	.6	82	Iraq	4	.0

21	Belgium	212	.6	83	Macedonia	4	.0
22	Egypt	198	.6	84	Macedonia, The former Yugoslav Republic of	4	.0
23	United Arab Emirates	182	.5	85	Morocco	4	.0
24	New Zealand	178	.5	86	Qatar	5	.0
25	Hungary	170	.5	87	Tanzania, United Republic of	4	.0
26	Croatia	167	.5	88	Bahrain	3	.0
27	South Africa	146	.4	89	Cyprus	3	.0
28	Mexico	137	.4	90	Dominican Republic	3	.0
29	Iran, Islamic Republic of	135	.4	91	Iceland	3	.0
30	Sweden	128	.4	92	Monaco	3	.0
31	Denmark	125	.4	93	Oman	3	.0
32	Taiwan	123	.4	94	Georgia	2	.0
33	Singapore	113	.3	95	Kyrgyzstan	2	.0
34	Finland	105	.3	96	Luxembourg	2	.0
35	Pakistan	105	.3	97	Mali	2	.0
36	Chile	102	.3	98	Malta	2	.0
37	Austria	96	.3	99	Moldova	2	.0
38	Malaysia	85	.2	100	Namibia	2	.0
39	Colombia	79	.2	101	Papua New Guinea	2	.0
40	Argentina	73	.2	102	Tunisia	2	.0
41	Israel	73	.2	103	Uzbekistan	2	.0
42	Slovakia	72	.2	104	Algeria	1	.0
43	Bulgaria	71	.2	105	Azerbajan	1	.0
44	Greece	70	.2	106	Brunei Darussalam	1	.0
45	Serbia	67	.2	107	Kazachstan	1	.0
46	Slovenia	65	.2	108	Kazakhstan	1	.0
47	Ukraine	60	.2	109	Libyan Arab Jamahiriya	1	.0
48	Norway	56	.2	110	Liechtenstein	1	.0
49	Venezuela	55	.2	111	Madagascar	1	.0
50	Portugal	52	.2	112	Malawi	1	.0
51	Lithuania	44	.1	113	Moldova, Republic of	1	.0

52	Hong Kong	42	.1	114	New Caledonia	1	.0
53	Ireland	41	.1	115	Panama	1	.0
54	Thailand	40	.1	116	Ploand	1	.0
55	Nigeria	35	.1	117	Rwanda	1	.0
56	Philippines	34	.1	118	Sudan	1	.0
57	Cuba	31	.1	119	Uganda	1	.0
58	Estonia	30	.1	120	Vatican City State	1	.0
59	Bangladesh	26	.1		Total	34470	99.9
60	Saudi Arabia	24	.1		Not Specified	27	.1
61	Indonesia	23	.1			34497	100.0
62	Jordan	13	.0				

ملحق رقم (٢) التعريف بمقاييس الأثر العلمي

قام هذا البحث على استخدام ثلاثة مؤشرات للأثر العلمي كمتغيرات تابعة، وتتمثل في:

(١) الأثر المطبع للمصدر لكل مقالة (SNIP):

ابتكر هذا المقياس البروفيسور هنك مود (Henk Moed) من جامعة لايدن، لقياس أثر الاقتباس السياقي من خلال تقييم الاستشهادات استناداً إلى العدد الإجمالي للاستشهادات في ميدان التخصص. ووفقاً لهذا المقياس يتم إعطاء تأثير الاقتباس المفرد قيمة أعلى في فروع التخصص حيث تكون الاستشهادات ذات احتمال ضعيف في الظهور والعكس صحيح.

ويعرف مقياس (الأثر المطبع للمصدر لكل مقالة) بأنه نسبة عدد الاقتباسات او الاستشهادات للمجلة لكل مقالة وإمكانية الاستشهاد بها في ميدانها التخصصي. إنها تهدف إلى إتاحة المقارنة المباشرة للمصادر في الميادين التخصصية المختلفة. فإمكانية الاقتباس تبدو حسب المقياس متباينة، ليس فقط بين فئات تخصص المجلة – مجموعة المجلات التي تشترك في مجال البحث – أو التخصصات (على سبيل المثال، مجلات تخصصات العلوم الاجتماعية والرياضيات والهندسة التي تميل إلى أن تكون قيمها في المقياس أقل من المقالات العلمية في علوم الحياة)، ولكن أيضا بين المجلات المنتمية لذات الفئة من التخصصات. فعلى سبيل المثال، المجلات الأساسية تميل إلى إظهار إمكانات اقتباس أعلى من المجلات التطبيقية أو الإكلينيكية، كما أن المجلات التي تغطي المواضيع الناشئة أعلى من الدوريات المتخصصة في نشر الموضوعات الكلاسيكية أو المجلات الأكثر عمومية.

إن مقياس "الأثر المطبع للمصدر لكل مقالة" يصحح هذه الاختلافات. و نقاط قوته وضعفه مفتوحة للنقاش والنقد. أن جميع النتائج التجريبية مأخوذة من قاعدة سكوبوس ومن القواعد المفهرسة. كما يتم تحديث قيم SNIP مرة واحدة في العام، وهو ما يعمل على توفير عرض محدث للمشهد البحثي.

كما يوفر المقياس قيماً بديلة يمكن أن يستخدمها المهتمون بالقياس المكتبي لإنشاء تحليلات أكثر دقة وموضوعية.

إنها تساعد محرري المجلات على تقييم مقالاتهم وفهم كيف يجري مقارنة مجلاتهم للمجلات المنافسة. فهذا المقياس يوفر المزيد من المعلومات السياقية، ويمكن أن يعطي صورة أفضل لمجالات تخصصية محددة، مثل الهندسة، علوم الحاسب الآلي، و / أو العلوم الاجتماعية. ويمكن أن يساعد أيضا جميع الأكاديميين تحديد المجلات ذات الأداء المتميز ضمن مجال تخصصاتهم؛ الأمر الذي سيساعدهم على معرفة أين يقومون بنشر إنتاجهم العلمي.

(٢) تأثير المنشور(Impact per Publication" IPP"):

هذا المقياس يقيس نسبة الاستشهادات في سنة (Y) للأوراق العلمية التي نشرت في السنوات الثلاث السابقة (Y-1، Y-2، Y-3) مقسوما على عدد الأوراق العلمية المنشورة في تلك السنوات نفسها (Y- 1، Y-2، Y-3). إن تأثير المنشور المتري (IPP (PPI يستخدم نافذة الاقتباس لثلاث سنوات والتي تعتبر الفترة الزمنية المثلى لقياس

الاستشهادات بدقة في المجالات التخصصية. ويأخذ هذا المقياس بعين الاعتبار نفس الأوراق العلمية المحكمة (peer–reviewed scholarly papers) فقط في كل من بسط ومقام المعادلة التي يقوم عليها المقياس، وهو ما يوفر قياس أثر لا بأس به للمجلة، ويقلل من فرص التلاعب بقيم المقياس.
إن مقياس "تأثير المنشور" ليس مطبعاً (normalized) حسب الميدان التخصصي؛ ولهذا فهو لا يعطي إلا مؤشراً عاماً عن متوسط عدد الاستشهادات المحتملة للمقالة المنشوره في المجلة. وعندما يتم تطبيع هذا المؤشر حسب الاستشهادات في الميدان التخصصي، فإن مقياس تأثير المنشوره" يصبح الأثر المطبع للمصدر لكل مقالة (SNIP). لاحظ أنه في سياق حساب مقياس " الأثر المطبع للمصدر لكل مقالة (SNIP) "، فإنه غالباً ما يشار إلى الأثر العام في النشر على أنه "تأثير المنشور العام (RIP). ومثل مقياس (الأثر المطبع للمصدر لكل مقالة (SNIP))، فإن " تأثير المنشور الخام (RIPP) " تم تطويره من قبل مركز جامعة لايدن للدراسات علوم والتكنولوجيا (CWTS).

(٣) مقياس رتبة المجلة (SJR):

وضع هذا المقياس كل من الأستاذ فيليكس دي مويا، أستاذ باحث في كونسيخو العليا للبحوث العلمية ، والأستاذ فيسنتي غيريرو بوت من جامعة إكستريمادورا،SCImago.
إن "رتبة المجلة" (SJR) هو مقياس مدى هيبة أوشهرة المجلة، وهو يقوم على فكرة أن "كل الاستشهادات ليست متساوية". فمن خلال هذا المقياس، فإن كلاً من الحقل التخصصي او مجال التخصص، جودة وسمعة المجلة لها تأثير مباشر على قيمة الاقتباس.
إن مقياس رتبة المجلة (SJR)، هو مقياس التأثير العلمي للمجلات العلمية التي تأخذ في الاعتبار كلاً من عدد الاقتباسات التي تلقتها المجلة وأهمية ومكانة تلك المجلات التي أتت هذه الاستشهادات منها. و ينحدر مقياس رتبة المجلة من مقياس التوجه الذاتي المركزي المستخدم في نظرية الشبكة. إن مثل هذه المقاييس يبنى أهمية العقدة في شبكه معينة اعتماداً على مبدء أن الإرتباطات مع عقدة تلقت درجات عالية يساهم بصورة أكثر في درجة هذه العقدة. إن مقياس SJR، وهو مستوحى من قبل خوارزمية الموقع (the PageRank algorithm ، تم تطويره للمجلات ذات الاقتباسات الكبيرة للغاية وغير المتجانسة في عدد شبكات الاقتباسات. وهو مؤشر غير معتمد علي حجم الاقتباسات، ويعمل على ترتيب المجلات بحسب "متوسط هيبة كل مقالة، ويمكن استخدامه لمقارنة المجلات في عمليات التقييم العلمي.

ملحق رقم (٣) قائمة الدوريات العلمية الخليجية المفهرسة في قاعدة معلومات سكوبس

S	Name of The Country	Name of The Journal	S	Name of The Country	Name of The Journal
1	Bahrain	Bahrain Medical Bulletin	26	Saudi Arabia	Journal of engineering sciences
2	Bahrain	GeoArabia	27	Saudi Arabia	Journal of King Abdulaziz University, Earth Sciences
3	Bahrain	Journal of the Bahrain Medical Society = Majallat Jam'iyat al-Atibba' al-Bahrayniyah	28	Saudi Arabia	Journal of King Abdulaziz University, Islamic Economics
4	Kuwait	International Journal of Pure and Applied Mathematics	29	Saudi Arabia	Journal of King Abdulaziz University, Marine Science

5	Kuwait	Journal of Engineering Research	30	Saudi Arabia	Journal of King Saud University - Science
6	Kuwait	Journal of the Kuwait Medical Association	31	Saudi Arabia	Journal of King Saud University, Engineering Sciences
7	Kuwait	Journal of the Social Sciences	32	Saudi Arabia	Journal of Saudi Chemical Society
8	Kuwait	Journal of the University of Kuwait (Science)	33	Saudi Arabia	Journal of the Saudi Heart Association
9	Kuwait	Kuwait Journal of Science	34	Saudi Arabia	Neurosciences
10	Kuwait	Kuwait Journal of Science and Engineering	35	Saudi Arabia	Pan Arab Journal of Neurosurgery
11	Kuwait	Kuwait Medical Journal	36	Saudi Arabia	Saudi Aramco Journal of Technology
12	Kuwait	The gulf journal of oncology	37	Saudi Arabia	Saudi Dental Journal
13	Oman	Journal of Engineering Research	38	Saudi Arabia	Saudi Journal of Biological Sciences
14	Oman	Oman Medical Journal	39	Saudi Arabia	Saudi journal of kidney diseases and transplantation : an official publication of the Saudi Center for Organ Transplantation, Saudi Arabia.
15	Oman	Sultan Qaboos University Medical Journal	40	Saudi Arabia	Saudi Journal of Ophthalmology
16	Qatar	Engineering Journal of University of Qatar	41	Saudi Arabia	Saudi Medical Journal
17	Qatar	Journal of Emergency Medicine, Trauma and Acute Care	42	Saudi Arabia	Saudi Pharmaceutical Journal
18	Qatar	Middle East Journal of Emergency Medicine	43	Saudi Arabia	Scientific Journal of King Faisal University
19	Qatar	Qatar Medical Journal	44	Saudi Arabia	Talent Development and Excellence
20	Qatar	Archnet-IJAR	45	United Arab Emirates	Anti-Infective Agents

21	Saudi Arabia	Arab Gulf Journal of Scientific Research	46	United Arab Emirates	Anti-Infective Agents in Medicinal Chemistry
22	Saudi Arabia	Arabian Journal for Science and Engineering	47	United Arab Emirates	Anti-Inflammatory and Anti-Allergy Agents in Medicinal Chemistry
23	Saudi Arabia	Arabian Journal for Science and Engineering	48	United Arab Emirates	Cardiovascular and Hematological Agents in Medicinal Chemistry
24	Saudi Arabia	Arabian Journal of Chemistry	49	United Arab Emirates	Cardiovascular and Hematological Disorders - Drug Targets
25	Saudi Arabia	Hematology/ Oncology and Stem Cell Therapy	50	United Arab Emirates	Central Nervous System Agents in Medicinal Chemistry
51	United Arab Emirates	Clinical Practice and Epidemiology in Mental Health	76	United Arab Emirates	Current Drug Targets: Immune, Endocrine and Metabolic Disorders
52	United Arab Emirates	CNS and Neurological Disorders - Drug Targets	77	United Arab Emirates	Current Drug Targets: Inflammation and Allergy
53	United Arab Emirates	Combinatorial Chemistry and High Throughput Screening	78	United Arab Emirates	Current Drug Therapy
54	United Arab Emirates	Current aging science	79	United Arab Emirates	Current Enzyme Inhibition
55	United Arab Emirates	Current Alzheimer Research	80	United Arab Emirates	Current Gene Therapy
56	United Arab Emirates	Current Analytical Chemistry	81	United Arab Emirates	Current Genomics
57	United Arab Emirates	Current Bioactive Compounds	82	United Arab Emirates	Current HIV Research
58	United Arab Emirates	Current Bioinformatics	83	United Arab Emirates	Current Hypertension Reviews
59	United Arab Emirates	Current Cancer Drug Targets	84	United Arab Emirates	Current Immunology Reviews
60	United Arab Emirates	Current Cancer Therapy Reviews	85	United Arab Emirates	Current Medical Imaging Reviews
61	United Arab Emirates	Current Cardiology Reviews	86	United Arab Emirates	Current Medicinal Chemistry
62	United Arab Emirates	Current Chemical Biology	87	United Arab Emirates	Current Medicinal Chemistry - Anti-Cancer Agents

63	United Arab Emirates	Current Chemical Genomics	88	United Arab Emirates	Current Medicinal Chemistry - Central Nervous System Agents
64	United Arab Emirates	Current Clinical Pharmacology	89	United Arab Emirates	Current Medicinal Chemistry: Anti-Infective Agents
65	United Arab Emirates	Current Computer-Aided Drug Design	90	United Arab Emirates	Current Medicinal Chemistry: Anti-Inflammatory and Anti-Allergy Agents
66	United Arab Emirates	Current Diabetes Reviews	91	United Arab Emirates	Current Medicinal Chemistry: Cardiovascular and Hematological Agents
67	United Arab Emirates	Current drug abuse reviews	92	United Arab Emirates	Current Medicinal Chemistry: Immunology, Endocrine and Metabolic Agents
68	United Arab Emirates	Current Drug Delivery	93	United Arab Emirates	Current Molecular Medicine
69	United Arab Emirates	Current Drug Discovery Technologies	94	United Arab Emirates	Current molecular pharmacology
70	United Arab Emirates	Current Drug Metabolism	95	United Arab Emirates	Current Nanoscience
71	United Arab Emirates	Current Drug Safety	96	United Arab Emirates	Current Neuropharmacology
72	United Arab Emirates	Current Drug Targets	97	United Arab Emirates	Current Neurovascular Research
73	United Arab Emirates	Current Drug Targets - Cardiovascular and Haematological Disorders	98	United Arab Emirates	Current Nutrition and Food Science
74	United Arab Emirates	Current Drug Targets - Infectious Disorders	99	United Arab Emirates	Current Organic Chemistry
75	United Arab Emirates	Current Drug Targets: CNS and Neurological Disorders	100	United Arab Emirates	Current Organic Synthesis
76	United Arab Emirates	Current Drug Targets: Immune, Endocrine and Metabolic Disorders	101	United Arab Emirates	Current Pediatric Reviews

77	United Arab Emirates	Current Drug Targets: Inflammation and Allergy	102	United Arab Emirates	Current Pharmaceutical Analysis
78	United Arab Emirates	Current Drug Therapy	103	United Arab Emirates	Current Pharmaceutical Biotechnology
79	United Arab Emirates	Current Enzyme Inhibition	104	United Arab Emirates	Current Pharmaceutical Design
80	United Arab Emirates	Current Gene Therapy	105	United Arab Emirates	Current Pharmacogenomics
81	United Arab Emirates	Current Genomics	106	United Arab Emirates	Current Pharmacogenomics and Personalized Medicine
82	United Arab Emirates	Current HIV Research	107	United Arab Emirates	Current Protein and Peptide Science
83	United Arab Emirates	Current Hypertension Reviews	108	United Arab Emirates	Current Proteomics
84	United Arab Emirates	Current Immunology Reviews	109	United Arab Emirates	Current Psychiatry Reviews
85	United Arab Emirates	Current Medical Imaging Reviews	110	United Arab Emirates	Current Radiopharmaceuticals
86	United Arab Emirates	Current Medicinal Chemistry	111	United Arab Emirates	Current Respiratory Medicine Reviews
87	United Arab Emirates	Current Medicinal Chemistry - Anti-Cancer Agents	112	United Arab Emirates	Current Rheumatology Reviews
88	United Arab Emirates	Current Medicinal Chemistry - Central Nervous System Agents	113	United Arab Emirates	Current Signal Transduction Therapy
89	United Arab Emirates	Current Medicinal Chemistry: Anti-Infective Agents	114	United Arab Emirates	Current Stem Cell Research and Therapy
90	United Arab Emirates	Current Medicinal Chemistry: Anti-Inflammatory and Anti-Allergy Agents	115	United Arab Emirates	Current Topics in Medicinal Chemistry
91	United Arab Emirates	Current Medicinal Chemistry: Cardiovascular and Hematological Agents	116	United Arab Emirates	Current Vascular Pharmacology

92	United Arab Emirates	Current Medicinal Chemistry: Immunology, Endocrine and Metabolic Agents	117	United Arab Emirates	Current Women's Health Reviews
93	United Arab Emirates	Current Molecular Medicine	118	United Arab Emirates	Drug Design Reviews Online
94	United Arab Emirates	Current molecular pharmacology	119	United Arab Emirates	Drug Metabolism Letters
95	United Arab Emirates	Current Nanoscience	120	United Arab Emirates	Emirates Journal of Food and Agriculture
96	United Arab Emirates	Current Neuropharmacology	121	United Arab Emirates	Emirates Medical Journal
97	United Arab Emirates	Current Neurovascular Research	122	United Arab Emirates	Endocrine, Metabolic and Immune Disorders - Drug Targets
98	United Arab Emirates	Current Nutrition and Food Science	123	United Arab Emirates	Frontiers in Drug Design and Discovery
99	United Arab Emirates	Current Organic Chemistry	124	United Arab Emirates	Frontiers in Medicinal Chemistry
100	United Arab Emirates	Current Organic Synthesis	125	United Arab Emirates	Immunology, Endocrine and Metabolic Agents in Medicinal Chemistry
126	United Arab Emirates	Infectious Disorders - Drug Targets	151	United Arab Emirates	Open Cardiovascular Medicine Journal
127	United Arab Emirates	Inflammation and Allergy - Drug Targets	152	United Arab Emirates	Open Catalysis Journal
128	United Arab Emirates	International Journal of Diabetes and Metabolism	153	United Arab Emirates	Open Chemical and Biomedical Methods Journal
129	United Arab Emirates	Journal of Epithelial Biology and Pharmacology	154	United Arab Emirates	Open Chemical Engineering Journal
130	United Arab Emirates	Letters in Drug Design and Discovery	155	United Arab Emirates	Open Civil Engineering Journal
131	United Arab Emirates	Letters in Organic Chemistry	156	United Arab Emirates	Open Clinical Cancer Journal
132	United Arab Emirates	Medicinal Chemistry	157	United Arab Emirates	Open Clinical Chemistry Journal
133	United Arab Emirates	Medicinal Chemistry Reviews - Online	158	United Arab Emirates	Open Communication Journal

134	United Arab Emirates	Micro and Nanosystems	159	United Arab Emirates	Open Construction and Building Technology Journal
135	United Arab Emirates	MicroRNA (Shāriqah, United Arab Emirates)	160	United Arab Emirates	Open Critical Care Medicine Journal
136	United Arab Emirates	Mini-Reviews in Medicinal Chemistry	161	United Arab Emirates	Open Dentistry Journal
137	United Arab Emirates	Mini-Reviews in Organic Chemistry	162	United Arab Emirates	Open Dermatology Journal
138	United Arab Emirates	Nanoscience and Nanotechnology - Asia	163	United Arab Emirates	Open Diabetes Journal
139	United Arab Emirates	Open AIDS Journal	164	United Arab Emirates	Open Drug Delivery Journal
140	United Arab Emirates	Open Allergy Journal	165	United Arab Emirates	Open Drug Discovery Journal
141	United Arab Emirates	Open Anesthesiology Journal	166	United Arab Emirates	Open Drug Metabolism Journal
142	United Arab Emirates	Open Applied Mathematics Journal	167	United Arab Emirates	Open Ecology Journal
143	United Arab Emirates	Open Autoimmunity Journal	168	United Arab Emirates	Open Electrical and Electronic Engineering Journal
144	United Arab Emirates	Open Automation and Control Systems Journal	169	United Arab Emirates	Open Enzyme Inhibition Journal
145	United Arab Emirates	Open Bioactive Compounds Journal	170	United Arab Emirates	Open Epidemiology Journal
146	United Arab Emirates	Open Biomarkers Journal	171	United Arab Emirates	Open Fuels and Energy Science Journal
147	United Arab Emirates	Open Biomedical Engineering Journal	172	United Arab Emirates	Open Gene Therapy Journal
148	United Arab Emirates	Open Biotechnology Journal	173	United Arab Emirates	Open General and Internal Medicine Journal
149	United Arab Emirates	Open Cancer Immunology Journal	174	United Arab Emirates	Open Genomics Journal
150	United Arab Emirates	Open Cancer Journal	175	United Arab Emirates	Open Glycoscience
176	United Arab Emirates	Open Hematology Journal	201	United Arab Emirates	Open Transport Phenomena Journal

177	United Arab Emirates	Open Hypertension Journal	202	United Arab Emirates	Open Transportation Journal
178	United Arab Emirates	Open Immunology Journal	203	United Arab Emirates	Open Tropical Medicine Journal
179	United Arab Emirates	Open Infectious Diseases Journal	204	United Arab Emirates	Open Vaccine Journal
180	United Arab Emirates	Open Materials Science Journal	205	United Arab Emirates	Protein and Peptide Letters
181	United Arab Emirates	Open Mathematics Journal	206	United Arab Emirates	Recent Patents on Anti-Cancer Drug Discovery
182	United Arab Emirates	Open Mechanical Engineering Journal	207	United Arab Emirates	Recent Patents on Anti-Infective Drug Discovery
183	United Arab Emirates	Open Mechanics Journal	208	United Arab Emirates	Recent Patents on Biomedical Engineering
184	United Arab Emirates	Open Medical Devices Journal	209	United Arab Emirates	Recent Patents on Biotechnology
185	United Arab Emirates	Open Medicinal Chemistry Journal	210	United Arab Emirates	Recent Patents on Cardiovascular Drug Discovery
186	United Arab Emirates	Open Neuroendocrinology Journal	211	United Arab Emirates	Recent Patents on Chemical Engineering
187	United Arab Emirates	Open Neurology Journal	212	United Arab Emirates	Recent Patents on CNS Drug Discovery
188	United Arab Emirates	Open	213	United Arab Emirates	Recent Patents on Computer Science
189	United Arab Emirates	Open Neuroscience Journal	214	United Arab Emirates	Recent Patents on DNA and Gene Sequences
190	United Arab Emirates	Open Ornithology Journal	215	United Arab Emirates	Recent Patents on Drug Delivery and Formulation
191	United Arab Emirates	Open Pain Journal	216	United Arab Emirates	Recent Patents on Electrical Engineering
192	United Arab Emirates	Open Petroleum Engineering Journal	217	United Arab Emirates	Recent Patents on Endocrine, Metabolic and Immune Drug Discovery
193	United Arab Emirates	Open Pharmacology Journal	218	United Arab Emirates	Recent Patents on Engineering
194	United Arab Emirates	Open Proteomics Journal	219	United Arab Emirates	Recent patents on food, nutrition & agriculture

195	United Arab Emirates	Open Respiratory Medicine Journal	220	United Arab Emirates	Recent Patents on Inflammation and Allergy Drug Discovery
196	United Arab Emirates	Open Rheumatology Journal	221	United Arab Emirates	Recent Patents on Materials Science
197	United Arab Emirates	Open Structural Biology Journal	222	United Arab Emirates	Recent Patents on Mechanical Engineering
198	United Arab Emirates	Open Toxicology Journal	223	United Arab Emirates	Recent Patents on Medical Imaging
199	United Arab Emirates	Open Toxinology Journal	224	United Arab Emirates	Recent Patents on Nanotechnology
200	United Arab Emirates	Open Translational Medicine Journal	225	United Arab Emirates	Reviews on Recent Clinical Trials
			226	United Arab Emirates	Vascular Disease Prevention
				N	226

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الاثـار الاقتصاديـة و المجتمعيـة مـن النشـر العلمـي المحكـم باللغـة العربيـة

إعداد

د. عبد اللـه عبدالعزيز النجار الحمادي

an@astf.net

المؤسسـة العربية للعلوم و التكنولوجيا

الملخص:

لاشـك أن بنـاء مجتمـع المعرفـة يعـد اليـوم مـن أولويـات العالـم المتحضـر بـكل جوانبـه وأبعـاده، لانـه أصبـح الركيـزة الأساسـية لدعـم الاقتصاد و لدفـع عجلـة التنميـة و توفيـر سـبل العيـش الكريـم للشـعوب، ومـن أولويـات بنـاء مجتمـع المعرفـة هـو البحـث العلمـي بـكل أشـكاله وصـوره . والبحـث العلمـي هـو النـواة التـي ترتكـز عليهـا بلـدان العالـم المتقدمـة منهـا والناميـة ، وتتسـابق الـدول فيمـا بينهـا للحصـول علـى قصـب السـبق فـي تملـك ناصيـة العلـم ، ممـا جعـل تلـك الـدول أن تسخّـر جميـع الإمكانيـات المتاحـة فـي خدمـة العلـم والعلمـاء ورصـد الأمـوال اللازمـة للدراسـات والبحـوث التـي يمكـن لهـا أن ترتقـي بالناتـج القومـي للبلـد.

و لكـي يكـون للبحـث أثـره الواضـح علـي المجتمـع، سـواء عـن طريـق خلـق صناعـات جديـدة او عـن طريـق حـل مشـكلة مجتمعيـة أو اقتصاديـة، لابـد ان ينشـر و يعمـم علـي كل مـن يمكـن أن يسـتفيد بـه فـي المجتمـع، و لكـن واقـع الأمـر فـي مجتمعنـا العربـي ، هـو أنـه غالبـا مـا يتـم النشـر البحث فـي المجـلات الدوليـة التـي عـادة مـا تكـون باللغـة الإنجليزيـة ، او لغـة غيـر العربيـة ، لأن الباحثيـن عـادة ينشـرون فـي المجـلات الدوليـة ، (و هـي مجـلات تنشـر بلغـة غيـر اللغـة العربيـة)، للحصـول علـى اعتـراف دولـي، لان هـذا مـن متطلبـات الترقيـة ، و لكـن ليتـم الاسـتفادة مـن البحـوث فـي المجتمـع ، لابـد ان يتـم توفيرهـا وجعلهـا فـي متنـاول الأكاديميـن و غيـر الأكاديميـن مثـل الصحفييـن والعامليـن فـي مجـال البحـث و تنميـة المجتمـع و المصانـع و جميـع الجهـات التـي يمكـن أن يكـون لهـا صلـه بالبحـث، مـن أجـل جنـي الفوائـد مـن نتائـج البحـث. وهـذا يخلـق معضلـة كبيـرة بيـن الباحثيـن فـي الاختيـار مـا لا بيـن الترقيـة او المسـاهمة فـي خدمـة و رفعـة المجتمـع. لانـه لـو نشـر باللغـة العربيـة ، (و لا يوجـد مجـلات علميـة عربيـة إلـى الأن لهـا تقييـم دولـي) ، لكـي يسـتفيد المجتمـع ، فلـن يترقـي فـي وظيفتـه الأكاديميـة ، و لـو نشـر فـي مجـالات دوليـة لكـي يترقـي فلـن يسـتفيد مجتمعـه مـن مجهـوده و بحثـه.

و ايضـا يضيـع علـي الـدول أمـوال طائلـة تصـرف علـي البحـث العلمـي، و علـى الباحثيـن، و أيضـا تضيـع معـارف قيمـة يمكـن أن تغيـر حـال المجتمـع، فزيـادة عـدد الاوراق العلميـة المنشـورة ليـس غايـة فـي حـد ذاتـه، إذا لـم تسـتخدم هـذه الاوراق و العقـول والجهـد والمـال لتحقيـق التنميـة الحقيقيـة المسـتدامة و بنـاء مؤسسـات تحـول هـذه البضاعـة العلميـة إلـى منتجـات تعـود بالنفـع علـى المجتمـع.

فـي هـذا البحـث سـوف يتـم مناقشـة الأثـر الاقتصـادي و الاجتماعـي مـن النشـر العلمـي باللغـة العربيـة ، اسـتشـراق الأدوار المنتظـرة مـن الجامعـات و المؤسسـات العلميـة و البحثيـة للارتقـاء بالمجـلات العلميـة العربيـة لمواكبـة نظيراتهـا المنشـورة باللغـات الأخـرى، و كيفيـة تشـجيع الباحثيـن علـي النشـر العلمـي باللغـة العربيـة وأيضـا سـيتم اسـتعراض بعـض المحـاولات التـي تمـت و كانـت تسـتهدف تطويـر النشـر العلمـي باللغـة العربيـة

المقدمة:

مـن المقـولات المشـهورة لـدى علمـاء اللغـة بـإن "اللغـة ثقافـة وفكـر"، ومـن هنـا فـإن للغـة دورا فـي تشـكيل وعـي الجماعـة وسـلوك أفرادهـا، فهـي تصف واقـع أهلهـا وتعكـس فكرهـم وتطورهـم و بالتالـي حضارتهـم. اللغـة العربيـة لغتنـا الأم شـأنها شـأن أي لغـة، فاللغـة الأم وعـاء لصياغـة الأفـكار ومفتـاح الابتـكار وأداة الإبـداع. ولعـل اللغـة العربيـة تحمـل دورًا إضافيًـا عـن غيرهـا مـن اللغـات الأم لأنهـا الربـاط الـذي يربـط أبنـاء الأمـة العربيـة فـي قنـاة اتصـال واحـدة تمتـد حتـى تشـمل الـدول الإسـلامية فـي بقـاع شـتى مـن العالـم فهـي لغـة كتابهـم المقـدس وصلواتهـم الروحيـة. بـل إن نفوذهـا قديمًـا وحديثًـا لـم ينحصـر فـي هـذه الـدول فقـط بـل امتـد نفوذهـا إلـى بقـاع أخـرى مـن العالـم سـواء بالعلـم سـابقاً أو بالهجـرة لاحقـا، حتـى غـدت إحـدى اللغـات العالميـة. وقـد اسـتفادت أوربـا عبـر التاريـخ مـن المصطلحـات العربيـة فـي مجـالات الفلسـفة والهندسـة والرياضيـات والفلـك والعلـوم الطبيعيـة. كمـا تركـت أثـارًا علـى اللغـة الأسـبانية والتركيـة بالخصـوص، وكانـت تدرس فـي الجامعـات الأوربيـة. وكتـب كثيـرون عـن تأثيـر اللغـة العربيـة فـي غيرهـا مـن اللغـات الحيـة الأخـرى ووضـح كيـف غـزت اللغـة العربيـة أصقاعًـا شـتى مـن العالـم ودخلـت

أممًا مختلفة وأثرت في لغاتها. وكونها وعاء الفكر فهذا يعني أنها من أشيع الوسائط المعتبرة للأداء الاجتماعي العام. بها يُسجَّلُ إنتاج الأمة، وبها تُدوَّن ثقافَتُها، ومعارفُها وتاريخُها. وباللغة تستطيع الأمة صوْغَ مقوِّمات وخصائص وجودها. و"قوةُ اللغة في أمة تعني استمراريةَ هذه الأمة بأخذ دورها بين بقيَة الأممِ لأن غلبةَ اللغة بغلبة أهلها، ومنزلتَها بين اللغات صورةٌ لمنزلة دولتِها بين الأمم" على حد تعبير ابن خلدون. وبين اللغةَ والثقافة والحضارة علاقات ترابط قوية، فإذا كانت اللغة أداةَ التعبير الثقافيِّ وسجلَّ الحضارة، فإن إنتاجات وتجارب الإنسان الثقافية والحضارية إنَّما تُدوَّن في قوالب تعبيرية ونصوص لغوية حافظة.

و كما هو معروف فالبحث العلمي هو أسلوب منظم لجمع المعلومات وتدوين الملاحظات والتحليل الموضوعي لتلك المعلومات باتباع أساليب ومناهج علمية محددة بقصد التأكد من صحتها أو تعديلها أو إضافة الجديد لها، ومن ثم التوصل إلى بعض القوانين والنظريات والتنبؤ بحدوث ظواهر معينة والتحكم في أسبابها. كما هو الوسيلة التي يمكن بواسطتها الوصول إلى حلٍّ مشكلة محددة في المجتمع، أو اكتشاف حقائق جديدة عن طريق المعلومات الدقيقة أو تعديل أو خلق منتج او خدمة يكون لها مردود إقتصادي للمجتمع. و يتعرف العلماء و الباحثون و رجال الدولة و الاقتصاديون و الناس جميعا على النتائج والابتكارات الجديدة عن طريق قراءة ما ينشر من تلك الأبحاث و الابتكارات. كما يتم تبليغها للمتعلمين والفنيين من غير الناضجين علميا بكلمات بسيطة محددة يفهما العامة ويدركون ما يفيدهم منها، وعليه إذا لم تتوفر نتائج تلك البحوث أو الابتكارات التطويرية بلغة المجتمع فإن الاستفادة منها سيقتصر علي الباحثين المختصين في مجال وموضوع البحث والذين قد يكونون تفاهموا على لغة أو مصطلحات لا يدركها إلا هم، و بالتالي تضيع الفرصة علي المجتمع من الاستفادة من تلك الابحاث و الابتكارات و يضيع المجهود و المال و العمر الذي بذل.

التأثير الاقتصادي و الاجتماعي من النشر العلمي باللغة الوطنية

إن تسعة فقط من الخمسة و العشرون الفائزين السابقين بجائزة نوبل في الأدب كتبوا أبحاثهم باللغة الانكليزية، بينما الستة عشرة الباقين كتبوا أبحاثهم بلغتهم المحلية (غير الإنجليزية)، ثم ترجمت العديد من أعمالهم في نهاية المطاف إلى اللغة الإنجليزية، و هذا يبين الاعتراف الدولي وإمكان النجاح، بل حتميته، إن جاء التعبير بلغة الباحث الأصلية والمعبرة عن ثقافته الذاتية.

لقد أضحت اللغة الإنجليزية هي اللغة العلمية بعد أن أمضت شوطا طويلا منذ ظهور المنشورات الأولى في القرن الثامن عشر، ولا سيما من خلال الأكاديميات العلمية الوطنية. و ذلك بسبب منهجية قوية واضحة اتبعتها الدول الناطقة باللغة الإنجليزية، بعد أن أدركت أهمية نشر البحوث في المجتمع لدعم الحياة الاجتماعية و الاقتصادية، ومع ذلك، حتى لو أن اللغة الإنجليزية هي اللغة السائدة في العلم، فمن المؤكد أنها ليست اللغة الأم بالنسبة لغالبية العلماء. وهذا يخلق معضلة لقراءة وكتابة البحوث على حد سواء. فالمؤلفون عادة لهم رغبة في جذب الاهتمام إلى أعمالهم ضمن المجتمع العلمي في إطار إختصاصهم، وقد اعتمد هؤلاء اللغة الإنجليزية كلغة تواصل للنشر الدولي، وهذا سيؤدي حتما إلى تعزيز سمعتهم على الصعيد الدولي لنيل الترقية ثم الوطني عند بلوغ أعلى درجات الترقي الأكاديمي. وفي المقابل فإن عموم القراء والمستخدمين و المطبقين لتلك البحوث التي أجريت في إطار الدولة والوطن، مثل المتخصصين في الرعاية الصحية و الفنيين ورجال الاقتصاد والصحفيين، يجدون أنه من الأسهل للوصول إلى مغزى ونتائج البحث وفهم موضوعه ومحتواه إن كان ذلك البحث مكتوبا بلغتهم الأم.

وكما هو من المفترض أن يكون، فالبحث العلمي يجب أن يكون جزءا من الثقافة المجتمعية وهو مصدر تطور الدولة وهيئاتها. حيث إنه لم يتم القيام به لكي يبقي في برج عاجي وفصله عن بقية المجتمع، ولكن ليكون مصدرا أساسيا للمعرفة من أجل التنمية الاقتصادية والتكنولوجية، و لكي تتغلغل نتائجه و أفكاره و إبتكاراته في المجتمع المحيط به، لتجديد و خلق منتجات و خدمات و ثقافات و حضارات جديدة ، و لكي تتوفر نتائج البحث للاستعمال العام . إذا لم يكن هناك أي جهد لنشر البحوث العلمية باللغة الأم داخل المجتمع العلمي الوطني، فإن البلاد وثقافتها لن تكون قادرة على استيعاب الأفكار والمعرفة العلمية التي تخدم في نهاية المطاف مجتمعها.

على العكس من ذلك، فإن العديد من العلماء في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا في بعض

الإحيان تنشر أعمالهم في المجلات الوطنية، و التي تكون في كثير من الأحيان بلغتهم الأم، مما يؤدي إلى خطر أن رؤى جديرة بالاهتمام والنتائج يمكن تجاهلها، لأنهم ببساطة لا يمكن الوصول إليها بسهولة من خلال المجتمع العلمي الدولي. و للتغلب على هذه المعضلة، كان هناك عدة مبادرات تهدف إلى تعزيز تأثير ونوعية المجلات الوطنية وذلك بهدف كسب مزيد من الوضوح الدولي.

إن النشر باللغة الأم قد يخلق أيضا خطراً أن المعرفة غالبا ما تضيع إذا لم يتم نشرها باللغة الإنجليزية، مما قد يؤخر أو يمنع إجراء مزيد من البحوث أو السياسات او التطبيقات او الاستفادة الحقيقية منها. على سبيل المثال، في أوائل عام ١٩٣٠، اكتشف العلماء الألمان وجود علاقة سببية ذات دلالة إحصائية بين التدخين وسرطان الرئة، ونشرت البحوث باللغة الألمانية. ولكن النتائج التي توصلوا إليها تم تجاهلها إلى حد كبير حتى ١٩٦٠ عندما اكتشف علماء من بريطانيا الارتباط، و نشروا البحث باللغة الانجليزية والتي تسببت في نهاية المطاف سياسات وبرامج الصحة العامة للحد من التدخين.

بالإضافة إلى الصعوبات العملية، والعلم هو جزء من الثقافة. لم يتم القيام به في برج عاجي وفصلها عن بقية المجتمع ولكن من المسلم مصدرا أساسيا للمعرفة من أجل التنمية الاقتصادية والتكنولوجية و. نتائجها، حيث والأفكار تتغلغل في المجتمع المحيط به، وخلق المنتجات والخدمات والتعبيرات الجديدة التي تدخل في نهاية المطاف الاستعمال الشائع.

الوطن العربي زاد انتاجه البحثي من ٨,٨٦٨ الى ٢٠,١٤٥ بين العامين ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. إنّ قلة وجود الصناعات "الوطنية" التي تستلزم البحوث من أجل التنافس في جودة و اقتصاديات المنتج، تعد من أهم أسباب قصور النشر وعلاقته بالمجتمع المحلي. فالصناعات و حتى المشاريع الهندسية و التشييد غالباً ما تستجلب لها شركات أجنبية لا تستخدم الخبرة و البحوث العربية، رغم أن البحوث الهندسية تمثل ما يقارب خمس الإنتاج العربي.

كما هو متوقع، تحتل مصر المرتبة الأولى بالنسبة في عدد الأوراق في كل التخصصات ماعدا في الطب الداخلي العام، حيث تتراجع إلى المرتبة الثالثة بعد السعودية و الكويت، و بنسبة مشاركة ٨,٧ ٪ فقط. و يساهم المصريون بنسبة ٤٨,٤ ٪من عدد الأوراق المنشورة في الصيدلة و علم الأدوية، كما يساهمون بنسبة تتجاوز ٥٤ ٪ من علم البوليمرات. علماً بأنّ نسبة عدد سكان مصر في الوطن العربي تقدر بحوالي ٢٢,٥٥ . ٪

السعودية أيضاً تظهر في كل التخصصات ما عدا الزراعة و مصادر المياه. تونس تظهر ضمن الدول الخمس الأولى في كل التخصصات، و تحتل المرتبة الثانية في ثمان منها. الجزائر تظهر في ١٤ تخصصاً ضمن الخمس الكبار، تتبعها المغرب في ١١ تخصصاً. الأردن و الامارات في ٤ تخصصات. و يحتل لبنان المرتبة الخامسة في بحوث الجراحة، و سوريا تحتل المرتبة الثالثة في الزراعة. هذا ما يتعلق بعدد الأوراق المنشورة، فماذا عن علاقة هذه الأوراق و قيمتها العلمية للتنمية الوطنية؟ إن هذا السؤال يظهر حقيقة علاقة دور الباحثين والمؤسسات البحثية في تحقيق التنمية الوطنية.

أظهر العرب منذ عام ٢٠٠٢ اهتماماً أكبر في البحث العلمي، قد يعود إلى اتخاذ عدد من الدول العربية قرارات بزيادة الإنفاق على البحث العلمي. وقد انعكس ذلك بزيادة ملحوظة في عدد الأوراق المنشورة و على معدل النمو فيها ككل، على الرغم أنه مازال أقل من المطلوب. و السؤال هنا، كم مقدار ما تستفيد الدول العربية نفسها من الإمكانيات المتوفرة لديها في تحقيق التنمية المستدامة فيها؟ وما مدى اعتمادها على قدرات و إمكانات مواطنيها من العلماء و الباحثين؟ استشراق الادوار المنتظرة من الجامعات و المؤسسات العلمية و البحثية للارتقاء بالمجلات العلمية العربية لمواكبة نظيراتها المنشورة باللغات الاخري:

حتى في بلد له تقاليد علمية قوية مثل ألمانيا، فقد اعترف بمشكلة اللغة، واقترح حلا ممكنا: "إن الحل الحقيقي يبدو أنه الانتظار لألمانيا لتصبح مجتمعا ثنائي اللغة حقا، واستخدام اللغة الإنجليزية كلغة عالمية للعلوم والألمانية كلغة محلية للتحدث وقراءة المهنيين الصحيين والمرضى.

كل بلد غير الناطقين باللغة الإنجليزية، يجب أن يعالج هذه المشكلة بطريقة أو بأخرى. على سبيل المثال، قرر عدد من المجلات الاسبانية في الطب السريري نشر مقالاتهم باللغتين الاسبانية والانكليزية، لمعالجة المتخصصين في الرعاية الصحية والباحثين الدوليين، على التوالي.

حركة الوصول المفتوح والأهمية المتزايدة للشبكة العالمية وخلق طرق جديدة للتعامل مع مشكلة اللغة. المكتبة العامة للعلوم (بلوس) المجلات تشجع الآن

مؤلفين غير ناطقين باللغة الإنجليزية لتقديم نسخة من مقالهم في لغتها الأصلية كمادة داعمة. على العكس من ذلك، فإن عددا متزايدا من المجلات غير الإنجليزية توفر الترجمات الإنجليزية من مقالاتهم. هذا عبء إضافي على الكتاب لأن لديهم لتوفير الترجمة الخاصة بها، لكنها مجزية من حيث اكتس رؤية أكبر من خلال إصدار اللغة الإنجليزية من مقالاتهم. قدم هذا النهج أيضا حل المعضلة التي تواجه العديد من المؤلفين عندما يحاولون جذب الاهتمام الوطني والدولي على حد سواء. وفي الوقت نفسه، فإن بعض الدول تبذل جهودا إضافية للحصول على الرؤية العلمية في لغتهم الخاصة. ليس من المستغرب أن فرنسا لديها العديد من المبادرات في مجال البحوث الزراعية، ويجعل المجلات الفرنسية في المجالات البحثية القوية في العلوم البشرية والاجتماعية في البلدان النامية الناطقة بالفرنسية بحرية متاحة.

ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أنه في التعليم العالي، واللغة التي يستخدمها الموارد على الانترنت قد تحول بشكل متزايد نحو اللغة الوطنية، ومع ذلك، فإن الأدبيات العلمية يختلف بعض الشيء إلى الموارد التعليمية. على الرغم من أن هناك مناطق ومقالات ذات أهمية خاصة للجمهور وطني الموضوعية والمؤلفين يفضلون نشر مقالاتهم في مجلات دولية مع عامل تأثير جاذبية. حتما، هذه المجلات تستخدم اللغة الإنجليزية مما يزيد من ترجيح كفة الميزان نحو لغة مشتركة. إذا المجلات يمكن أن تحدد اتجاهاً نحو استخدام أكثر توازنا من اللغات في المنشورات العلمية، وهذا قد يساعد في عكس اتجاه الانخفاض للغات أخرى في التواصل العلمي الدولي.

هذه المبادرات لا تزال جديدة وغامضة نوعا ما، وليس من الواضح ما العواقب التي قد تكون لديهم لاستخدام اللغة في العلوم. ومع ذلك، فمن الواضح أن اثنين من قوى مهمة تدفع هذه الإجراءات. العلماء يبحثون عن الرؤية الدولية عن طريق النشر باللغة الإنجليزية سواء في المجلات الوطنية أو في رفيعة المستوى المجلات الدولية رفعية المستوى، على العكس، انهم يأملون في جذب أكبر جمهور إقليمي من خلال النشر في لغتهم الأم أو او اختيار مجلة وطنية لأنهم لا يجيد اللغة الإنجليزية بما فيه الكفاية.

تجربة ناجحة لتشجيع النشر باللغة الوطنية وربطه بالشبكات المحلية، إنه من المعلوم أن عدد الدوريات العالمية المرصودة في قواعد بيانات المرجعية العلمية الدولية تصل إس لى ما يقارب ٤٠٠٠ مجلة علمية تصدر باللغة الإنجليزية، وهذه لا تمثل سوى عدد محدود من ٧٠،٠٠٠ مجلة علمية تصدر عبر العالم. ومن هنا كانت الحاجة لتوفير أدوات معتمده لرصد ودعم النشر الوطني المعبر عن شخصية وهوية واحتياجات الوطن.

إن أشهر التجارب العالمية لتصنيف النشر باللغة الأم بدأت في البرازيل عام ١٩٩٨ بدعم من "مؤسسة أبحاث ساو باولو" (FAPESP) و "المجلس الوطني البرازيلي للتنمية العلمية والتكنولوجية (CNPq)، فتم تأسيس المكتبة العلمية الإلكترونية على شبكة الانترنت Scientific Electronic Library Online (SciELO)) وهي قاعدة بيانات ببليوغرافية ومكتبة رقمية، فضلا عن نموذج نشر إلكتروني تعاوني يجمع المجلات مفتوحة الوصول (Open Access Journals). هذا الموقع تم تصميمه للبلدان النامية وهو ينتشر حاليا في ١٢ بلدا مع ثلاثة آخرين عن طريق الانضمام. وهي بوابة متعددة التخصصات واللغات أهمها اللغتان البرتغالية والإسبانية، ومعظم المجلات تدار بشكل مستقل إما عن طريق الجمعيات العلمية أو المؤسسات الأكاديمية، مع وجود نادر من الناشرين التجاريين.

يغطي SciELO جميع حقول المعرفة، بينما تختلف المجلات والمقالات اختلافا كبيرا بين تلك التخصصات. وتمثل المجلات في تخصصات الصحة والعلوم الاجتماعية ما نسبته ٦٠٪ من المجموعة. بينما تمثل مجالات الزراعة والعلوم التطبيقية ١٢٪ لكل منهما من إجمالي المجلات، في حين تمثل العلوم البيولوجية ١٠٪ من المجموع، أما الهندسة والعلوم الدقيقة وعلوم الأرض فكل منها تمثل ٧٪. إن علوم اللسانيات و الدراسات الإنسانية / الأدب والفنون الجميلة تمثل ٤٪.

يشمل الإطار التشغيلي SciELO ثلاثة مستويات من الشبكات: (أ) الشبكات الاجتماعية: والتي تنطوي على الناس والمؤسسات ذات الصلة بإنتاج والوساطة واستخدام المعلومات العلمية، (ب) شبكة المحتوى: وهو ذو الصلة التوافقية التي تحققت من خلال الروابط بين عناصر البيانات، و (ج) شبكات بيئة نشر المعرف والتعلم: وتعنى بتبادل المعلومات وتطوير البيئات قادرة على تمكين القدرات الوطنية للتنمية.

حسب قواعد البوابة كانت البيانات في شهر يونيو من عام ٢٠١٤ كالتالي:	
١,١٦١	مجلة علمية مفتوح الوصول إليها
٣٣,٣٠٤	إصدار (ترقيم للمجلات)
٤٨٧,٥١٧	مقال علمي
١٠,٨١٨,٤٥٢	الاستشهادات Citations جاءت في قوائم مراجع مقالات منشورة

SciELO تهدف إلى معالجة هدفين بشكل متزامن: الأول تطوير القدرات والهياكل الأساسية لمؤشرات المرجعية ودعم النشر المفتوح على شبكة الإنترنت لمجموعة مختارة من المجلات المحكمة علميا من مختلف التخصصات بشكل قادر على التعامل مع النصوص بلغات مختلفة أهمها لغة الوطن، و الثاني لزيادة وضوح واستخدام وتأثير المجلات المفهرسة والبحوث التي تنشرها المؤسسات البحثية الوطنية. لقد تجلى النجاح والأثر الملحوظ من SciELO من خلال العدد المتزايد من مرات الدخول إليها وتنزيل المواد، والتي يتضح من إحصائيات خاصة بالمقالات والبيانات البرازيلية فقط، كالتالي: من ١٩٠،٠٠٠ مقال مؤرشف عام ٢٠١١ تم تنزيل المقالات بمتوسط يومي يبلغ ١,١٠ مليون مقال، ووصل عدد المقالات المؤرشفة عام ٢٠١٢ إلى ٢١٠ ألف مقال بمتوسط تنزيل يومي ١,٢٩ مليون مقال، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١٧٪. ومن الجدير بالذكر أن الإجازة الجامعية في منتصف العام (شهر يوليو) تشهد انخفاضا في عدد مرات التنزيل بمقدار يقارب ١٠ مليون تنزيل عن الشهر السابق، مما يثبت ارتفاع استخدام الطلاب للقاعدة (البوابة).

محاولات لتطوير النشر العلمي باللغة العربية

إن المنطقة في حاجة إلى إنشاء وحدة ومركز لعدد من المؤشرات الاحصائية ودراسات تحليل الاستشهادات المرجعية Citation Analysis للدوريات العلمية الصادرة باللغة العربية أسوة بقريناتها الأجنبية ونشر التقارير السنوية التي يمكن اعتمادها لمكافأة الباحثين وتقييم المؤسسات العلمية والتعليمية والبحثية وفق إنتاجية العاملين بها ونسبة الاستشهاد بأعمالهم المنشورة على المستويين العالمي والعربي. وهو إنجاز لم يتحقق حتى الآن. إن الوطن العربي بحاجة لهذا المركز في هذه الفترة بالذات حفاظا على الهوية والثقافة واللغة العربية.

هذا إلى جانب مستخلص إعلامي باللغة الانجليزية English Informative Abstract يتسم بتوفير المعلومات القيمة المتكاملة لكل إنجاز بحثي عربي بغرض الإعلان عنه والتعريف به على الساحة العالمية. فعلى مستوى الجامعات ومراكز البحث العلمي يطلب البدء في إقامة منظومة متكاملة لدار معلومات الأبحاث الجارية والمجازة لدرجات الماجستير والدكتوراه بالجامعات العربية ومراكز البحث العلمي من أجل حجز مرتبة متقدمة إما في جهود الإحصاء العالمي لنشاط البحث العلمي أو في جهود الترتيب الطبقي للمحتوى المعلوماتي الثري Information rich لقياسات مواقع الجامعات ومؤسسات البحث العلمي على شبكة الويب Webometrics وأية محاولات أخرى. وكذلك حصر أدوات البحث العلمي وخدماتها خاصة تلك التي هي متاحة على الإنترنت وتقييمها من منظورين: القيمة والأهمية للباحث ودرجة توافقها مع اللغة العربية، والعمل على تعديلها والترويج لها والتدريب عليها وبناء القدرات والكفايات المطلوبة.

إن المدركين لأهمية النشر باللغة العربية يرحبون بمبادرة جامعة الإمام بإنشاء شبكة للنشر العالمي باللغة العربية، إن هذه المبادرة التي قامت بها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، والقاضية بإنشاء شبكة عربية لرصد وتصنيف أوعية النشر الصادرة باللغة العربية في العالم على غرار قواعد شركة تومسون رويترز.

وتم الإعلان مؤخرا عن البدء في تحديد معامل التأثير العربي، وهو معامل خاص بالمجلات التي تصدر باللغة

العربية فقط. ويوفر معامل التأثير العربي تقييما كميا ونوعيا لترتيب وتقييم وتصنيف المجلات التي تصدر باللغة العربية للتقييم الأكاديمي وللتميز. ويستخدم هذا المعامل لتقييم جودة صدور هذه المجلات. ويتم إجراء التقييم من خلال النظر في عوامل مثل استعراض عدد الاستشهادات بالبحوث المنشورة في هذه المجلات من قبل المجلات الأخرى، والأصالة والجودة العلمية، والجودة التقنية لهيئة التحرير، ونوعية التحرير وانتظام صدور المجلات، ونظام تحكيم البحوث بها، وأيضا الالتزام بأخلاقيات النشر العلمي.

الخلاصة

لن تنهض أمه يرتبط قدرها بأمم أخرى، فالتحدي الحقيقي يكمن في وضع كل مقدرات الوطن وقدراته لخدمة الشعب وتطوير الدول. إن منطقة الخليج وفي ظل التحديات الدولية ليس لها إلا أن تتبنى سياسة تحقق الأمن الوطني بتوجيه طاقاتها نحو خدمة احتياجات التنمية وامتلاك المعرفة، ومنها الطاقات الأكاديمية التي هي الأكثر تأهيلا لخدمة التنمية الإجتماعية والإقتصادية للمنطقة. وقد بينا أن دولا صاعدة مثل البرازيل تقدم مثالا بينا للإرادة الأكاديمية للاقتراب من المجتمع وخدمة احتياجاته التنموية ليس فقط بالنشر باللغة الوطنية وإنما بوضع المصنفات المحلية والإقليمية لخدمة النشر الوطني.

إن تجربتي الشخصية في المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا تؤكد بعد الأكاديميين من أصحاب النشر العلمي المصنف عالميا وقصورهم عن تقديم إنتاجهم العلمي بشكل يخدم التطور، بينما نجد أن الأكثر ممن هم لا يجيدون اللغة الإنجليزية وينشرون في مجلات محلية هم أقدر على ربط إنتاجهم مع المجتمع المحيط بالأخص الصناعي منه.

المراجع:

نجاة عبد العزيز المطوع, "آفاق الترجمة والتعريب" عالم الفكر، المجلد التاسع عشر ،العدد الرابع،يناير– مارس، ١٩٨٩،الكويت، ص.٥–١٤.

سامية أسعد،"ترجمة النص الأدبي"،عالم الفكر، المجلد التاسع عشر ،العدد الرابع،يناير–مارس، ١٩٨٩،الكويت، ص. ١٥–٣٦.

البحث العلمي مع تطبيقات في مجال الدراسات الاجتماعية"، د. محمد شفيق، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، (٢٠٠٦م) ص ٢٩٤، ٢٩٥.

المقدِّمات التاريخية للعلم الحديث"، توماس جولدشتاين، ترجمة: أحمد حسان عبد الواحد، الهيئة العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، القاهرة، (٢٠٠٤ م) ص ١٣٢.

(٨) معامل التأثير العربي، د. طارق قبيل

Parker, Abel, ed. (2014). SciELO - 15 Years of Open Access: an analytic study of Open Access and scholarly communication (in English, Spanish, and Portuguese). UNESCO. doi:9789230012373/10.7476

واقع النشر العلمي باللغة العربية

أ.د. عبدالله بن محمد الدوسري
وكيل جامعة حائل للدراسات العليا والبحث العلمي

د. منيف بن مهنا الرشيدي
عميد البحث االعلمي - جامعة حائل

مقدمة:

إن مما هو معلوم أنَّ اللغة العربية ينطق بها ما يقرب من ٤٢٢ مليون نسمة. يمثلون شعوب الدول العربية و كثيرا من المهاجرين العرب على مستوى العالم وكذا بعض شعوب الدول الاسلامية. إنها لغة اخر دين سماوي ارتضاه المولى جل و علا لعباده و أنزل بها كتابه الكريم لتبقى خالدة الى قيام الساعة.

لقد استوعبت هذه اللغة أعظم كلام و حملت أعظم رسالة من ملك الملوك و رب الأرباب. و كانت معجزة نبينا محمد بن عبدالله صلى الله عليه وسلم على أن لا يأتوا بمثله و لو كان بعضهم لبعض ظهيرا.

واليوم نرى انها تاتي في منزلة متاخرة في حمل الرسالة العلمية العالمية و يتم إظهارها على أنها قاصرة على أن تستوعب مخترعات العصر و ما استجد فيه من علوم. فأين الخلل ؟

اللغة العربية و ميدان التنافس:

إن مما لا شك فيه أن اللغة العربية لم تأخذ مكانتها التي تستحقها بصفتها أداة بحث في المجالات العلمية التطبيقية كالطب و الهندسة و غيرها من المجالات. و بالرغم من ذلك يوجد العديد من قواعد المعلومات البحثية العربية.

قواعد المعلومات العربية:

هناك العديد من قواعد المعلومات العربية ومنها:

● قاعدة "معرفة" و تضم ما يزيد عن ١٣٧٣ دورية علمية وإحصائية وحوالي ١٥٠٠٠٠ مقالة بالنص الكامل وآلاف من مراجعات الكتب والرسائل الجامعية. كما يشارك في هذه القاعدة مايزيد عن ٢٨٠ جامعة ومركزا بحثياً وجهازا إحصائياً ومنظمة إقليمية في العالم العربي من ١٩ دولة عربية.

● أرشيف المحكمات والدوريات (آسك زاد): يحتوي على نسخ الكترونية من الأرشيف الكامل لأكثر من ١٩١ محكمة ودورية علمية صادرة عن جامعات ومؤسسات عربية تم الاتفاق على إتاحة إصداراتها للجامعات والمؤسسات المستفيدة من خدمات أسك زاد. يتيح الأرشيف إمكانية البحث في البيانات الببليوجرافية الخاصة بكل دورية بالإضافة إلى إمكانية تصفح وحفظ وطباعة الأعداد والمقالات الكاملة للاستفادة منها في البحث الأكاديمي.

● قاعدة المعلومات التربوية EduSearch وتعتبر القاعدة الأولى في العالم العربي للمتخصصين والباحثين في المجال التربوي والتعليمي، والعلوم الاجتماعية الأخرى ذات العلاقة، حيث تغطي القاعدة تقريبا جميع الدوريات التربوية العلمية الصادرة باللغة العربية بنصوصها الكاملة، إضافة إلى أعمال وأبحاث المؤتمرات والندوات.

● المنهل وتوفر الوصول لآلاف المنشورات الإلكترونية من الجامعات العربية الرائدة عالمياً، ومراكز الأبحاث والمجتمعات العلمية. وتوفر المنهل قواعد معلومات ذات نصوص كاملة يمكن البحث فيها وتحتوي على منشورات عربية محمية بالحقوق الفكرية.

● قاعدة معلومات العلوم الإنسانية HumanIndex
تضم تقريبا جميع الدوريات والمجلات العلمية والكتب السنوية الدورية المتخصصة في مجالها، الصادرة باللغة العربية في جميع الدول العربية وغير العربية بنصوصها الكاملة علاوة إلى أعمال وأبحاث المؤتمرات والندوات باللغة العربية. وتغطي القاعدة ما نشر في الدوريات العربية في مجال العلوم الإنسانية منذ عام ١٩٣٤ وحتى الآن.

● قاعدة معلومات اللغة والادب ArabBase
تضم قاعدة معلومات اللغة والادب والعلوم الانسانية تقريبا جميع الدوريات والمجلات العلمية والكتب السنوية الدورية المتخصصة في مجالها، الصادرة باللغة العربية في جميع الدول العربية وغير العربية بنصوصها الكاملة علاوة إلى أعمال وأبحاث المؤتمرات والندوات باللغة العربية. وتغطي القاعدة ما نشر في الدوريات العربية في مجال علوم اللغة والأدب والعلوم الإنسانية منذ عام ١٩٣٤ وحتى الآن.

تصنيف الدوريات العربية المحكمة:
مما سبق يتضح أن هناك عددا كبيرا من الدوريات العربية المحكمة ولكن وللأسف لايوجد تصنيف لهذه الدوريات. حيث لا تتوفر في العديد من المجلات العربية بعض المعايير العالمية الواجب توافرها في المجلة العلمية المدرجة في قواعد معلومات (ISI) والتي بناءً عليها يتم إدراج المجلة ضمن هذه القواعد خصوصاً المعيار الخامس.

المعايير العالمية الواجب توافرها في المجلة العلمية المدرجة في قواعد المعلومات ISI:

يمكن إجمال المعايير المطلوبة لتصنيف المجلة ضمن مجلات ذات التأثير العالي في عدة نقاط وذلك حسب الاتي:
١. الانتظام في صدور الأعداد المختلفة للمجلة في الوقت المحدد لها دون أي تأخير لمدة عامين على الأقل.
٢. عالمية وتنوع تخصصات وبلدان أعضاء هيئة تحرير المجلة لكسب الثقة في تقييم نوعية وتميز الأبحاث المنشورة في المجلة.
٣. تنوع مصادر الأبحاث المنشورة في المجلة لتغطي عدداً كبيراً من البلدان والجنسيات المختلفة للباحثين.
٤. جودة نوعية الأبحاث المنشورة وأهميتها لمجتمع البحث العلمي العالمي والذي يتم تقييمه بناء على عدد الإشارات التي رصدت للأبحاث المنشورة في المجلة لدى مجلات علمية أخرى.
٥. النشر باللغة الإنجليزية لجميع الأبحاث لتكون متداولة بين جميع الباحثين في مختلف أنحاء العالم.
٦. تطبيق جميع شروط الجودة للمجلات العلمية العالمية المحكمة على جميع خطوات استقبال وتحكيم ونشر الأبحاث.

تدني النشر العلمي باللغة العربية:
ما ذكرنا سابقا من انخفاض المستوى التقييمي للعديد من المجلات العربية مقارنة بالمجلات العالمية وخصوصاً التي تصدر باللغة الإنجليزية حدى بالعديد من الباحثين إلى العزوف عن النشر في المجلات العربية و التسابق للنشر في مجلات ISI ذات معامل تأثير عال. و نحن في جامعة حائل على سبيل المثال لم تتجاوز نسبة النشر العلمي باللغة العربية للعامين ٢٠١٣-٢٠١٤ ال ٥٪.

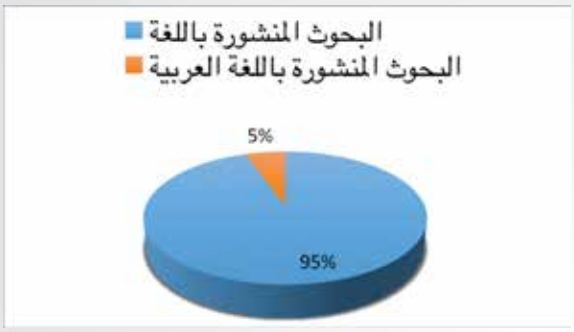

التوصية
يتضح مما سبق أن النشر العلمي باللغة العربية يتطلب أن ندعمه بعدة عوامل مهمة تتمثل في بناء قناعة تامة أن اللغة العربية لن تعجز في استيعاب مصطلحات العلوم الحديثة. ثم العمل على تهيئة كافة المتطلبات اللازمة لذلك من جعل اللغة العربية مرتكزا أساسيا في دراسة العلوم التطبيقية المختلفة وإيجاد أوعية النشر اللازمة لذلك و الرفع من مستوى تصنيفها المعياري لتنافس المقاييس العالمية.

معايير النشر العلمي العربي في جامعات المملكة العربية السعودية بين النظرية والتطبيق
العلوم الإنسانية والاجتماعية أنموذجاً

أ. د. عبد العزيز بن إبراهيم العصيلي
أستاذ اللسانيات التطبيقية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
alosaili@hotmail.com

ملخص الدراسة
تسَطِّر المجلات الأكاديمية شروطَ النّشر في صفحاتها الأولى ومواقعها الإليكترونية وفاقاً لمعايير النشر العلمي العالمي ومواصفاته، من حيث الشّكل والمضمون وإجراءات النشر ومنهج التحكيم. بيدَ أن بعضها لا يتقيّد بهذه المعايير، فتَقِل قيمةُ هذه المجلات، وتقصر عن التأثير. وهذه الدراسة تهدف إلى الكشف عن شروط النشر وقواعده الشائعة في المجلات العلمية المحكمة في جامعات المملكة العربية السعودية، في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المكتوبة باللغة العربية، ومدى الالتزام بها في الواقع، ومراعاتها لمعايير النشر العلمي، واقتراح الحلول المناسبة لرفع مستوى النشر العلمي العربي.

مقدمة:
تسعى المجلات العلمية العربية المحكمة، ولاسيما المجلات الأكاديمية الجامعية، إلى تحقيق الأهداف التي تسعى إليها مثيلاتها من المجلات العلمية العالمية في اللغات الحية؛ فيحقق بعضها أهدافه أو شيئاً منها، ويخفق بعضها الآخر فيها أو في كثير منها. تُفتَتح هذه المجلات بصفحة أو صفحتين تسمى شروط النشر، أو قواعد النشر، أو تعليمات عامة، أو نحو ذلك من العنوانات المختلفة في الصيغة المتفقة في المعنى، وقد تفصل تلك الشروط والقواعد في موقع المجلة الإلكتروني.
هذه الشروط المعلنة تتّفق– في عمومها – مع معايير النشر العلمي العالمي ومواصفاته من حيث الشّكل والمضمون ومنهج التحكيم ومستوى المحكمين، بيدَ أن بعضاً منها لا يتقيّد بهذه المعايير في التطبيق، لا في الشكل ولا في المضمون؛ فتَقِل قيمةُ هذه المجلات، وتقصر عن التأثير، ومن ثمَ لا تصل إلى العالمية المنشودة. وهذه الدراسة تقدّم نتيجة مسح أولي لعينة من المجلات العلمية المحكمة التي تصدر في جامعات المملكة العربية السعودية باللغة العربية.
أهداف الدراسة:
هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن شروط النشر وقواعده المعلنة في المجلات العلمية المحكمة في جامعات المملكة العربية السعودية، في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المكتوبة باللغة العربية، ومدى الالتزام بها في الواقع العَمَلي، ومراعاتها لمعايير النشر العلمي، واقتراح الحلول المناسبة لرفع مستوى النشر في هذه المجلات.

أهمية الدراسة:
على الرغم من أن هذه دراسة مسحية أولية، فإنها تلقي الضوء على مشكلة قائمة في المجلات العلمية الأكاديمية في التخصصات الإنسانية المكتوبة باللغة العربية، وتفتح أفاقاً للبحث عن الوسائل المناسبة للوصول بهذه المجلات إلى العالمية، في عدد من الجوانب في الشكل والمضمون والإجراءات، مع احتفاظ هذه المجلات بهوّيتها الثقافية والتخصصية.

حدود الدراسة:
تقتصر هذه الدراسة على الكشف عن الشروط الشائعة في عينة الدراسة من المجلات العلمية المحكمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية المنشورة باللغة العربية، ومدى الالتزام بها في الواقع العملي، ومراعاتها لمعايير النشر العلمي.

عينة الدراسة:
عينة هذه الدراسة ٢٦ مجلة علمية محكمة من مجلات جامعات المملكة العربية السعودية، في العلوم الإنسانية المكتوبة باللغة العربية. بعض هذه المجلات تنفرد بعنوان يشير إلى الفرع العلمي الذي تخصصت فيه المجلة، مثل: مجلة جامعة...للدراسات الإسلامية، مجلة جامعة...للدراسات التربوية، مجلة جامعة...لعلوم اللغة العربية، وهكذا، في حين بقي عدد قليل من الجامعات يصدر مجلة واحدة تحمل اسم الجامعة. لهذا تفاوتت هذه العينة من حيث شمول بعضها لتخصصات مختلفة، وتخصص بعضها الآخر في حقول علمية محددة، كما تفاوتت في تاريخ نشأتها؛ فبعضها قديم نسبيًا، وبعضها حديث، إما لحداثة جامعتها، أو لأنها كانت جزءاً من

مجلة سابقة ثم انفصلَت عنها. وقد وقع الاختيار على المجلات التي مضى على صدورها بشكلها الحالي ما يزيد على عامين أو صدر منها أربعة أعداد فأكثر. وفي الجدول الآتي بيان بالمجلات العلمية المحكمة عينة الدراسة:

المجلات العلمية المحكمة عينة الدراسة

الرقم	عنوان المجلة	اسم الجامعة
١	مجلة الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة	الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة
١	مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية	جامعة أم القرى
٣	مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها	جامعة أم القرى
٤	مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية	جامعة أم القرى
٥	مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية	جامعة أم القرى
٦	مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: العلوم الشرعية	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
٧	مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: العلوم العربية	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
٨	مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: العلوم الإنسانية والاجتماعية	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
٩	مجلة جامعة جازان: فرع العلوم الإنسانية	جامعة جازان
١٠	مجلة جامعة الملك خالد: العلوم الشرعية والعربية والإنسانية	جامعة الملك خالد
١١	مجلة جامعة الملك سعود: الآداب	جامعة الملك سعود
١٢	مجلة جامعة الملك سعود: العلوم التربوية	جامعة الملك سعود
١٣	مجلة جامعة الملك سعود: الدراسات الإسلامية	جامعة الملك سعود
١٤	مجلة جامعة الملك سعود: العلوم الإدارية	جامعة الملك سعود
١٥	مجلة جامعة الملك سعود: الأنظمة والعلوم السياسية	جامعة الملك سعود
١٦	مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية	جامعة الملك عبد العزيز
١٧	مجلة جامعة الملك عبد العزيز: العلوم التربوية	جامعة الملك عبد العزيز
١٨	مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة	جامعة الملك عبد العزيز
١٩	مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد الإسلامي	جامعة الملك عبد العزيز
٢٠	المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل: العلوم الإنسانية والإدارية	جامعة الملك فيصل
٢١	المجلة العلمية لجامعة القصيم: العلوم الإدارية والاقتصادية	جامعة القصيم
٢٢	المجلة العلمية لجامعة القصيم: العلوم التربوية والنفسية	جامعة القصيم
٢٣	المجلة العلمية لجامعة القصيم: العلوم الشرعية	جامعة القصيم
٢٤	المجلة العلمية لجامعة القصيم: العلوم العربية والإنسانية	جامعة القصيم
٢٥	مجلة جامعة طيبة للعلوم التربوية	جامعة طيبة
٢٦	العلوم الإنسانية والإدارية بجامعة المجمعة	جامعة المجمعة

الدراسات السابقة:

شعر الباحثون والقائمون على مراكز البحث العلمي وعماداته في الجامعات العربية عامة، وجامعات المملكة العربية السعودية خاصة، بأهمية المراجعة والتقييم للبحث والنشر العلمي، منذ ما يزيد على عقدين من الزمان. فنشرت عددا من الدراسات في هذا المجال، وعقدت لذلك مؤتمرات وندوات علمية متخصصة، قدمت فيها دراسات في تقييم المجلات العلمية المحكمة، وعولجت فيها قضايا مختلفة؛ كالتحكيم، وتطبيق المعايير العلمية، ونحو ذلك.

ففي مجال التقييم، أجرى الدكتور سالم السالم عام ١٤٢٥هـ دراسة تقييمية موسعة للوضع الراهن للمجلات

العلمية المحكمة في المملكة العربية السعودية، رصد فيها جوانب تطورها والمشكلات التي كانت تواجهها في التطوير منذ نشأتها حتى هذا التاريخ. أظهرت هذه الدراسة ما تمتاز به تلك المجلات من نقاط القوة كما بينت نقاط الضعف، وبين فيها أبرز الصعوبات التي كانت تواجهها، وخرج بمجموعة من المقترحات التي رأى أنها يمكن أن تسهم تحسينها وتطويرها.

ثم أجرى الدكتور سالم السالم دراسة حديثة جدًا مشابهة لدراسته لسابقة، لكنه خصصها للمجلات المحكمة في جامعات المملكة العربية السعودية، وركز في الجانب التطبيقي منها على الوضع الراهن للمجلات العلمية المحكمة في الجامعات السعودية من حيث نظام النشر وقواعده، وضوابط التحكيم، وطريقة الصدور، والتغيرات الطارئة، وقدم عدداً من التوصيات المهمة في هذا الجانب.

وفي مجال التقييم أيضاً قدم عددا من الدراسات في المؤتمر السعودى الأول للنشر العلمى الذي عقد في جامعة الملك خالد عام ١٤٣٥هـ، منها: دراسة محمد الناجم، وهي دراسة تقييمية لتعزيز النشر العلمي وتطويره في التخصصات الشرعية في الجامعات السعودية. ومنها دراسة غادة الشربيني، وإيناس الشافعي، وهي دراسة مسحية رصدت فيها الباحثتان مشكلات النشر العلمي في العلوم التربوية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية. ومنها دراسة لغوية تقييمية قدمها طارق شلبي، رصد فيها تطور النشر العلمي في الدراسات اللغوية بجميع فروعها.

وفي مجال التحكيم، الذي عقدت له ندوات خاصة، قدمت الدكتورة ريما الجرف دراسة في مشكلات التحكيم العلمي، وصنفت المشكلات في عدد من المحاور هي: مشكلة المراسلات، الوقت المخصص للتحكيم، مشكلات خاصة بالمحكم نفسه، ومشكلات في البحث نفسه، ومشكلات في معايير التحكيم، مخالفة قواعد النشر والترقية، ومشكلات في قرارات التحكيم، ومشكلات خاصة بالمؤسسة الأكاديمية التي أرسلت البحث أو الكتاب قيد التحكيم، والسرقات العلمية، ومشكلات الاعتراف بمجهود المحكم.

وفي مجال التحكيم أيضاً، نشر الدكتور عبد الوهاب جودة الحايس دراسة ظهرت بنتائج أهمها: ضعف مستوى عملية التحكيم العلمي للنشر بالدوريات كضعف: مستوى حقوق المحكم الأدبية والمادية، ومستوى موضوعيتها، ونزاهتها، والمعايير المحددة لها، وطريقة المراسلات بين أطرافها. كما توصل البحث إلى أهمية الارتقاء بالمعايير الأخلاقية والوجدانية لأطراف عملية التحكيم.

إضافة إلى ذلك، نشرت بحوث معظمها نظرية مقالية articles، في تطوير النشر العلمي، ولاسيما في معامل التأثير impact factor، من حيث التعريف به، وبيان إيجابياته وسلبياته، وتطبيقاته في الدراسات العربية، واقتراح معامل تأثير عربيًا بمواصفات تتفق مع المعايير العالمية، وتراعي طبيعة العلوم العربية والإسلامية.

المواصفات الأساسية للنشر العلمي:

بالنظر إلى أن الدراسة الحالية مَعنِية بالمجلات العلمية المحكمة في العلوم الإنسانية humanities أو الاجتماعية social science، فسوف أقتصر على المواصفات الأساسية ذات العلاقة بالنشر في هذه المجالات، أي إنني سوف أستبعد المواصفات الخاصة بالعلوم الطبيعية التطبيقية التي لا تنطبق على عينة الدراسة من هذه المجلات.

وبإلقاء نظرة عامة على الإجراءات المتبعة في تقييم المجلات العلمية التي تقوم بها الهيئات المعنية بتقييم النشر العلمي، اعتماداً على حساب معاملات التأثير بشكل سنوي للمجلات العلمية المحكمة المسجلة عندها ونشرها فيما يعرف بتقارير استشهاد المجلات، والتي يتم فيها تصنيف المجلات وفاقاً لمعاملات التأثير، ومصادر أخرى عربية وإنجليزية، وكذلك بعض التوصيات التي ظهرت نتيجة دراسات علمية مقارنة، فإنه يمكن إيجاز الملامح العامة لمواصفات النشر العلمي في النقاط الآتية:

١- الانتظام في الصدور timeliness، أي صدور أعداد المجلة في التواريخ المحددة على غلافها، ويتأكد هذا الأمر في حال الأعداد الإلكترونية.

٢- صياغة عنوان البحث صياغة معلوماتية دقيقة، تيسر إدخالها في قواعد البيانات العالمية بطريقة تمكن الباحثين من الوصول إليها بسهولة.

٣- تقديم ملخص تبين فيه أهداف البحث، وأهميته، وإجراءاته، ونتائجه، وتوصياته، بأسلوب موجز لا يتعدى الكلمات المحددة في قواعد النشر وشروطه.

٤- العناية بمكونات البحث التي تختلف بحسب طبيعة التخصص، وغالباً ما يتضمن مقدمة، وبياناً بأهمية البحث، ومنهج الدراسة، فالدراسات السابقة، ونتائج الدراسة وتحليلها، والتوصيات.

٥– مستوى تصميم المجلة ورقيًا وإلكترونيًا، وجودة الطباعة، ونوع الخط وحجمه، والصحة الإملائية، ومستوى اللغة في جوانبها النحوية والصرفية والمعجمية والأسلوبية.
٥– استيفاء المعلومات البيبليوغرافية لكل ما رجع إليه الباحثون من مصادر ومراجع ومواقع إلكترونية.
٦– كتابة معلومات كافية عن كل باحث في الموقع المخصص له في صفحة بحثه.
٧– كتابة النص كاملاً بلغة المجلة، يستثنى من ذلك المصطلحات والأسماء الأجنبية والمراجع.
٩– أهمية المحتوى في مجاله العلمي وإثرائه للحقل الذي ينتمي إليه، فلا يكون تكراراً لبحوث سابقة، أو نقلاً لا يقدم جديداً في مجاله.
١٠– تنوع جنسيات هيئة التحرير وكذلك الهيئة الاستشارية للمجلة العلمية، فلا تحصر في جنسية واحدة، ولا ثقافة محددة، تحقيقاً لمبدأ العالمية في النشر العلمي.
١١– تحليل الاستشهاد citation analysis وقياس معامل التأثير impact factor.
١٢– إدراج جميع البحوث المنشورة في الأعداد السابقة للمجلة في موقعها الإلكتروني وتثبيتها بنظام PDF.
١٣– مستوى التواصل مع الباحثين والمحكمين إلكترونيًا، وتحديد المدة الزمنية لمراجعة البحث بعد موعد تقديمه.
١٤– دقة المعلومات المدونة على غلاف المجلة وموقعها الإلكتروني؛ كالتاريخ، ورقم العدد، والمجلد، وعدد مرات الصدور، وعنوان المراسلة، وكيفية الحصول عليها، ونحو ذلك.
١٥– اتباع الخطوات المعتبرة في التحكيم، ومستوى المحكمين، واطراد قراراتهم في التحكيم.
١٦– تحديث المجلة ومراقبة موقعها الإليكتروني باستمرار.

إجراءات الدراسة:

بعد تحديد العينة، مرّت إجراءات الدراسة بعدد من الخطوات، أوجزها في النقاط الآتية:
١– حصر قواعد النشر وشروطه المنشورة في صفحات عينة الدراسة ومواقعها الإلكترونية، ثم صياغتها صياغة تجمع الشائع من هذه القواعد والشروط في العينة، أسميته قواعد النشر وشروطه الشائعة.
٢– جمع المواصفات المعتبرة في النشر العلمي، ولاسيما في المجلات المتخصصة في العلوم اللغوية والاجتماعية والإنسانية، للنظر في مدى تحقق المنهج العلمي في القواعد والشروط المعلنة في المجلات عينة الدراسة.
٣– اختيار بحوث من كل عدد من هذه المجلات عينة الدراسة بطريقة عشوائية.
٤– قراءة البحوث المختارة، للتأكد من أمرين: أحدهما تطبيق قواعد النشر وشروطه المعلنة في هذه المجلة، والآخر مدى قربها أو بعدها من المواصفات المعتبرة للنشر العلمي، سواء في منهج البحث، أو في صياغة العنوان، أو في كتابة الملخص، أو في متن البحث، أو في حاشيته، أو في طريقة التوثيق، أو في كتابة المصادر والمراجع.
٥– إخراج النتائج وإظهار النسب المئوية لكل فئة.

نتائج الدراسة:

قسمت نتائج الدراسة إلى ثلاثة محاور، هي: شروط النشر المعلنة في عينة الدراسة، وأنواع البحوث المنشورة فيها، ومدى التزامها بقواعد النشر العلمي.

أولاً: شروط النشر:

أظهرت نتائج الدراسة أن قواعد النشر وشروطه الشائعة في المجلات التي أجريت عليها الدراسة– اتفاقها على ٨٠% من شروط النشر المعلنة فيها، مع اختلاف في بعض الصيغ، ودمج بعض الشروط ببعضها، واختلاف في حجم الملخص، وحجم البحث، ونوع الخط وحجمه، ونحو ذلك. وفيما يلي موجز بأهم هذه الشروط:
١– تقديم ملخصين؛ أحدهما بالعربية، والآخر بالإنجليزية، محدد فيهما حجم الملخص بعدد الكلمات.
٢– تقديم ٣–٥ نسخ من البحث، يكتب اسم الباحث في ورقة مستقلة.
٣– تحديد نمط الخط وحجمه في اللغتين، وكذلك مقياس الصفحات وطريقة تنسيقها وترقيمها.
٤– تحديد الحد الأقصى: ٣٠–١٠٠ صفحة، وقليل منها يحدد الحد الأدنى: ٢٠–٤٠
٥– الإشارة إلى طريقة عرض الجداول والخرائط والرسوم البيانية والتوضيحية.
٦– تحديد طريقة التعليق والتوثيق والإشارة إلى المراجع في المتن وفي قائمة المصادر.
٧– بيان طريقة كتابة الآيات القرآنية والأحاديث النبوية.
٨– تأكيد أن جميع البحوث تخضع للتحكيم العلمي،

مع شرح بعض إجراءات التحكيم، ومستوى المحكمين.
٩- تحديد مدة الرد على الباحث قبولاً أو رفضاً، ورد الباحث على ملحوظات المحكمين، وتعديل ما يطلب تعديله، أو بيان الباحث وجهة نظره في ذلك.
١٠- تعهد الباحث بعدم نشر البحث من قبلُ في مجلة علمية أو غيرها من قنوات النشر.
١١- ألا يكون البحث مستلاً من كتاب أو رسالة علمية.
١٢- توضيح الحقوق الأدبية والمادية للمجلة، وكذلك حقوق الباحث.
١٣- مطالبة الباحث بالالتزام بالمنهج العلمي المتعارف عليه، وأن يتسم البحث بالأصالة والجدة والابتكار.
١٤- التنبيه إلى أن موضوعات المجلة لا ترتب بناء على قيمة البحث أو منزلة الباحث، بل يخضع ترتيبها لأمور فنية.

ثانياً: أنواع البحوث المنشورة:

بعد تتبع أنماط البحوث المنشورة في عينة الدراسة، اتضح تفاوت هذه المجلات في أنواع البحوث، على النحو الآتي:
١- دراسات نظرية مقالية قصيرة articles، لا يميز فيها بين النقل والترتيب والتصنيف من ناحية، والإبداع وبناء نظرية جديدة من ناحية أخرى.
٢- كتب أو نصوص محققة، أو فصول من كتب محققة، دراسات مترجمة، مراجعات وعروض كتب، ملخصات لرسائل جامعية، تقارير عن مؤتمرات وندوات علمية....
٣- دراسات نظرية مطوّلة على هيئة كتب أو رسائل جامعية، يلحظ فيها ترتيب البحث بطريقة الفصول والمباحث والمطالب.... كما ترتب في الكتب والرسائل الجامعية.
٤- بحوث تطبيقية ميدانية، وأخرى مسحية، وفي كلا النوعين عناية بالجوانب الإحصائية والتحليلية.
٥- يغلب على المجلات الجامعَة الجمعُ بين جميع أنواع البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية والمقالية؛ فتجد بحثاً في الفقه، وآخر في الأدب، وثالثاً في الجغرافيا، ورابعاً في التربية، وخامساً في المكتبات والمعلومات، أو في الإدارة، وهكذا. ومن الطبعي أن يلتزم بعض الباحثين بمتطلبات النشر العلمي، وبجانبه بحث كأنه فصل من كتاب، يليه أو يسبقه بحث لا يختلف عن مقال في صحيفة.
٦- يبدو التفاوت واضحاً في مستوى البحوث، ويمكن أن يعزى هذا التفاوت إلى مستوى المحكمين ومدى قربهم من التخصص أو بعدهم عنه، أو إلى كون المجلة جامعةً كما هو موضح في الفقرة السابقة.
٧- الملاحظ أن الغالبية العظمى من هذه البحوث منشورة لأغراض الترقية، ونادراً ما ينشر فيها أستاذٌ professor، أو معيدٌ أو محاضرٌ.

ثالثاً: مدى الالتزام بقواعد النشر وشروطه:

سوف أشير هنا إلى مدى التزام هذه المجلات بما أعلنته من شروط وقواعد للنشر فيها من ناحية، والتزامها بمعايير النشر العلمي الذي تتفق عليه معظم قنوات النشر العالمية من ناحية أخرى. وسوف يتضح أن كثيراً من هذه القواعد والشروط والقواعد مطبقةٌ في عينة الدراسة، ومطابقةٌ إلى حدٍّ ما للأعراف العلمية العالمية:
١- جل المجلات ملتزمة بحجم الخط ونوعه المبين في قواعد النشر، سواء في المتن أو في الحاشية، بيد أن بعضها لم يلتزم به في الحواشي السفلية فقط، ولاسيما في الكتابة بالحروف اللاتينية، وهي نسبة تقل عن ١٠%.
٢- جميع المجلات تشير إلى طريقة التوثيق في المتن أو في الحاشية، وكذلك كتابة المراجع في نهاية البحث، وتوضحه بأمثلة، مع تفاوت في التفاصيل، لكن لم يشر إلا عدد قليل منها (أقل من ١٠%) إلى كتاب أو منهج معتمد st le في كتابة المراجع، وقد أحال قليل منها إلى منهج في كتابة اختصار كتابة الدوريات المتبع في: The World List of Scientific Periodicals
٣- الغالبية العظمى من المجلات ملتزمة بطريقة التوثيق التي اعتمدتها في شروط النشر وقواعده، ولاسيما في كتابة المراجع في نهاية البحث، باستثناء عدد قليل منها، بلغت نسبته ٢١%، على الرغم من أن بعض ما هو معتمد فيها غير متفق مع قواعد النشر العلمي.
٤- لم تشر أي مجلة إلى مذهب أو منهج إملائي محدد، ولاسيما فيما يختلف فيه الكتاب، ككتابة كل من الهمزة والشدة والتنوين مثلاً، ولم تشر أي مجلة إلى دليل أو كتيب إرشادي للقواعد النحوية والصرفية والإملائية، فضلاً عن الالتزام بذلك.
٥- لم تلتزم أي مجلة بمنهج واحد لعلامات الترقيم، بل كل باحث يكتب بطريقته، وكثيراً ما يخلط الباحثُ الواحد بين أساليب متناقضة في علامات الترقيم.

٦- لم تسلم مجلة واحدة من الأخطاء اللغوية، لكن أقلها خطأ تلك المجلات المتخصصة في علوم اللغة العربية، والدراسات اللغوية، والعلوم الإسلامية.
٧- نسبة الالتزام بطريقة كتابة العنوانات الأصلية والفرعية المعلنة، وتسلسل الأرقام والفقرات، منخفضة، لم تصل إلى ٥٠%
٨- من حيث التنوع والتجديد في الموضوعات، لم أعثر إلا على عدد محدود جداً من البحوث في مناهج البحث العلمي في التخصص الذي تعنى به المجلة، ومعظم البحوث إما مسحية أو بحوث محتوى، أو بحوث مقالية، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في فقرة سابقة.
٩- التنوع غير مطرد في هذه المجلات؛ فنسبة المراجعات Article Review للبحوث أو الكتب المؤلفة أو المترجمة مثلاً قليلة جدًا، أقل من ١٥%، وبعض هذه المجلات لم تنشر مراجعة واحدة.
١٠- ثمة عدد قليل من هذه المجلات لم يلتزم بكتابة ملخص باللغة الإنجليزية؛ ما قد يحول دون دخولها في قواعد البيانات العالمية.
١١- لم تلتزم كثير من هذه المجلات بذكر الكلمات الدالة ke words في البحث، كليًا أو جزئيًا، وكثير منها لم يشر إلى ذلك في شروط النشر وقواعده، بل إن بعض الباحثين يثبتها بطريقة تنبئ عن عدم فهمه لوظائفها. وهذا مما يعيق الباحثين عن الوصول إلى هذه البحوث في قواعد البيانات، فضلاً عن أن صياغة بعض عنواناتها لا تساعد في ذلك.
١٢- بلغت نسبة المجلات التي تقوم بتحديث شروط النشر وقواعده في صفحاتها أو مواقعها، ولو تحديثاً جزئياً، ٧٠%، مع اختلاف في عدد مرات المراجعة.
١٣- تأخر نشر بعض أعداد هذه المجلات في موعده المحدد لأسباب علمية أو إدارية أو غيرها، وتأخر إجراءات النشر على الرغم من أن الأخير ظاهرة عالمية حتى في المجلات المرموقة.
١٤- تصاغ ملخصات الدراسة في بعض هذه المجلات صياغة غير مطابقة لمواصفات النشر العلمي، فبعض الباحثين يتحدث في ملخصه عن فصول دراسته ومباحثها ومطالبها.... ويغفل ما هو أهم من ذلك، كأهداف البحث وأهميته ومنهجه ونتائجه وتوصياته.
١٥- نادراً ما تذكر أسماء المحكمين المعتمدين للمجلة، أو يشار إليهم في الموقع الرسمي للمجلة، سوى الإشارة إلى شرط التحكيم من محكمين اثنين على الأقل، وإضافة ثالث عند الحاجة إلى الترجيح.

تحليل النتائج:

تبين من عرض نتائج الدراسة أن قواعد النشر وشروطه المعلنة على صفحات المجلات عينة الدراسة، أو في مواقعها الإلكترونية، مطبق إلى حدٍّ كبير، ومتفق إلى حدٍّ ما مع قواعد النشر العلمي ومواصفاته، مع بعض جوانب النقص التي أشرت إليها في الفقرات السابقة. ويبدو التطور نحو الأفضل واضحاً في الأعداد الجديدة منها، وكذلك المجلات المتخصصة التي استقلت عن المجلات الجامعة؛ لغلبة التخصص الدقيق على هيئات التحرير فيها.

ولا غرابة في ذلك، فالمتتبع لمسيرة البحث العلمي في جامعات المملكة العربية السعودية يلاحظ نموًا مطرداً في مناهجها، وطبيعة البحوث المنشورة فيها، وتنوع تخصصاتها التي استقلت بمرور الزمن بمجلات خاصة بها. تأكد هذا الأمر حين تسربت قواعد النشر العالمية إلى المجلات في الجامعات العربية، وطبقت في كثير من التخصصات الجامعية، وصار الالتزام بها مطلباً لجميع المجلات العلمية الأكاديمية، بما فيها المجلات المعنية بالتخصصات الشرعية والعربية والاجتماعية، وازداد الاهتمام بهذا الجانب في السنوات العشر الماضية؛ نتيجة عوامل مختلفة؛ من أهمها الثورة التقنية، ومتطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي، والسعي الحثيث نحو التصنيف العالمي للجامعات.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن المجلات المتخصصة في العلوم الإنسانية عامة، وعلوم الشريعة واللغة العربية خاصة، من أقدم هذه المجلات صدوراً؛ فكانت امتداداً لطبيعة البحث العلمي التراثي في الدراسات العربية والإسلامية. لهذا اختلفت مناهج تلك المجلات باختلاف الحقل العلمي الذي تنتمي؛ إليه فالبحوث في الدراسات الشرعية تختلف قليلاً عن البحوث في دراسات اللغة العربية، وكلاهما يختلف عن البحوث في الدراسات الاجتماعية، واختلفت مناهج البحث في تلك المجلات أيضاً في مدى مسايرتها لمتطلبات البحث العلمي الحديث. كان ذلك أمراً طبعيًا ومنطقيًا؛ لالتزام المجلات آنذاك بمتطلبات المحتوى العلمي في التخصص، وتغليبه على مراعاة مناهج البحث العلمي الحديث وقواعد النشر العالمية، التي لم تكن ذات أهمية أولى لدى القائمين عليها والناشرين فيها، وربما لم تكن معروفة لدى كثير منهم.

يضاف إلى ذلك، أن هيئات التحرير في بعض هذه المجلات غير متخصصة تخصصاً دقيقاً، إما لأن المجلة

جامعة لعدد من التخصصات، أو لقلة المتخصصين في بعض الحقول العلمية الدقيقة، أو لأسباب أخرى مختلفة. ومن نتائج هذه الدراسة والدراسات السابقة في هذا الموضوع، ومن خلال تجربتي الشخصية في عضوية عدد من هيئات التحرير لبعض المجلات المحلية والخارجية، ومساهماتي في التحكيم العلمي، أشير إلى عدد من العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار:

١- ثمة مشكلات في التحكيم، ناتجة من إرسال بعض البحوث إلى محكمين غير متخصصين في التخصص الدقيق للبحث؛ فيحكم عليه من خلال الجانب الذي يهمه، أو يرسل إلى متخصص لكنه غير مدرك لقواعد النشر العلمي أو غير معني بها. ومن أسباب ذلك أن هيئة التحرير نفسها غير متخصصة في بعض المجالات الدقيقة، ونادراً ما تستعين بخبراء من خارجها.

٢- قد يتفاوت المحكمون في تقدير الأولويات لبحث معين؛ فبعضهم ينظر إلى صحة المحتوى العلمي، وبعضهم ينظر إلى سلامة لغة الباحث، وبعضهم يركز على التنظيم والمعلومات الإحصائية، وهذا تنوع مطلوب، لكنه يتحول إلى مشكلة حين يركز جميع المحكمين على جانب واحد.

٣- على الرغم من تطور وسائل النشر، وتطور أداء المجلات العلمية في الجامعات السعودية، فإن هذا التطور لم يصحبه تدريبٌ كاف على مناهج التحكيم العلمي؛ فقد تتطور المجلة في معظم جوانبها، وتزدهر البحوث، في حين تستمر المجلة في إرسال بعض بحوثها إلى محكمين متخصصين في المحتوى العلمي للبحث المراد تحكيمه، لكنهم غير مهتمين بمناهج البحث والنشر.

٤- نقص المعلومات لدى بعض المحكمين عن قواعد النشر وشروطه للمجلة؛ فلا ترسل للمحكمين تفصيلات بمتطلبات المجلة، وربما لا توجد هذه التفصيلات في أذهان القائمين عليها، وقد يكون السبب الثقة بأن المحكم سوف يطلع على موقع المجلة الإلكتروني، أو أنه يعرف هذه الشروط مسبقاً.

٥- ضعف المكافئات المالية المخصصة للمحكمين من ناحية، وعدم الاعتراف بجهد المحكم الأدبي من ناحية أخرى؛ إذ لا يظهر جهده للقراء لا في المجلة ولا في موقعها الإلكتروني، وتلك ظاهرة عامة في الغالبية العظمى من المجلات في العالم العربي.

٦- قد يصعب على هيئة التحرير البتُّ في إفادات المحكمين المتضاربة، خاصة حين تكون تخصصاتهم مختلفة، وهذا الأمر يظهر جليًا في المجلات الجامعة، وحينئذ يقبل بحث أو يرفض دون مسوغ علمي سليم. ومن النادر الاستعانة بمتخصصين خارج هيئة التحرير، بل إن بعض الأعضاء (الاعتباريين) لا يشركون في اختيار المحكمين.

٧- لا تتوفر أدلة معتمدة لكتابة البحوث العلمية في اللغة العربية ونشرها في المجلات العلمية وغيرها من قنوات النشر العلمي، سوى ما تشير إليه بعض المجلات من أدلة في كتابة المراجع فقط، مثل: APA، وهو دليل لا ينطبق على جميع أنواع الكتابة وأنماطها باللغة العربية.

٨- ثمة ضعف في التدريب على النشر العلمي من ناحية، وعلى التحكيم العلمي من ناحية أخرى، وهو ضعف يؤثر سلباً في أداء المجلات العلمية وتطوير مهارات الباحثين.

٩- عدم التزام بعض المجلات بجميع شروط النشر المعلنة فيها من ناحية، وعدم مراعاة معايير النشر العلمي من ناحية أخرى، قلل من القيمة العلمية لهذه المجلات. فسوء صياغة عنوان البحث، وعدم ذكر الكلمات الدالة فيه، وسوء استعمال علامات الترقيم، واختلاف أساليب التوثيق، وضعف لغة البحث- كل ذلك يقلل من قيمة البحوث، ومن ثم تقل قيمة المجلة.

١٠- حرص بعض المجلات على صدور أعدادها في المواعيد المحددة قد يحمل بعضها على قبول بحوث لم ترق إلى المستوى الذي تطمح إليه المجلة، وهذا ناتج من تعدد المجلات الخاصة والفردية التي ظهرت في السنوات العشر الأخيرة؛ نتيجة تعميم قواعد الترقية في الجامعات السعودية، التي تلزمهم بالنشر، على الرغم من أن كثيراً من هذه المجلات (الخاصة والفردية) لا يتقيد بقواعد النشر العلمي.

١١- معظم ما ينشر في هذه المجلات لأغراض الترقيات العلمية، وهذا يعني أن الغالبية العظمى من الباحثين أساتذة مساعدون أو مشاركون؛ فلا ينشر الأساتذة full professors ولا المعيدون ولا المحاضرون إلا نادراً. وهذا مما يقلل الإبداع ما دام أن النشر في مجلة علمية محكمة كاف للتقديم للترقية، وحينئذٍ لا يُمنَح المبتدئون من المعيدين والمحاضرين فرصاً للتدريب على النشر ما دامت بحوثهم في هذه المرحلة لا تفيدهم في الترقيات العلمية فيما بعد.

١٢- جميع هذه المجلات تصدرها جامعات حكومية لا تُعنى عناية كافية بالجوانب المادية، فلا تسوق مجلاتها تسويقاً جيداً، بل تكتفى بالإهداء، والعرض في المؤتمرات الدولية، وهذا مما يقلل انتشارها.

المقترحات والتوصيات:

١- العناية بالتدريب المستمر لكل من الباحثين، وهيئات التحرير، والمحكمين، تدريباً دوريًا كل في مجاله، في أحدث ما وصلت إليه مناهج البحث العلمي والنشر بنوعيه الورقي والإلكتروني.

٢- بناء قاعدة بيانات وطنية كافية للمحكمين في جميع الحقول العلمية، تشمل جميع ما له علاقة بالتحكيم العلمي؛ كاسم الباحث، ورُتَبته العلمية، وتخصصه العام والدقيق، وأعماله العلمية، وعنوانه الإليكتروني....

٣- إصدار دليل للبحوث العلمية شامل، على غرار أدلة بعض الجامعات ومراكز البحوث العالمية، مثل: APA Style، و: Chicago Manual of Style و: MLA Style، وغيرها، ولكل واحدة منها عدة نسخ بحسب حاجة الباحث أو الكاتب. على ألا يقتصر في هذا الدليل المقترح على أساليب التوثيق أو علامات الترقيم فقط، بل يشمل الكتابة المعتمدة بأنواعها: الإملائية، والصرفية والنحوية، وأساليب التحرير، وتوضيح ذلك بأمثلة من لغة البحوث العلمية، على أن يعتمد هذا الدليل وينص عليه في مجلة أو في مجموعة من المجلات.

٤- فتح مركز للبحوث في كل جامعة، يسمى مركز خدمات الباحثين، يكون مستقلاً أو مرتبطاً بعمادة البحث العلمي، وتكون مهمته إرشاد الباحثين وطلاب الدراسات العليا وتوجيههم ومتابعتهم، بل هو مهم أيضاً للأساتذة في الجوانب التي هي خارج تخصصاتهم كالإحصاء مثلاً. ويجب أن يقوم عليه متخصصون في مناهج البحث العلمي والأساليب الإحصائية، وتعقد فيه برامج تدريبية للنشر العلمي والتحكيم وأساليب التحرير وبناء الاستبانات وإعداد الاختبارات والإحصاء والتحليل.

٥- إلزام الباحثين بتنفيذ شروط النشر المعلنة في المجلة، والتزامهم بقواعد النشر العلمي ومعاييره، وعدم النظر فيما خالف ذلك، والتزام المحكمين بالدقة في تعبئة بيانات التحكيم المرسلة إليهم.

٦- يشجع الباحثون المبتدئون من المعيدين والمحاضرين على النشر العلمي في وقت مبكر من حياتهم الأكاديمية، ولو بمشاركة أساتذتهم، وتوجد آلية للنظر في هذه البحوث في ترقياتهم العلمية، أو تكون ضمن متطلبات رسائلهم العلمية.

٧- العناية بتوثيق المجلات العلمية في قاعدة بيانات عربية تشمل ملخصات البحوث على الأقل تبنى بطريقة مهنية عالية في إدخال عنوانات البحوث وكلماتها الدالة ومستخلصات البحوث، ويمكن أن تشمل ملخصات رسائل الماجستير والدكتوراه، على غرار قاعة بيانات MI Dissertations Abstracts

٨- التزام كل مجلة بالإعلان عن أفضل بحث منشور فيها في مجاله كل عام على الأقل، وتخصيص جائزة مادية ومعنوية له، والتنويه به في المجلة، والنص على ذلك في الصفحة الأولى للبحث أو في خطاب خاص.

٩- تقديم حوافز مادية ومعنوية للمحكمين؛ إما برفع مكافئاتهم المادية، أو بالتنويه بهم في موقع المجلة، أو بهما معاً.

١٠- وضع أنظمة وقواعد تحكم صدور المجلة واستمراها، يطبق على جميع المجلات، ويراقب أداؤها فيما يمكن مراقبته؛ كالالتزام بشروط النشر المعلنة، واتباع أساليب النشر العلمي، والانتظام في الصدور، وتحديث موقع المجلة، ونحو ذلك.

المراجع

السالم، سالم بن محمد. المجلات العلمية المحكمة في المملكة العربية السعودية: دراسة تقويمية للوضع الراهن. الرياض: دارة الملك عبد العزيز دراسة، ١٤٢٥هـ.

السالم، سالم بن محمد. المجلات العلمية المحكمة في الجامعات السعودية: دراسة مقدمة للنشر في معهد الأمير نايف للبحوث والخدمات الاستشارية التابع لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٦هـ.

الناجم، محمد. »دراسة تقويمية لتعزيز النشر العلمي في العلوم الشرعية في الجامعات السعودية«. دراسة مقدمة إلى المؤتمر السعودى الأول للنشر العلمى الذي عقد في جامعة الملك خالد، ١٤٣٥هـ.

الشربيني، غادة، الشافعي، إيناس. »معوقات النشر العلمي في مجال العلوم التربوية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودي«. دراسة مقدمة إلى المؤتمر السعودى الأول للنشر العلمى الذي عقد في جامعة الملك خالد، ١٤٣٥هـ.

العناني، شكري عبد السلام. الضبط الببليوجرافي لمحتويات الدوريات السعودية. الرياض: معهد الإدارة

العامة، ١٤٠٩هـ، ص ٢٩.
شلبي، طارق. »الدراسات البينية وآفاق النشر العلمي: التطور في الدرس اللساني نموذجاً«. دراسة مقدمة إلى المؤتمر السعودى الأول للنشر العلمى الذي عقد في جامعة الملك خالد، ١٤٣٥هـ.
الجرف، ريما سعد. »تحكيم الرسائل الجامعية: مشكلات وحلول«. دراسة مقدمة إلى ندوة التحكيم العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٨هـ.
الحايس، عبد الوهاب جودة. »التحكيم العلمي وجودة البحث في العلوم الاجتماعية بالوطن العرب« . مجلة عجمان للدراسات والبحوث، المجلد التاسع، العدد الثاني، ديسمبر٢٠١٠م.
عبد الرحمن فراج. تنظيم الكتابة العلمية في الدوريات المتخصصة. أحوال المعرفة، س٦، ع٢٣، ١٥٢٢ه، ص٥٦، ٥٧.
قابيل، طارق. معامل التأثير العربي، دراسة منشورة على موقع الباحث في Linked in
American Psychological Association (APA). 2010. APA style. Publication Manual of the American Psychological Association (6th edition). Washington D. C.
Modern Language Association of America (MLA). 2008. MLA Style Manual and Guide to Scholarly Publishing (3rd edition). 1985
The British Academy. 2007. Peer Review: The Challenges for The Humanities and Social Sciences: A British Academy Report. London: The Academy, P. 48.
Testa, J. "The Thomson Scientific journal selection process". International Microbiology, (138-9:135 (2006.
Testa, J. 2012. The Thomson Reuters journal selection process. Retrieved from http://wokinfo. com/media/essay/journal_ selection_essay-en.pdf
University of Chicago. 2010. The Chicago Manual of Style. Chicago: Chicago University Press (16th edition). Chicago: University of Chicago.

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المجلات العلمية المحكمة في العلوم الشرعية «رؤية تطويرية»

إعداد
أ.د. علي بن عبد الله الصياح
رئيس تحرير «مجلة الدراسات الإسلامية»
جامعة الملك سعود ١٤٣٧هـ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وبعد:

فيتفق الجميع على أن النشر العلمي المحكم من أهم معايير الاعتماد الأكاديمي للجامعات عموماً، وهو أحد أبرز مؤشرات تقدم أي جامعة أو تأخرها، وعلى أن «المجلات العلمية المحكمة» من أهم قنوات النشر العلمي في الجامعات. ومن هنا كان لا بد لأي جامعة تنشد التطور والتطوير والاعتماد الأكاديمي من العناية بمجلاتها العلمية المحكمة وفق أعلى معايير الجودة ومتطلبات قواعد البيانات العالمية.

وتتعرض هذه الورقة العلمية المقدمة إلى ندوة «النشر العلمي المحكم باللغة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي»، لخصائص واتجاهات المجلات العلمية المحكمة في العلوم الشرعية، مع التركيز بصفة خاصة على المجلات الصادرة في المملكة العربية السعودية. وتنتظم الورقة في مبحثين رئيسين؛ أولاهما واقع المجلات العلمية في هذا المجال التخصصي من حيث اتجاهاتها والصعوبات التي تواجهها. أما المبحث الثاني فينصب على نظام حوكمة المجلات العلمية المحكمة الذي تم تطويره بجامعة الملك سعود وتم تطبيقه بالفعل في بعض المجلات الصادرة عن الجامعة. وتنتهي الورقة بأبرز النتائج التي توصلت إليها والإشارة إلى الآليات المقترحة لتطوير المجلات العلمية التخصصية في هذا المجال.

ويؤكد الباحث بدايةً على أمرين مهمين:

الأول: أن هناك نقاطا مشتركة بين المجلات العلمية التخصصية في العلوم الشرعية وبين المجلات التخصصية في العلوم الأخرى؛ مما يجعل جُل النتائج التي انتهت إليها الورقة تنسحب على معظم المجلات العلمية الصادرة باللغة العربية وسبل تطويرها.

الثاني: أن المجلات العلمية المحكمة في العلوم الشرعية مطالبة أكثر من غيرها بتحقيق المعايير العلمية العالمية كي تعبر عن صورة الإسلام الصحيح النقي إلى العالم عن طريق البحوث الشرعية العلمية المحكمة الدقيقة المبنية على البرهان والدليل والتعليل.

أولاً: واقع المجلات العلمية المحكمة الشرعية

(١) خصائص واتجاهات المجلات العلمية في العلوم الشرعية:

تنبني دراسة خصائص واتجاهات المجلات العلمية السعودية في العلوم الشرعية، على المؤشرات المستخلصة من الرصد المباشر لها في صيغتها الورقية أو من خلال مواقعها العنكبوتية على الإنترنت (ملحق ١).

(١/١) التغطية الموضوعية:

يكشف جدول (١) أن المجلات العلمية في العلوم الشرعية تنتظم في سبعة قطاعات موضوعية، ويقف على رأس هذه القطاعات قطاع (العلوم الإنسانية/ الاجتماعية) والذي يحظى بـ ١٠ مجلات (بنسبة حوالي ٣٢,٢٪ من المجموع).

وتأتي المجلات ذات التغطية العامة للعلوم الشرعية، أي التي تنشر بحوثا في العلوم الشرعية كلها دون استثناء، في المرتبة الثانية برصيد ٧ مجلات أي حوالي خُمسي مجموع المجلات محل البحث في هذه الورقة. وتتوزع النسبة المتبقية من المجلات على تخصصات العلوم الشرعية التالية: الدراسات الفقهية والقضائية (٥ مجلات، ١٦,١٪)، ثم الدراسات القرآنية (٤ مجلات، ١٢,٩٪)، وكل من العقيدة الإسلامية والدعوة والاحتساب برصيد مجلتين لكل منهما، وأخيرًا دراسات السنة النبوية الشريفة بواقع مجلة واحدة.

جدول (١)
التخصصات الموضوعية للمجلات العلمية في العلوم الشرعية

التخصص الموضوعي	عدد المجلات	٪
العلوم الإنسانية / الاجتماعية	١٠	٣٢,٢٪
العلوم الشرعية (على العموم)	٧	٢٢,٥٪
الدراسات الفقهية والقضائية	٥	١٦,١٪
الدراسات القرآنية	٤	١٢,٩٪
العقيدة الإسلامية	٢	٦,٤٪
الدعوة والاحتساب	٢	٦,٤٪
دراسات السنة النبوية	١	٣,٢٪
المجموع	٣١	٩٩,٧٪

(٢/١) دور النشر:

تهيمن الجامعات على نشر المجلات العلمية في العلوم الشرعية برصيد ١٤ مجلة (حوالي ٤٥,١٪)، تلتها الجمعيات العلمية بواقع ٦ مجلات (١٩,٣٪). فإذا علمنا أن الجمعيات العلمية السعودية تتبع الجامعات من الناحية النظامية، فإنه يمكن القول إن حوالي ثلثي المجلات العلمية في هذا التخصص الحيوي تعد مجلات أكاديمية في الأساس. وهو شيء طبعي في ظل الدعم الكبير الذي يلقاه النشر العلمي وقنواته المختلفة من الجامعات السعودية الحكومية.

وتقع »الوزارات والمؤسسات الحكومية« في المرتبة الثانية في لائحة دور النشر المهتمة بإصدار المجلات العلمية الشرعية وذلك برصيد ٤ مجلات، تلتها مراكز البحوث والجهود الشخصية برصيد ٣ مجلات لكل منهما، وأخيرًا معاهد تحفيظ القرآن الكريم بواقع مجلة واحدة.

جدول (٢)
الجهات الناشرة للمجلات العلمية في العلوم الشرعية

دور النشر	عدد المجلات	٪
الجامعات	١٤	٤٥,١٪
الجامعات العلمية	٦	١٩,٣٪
الوزارات والمؤسسات الحكومية	٤	١٢,٩٪
مراكز البحوث	٣	٩,٦٪
الأشخاص	٣	٩,٦٪
معاهد تحفيظ القرآن	١	٣,٢٪
المجموع	٣١	٩٩,٧٪

(٣/١) ضبط الجودة:

يمكن التوصل إلى مدى تحقيق المجلات العلمية في العلوم الشرعية لضبط الجودة للمقالات والمواد المنشورة بها من خلال أربعة معايير وهي: مدى توفر تلك المجلات على هيئة تحرير، ومدى توفرها على هيئة استشارية تعاون هيئة التحرير في مهامها المختلفة، ومدى خضوع تلك المجلات لعملية التحكيم العلمي، وما إذا كانت لها قواعد واضحة للنشر.

وتتمتع جميع المجلات الإحدى وثلاثين محل الدراسة بهيئة تحرير تشرف على إدارتها، كما أنها كلها تخضع للتحكيم، وكلها يحرص على إعلان قواعد النشر فيها في صدارة أو مؤخرة المجلات؛ فيما تحظى ١١ مجلة فحسب من مجموع المجلات (حوالي ٣٥,٥٪) بهيئة استشارية.

ونستخلص من ذلك أن المجلات العلمية في العلوم الشرعية تعمل على تحقيق أقصى درجات ضبط الجودة للمقالات والمواد المنشورة بها.

(٤/١) المجلات بين الصيغتين الورقية والإلكترونية:

يتضح من (ملحق ١) أنه في عصر التقنيات الرقمية الذي نعيش فيه، لازالت المجلات العلمية في العلوم الشرعية تفضل النشر في صورة ورقية حيث تُنشر جميع المجلات كذلك. إلا أنه لا يتم توزيع تلك المجلات عالميًا إلا ٥ مجلات منها فحسب (حوالي ١٦,١٪).

وتطل ٢٠ مجلة من المجلات الشرعية محل الدراسة قاصرة على جمهورها بصورة إلكترونية على الإنترنت، إلا أن ١٤ مجلة فحسب (٤٥٪) هي المتاحة على الشبكة العنكبوتية بنصوصها الكاملة فيما يسمى بمصطلحات النشر العلمي «الوصول الحر» pen Access.

وتتواصل جميع المجلات محل هذا البحث مع جمهورها ومريديها بواسطة البريد الإلكتروني، اللهم إلا مجلتين فحسب.

(٥/١) ملامح عامة:

هناك مؤشرات أخرى تعتني بها القواعد العالمية لم يتسع الوقت للنظر في مدى تحققها في المجلات المذكورة، ومن أهمها:

- التنوع في التوزيع الجغرافي للمحررين (لا يكون المحررون من نفس الجامعة فقط).
- التنوع في التوزيع الجغرافي للباحثين والكتاب.
- التنوع في التوزيع الجغرافي للمحكمين.
- توافر مستخلصات باللغة الإنجليزية مع اللغة العربية مع دقة المحتوى ووضوحه.
- توثيق الاستشهادات المرجعية بطريقة علمية معتمدة.

(١) الصعوبات التي تواجهها المجلات العلمية في العلوم الشرعية:

كثيرة هي الصعوبات والمشكلات التي تعاني منها المجلات العلمية العربية عامة، والتخصصية منها في العلوم الشرعية خاصة.

ومن أبرز هذه الصعوبات:

- ضعف الدعم المادي والمعنوي للمجلات.
- تحول بعض المجلات الأكاديمية التابعة للجامعات العربية إلى أقرب ما تكون للمجلات التجارية، وذلك بالمبالغة في الرسوم المطلوبة لأجل النشر فضلا عن ضعف التدقيق العلمي.
- ضعف التحكيم والإشراف العلمي في بعض المجلات.
- عدم استقرار المجلات من حيث هيئة التحرير.
- ضعف النشر الإلكتروني للمحتوى سواء مجانا أم بمقابل.
- ضعف الفهارس وقواعد البيانات التي تعنى بالمحتوى العربي.
- غياب الجهة التي تتبنى وترعى معالجة ضعف الانتشار وغياب التصنيف والفهرسة، فمن الصعوبة بمكان التوصل إلى رقم تصنيف موحد للبحوث بحيث يمكن الاستدلال عليها أو قياس معامل التأثير لاحقاً.
- إصرار بعض الجامعات على معاملة المجلات العربية في العلوم غير التطبيقية معاملة مجلات العلوم التطبيقية من حيث التصنيف العالمي.

ثانيًا: نظام حوكمة المجلات العلمية المحكمة(*)

(١) أهداف النظام:

- إدارة عملية تقديم البحوث ومتابعة سير إجراءات التحكيم.
- إنشاء واستضافة عدد لا محدود من المجلات القادرة على إدارة عملية التحكيم، ومنحها المرونة الكافية للتحكم بكافة متغيرات عملية الترشيح والتحكيم وإدارة المستخدمين.
- إدارة عملية قبول تحكيم البحوث من قبل المجلة وفحصها وترشيح المحكمين وعقد جلسات التحكيم والخروج بالتوصيات.

سير العمل لعملية تقديم البحث وتحكيم

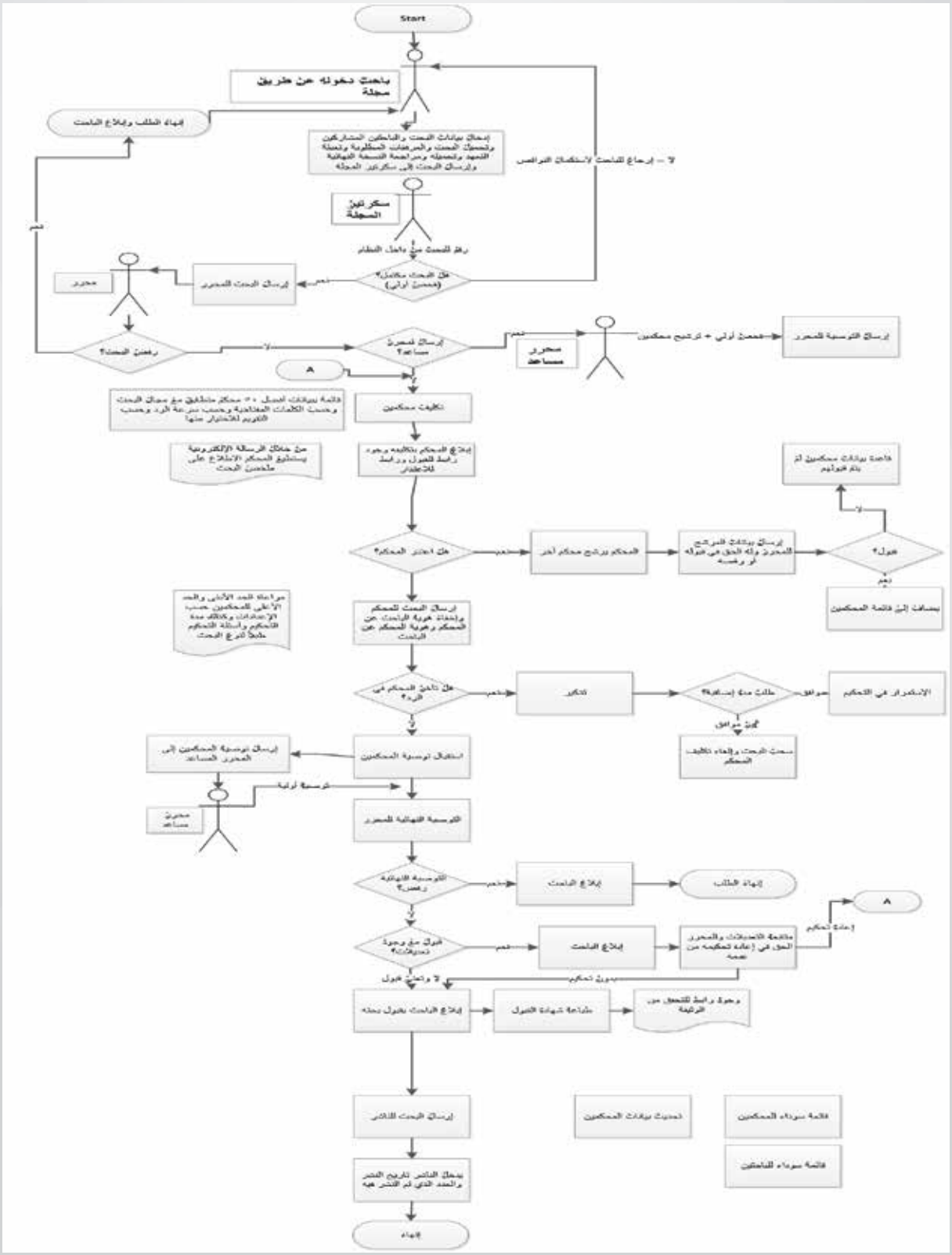
Start
باحث دخوله عن طريق مجلة
إنهاء الطلب وإبلاغ الباحث
إدخال بيانات البحث والباحثين المشاركين وتحميل البحث والخرجات المطلوبة وتعبئة التعهد وتحميله ومراجعة النسخة النهائية وإرسال البحث إلى سكرتير المجلة
لا – إرجاع للباحث لاستكمال النواقص
سكرتير المجلة
رفع البحث من داخل النظام
هل البحث مكتمل؟ (مخصص أولي)
نعم
إرسال البحث للمحرر
محرر
رفض البحث؟
لا
إرسال لمحرر مساعد؟
نعم
محرر مساعد
مخصص أولي + ترشيح محكمين
إرسال التوصية للمحرر
A
قائمة ببيانات المحيل + 5 محكمين متطابقين مع مجال البحث وحسب الكلمات المفتاحية وحسب سرعة الرد وحسب التقييم للاختيار منها
تكليف محكمين
من خلال الرسالة الإلكترونية يستطيع المحكم الاطلاع على ملخص البحث
إبلاغ المحكم بتكليفه وتعيين رابط للدخول ورابط للاعتذار
قاعدة بيانات محكمين لم يتم قبولهم
هل اعتذر المحكم؟
نعم
المحكم يرشح محكم آخر
إرسال ببيانات المرشح للمحرر وله الحق في قبوله أو رفضه
قبول؟
لا
نعم
يضاف إلى قائمة المحكمين
مراعاة الحد الأدنى والحد الأعلى للمحكمين حسب الاجتهادات وبالتالي مدة التحكيم وإرسالة للمحكم مذكراً لموعد البحث
إرسال البحث للمحكم وإتاحة هوية الباحث عن المحكم وهوية المحكم عن الباحث
هل تأخر المحكم في الرد؟
نعم
تذكير
طلبت مدة إضافية؟
موافق
الاستمرار في التحكيم
مدت البحث وإلغاء تكليف المحكم
تحدد موافق
استقبال توصية المحكمين
إرسال توصية المحكمين إلى المحرر المساعد
محرر مساعد
توصية أولية
التوصية النهائية للمحرر
التوصية النهائية رفض؟
نعم
إبلاغ الباحث
إنهاء الطلب
A
إعادة تحكيم
قبول مع وجود تعديلات؟
نعم
إبلاغ الباحث
متابعة التعديلات والمحرر الحق في إعادته تحكيمه من جديد
بدون تحكيم
لا داعي قبول
إبلاغ الباحث بقبول بحثه
طباعة شهادة القبول
وجود رابط للتحقق من الشهادة
إرسال البحث للناشر
تحديث بيانات المحكمين
قائمة سوداء المحكمين
قائمة سوداء للباحثين
يتحمل الناشر تاريخ النشر والعدد الذي تم النشر فيه
إنهاء

(٢) إدارة النظام:

- يمكن مدير النظام بالتحكم بإنشاء عدد لا محدود من المجلات.
- يوفر آلية التحكم بالكلمات المفتاحية والرموز العامة.
- إنشاء حسابات محرري المجلات وإسنادهم بالصلاحيات اللازمة للدخول والتحرير.

(٣) تقديم البحوث ومتابعتها:

يستطيع الباحث تسجيل حساب له أو إضافته من قبل المحرر، ومن ثم يقوم الباحث بتقديم الأبحاث الخاصة به وكذلك متابعة أبحاثه الواردة والصادرة كما أنه يستطيع أيضا استكمال البيانات الخاصة به المضافة من قبل المحرر.

(٤) سكرتير المجلة:

يقوم المحرر بإضافة سكرتير للمجلة ومن ثم يقوم السكرتير بمتابعة مهامه ومراجعة أبحاثه الواردة من الباحث وكذلك المراسلة إلى المحرر في حالة الموافقة عليها وإرسالها للباحث في حالة رفضها أو استكمال بياناته المطلوبة من قبل المحرر.

(٥) المحرر المساعد:

يُضاف من قبل المحرر وينقسم دور المحرر المساعد لشقين:

- أبحاث واردة للفحص الأولي.
- أبحاث واردة للتوصية الأولية.

(٦) المحرر:

(٦/١) لوحة التحكم:

تمكن المحرر من متابعة العمل بالنسبة للبحوث المقدمة حسب حالتها.

(٢/٦) القائمة الخاصة بالمحرر:

يتمكن المحرر بإضافة جداول الإضافة والحذف المستخدمة لدى جميع مستخدمي النظام من خلال هذه القائمة:

(٧) ميزات النظام الفارقة:

- ربط البحث والمحكم بمجموعة من الكلمات المفتاحية، والتي تمكن النظام من اقتراح محكمين مناسبين حسب الارتباط بالكلمات المفتاحية.
- يوفر النظام آلية مرنة لتعريف أنواع الحقول اللازمة مع كل نوع من أنواع البحوث وذلك يوفر مرونة العمل للمجلة من خلال إنشاء هذا النموذج الديناميكي.
- يوفر النظام آلية لربط المستخدمين في كل مجلة حسب أنواعهم (باحث /محكم) مجموعة من الحقول الديناميكية التي يحددها محرر المجلة وهذه الحقول تعتمد على آلية العمل وأدبيات النشر في كل مجلة.
- المرونة في إرسال دعوة أو تكليف للمحكم حسب الإجراء المتبع في كل مجلة.
- في آلية ترشيح المحكمين يظهر للمحرر مجموعة من المتغيرات التي تقيم أداء المحكم مثل سرعة الرد وعدد مرات الاعتذار...
- القائمة السوداء للباحثين توفر المرونة للمحرر بحيث يمنع باحثا معينا من إعادة تقديم بحوث جديدة لأي سبب كان (عدم الالتزام بالضوابط).
- يستطيع المحرر التحكم بكافة إعدادات المجلة ما يشمل مدة التنبيه لكل عملية حيث يرسل النظام تنبيهات بالبريد وبرسائل الجوال.

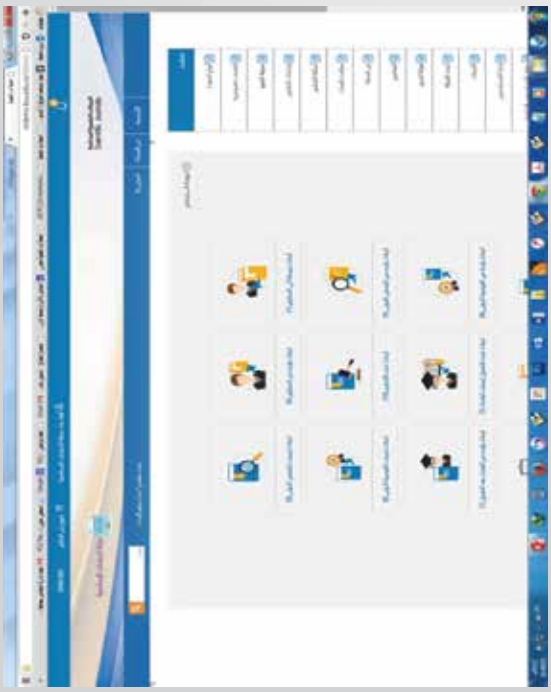

ثالثًا: النتائج والتوصيات

حاولنا في هذه الورقة التعرف على الدوريات العلمية المحكمة في العلوم الشرعية الصادرة في المملكة، وتتبع بعض خصائصها واتجاهاتها، والصعوبات التي تواجهها. كما حاولنا التعرف على أحد نظم حوكمة المجلات العلمية المحكمة، والتي تهدف إلى الارتقاء بإدارة المجلات العلمية وضبط جودة المقالات والمواد المنشورة بها.

وتوصلنا في هذه الدراسة إلى أن أكثر المجلات محل الدراسة تقع في المجالات الإنسانية أو الاجتماعية على العموم، تليها تلك التي تقع في العلوم الشرعية عامةً دون تخصص محدد منها. كما أن حوالي ثلثي تلك المجلات تتبع الجامعات أو الجمعيات العلمية، وتعمل تلك المجلات على وجه العموم على تحقيق أقصى درجات ضبط الجودة بها. وفيما يتمتع حوالي ثلثي تلك المجلات بالحضور على الإنترنت من خلال مواقعها الإلكترونية، إلا أن نصفها فقط على وجه التقريب هو المتاح بنصوصه الكاملة على الشبكة وذلك وفقا لأحد المبادئ المهمة في النشر العلمي وهو الوصول الحر.
ونضع في نهاية هذه الورقة التوصيات التالية بين يدي المهتمين بالنشر العلمي على العموم، والمتخصصين من هؤلاء في العلوم الشرعية على وجه الخصوص:

١/ إنشاء بوابة Portal للمجلات الصادرة في العلوم الشرعية باللغة العربية في جميع أنحاء العالم العربي؛ بحيث تعمل كقاعدة بيانات تنصب على تكشيف المقالات والمواد المنشورة بتلك المجلات، وتهدف هذه البوابة إلى إعلام الباحثين المتخصصين بالإنتاج الفكري المنشورة في العلوم الشرعية بتخصصاتها المختلفة أولا بأول.

٢/ إنشاء دار نشر عربية متخصصة في إصدار المجلات العلمية على غرار دور النشر العالمية، وليست مجرد خدمات صف وطباعة، وتكون هذه الدار بإشراف منظمة إقليمية مثل مكتب التربية تشارك في عضويتها عددا من الجامعات الإقليمية.

٣/ ضرورة الدعم المادي والمعنوي للمجلات من مختلف الأطراف المشاركة في النشر العلمي في المجتمع.

٤/ إعادة النظر في فكرة ارتباط المجلات بالجامعات والنظر في ربطها بالجمعيات والمراكز المتخصصة أو بمجالس نشر علمي مستقرة، أو بدار نشر عربية كما تقدم في الفقرة رقم (٢).

٥/ عقد اللقاءات العلمية الدورية لتطوير النشر العلمي باللغة العربية ومنه قضايا التحكيم والجودة وتوحيد المعايير قدر المستطاع وأخلاقيات النشر العلمي وتبادل التجارب وغيرها.

٦/ من المهم أن يتم دعم مشروع على مستوى الدول العربية لتصنيف المجلات وفهرسة محتواها وقياس معامل تأثيرها، مع ضرورة الإشارة إلى أن جامعة الإمام محمد بن سعود تعمل على هذا المشروع.

٧/ استثمار التطورات التقنية في عملية التحكيم والنشر الإلكتروني – وهو ما قامت به جامعة الملك سعود من خلال عمل نظام حوكمة كاملة للمجلات العلمية والذي استعرضته هذه الورقة في المبحث الثاني منها.

٨/ إعداد دراسة عن مدى إفادة المجلات العلمية في العلوم الشرعية من وسائل التواصل الاجتماعي، وأنماط هذه الإفادة، وإعداد سياسة للإفادة من وسائل التواصل Social media policy في الدوريات العربية التخصصية على العموم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ملحق (١)

الملامح الرئيسة للمجلات العلمية السعودية في العلوم الشرعية

م	اسم المجلة	جهة الصدور	منتظمة	لها هيئة تحرير	لها هيئة استشارية	تخضع للتحكيم	لها قواعد نشر	تطبع ورقيًا	توزع عالميا	لها موقع إلكتروني	متاحة إلكترونياً	تطبع إلكترونياً	لها بريد إلكتروني
١	الجامعة الإسلامية	الجامعة الإسلامية	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا	نعم
٢	العلوم الشرعية	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	نعم
٣	الآداب والعلوم الإنسانية	جامعة الملك عبد العزيز	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا	لا
٤	جامعة أم القرى للعلوم الشرعية	جامعة أم القرى	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم
٥	الدراسات الإسلامية	جامعة الملك سعود (كلية التربية)	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم
٦	العلوم الشرعية	جامعة القصيم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم
٧	العلوم الشرعية	جامعة الملك خالد	نعم	نعم	لا	نعم	نعم		لا	نعم	نعم		نعم
٨	العلوم الإنسانية والإدارية	جامعة الملك فيصل	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	لا		نعم
٩	جامعة شقراء	جامعة شقراء	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	لا		نعم
١٠	العلوم الإنسانية والإدارية	جامعة المجمعة	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	لا		نعم
١١	جامعة جازان	جامعة جازان	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	لا		نعم
١٢	جامعة الجوف للعلوم الاجتماعية	جامعة الجوف	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا		نعم
١٣	جامعة الباحة للعلوم الإنسانية	جامعة الباحة	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم
١٤	جامعة الطائف	جامعة الطائف	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا	نعم
١٥	تبيان للدراسات القرآنية	الجمعية العلمية السعودية للقرآن وعلومه	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم
١٦	سُنَن	الجمعية العلمية السعودية للسنة وعلومها	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا		نعم
١٧	الدراسات العقدية	الجمعية العلمية السعودية للعقيدة والمذاهب المعاصرة	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا		نعم
١٨	الجمعية الفقهية السعودية	الجمعية الفقهية السعودية	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	لا		لا
١٩	الجمعية العلمية للدراسات الدعوية	الجمعية العلمية للدراسات الدعوية	لا	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا		نعم
٢٠	مجلة قضاء	الجمعية العلمية القضائية السعودية		نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	لا		نعم
٢١	معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية	معهد الإمام الشاطبي بجدة	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
٢٢	البحوث والدراسات القرآنية	مجمع الملك فهد لطباعة المصحف	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم
٢٣	تطوير الدراسات القرآنية	مركز تفسير للدراسات القرآنية	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
٢٤	تأصيل	مركز تأصيل للدراسات	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
٢٥	مداد لأبحاث العمل الخيري	مركز مداد للدراسات	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
٢٦	العدل	وزارة العدل	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا		نعم
٢٧	دراسات إسلامية	وزارة الشؤون الإسلامية	لا	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا		نعم
٢٨	بحوث الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر		نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم		نعم
٢٩	الأصول والنوازل	شخصية	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم
٣٠	الدرعية	شخصية	نعم	نعم		نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم
٣١	الدراسات الفقهية	شخصية	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	لا	لا	نعم

تقييم البحوث العلمية المنشورة باللغة العربية في المجلات العلمية المحكمة في دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء معايير البحث العلمي (دراسة تحليلية)

إعداد
د. أحمد بن حميد البادري
أستاذ مشارك مناهج وطرق تدريس العلوم كلية العلوم التطبيقية - سلطنة عُمان
(ممثل لوزارة التعليم العالي وكليات العلوم التطبيقية بسلطنة عُمان)

الملخص:
هدفت هذه الدراسة إلى تقييم عدد من البحوث العلمية المنشورة باللغة العربية في المجلات العلمية المحكمة في دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء عدد من معايير البحث العلمي وفقاً للأداة التى قام الباحث بإعدادها لأغراض هذه الدراسة.
واعتمد الباحث بالدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للبحوث المحكمة باللغة العربية من خلال تحليل مدى تضمين البحوث وإلتزامها بمعايير البحث العلمي، ولتحقيق أهداف الدراسة قام بإعداد قائمة معاييرالبحث العلمي التي ينبغي ان تتوافر في البحوث وتكونت بصورتها النهائية من (٤٥) معياراً موزعه على سته محاور وهي (عنوان البحوث، والمشكلة وأسلئتها، والإطار النظري للدراسة، وإجراءات الدراسة، والنتائج ومناقشتها، والتوثيق) وتم تحكيم القائمة من عدد من المحكمين، وكما بلغ معامل الثبات بالقائمة (٨٨,٢٠٪). وتكون عينة الدراسة من (٣٨) بحثاً تم اختيارها بطريقة قصدية من الأعداد الاخيرة المنشورة في المجلات العلمية المحكمة باللغة العربية.
وأشارت النتائج إلى أن متوسط المتوسطات لمدى تضمين البحوث المنشورة باللغة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي لمعايير البحث العلمي هو (٢,٦٧) وهي درجة أعلى من درجة المحك ومقبولة تربوياً، وكما أشارت النتائج أيضاء إلى ان محور (النتائج ومناقشتها) جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٢٠٨١) وهي درجة عالية وجيدة نظراً لتركيزالباحثين في هذه البحوث بتفاصيل عرض النتائج وتفسيرها حسب أهداف دراستهم. وكما أشارت النتائج أيضا إلى أن لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على جميع محاور قائمة معايير البحث العلمي تبعاً لمتغير مجال النشر (الأدبي والعلمي) نظراً لأن جميع هذه البحوث منشورة وخضعت مسبقاً للتحكيم وفق معايير النشر والبحث العلمي.
كما أشارت النتائج أيضا إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على جميع محاور قائمة معايير البحث العلمي تبعاً لمتغير عدد الباحثين (فردي، وزوجي، وفريق) باستثناء المحور الرابع (إجراءات الدراسة)الذى ظهرت به فروق، وتوصلت الدراسة أيضاء إلى انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير المنهج (وصفي، وتجريبي، وتاريخي، ونقدي) على الأداة ككل وبعض المحاور، وأوضحت المقارنات البعدية– شافية بوجود فروق دالة إحصائية لصالح البحوث التجريبية، وهذا يؤكد على أهمية الأهتمام بالبحث التجريبي لما له من أهمية من تطوير المنظومات التعليمية.
وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام مؤسسات التعليم العالي والجامعات بمختلف التخصصات بوجود منظومة واضحة للنشر العلمي المحكم باللغة العربية وفق معايير البحث العلمي وزيادة الدعم المقدم للدوريات العلمية المحكمة باللغة العربية.

المقدمة:
إن حاجتنا للبحث العلمي المحكم باللغة العربية تزداد يوماً بعد يوم، فالعالم في سباق محموم للحصول على أكبر قدر من المعرفة الدقيقة المستمدة من العلوم التي تكفل الراحة والرفاهية للإنسان وتضمن له التفوق عن غيرة، فالوظيفة الاساسية للبحث العلمي هي في تقديم المعرفة من أجل توفير ظروف أفضل لبقاء الإنسان وأمنه ورفاهيته (ملحم،٢٠٠٠). وكما أن البحث العلمي بمناهجة وإجراءاته من الأمور الضرورية أي حقل من حقول المعرفة، لا سيما أن كان البحث العلمي المحكم ينشر باللغة العربية.
لذلك تعد الدوريات العلمية المحكمة من مصادر المعلومات الأكثر أهمية وفائدة للباحثين في مختلف الاختصاصات العلمية والإنسانية، لما تمتاز به من حداثة وتطور في المعلومات التي تحتويها وتشكل مراجعاً أساساً للإرتقاء بالعلم والمعرفة (قنديلي،١٩٩٣)، وكما

ان للدوريات العلمية المحكمة أهمية كبيرة في فتح آفاق البحث العلمي وزيادة الابتكارات والاختراعات وتطوير المنظومة التعليمية، فقد استمر هذا الارتباط الوثيق بين الكشف العلمي والدوريات العلمية في عصرنا الحاضر، وكما أن النمو الأساس للنشاط العلمي يواكبة زيادة مماثلة في عدد الدوريات العلمية، فقد كان هناك في مطلع القرن التاسع عشر حوالي مائة دورية علمية، وارتفع هذا العدد في مطلع القرن العشرين إلى حوالي خمسة الآف دورية تقريباً(عمر أحمد،١٩٩٧).

وتتميز الدوريات العلمية المحكمة بالعديد من المميزات عن غيرها من الدوريات، ويلخصها الباحث من خلال الاطلاع على الأدب التربوي (Klaid,٢٠١١، الحارثي،٢٠١١، قنديلي،١٩٩٣) كما يلي:

- دوريات منتظمة الصدور وهذا يؤدي إلى ظهور معلومات وبيانات علمية موثوقة بشكل مستمر.
- تتمتع بجودة ومصداقية علمية عالية، نظراً لوجود عدد من الخبراء والمستشارين والمحكمين بمعظم المجلات العلمية المحكمة.
- شمولية الدوريات العلمية المحكمة للمقالات والبحوث التي تقدم أفكارا وآراءً ومعلومات أكثر جدية من بقية أنواع مصادر المعلومات الآخرى ولا سيما بالمجالات العلمية والتقنية في ظل الثورة الهائلة للمعلومات.
- تعطي المجلات العلمية المحكمة الفرصة للباحثين للعمل في فرق عمل مشتركة، مما يسهم ذلك في تطوير جودة البحوث وانعكاستها الإيجابية على المجتمعات.

كما تواجة البحوث المنشورة بالدوريات العلمية المحكمة باللغة العربية العديد من التحديات، ويلخصها الباحث من الاخلال الاطلاع على الأدب التربوي(زحلان،١٩٩٩، النعيمي،١٩٩٧) كما يلي:

- قلة الدعم المالي أو عدم انتظام مستوى الدعم المالي المقدم للدوريات العربية مما يؤثر على انتظام صدور المجلة وبالتالي يؤثر على ثقة الباحثين في النشر بها.
- عدم وجود تصنيف عالمي للدوريات العلمية المحكمة باللغة العربية.
- قلة وجود فرق بحثية منتظمة تعمل وفق إستراتيجية واضحة لإثراء البحث العلمي لفترات طويلة تتوافق مع الخطط الاستراتيجية للبلدان.
- قلة الأستفادة من هذه البحوث في برامج التنمية.

تعد الدوريات العلمية المحكمة باللغة العربية مصدراً مهماً من مصادر المعلومات يرجع إليها الباحثون أثناء البحث، لا سيما الحديثة منها والتي تتعلق باختصاص الباحثين، وكما ان نشر البحوث باللغة العربية يعزز هوية اللغة العربية، ويسهم في الاستفادة من هذه البحوث في الدول العربية للارتقاء بمختلف المنظومات، وهذا ما أكدت عليه دراسة (خورشيد وشاكر،٢٠١١) والتي اهتمت بدراسة معوقات صناعة البحث العلمي في المملكة العربية السعودية وتجربة واقعية تحويل المعوقات البحثية إلى انطلاقة فعلية، وأشارت نتائجها إلى معوقات استخدام اللغة العربية في بعض المجلات العلمية المحكمة.

كما أن ارتفاع عدد المجلات العلمية المحكمة باللغة العربية في مختلف المؤسسات التعليمية يسهم بشكل فعال في تطوير جميع عناصر الانتاج في تلك المنظومة، وهذا ما أكدت عليه دراسة (فيدوح،٢٠٠٧) والتي أهتمت بدراسة تحديات البحث العلمي العربي في ضوء الأزمة العالمية على الصناعات المعرفية العربية، وزيادة عدد الدوريات العلمية المحكمة المهتمة بهذا المجال، وتشجيع الفرق البحثية العربية لزيادة أنتاجهم العلمي، وكما أوصت الدراسة بضرورة انشاء مرصد عربي قومي يعد المؤشرات الكمية والنوعية العربية ويضمن مصداقية البيانات حول البحث العلمي والإبداع العربي.

إن من المتطلبات الأساسية لتحقيق الكفاءة في البحوث العلمية المحكمة باللغة العربية أثناء نشرها بالدوريات أن تكون هذه البحوث قائمة بشكل اساس على معايير ومواصفات كتابة البحوث العلمية، ولقد حدد الباحث عددا من معايير البحث العلمي التي ينبغي ان تتوافر في المجلات العلمية المحكمة باللغة العربية من خلال الرجوع للأدب التربوي (الدهشان،٢٠١٠، قنديلي،١٩٩٣) وهي كما يلي:

- معايير مرتبطة بعنوان الدراسة ووضوحه وترابط متغيراته وتعبيره عن مشكلة الدراسة.
- معايير مرتبطة بمشكلة الدراسة وأسئلتها ودقه صياغتها بما يتلائم مع عنوان الدراسة.
- معايير مرتبطة بالأطار النظري للدراسة ومعبرة بشكل عميق عن متغيرات الدراسة وترابطها بشكل علمي.
- معايير مرتبطة بإجراءات الدراسة وصدقها وثباتها وإجراءات التطبيق بشكل علمي.
- معايير مرتبطة بنتائج الدراسة ومناقشتها بأسلوب علمي يتوافق مع منهجية الدراسة ويجيب على الأسئلة

بشكل علمي.
• معايير مرتبطة بأستخدام المصادر والمراجع الحديثة وتنوعها وتوثيقها باسلوب علمي.

إن الأهتمام بنشر البحوث العلمية المحكمة باللغة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء معايير البحث العلمي سيسهم بشكل فعال في الإرتقاء بمنظومة البحث العلمي في دول المجلس، وكما سيسهم في تأكيد هوية البحث العلمي والذي ينبغي على دول المجلس أن تستفيد منه في برامجها وخطط التنمية ورسم السياسات التعليمية، وكما ينبغي على دول المجلس أن تكون لها سياسات واضحة في دعم النشر باللغة العربية في مختلف المجلات العلمية المحكمة وبيان مستوى الدعم حتى تحقق هذه المجلات والدوريات أهدافها في الارتقاء بالتنمية المستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي.

من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة نظراً لعدم وجود دراسات مماثلة –حسب علم الباحث– لإجراء تقييم تحليلي لبعض البحوث المنشورة باللغة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء معايير البحث العلمي.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

أصبحت قضية جودة البحث العلمي والنشر العلمي المحكم باللغة العربية موضع اهتمام كبير على الصعيد العربي والخليجي؛ نظراً لأهميته في إثراء المكتبة العربية والخليجية بدراسات تدعم تطور المجتمعات وترتقي بالتنمية المستدامة، وكما أن البحث العلمي المحكم باللغة العربية هومقياس حقيقي لمدى تطور المنظومة البحثية في دول مجلس التعاون الخليجي ومؤشراً لمستوى الدعم لهذه الدوريات والمجلات العلمية في ضوء معايير البحث العلمي، ومن خلال ما أشارت إلية الدراسات السابقة وخبرة الباحث لاحظ بوجود تذبذب في جودة البحوث العلمية المحكمة باللغة العربية وتفاوت في مستواها ومستوى التزامها بمعايير البحث العلمي، مما يقلل من الاستفادة منها في تطوير المنظومة البحثية، ولذلك آتت هذه الدراسة لتقصي تحليلي مدى التزام بعض البحوث العلمية المحكمة باللغة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي بمعايير البحث العلمي، ولذا تحددت أسئلة الدراسة كما يأتي:

السؤال الأول: ما هي قائمة معايير البحث العلمي التي يمكن من خلالها دراسة تقييم مدى تضمين البحوث العلمية المحكمة باللغة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي لمعايير البحث العلمي؟

السؤال الثاني: ما مدى تضمن البحوث العلمية المحكمة باللغة العربية بعينة الدراسة في دول مجلس التعاون الخليجي لمعايير البحث العلمي وفقاً للأداة ككل ومجالاتها ؟

السؤال الثالث: ما مدى تضمن البحوث العلمية المحكمة باللغة العربية بعينة الدراسة في دول مجلس التعاون الخليجي لمعايير البحث العلمي وفقاً لمتغير مجال النشر؟

السؤال الرابع: ما مدى تضمن البحوث العلمية المحكمة باللغة العربية بعينة الدراسة في دول مجلس التعاون الخليجي لمعايير البحث العلمي وفقاً لمتغير عدد الباحثين؟

السؤال الخامس: ما مدى تضمن البحوث العلمية المحكمة باللغة العربية بعينة الدراسة في دول مجلس التعاون الخليجي لمعايير البحث العلمي وفقاً لنوع المنهج؟

أهداف الدراسة:

تأتي هذه الدراسة استجابة للعديد من الندوات والمؤتمرات التي تدعو إلى ضرورة الاهتمام بالبحث العلمي المحكم باللغة العربية، ولذلك تتحدد أهداف الدراسة كما يلي:

– تحديد معايير البحث العلمي الأساسية التي ينبغي أن تلتزم بها البحوث العلمية المحكمة باللغة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي.

– تحليل عدد من البحوث العلمية المحكمة باللغة العربية في مجلات متنوعة في دول مجلس التعاون الخليجي لتقصي مدى تضمنها لمعايير البحث العلمي مع بيان نقاط القوة ومواطن الضعف في هذه البحوث ومدى التزامها بمعايير البحث العلمي وفقاً للمحاور المختلفة بأداة الدراسة.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على التحليل الوصفي للبحوث العلمية المحكمة باللغة العربية، حيث قام الباحث بتحليل مدى تضمين البحوث لمعايير البحث العلمي، ومن ثم حساب النسب المئوية، والتكرارات لمدى مراعاة البحوث لمعايير البحث العلمي.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة الحالية على:

• تحليل بعض البحوث الورادة في (١٠) دوريات علمية محكمة باللغة العربية ومتنوعة مجالات النشر في ضوء

معايير البحث العلمي من إصدار مؤسسات مختلفة في دول مجلس التعاون الخليجي.

- اقتصرت عملية التحليل على اختيار (٣-٥) بحوث من كل مجلة من الأعداد الأخيرة.
- اقتصر تحديد مجال النشر بالأداة على المجال الأدبي الذى شمل البحوث بالتخصصات الإنسانية والتربوية والإجتماعية والأدبية، والمجال العلمي وشمل البحوث بالتخصصات الاقتصادية والمحاسبة والشريعة والقانون والعلوم التطبيقية)وتم وضع البحوث في مجالين لعدم كفاية الدراسات في التخصصات التفصلية وحتى لا تؤثر على النتائج البعدية للدراسة.
- اقتصرت عملية التحليل على المجالات الستة: عنوان البحث، مشكلة البحث وأسئلتها،الإطار النظري للبحث، إجراءات البحث، النتائج ومناقشتها، التوثيق.

مصطلحات الدراسة:

البحث العلمي:

هو عملية منظمة، تهدف إلى التوصل إلى حلول لمشكلات محددة أو إجابة عن تساؤلات معينة باستخدام أساليب علمية محددة يمكن أن تؤدي إلى معرفة علمية جديدة (ملحم،٢٠٠٠،٤٤).

البحوث العلمية المحكمة باللغة العربية:

هي البحوث التي تنشر باللغة العربية في المجلات والدوريات العلمية المحكمة والتي تعتمد اللغة العربية أساساً في كتابة البحوث وتحليلها ونشرها مع الالتزام بمنهجية ومعايير البحث العلمي.

معايير البحث العلمي:

هي معايير كتابة البحوث العلمية المحكمة بشكل منهجي وفقاً للأساليب العلمية السليمة التي تتوافق مع شروط النشر العلمي المحكم، وتحددت المعايير في هذه الدراسة بسته معايير أساسية وهي: معيار عنوان الدراسة، ومعايير مشكلة الدراسة وأسئلتها، ومعيار الإطار النظري للدراسة، ومعايير إجراءات الدراسة، ومعايير النتائج ومناقشتها، ومعايير التوثيق.

ويعرف الباحث تقييم البحوث العلمية المحكمة والمنشورة باللغة العربية في ضوء معيار البحث العلمي إجرائياً بهذه الدراسة كما يلي:

هي تقييم درجة مراعاة البحوث العلمية المحكمة والمنشورة باللغة العربية للمحاور الرئيسة الستة بقائمة معايير البحث العلمي والتي تضمنتها أداة التحليل، ويتم قياسها والتعرف عليها من خلال بطاقة التحليل التي أعدها الباحث لأغراض هذه الدراسة والتي تتكون من (٤٥) معيار.

إجراءات الدراسة:

أولا: مجتمع الدراسة:

يتألف مُجتمع الدراسة من البحوث العلمية المحكمة باللغة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي.

ثانياً: عينه الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (١٠) مجلات علمية محكمة باللغة العربية، وتم اختيار الدول قصدياً واختيار البحوث عشوائياً من الأعداد الأخيرة بكل مجلة، وبلغ عددها (وحدات التحليل) من البحوث المستهدفة (٣٨) بحثاً، وكما يوضحها جدول رقم (١):

جدول رقم (١)

عدد البحوث العلمية المحكمة باللغة العربية والتي شكلت وحدات التحليل بالدراسة

الدولة	اسم المجلة العلمية المحكمة باللغة العربية	المجلد /العدد	عدد البحوث العينة
الامارات العربية المتحدة	مجلة الشريعة والقانون	عدد ٥٧	٣
	مجلة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية	مجلد ٩/ عدد٣	٥
	المجلة الدولية للابحاث التربوية	عدد ٣٤	٥
سلطنة عُمان	مجلة الدراسات التربوية والنفسية	مجلد٨/ عدد٣	٦
	مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية	العدد ٤	٦
مملكة البحرين	المجلة العربية للمحاسبة	مجلد١٧/ عدد٢،١	٣
	مجلة الحقوق	مجلد ١١	٣
	مجلة العلوم الانسانية	عدد ٢٤	٤
	مجلة العلوم التربوية والنفسية	مجلد١٦/ عدد ١	٣
المجموع			٣٨ بحث

ثالثاً: أداة الدراسة:

ولإعداد أداة الدراسة قام الباحث بالخطوات الآتية:

١- مراجعة الأدب التربوي والدراسات السابقة في هذا المجال.

٢- مراجعة المجلات والدوريات العلمية المحكمة باللغة العربية، ومراجعة معايير البحث العلمي التي ينبغي الالتزام بها في الدراسات العلمية المحكمة.

٣- إعداد قائمة بالمحاور، والجوانب المكونة لقائمة معايير البحث العلمي، والتي ينبغي أن تتوافر في البحوث العلمية المحكمة باللغة العربية، وتكونت الأداة في صورتها الأولية من ستة مجالات اشتملت على(٤٨) فقرة فرعية.

رابعاً: وحدات التحليل:

تحديد وحدات التحليل بحيث يكون كل بحث محكم باللغة العربية ومنشور في المجلات عينة الدراسة يمثل وحدة تحليل، ولذلك بلغت عدد وحدات التحليل (٣٨) وحدة تحليلية.

خامساً: فئات التحليل:

تحديد فئات التحليل ويقصد بها معايير البحث العلمي التي يمكن أن يوضع فيها كل بحث من البحوث المحكمة باللغة العربية وتصنيفها على أساسها (رشدي طعيمة،١٩٨٧). وبلغت فئات التحليل بهذه الدراسة (٤٥) معيارا.

سادساً: صدق الأداة:

للتأكد من صدق أداة التحليل في صورتها الأولية تم عرضها على عدد من المحكمين، وطلب الاستجابة منهم على الفقرات من حيث (منتمية، وغير منتمية، ومناسبة، وغير مناسبة). وتكونت قائمة المعايير في صورتها النهائية من (٤٥) معياراً فرعياً تُمثل المحاور الستة لمعايير البحث العلمي، كما يوضحها جدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)

عدد معايير قائمة التحليل في صورتها النهائية:

محاور معايير البحث العلمي	عدد المعايير	النسبة المئوية٪
المحور الأول: عنوان البحث	٦	%١٣,٣
المحور الثاني: المشكلة وأسلتها	٩	%٢٠
المحور الثالث: الاطار النظري للدراسة	٨	%١٧,٨
المحور الرابع: إجراءات الدراسة	٨	%١٧,٨
المحور الخامس: النتائج ومناقشتها	٧	%١٥,٥
المحور السادس: التوثيق	٧	%١٥,٥
المجموع	٤٥	%١٠٠

سابعاً: ثبات أداة التحليل:

للتأكد من ثبات أداة التحليل(قائمة معايير البحث العلمي)، قام الباحث بالاستعانة بباحث اخر لتحليل (بحوث٤) من خارج عينة الدراسة. وتم إيجاد نسبة الاتفاق بين النتائج التي تم التوصل إليها، وذلك بتطبيق معادلة كوبر Cooper (المفتى،٦٢،١٩٨٤)، وبلغت نسبة الاتفاق لأداة التحليل (٨٨,٢٠٪)، وهي نسبة تعطي مؤشراً جيداً لصلاحية الأداة لأغراض هذه الدراسة.

ثامناً: تطبيق أداة الدراسة:

اتبع الباحث الخطوات الآتية أثناء القيام بعملية التحليل التقييمي للبحوث العلمية المحكمة باللغة العربية- عينة البحث- كما يلي:

١- قراءة المحاور السته الواردة في الأداة.

٢- قراءة البحث العلمي المحكم باللغة العربية قراءة جيدة، حيث اعتمد الباحث البحث كوحدة للتحليل.

٣-اعتبر البحث متضمننا لمعايير البحث العلمي في حال إظهاره لذلك صراحة في جميع عناصر منهجية البحث.

٤- تم اعتماد تضمين البحث للمعايير من خلال استخدام تدريج خماسي (عالي، متوسط، ضعيف).

٥- المعالجة الإحصائية للنتائج.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

جاءت نتائج الدراسة كما يلي:

النتائج المُتعلقة بالسؤال الأول:

ما هي قائمة معايير البحث العلمي التي يمكن من خلالها دراسة تقييم مدى تضمين البحوث العلمية المحكمة باللغة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي لمعايير البحث العلمي؟

بأعداد الباحث لأداة الدراسة، بإعداد يكون قد أجاب عن السؤال الأول بالدراسة، وحيث تكونت القائمة بصورتها النهائية (أداة التحليل) من سته محاور تتضمن (٤٥) معياراً فرعياً.

النتائج المُتعلقة بالسؤال الثاني:

ما مدى تضمن البحوث العلمية المحكمة باللغة العربية بعينة الدراسة في دول مجلس التعاون الخليجي لمعايير

البحث العلمي وفقاً للأداة ككل ومجالاتها؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع محاور بطاقة ملاحظة معايير البحث العلمي، والترتيب لكل محور، وكما تم حساب المتوسط العام لتضمين البحوث العلمية المحكمة باللغة العربية لمعايير البحث العلمي، كما يوضحها جدول رقم (٣):

جدول رقم (٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى تضمين البحوث العلمية باللغة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي لمعايير البحث العلمي للأداة ككل والمحاور الفرعية.

محاور معايير البحث العلمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
المحور الأول: عنوان البحث	٢,٧٦	١,٦٨٦	٢
المحور الثاني: المشكلة وأسلتها	٢,٦١	٢,٣٤٣	٥
المحور الثالث: الاطار النظري للدراسة	٢,٦٩	١,٨١٠	٤
المحور الرابع: إجراءات الدراسة	٢,٧٠	١,٧٩٠	٣
المحور الخامس: النتائج ومناقشتها	٢,٨١	١,٥٤٧	١
المحور السادس: التوثيق	٢,٤٢	١,٥٢٣	٦
متوسط المتوسطات للأداة	٢,٦٧	١,٠٩٦	

يتضح من الجدول السابق رقم(٣) أن متوسط المتوسطات لمدى تضمين البحوث المحكمة والمنشورة باللغة العربية لمعايير البحث العلمي هي (٢,٦٧) وهو متوسط أعلى من العلامة المحك في الاستجابة على بطاقة التحليل، ومع العلم أن (درجة ٢,٤ توازي نسبة ٨٠٪ من مجموع درجات الأداة على مقياس ثلاثي التدريج)، وهذا مؤشر على تقيد والتزام معظم البحوث المحكمة والمنشورة باللغة العربية بمعايير البحث العلمي من حيث دقة العنوان وتعبيرة عن محتوى الدراسة، ووضوح المشكلة وأسلتها، وعمق الإطار النظري بالدراسة وتضمينة بالدراسات السابقة، ووضوح الإجراءات، ودقة النتائج وتفسيراتها، ودقة التوثيق، وتتفق هذه النتيجة مع الدراسات السابقة (الدهشان،٢٠١٠، قنديلي،١٩٩٣). ويعبر الباحث عن النتائج السابقة في الرسم البياني رقم (١) كما يلي:

رسم بياني رقم (١)

المتوسطات الحسابية لدرجة تضمين البحوث المنشورة باللغة العربية في المجلات المحكمة في دول مجلس التعاون الخليجي لمعايير البحث العلمي.

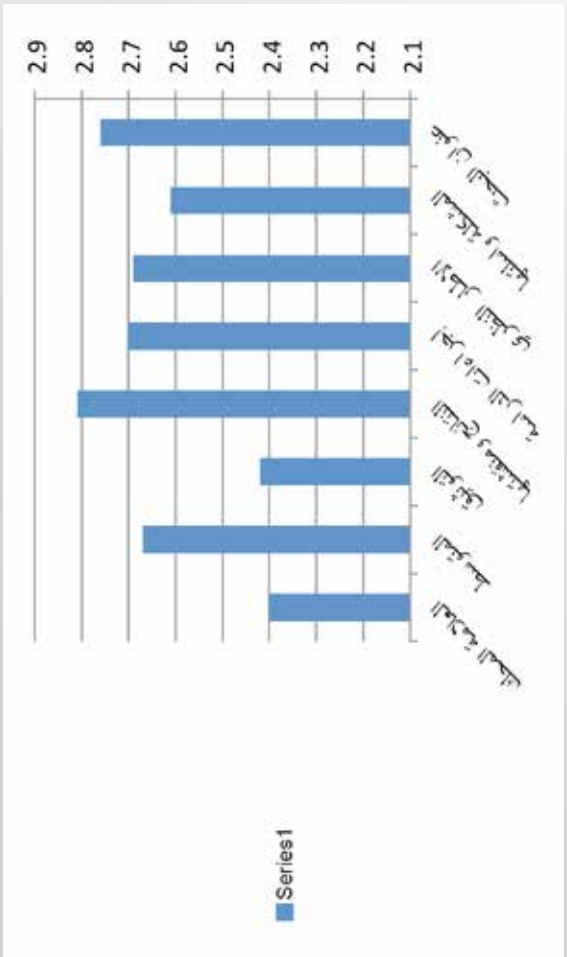

نلاحظ من الرسم البياني السابق رقم(١) ان المحور الخامس (النتائج ومناقشتها) جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٢,٨١) وإنحراف معياري (١,٥٤٧)، وهذا مؤشر جيد لأهتمام الباحثين بتحليل نتائج الدراسات العربية المحكمة وفق أسس علمية ومناقشة الاستدلالات بشكل دقيق، وكانت أعلى فقرة بهذا المحور هي (ترتبط النتائج بأسئلة الدراسة) بمتوسط حسابي (٢,٩٧) وهذا مؤشر جيد لارتباط النتائج بما هدف البحث لقياسة من نتائج، وفي حين كانت أقل فقرة هي (إمكانية تعميم النتائج) بمتوسط حسابي (٢,٦٥) وهذا مؤشر لمحدودية القدرة على تعميم نتائج هذه البحوث على عينات مماثلة وبالتالي انخفاض نسبة الاستفادة منها.

كما نلاحظ من النتائج السابقة ان المحور الأول (عنوان البحث) جاء في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي(٢,٧٦) وإنحراف معياري(١,٦٨٦) وهذا مؤشر يؤكد اهتمام الباحثين بدقة العنوان والمتغيرات التي يعبر عنها ويمثل مشكلة الدراسة وأبعادها تمثيلاً دقيقاً. وكانت فقرة (وضوح العنوان وارتباطة بالبحث) اعلى الفقرات في المتوسط،حيث بلغ متوسطها (٢,٨٩) على هذا المحور، نظراً لاهتمام الباحثين في هذه البحوث العربية المحكمة في إبراز العنوان ومتغيراته بشكل دقيق. وتتفق هذه النتائج مع نتائج الدراسات السابقة ومنها (Klaid,٢٠١١، الحارثي،٢٠١١).

كما نلاحظ من النتائج السابقة أن المحور السادس (التوثيق) جاء في المرتبة الأخيرة في الاستجابة للمقياس بمتوسط حسابي (٢,٤٢) وانحراف معياري (١,٥٢٣) وهذا مؤشر على تفاوت أساليب التوثيق لدى الباحثين في هذه البحوث المنشورة باللغة العربية وعدم اتباع طريقة واحدة في التوثيق. وكانت اقل الفقرات بهذا المحور هي (حداثة المصادر بالدراسة) بمتوسط حسابي (١,٤٥) وهذا مؤشر لقلة تنويع المصادر وخاصة المصادر الحديثة، حيث إن المتوسط في هذه الفقرة هو أقل من المقبول تربوياً (٢,٤)؛ ويعزى الباحث ذلك لصعوبة الرجوع للمصادر الحديثة في بعض الأحيان ولحداثة بعض الموضوعات وعدم وجود دراسات سابقة لها في ذات المجال.

النتائج المُتعلقة بالسؤال الثالث:

ما مدى تضمين البحوث العلمية المحكمة باللغة العربية بعينة الدراسة في دول مجلس التعاون الخليجي لمعايير البحث العلمي وفقاً لمتغير مجال النشر؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم استخدام اختبار (ت) لعينتين مستقلتين وحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقييم مدى تضمين البحوث العلمية المحكمة باللغة العربية لمعايير البحث العلمي في ضوء متغير مجال النشر(إنساني، علمي)، كما يوضحها جدول رقم (٤):

جدول رقم (٤)

نتائج استخدام اختبار(ت) لعينتين مستقلتين لتقييم مدى تضمين البحوث العلمية باللغة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي لمعايير البحث العلمي في ضوء متغير مجال النشر

مجالات النشر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
ادبي	٢,٦٩	١,١٥٠	٣٦	١,٧٢٤	٠,٢١
علمي	٢,٦٠	٠,٧٢٠			

نلاحظ من الجدول السابق رقم (٤) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على جميع المحاور والأداة ككل بين البحوث المنشورة باللغة العربية في المجالات الأدبية في دول مجلس التعاون الخليجي وبين البحوث المنشورة باللغة العربية في المجالات العلمية تبعاً لمتغير المجال في مدى التزام هذه البحوث بمعايير البحث العلمي. حيث كانت البحوث في المجالين أعلى من المستوى المقبول تربوياً (٢,٤)؛ ويعزى الباحث عدم وجود الفروق إلى كون جميع هذه البحوث المحكمة منشورة وخضعت للعديد من خطوات التحكيم والمراجعة حتى تكون في نسق يتوافق مع معايير البحث العلمي، وتتفق العديد من الدراسات مع هذه النتيجة.

النتائج المُتعلقة بالسؤال الرابع:

ما مدى تضمين البحوث العلمية المحكمة باللغة العربية بعينة الدراسة في دول مجلس التعاون الخليجي لمعايير

البحث العلمي وفقاً لمتغير عدد الباحثين؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم استخدام تحليل التباين الأحادي لحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتقييم مدى تضمين البحوث العلمية المحكمة باللغة العربية لمعايير البحث العلمي في ضوء متغير عدد الباحثين، كما يوضحها جدول رقم (٥):

جدول رقم (٥)

نتائج استخدام تحليل التبان الآحادي لتقييم مدي تضمين البحوث العلمية باللغة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي لمعايير البحث العلمي في ضوء متغير عدد الباحثين

المحاور	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
الأول	١٠٥,٢٦	٣٧	٨,٣٤٧	٢,١١	٠,١٣
الثاني	٢٠٣,٢٦	٣٧	١٧,٣٦٤	٢,٤٠	٠,١١
الثالث	١٢١,٢٦	٣٧	٩,٩٥٣	٢,٢٤	٠,١٢
الرابع	١١٨,٥٥	٣٧	١٤,٥٩٩	٤,٣٩	*٠,٠٢
الخامس	٨٨,٥٥	٣٧	٢,٥٤٥	٠,٠٠٦	٠,٩٩
السادس	٨٥,٨٩	٣٧	٦,٢٣٥	١,٨٠٢	٠,٢٨
المجموع	١٦٠٦	٣٧	٢٠٢,٨٦	٤,٥٧٧	*٠,٠٢

* دال عند مستوى دلالة a=٠,٠٥

وتظهر النتائج بالجدول السابق أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجة تضمين البحوث المحكمة والمنشورة باللغة العربية لمعايير البحث العلمي وفقاً لمتغير عدد الباحثين على الأداة على المجموع الكلي وعلى المحور الرابع (إجراءات الدراسة)، ولتحديد اتجاهات الفروق تم استخدام طريقة شافية للمقارنات البعدية (Post-Hoc) للمحور الرابع كما يلي بالجدول رقم (٦):

جدول رقم (٦)

المقارنات البعدية باستخدام طريقة شافية لمستويات عدد الباحثين وفقاً للمحور الرابع (إجراءات الدراسة)

عدد الباحثين	فردي(٠,٤٧٩)	زوجي (١,٤٣)	فريق (١,٩٢٥)
فردي(٠,٤٧٩)		*	
زوجي (١,٤٣)			*
فريق (١,٩٢٥)			

* دال عند مستوى دلالة a=٠,٠٥

يوضح جدول (٦) وجود فروق ذات دلالة إحصائية على المحور الرابع (إجراءات الدراسة) في درجة تضمين البحوث المحكمة والمنشورة باللغة العربية لمعايير البحث العلمي بين البحث الفردي والزوجي لصالح الزوجي، وبين الزوجي والفريق لصالح الفريق؛ ويعزى الباحث ذلك أهمية العمل البحثي التكامل وتبادل الأفكار وفق المنهجية العلمية أثناء إجراء البحوث. ولتحديد اتجاهات الفروق بالنسبة للمقياس ككل تم استخدام المقارنات البعدية (Post-Hoc) كما يلي بالجدول رقم (٧):

جدول رقم (٧)

المقارنات البعدية باستخدام طريقة شافية لمستويات عدد الباحثين وفقاً للمقياس ككل

عدد الباحثين	فردي(٤,٥٦)	زوجي (٣,٤٥)	فريق (٨,٠٢)
فردي(٤,٥٦)			*
زوجي (٣,٤٥)			*
فريق (٨,٠٢)			

* دال عند مستوى دلالة a=٠,٠٥

يوضح جدول (٧) وجود فروق ذات دلالة إحصائية على المقياس الكلي في درجة تضمين البحوث المحكمة والمنشورة باللغة العربية لمعايير البحث العلمي بين الباحث المفرد والباحثين والفريق البحثي لصالح الفريق البحثي؛ وهذا يؤكد أهمية العمل البحثي المشترك بين الزملاء والمتخصصين في المجال الواحد.

النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس:

ما مدى تضمين البحوث العلمية المحكمة باللغة العربية بعينة الدراسة في دول مجلس التعاون الخليجي لمعايير البحث العلمي وفقاً لنوع المنهج؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم استخدام تحليل التباين الآحادي لحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتقييم مدى تضمين البحوث العلمية المحكمة باللغة العربية لمعايير البحث العلمي في ضوء متغير نوع المنهج، كما يوضحها جدول رقم (٨):

جدول رقم (٨)

نتائج استخدام تحليل التبان الآحادي لتقييم مدي تضمين البحوث العلمية باللغة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي لمعايير البحث العلمي في ضوء متغير نوع المنهج.

المحاور	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
الأول	١٠٥,٢٦	٣٧	١٠,٦١٨	٣,٤٨	*٠,٠٣
الثاني	٢٠٣,٢٦	٣٧	١٩,٢٩٩	٣,١١	*٠,٠٤
الثالث	١٢١,٢٦	٣٧	١٠,٩٧٥	٢,٨٥	*٠,٠٥
الرابع	١١٨,٥٥	٣٧	١٧,٨٠٣	٧,٤٧	*٠,٠٠١
الخامس	٨٨,٥٥	٣٧	٥,٩٠١	١,٥٨	٠,٢١
السادس	٨٥,٨٩	٣٧	٤,٦٤٦	١,٠٠١	٠,٤٠
المجموع	١٦٠٦	٣٧	٢٧٣,٥٦٨	٩,٧٩٩	*٠,٠٠٠

* دال عند مستوى دلالة ٠,٠٥=a

تظهر النتائج بالجدول السابق رقم (٨) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجة تضمين البحوث المحكمة والمنشورة باللغة العربية لمعايير البحث العلمي وفقاً لمتغير المنهج المستخدم على الأداة على المجموع الكلي وعلى المحور الأول (عنوان البحث)، والمحور الثاني (المشكلة وأسلتها)، والمحور الثالث(الأطار النظري للدراسة)، والمحور الرابع (إجراءات الدراسة)، ولتحديد اتجاهات الفروق تم استخدام طريقة شافية للمقارنات البعدية (Post-Hoc) للمقياس ككل كما يلي بالجدول رقم (٩):

جدول رقم (٩)

المقارنات البعدية باستخدام طريقة شافية لمستويات المنهج وفقاً للمقياس ككل.

عدد الباحثين	وصفي (٩,٦٣٣)	تجريبي (١٠,٤٥٥)	تاريخي (٨,٣٠٠)	نقدي (١,٣٣٣)
وصفي (٩,٦٣٣)		*		
تجريبي (١٠,٤٥٥)				
تاريخي (٨,٣٠٠)		*		
نقدي (١,٣٣٣)		*		

* دال عند مستوى دلالة ٠,٠٥=a

يوضح جدول (٩) وجود فروق ذات دلالة إحصائية على المقياس الكلي في درجة تضمين البحوث المحكمة والمنشورة باللغة العربية لمعايير البحث العلمي بين البحث التجريبي والبحوث الوصفية والتاريخية والنقدية لصالح البحث التجريبي؛ وهذا يؤكد أهمية الدراسات التجريبية القائمة على قياس المتغيرات وأثرها على العامل المستقل في مختلف المجالات الأدبية والعلمية بالبحوث العلمية المحكمة، وكما أن المنهج النقدي اتى في المرتبة الأخيرة من حيث مراعاته لمعايير البحث العلمي المحددة بأداة الدراسة.

أخيراً ان البحوث العلمية والمنشورة باللغة العربية في المجلات العلمية تسهم في دعم التنمية المجتمعية كلما كانت هذه البحوث قائمة على أسس ومعايير علمية سليمة، وكما انها تؤكد هوية اللغة وقدرتها على استيعاب مختلف البحوث بمختلف التخصصات، لذا ينبغي الاهتمام باللغة العربية كلغة أساسية في المجال العلمي.

التوصيات والمقترحات:

- ضرورة اهتمام مؤسسات التعليم العالي والجامعات بمختلف التخصصات بوجود منظومة واضحة للنشر العلمي المحكم باللغة العربية وفق معايير البحث العلمي.
- زيادة الدعم المقدم للدوريات العلمية المحكمة باللغة العربية حتى يسهم في اختيار الكفاءات للإشراف على هذه المجلات وانتظام صدورها.
- ضرورة وجود تصنيف للدوريات العلمية المحكمة باللغة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي للدوريات العلمية وفق أسس وضوابط علمية.
- دعم وجود الفرق البحثية والتي تعمل وفق إستراتيجية واضحة لإثراء البحث العلمي لفترات طويلة تتوافق مع الخطط الاستراتيجية للبلدان.
- الاستفادة من هذه البحوث العلمية والمحكمة باللغة العربية في دعم برامج التنمية المجتمعية في دول مجلس التعاون الخليجي.

بحوث ودراسات مقترحة:

- دراسة مدى توظيف واستخدام نتائج البحوث العلمية والمنشورة باللغة العربية في دعم المنظومات التعليمية.
- دراسة مقارنة كمية لعدد البحوث العلمية المحكمة والمنشورة في دول المجلس باللغة العربية في كل سنة. المراجع:

المراجع العربية:

الحارثي، فهد العربي(٢٠١١): مقال بعنوان (أزمة البحث العلمي والتنمية)، متوفر على موقع:

www.alzaytouna.net/arabic
خورشيد، فاتن وشاكر، سعاد(٢٠١١): معوقات صناعة البحث العلمي في المملكة العربية السعودية(تجربة واقعية في تحويل المعوقات إلى إنطلاقة فعلية)، جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض،المملكة العربية السعودية.
الدهشان، جمال علي(٢٠١٠): ورقة عمل بعنوان: العلاقة الاستراتيجية بين البحث العلمي الجامعي والصناعة– الواقع والآفاق المستقبلية، مقدمة إلى الندوة السابعة لقسم أصول التربية–كلية التربية–، جتمعة طنطا– التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي، الثلاثاء، ١١مايو ٢٠١١م.
زحلان، أنطوان(١٩٩٩): العرب وتحديات العلم والتقانة– تقدم دون تغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص٦٢.
طعيمة، رشدي (١٩٨٧): تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية (مفهومة – أسسه –واستخداماته)،القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، جمهورية مصر العربية، ص ١٧٨.
فيدوح، عبد القادر(٢٠٠٧): ورقة عمل بعنوان أزمة البحث العلمي في الجامعات العربية، مقدم لمؤتمر التعليم العالي ومتطلبات التنمية الذي تنظمة كلية التربية بجامعة البحرين، بتاريخ ٢٠٠٧/١/٢٠م.
النعيمي، طة(١٩٩٧): البحث العلمي والتنمية المستدامة في الوطن العربي، مجلة أبحاث البيئة والتنمية المستدامة، المجلد الأول، العدد صفر، ص ١٢.
المفتي، محمد أمين(١٩٨٤): سلوك التدريس– معالم تربوية، القاهرة، مطبعة نهضة مصر، ص ٦٢.
Klaid, Fadel Jamil (2011): Trends among Zarqa University Faculty members regarding research obstacles and the ways of overcoming them according to their points of view, Journal of Applied Research in Higher Education, v3 ,lss1 ,pp61-76.

ملحق (١)
تقييم البحوث العلمية المنشورة باللغة العربية في المجلات العلمية المحكمة في دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء معايير البحث العلمي
(دراسة تحليلية)

ملحق (١)
تقييم البحوث العلمية المنشورة باللغة العربية في المجلات العلمية المحكمة في دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء معايير البحث العلمي
(دراسة تحليلية)

متغيرات الدراسة:
مجال البحث: ادبي □ علمي □
عدد الباحثين:
□ فردي □ زوجي □ فريق (٣ واكثر)
المنهج:
□ وصفي □ تجريبي □ تاريخي □ نقدي

	المحاور عالي	المستويات	
		متوسط	ضعيف
	المحور الاول: عنوان البحث		
١	وضوح العنوان وارتباطة بالبحث		
٢	وضوح المتغيرات المستقلة والتابعة بالعنوان وترابطها		
٣	دقة صياغة العنوان		
٤	سهولة اللغة التي كتب بها العنوان		
٥	يعبر العنوان عن مشكلة البحث ويحدد أبعادها وجوانبها الاساسية		
٦	حداثة العنوان في المجال الذي ينتمي الية.		
	المحور الثاني: المشكلة وأسلتها:		
٧	وضوح مشكلة لدراسة		
٨	ترتبط المشكلة بعنوان الدراسة		
٩	صياغة المشكلة في عبارات واضحة ومفهومة		
١٠	دقة الأسئلة وتعبيرها عن مشكلة الدراسة بشكل دقيق		
١١	تتلائم اسئلة الدراسة مع متغيرات الدراسة.		
١٢	يتم تدعيم مشكلة الدراسة بدراسات استطلاعية		

١٣	تعبر المشكلة عن علاقة بين متغيرين			
١٤	تبرز المشكلة اهمية الدراسة في مجالها			
١٥	تسهم المشكلة في تحقيق اضافة علمية جديدة			
المحور الثالث: الإطار النظري للدراسة:				
١٦	الاطار النظري ذو عمق ومرتبط بالدراسة.			
١٧	تضمين دقيق للدراسات السابقة بالإطار النظري.			
١٨	حداثة المراجع الداعمة للموضوع والإطار النظري.			
١٩	الاستفادة من الإطار النظري في تدعيم النتائج.			
٢٠	الدقة اللغوية في صياغة الإطار النظري			
٢١	وضوح الإطار النظري وأهميته.			
٢٢	سهولة متابعة النصوص وفهمها.			
٢٣	ارتباط الإطار النظري بالدراسات السابقة			
المحور الرابع: إجراءات الدراسة:				
٢٤	وضوح إجراءات تطبيق الدراسة.			
٢٥	تركز على التحقق من الصدق والثبات بشكل منهجي			
٢٦	الالتزام بالمنهجية المذكورة في متن الدراسة.			
٢٧	تتوافق المنهجية مع اسئلة الدراسة			
٢٨	وضوح المنهجية التي بنيت عليها الدراسة.			
٢٩	استخدام أساليب علمية دقيقية في اختيار العينات.			

٣٠	تنوع في الأساليب العلمية في الدراسة الواحدة			
٣١	تعطي تعريفات إجرائية دقيقية لمتغيرات الدراسة.			
المحور الخامس: النتائج ومناقشتها:				
٣١	تعبر النتائج عن مشكلة الدراسة واسئلتها			
٣٣	ترتبط النتائج بأسئلة الدراسة			
	المحاور عالي			
		متوسط	ضعيف	
٣٤	عرض النتائج ومناقشتها بطرق علمية سليمة			
٣٥	وضوح الاستدلالات العلمية من النتائج.			
٣٦	أهمية النتائج التي تم التوصل إليها.			
٣٧	إمكانية الاستفادة من هذه النتائج في التطوير بنفس المجال والتخصص.			
٣٨	أمكانية تعيميم النتائج.			
المحور السادس: التوثيق				
٣٩	استخدام نظام التوثيق APA			
٤٠	يتم الرجوع للمراجع العربية بشكل جيد			
٤١	يتم الرجوع للمراجع الاجنبية بشكل جيد.			
٤٢	كفاية المراجع للدراسة ومناسبتها.			
٤٣	تجانس اساليب التوثيق.			
٤٤	الدقة في التوثيق والمراجع			
٤٥	حداثة المصادر بالدراسة.			

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

التحكيم وسبل الارتقاء بالمجلات العلمية

أ.د. عبدالله بن يوسف الغنيم

رئيس مجلس إدارة مركز البحوث والدراسات الكويتية

موضوع هذا اللقاء من الموضوعات المهمة، إذ لا تتوقف آثاره على المجلات العلمية وسبل الارتقاء بها، بل تتعداه إلى تقييم المؤسسة البحثية والأكاديمية التي تصدر هذه المجلات ومكانة منتسبيها من الأساتذة والباحثين. وقد سبق لهذه الجامعة الرائدة – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – أن عقدت في عام ٢٠٠٨م ندوة بعنوان » التحكيم العلمي وضوابطه وأخلاقياته ومشكلاته على مستوى الوطن العربي«، كما نظم قطاع الأبحاث في جامعة الكويت ندوة في الموضوع نفسه عام ٢٠١٢م بعنوان« النشر في المجلات العلمية في الوطن العربي«.

وقد تضمنت توصيات هاتين الندوتين ضرورة وضع معايير مشتركة لأساليب وآليات التحكيم في المجلات العلمية، وعرض تجارب تلك المجلات في بعض جامعات الوطن العربي للاستفادة منها، وتبادل الخبرات في آليات اختيار المحكمين المميزين، وإيجاد قاعدة بيانات تيسر الوصول إليهم.

وبمراجعة أدبيات هذا الموضوع نجد كثيراً من البحوث والمناقشات التي فصّلت جوانبه المختلفة، سواء في العالم العربي أو في العالم بوجه عام، كما نجد أيضا العديد من التوصيات الجيدة والمفيدة التي لم تأخذ طريقها إلى التنفيذ.

وليس معنى ذلك أن نتوقف عن بحث هذا الموضوع ومتابعة دراسته، في محاولة للوصول إلى أفضل الطرق التي تضمن سلامة البحث العلمي في المجالات المختلفة من خلال تحكيم سليم يتسم بالنزاهة والموضوعية، ويكشف عن مدى التزام الباحث بضوابط البحث العلمي ومناهجه، ويحدد بوضوح وزن الإضافة التي يشتمل عليها البحث محل التحكيم، مع بيان الجوانب السلبية التي قد تنال من قيمة البحث، وبخاصة ما يتصل بالأمانة العلمية ومدى اطلاع الباحث وثقافته في موضوع بحثه.

ومع اتساع المعرفة في عصرنا الحالي حدثت متغيرات كثيرة في المجال الأكاديمي أثّرت وستؤثر بشكل أعمق في مستوى البحوث المقدمة للنشر في المجلات العلمية، وبعض هذه المتغيرات يعد متغيراً إيجابياً، وهو الذي يتمثل في التقدم الحاصل في وسائل التواصل الحديثة، مما أدى إلى الانفتاح على مراكز البحوث المختلفة في العالم، وما يصدر عنها من أوراق علمية في مجالات المعرفة المتباينة ، وسهولة الدخول على قواعد المعلومات المتصلة بها والاستفادة منها. وهذا الأمر يدخل في الجوانب الإيجابية إذا ما أحسن الباحث استخدام ذلك، وأشار بأمانة وصدق إلى مصادر بحثه، وقدم إضافات أو أفكارا جديدة في الموضوع الذي يعمل فيه . أما إذا نسب الكاتب لنفسه ما ليس له، واستغل هذا الانفتاح العلمي بسوء نيّة مفترضا عدم معرفة الآخرين، فهذا يعد من الجوانب السلبية غير المحمودة. نقول هذا، بعد أن دخل المجال الأكاديمي في الآونة الاخيرة أفراد تنطبق عليهم هذه الصفة، منهم من حصلوا على شهاداتهم بطرق غير شرعية، ويسّرت لهم ذلك بعض المكاتب التي أصبحت تعلن– دون خجل– عن استعدادها لإعداد البحوث لطالبيها بل وتيسير الحصول على الدرجات العلمية من جامعات بعضها يعد من الجامعات المرموقة. كل ذلك ينبغي أن يتنبه إليه المشرفون على المجلات العلمية.

إن مسألة الارتقاء بالمجلات العلمية تقتضي النظر في النشاط العلمي بشكل عام داخل الجامعات وخارجها. واتخاذ ما يسهم في هذا الارتقاء، وذلك بأمور من مثل؛ إثارة الروح النقدية الموضوعية البناءة بين الباحثين؛ ففي غياب النقد الموضوعي والمنهجي يقل لدى كثير من الكتّاب الاهتمام بتحري الدقة والتقصي المطلوب لجوانب البحث المختلفة، وشيوع النقد الموضوعي البناء يؤدي إلى حفز الباحثين لبذل مجهود أكبر في إعداد بحوثهم ومراجعتها، وهو الأمر الذي ييسر مهمة المحكمين، ويوفر على المجلات العلمية كثيراً من العناء في ضبط النصوص ومراجعتها.

ويمكن تفعيل أعمال النقد العلمي من خلال إقامة المناظرات والندوات المصغرة التي يطرح فيها أعضاء هيئة التدريس في الأقسام العلمية المختلفة أعمالهم الجديدة للمناقشة مع زملائهم للاستفادة من رؤاهم العلمية، ويمكن أن يكون للمجلات العلمية دور في تنظيم مثل هذه اللقاءات، وخاصة حول بعض البحوث التي تتطلب مزيداً من الفحص .

وفي إطار تشجيع النقد الإيجابي ينبغي على المجلات العلمية أن تقوم بتخصيص باب من أبوابها لعرض الكتب والبحوث ونقدها . وهذا ما أخذت به بعض المجلات العلمية الغربية الرصينة حيث أولت اهتماما

خاصا بباب نقد الكتب والبحوث. وعلى سبيل المثال لا الحصر نجد في عدد مايو من هذا العام ٢٠١٥م في مجلة الدراسات الإسلامية (Journal of Islamic Studies) التي تصدر عن مركز الدراسات الإسلامية التابع لجامعة أكسفورد عرضا نقديا لنحو عشرين كتابا في مجال الدراسات الإسلامية في مقابل بحثين فقط. وتتخذ عدد من المجلات الأكاديمية هذا المنهج، وتسهم هذه الدراسات النقدية للبحوث والكتب في بث الثقة في الباحثين وتوجيههم التوجيه العلمي السليم.

ولابد من الإشارة هنا إلى أهمية النقد المنهجي في ارتقاء العلوم، وقد تنبه إلى ذلك العلماء العرب في عصر ازدهار الحضارة العربية، فلم يكن نقلهم لكتب اليونان أو غيرهم من الأمم نقلاً حرفيا مسلّمين بما فيها من المعلومات، بل استخدموا الشك المنهجي المنظم في تقويم تلك الأعمال، وظهرت طائفة من الكتب تحمل عناوين معبرة عن ذلك. فكَتَب الرازي كتابه » الشكوك على جالينوس« في الطب. وذكر أن »صناعة الطب كالفلسفة لا تحتمل التسليم للرؤساء والقبول منهم، ولا مساهماتهم وترك الاستقصاء عليهم«. وأن من سُنَّة الرعاع تقليد الرؤساء، وترك الاعتراض عليهم. وبهذا التناول النقدي لتلك الأعمال نهض علم الطب على يد الرازي وابن سينا وغيرهما نهضة كبيرة. ومن كتب »الشكوك« أيضا كتاب » الشكوك على بطلميوس« لابن الهيثم الذي كان له أثره الكبير في البحوث الفلكية اللاحقة على ابن الهيثم مثل نصير الدين الطوسي وابن الشاطر وغيرهما (١)

وفي العصر الحديث نجد أن الدراسات والمحاورات النقدية التي كانت تنشر في مجلة »الرسالة« التي كان يصدرها الأستاذ أحمد حسن الزيات في مصر ابتداء من عام ١٩٣٣م قد أثْرَت الأجواء الثقافية في مصر، وكان كتابها من مثل مصطفى صادق الرافعي وعباس محمود العقاد ومحمود محمد شاكر من القمم التي أسهمت في ازدهار النهضة الثقافية في مصر والعالم العربي بعامة، رغم أن هذه المجلة كانت من مجلات الثقافة العامة ولا تصنف ضمن المجلات العلمية المحكمة.

ولا يفوتنا ذكر الدور الذي لعبه عدد من رواد العلم والمثقفين من أبناء المملكة العربية السعودية من أمثال الشيخ حمد الجاسر والشيخ عبدالله بن خميس والشيخ عبدالقدوس الأنصاري، رحمهم الله جميعاً. وكان ما يكتب في مجلتي »العرب« التي يصدرها الشيخ حمد الجاسر و »المنهل« التي يصدرها الشيخ عبدالقدوس الأنصاري على مستوى لا يقل بحال عن مستوى ما ينشر في المجلات العلمية المحكمة. وكانت كل منهما تفتح صفحاتها للنقد على نحو جعل من يقدم على الكتابة فيهما على بينة مما ينتظره من اعتراض إذا ما أخطأ الطريق أو تجاوز الأمانة العلمية. ولا يمكن أن ينسى جيلنا بأي حال تلك المقالات الصادمة التي نشرها الشيخ حمد الجاسر في مجلة »العرب« تحت عنوان » الدكاترة والعبث بالتراث...«، فقد كان لها تأثيرها الكبير في المجتمع الأكاديمي، وقدمت لنا منهجا في قراءة النصوص القديمة وتقويمها.

ويرتبط بما سبق أهمية تدريس طرق البحث العلمي ومناهجه مع التركيز على الجوانب النقدية في المستويات الجامعية المختلفة، وخاصة في الفترة التمهيدية للماجستير، وتوجيه الأنظار إلى ما تتيحه لنا منافذ المعرفة الجديدة، والانفتاح على مكتبات العالم المختلفة ومراكز البحث العلمي. ودراسة ما يتعلق بالملكية الفكرية، قوانينها ومحظوراتها، وضرب الأمثلة على السرقات العلمية وأثرها على مستقبل الباحث ومكانته الأكاديمية، وتوجيهه نحو الأساتذة الذين ينبغي أن يستفيد منهم، وبيان أهمية التلقي المباشر عن شيوخ العلم وفي هذا المجال أود أن أذكر تجربة مكتبة الإسكندرية بجمهورية مصر العربية، فقد تبنت المكتبة برنامجا أطلقت عليه برنامج الباحث المقيم، يرمي إلى استضافة ألمع الباحثين، يلتقي الباحث المقيم خلال استضافته بالمتخصصين يوميا، بما يضمن الاحتكاك المعرفي المباشر واقتباس الروح العلمية، بما يحفظ توهجها وانتقالها من جيل إلى جيل تحقيقا لتراكمية المعرفة.

وخلال فترة استضافة الباحث المقيم يلقي عددا من المحاضرات العامة. وتحرص المكتبة على استضافة عدد من المعيدين والباحثين من جامعات القطر المصري الذين يعملون في مجال الباحث المقيم، للاستفادة منه، واستكشاف الآفاق العلمية التي اكتسبها من خلال المحاضرات والمحاورات التي يجرونها معه. ومثل هذه التجربة يمكن أن تتبناها جامعاتنا بعد بحثها وإجراء التعديلات المناسبة عليها. وهذا كله يسهم في تنوير الباحث وتوجيهه التوجيه السليم.

ومجمل القول إن إحياء النقد العلمي من ضرورات الارتقاء بأداء أوعية النشر المختلفة ، التي تأتي المجلات العلمية في مقدمتها، وخاصة أن ما تُقرُّه للنشر يمثل الدعامة الأساسية للترقيات في الكوادر الجامعية.

كان ما تقدم يهدف إلى الارتقاء بالبحث العلمي بشكل عام ويرفع من مستوى ما يرد على المجلات العلمية من البحوث والدراسات .

ونتطرق فيما يلي إلى جانب آخر من جوانب هذا الموضوع وهو البيئة الخاصة بالمجلة وكوادرها المختلفة، حيث يتم التعامل مع البحث منذ لحظة وصوله إلى حين إقراره ونشره ،وهذه مسؤولية مهمة ينبغي أن يحرص على أدائها بدقة وإتقان كل فرد من المنتسبين إلى العمل في المجلة، وسنستعرض فيما يلي بعض الملاحظات التي نرى أنها مفيدة في الوصول إلى المكانة المأمولة للمجلة العلمية:

أولاً– رئاسة المجلة العلمية، وخاصة في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، يجب أن توكل إلى شخص عُرف عنه، بالإضافة إلى مكانته ومرتبته الأكاديمية، ثقافته الموسوعية في مجالات المجلة التي يشرف عليها أو يرأس تحريرها، و أن تكون له القدرة على التقدير المبدئي لمستوى البحث، وتسمية المحكمين المختصين في تلك المجالات.

وقد يكتسب رئيس التحرير ذلك الأمر بالممارسة الطويلة والخبرة المتراكمة ، ولكن لوائح بعض الجامعات تقصر رئاسة التحرير على فترة زمنية محدودة، وهذا أمر قد يضر بمستوى المجلة العلمية، فمن الواجب الانتفاع أطول فترة ممكنة بالأكفاء المميزين من رؤساء التحرير، والتمديد لهم وتيسير مهمتهم .

ثانياً– الاختيار المناسب لإدارة المجلة، مدير التحرير وسكرتارية التحرير، وتأهيلهم باستمرار عن طريق الدورات المتخصصة في فن التحرير وقواعده، وكيفية التعامل مع النص العلمي. فليس كافيا أن يتقن المحرر اللغة العربية، بل ينبغي عليه أن يعرف أصول التحرير العام للنص. ويمكن تخصيص أحد سكرتارية التحرير لمراجعة أدبيات البحث في المكتبة، أو مضاهاة نصوصه مع ما في الإنترنت للاطمئنان على الأمانة العلمية للباحث، وأن يسبق هذا العمل إرسال البحث إلى المحكم. وخاصة بعد أن شاعت في الآونة الأخيرة كثير من الظواهر السلبية المتعلقة بالأمانة العلمية.

إن مدير التحرير وسكرتارية المجلة إذا ما أحسن اختيارهم وتدريبهم فسوف يكونون دعامة مهمة للمجلة العلمية، يتوقف مستواها على ما يبذلونه من جهد، وما يمتلكونه من خبرة، فهم الموظفون الدائمون، في حين أن رئيس التحرير مرتبط بفترة محدودة كما سبق القول .

ثالثاً – تعيّن بعض المجلات بجانب هيئة التحرير هيئة استشارية تتألف من عدد من المختصين المميزين على مستوى الوطن العربي. وأحيانا من خارجه. وهذه الهيئة في غالب الأمر ليست سوى هيئة صورية عند أكثر المجلات فلا تُستدعى لتبادل الرأي إلا نادراً، ولا يستفاد منها في تحكيم البحوث إلا في أضيق الحدود. وترسل بعض المجلات في نهاية كل عام الأعداد التي صدرت فيه إلى المستشارين لتقيميها وإبداء الرأي، ولا فائدة من هذا بعد أن تم نشر البحوث وتم تداولها، أقول هذا عن تجربة مع بعض المجلات التي وضع اسمي ضمن قائمة المستشارين، ومع أن هناك بعض الاستثناءات غير أن الغالب هو ما ذكرناه. ومن الواجب تفعيل مثل هذه الهيئة، والاستفادة الممكنة منها، وخاصة أن أولئك المستشارين من الأكاديميين المتميزين يمكنهم أن يثروا عملية التحكيم ويرفعوا المستوى العلمي للمجلة من خلال رؤيتهم وخبرتهم العلمية.

رابعاً – التحكيم هو الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها المجلة العلمية في الحفاظ على مستواها ومكانتها الأكاديمية والبحثية. ومن خلال عملية التحكيم يمكن معرفة جوانب الضعف والقوة في البحث المقدم للمجلة ومدى التزام الباحث بضوابط البحث العلمي ومناهجه. وعلى المحكم أن يكون موضوعيا في حكمه، عادلا في نقده، وأن تكون توصياته واضحة لا لبس فيها.

ويعاني المسؤولون عن تحرير المجلات العلمية من مستوى الأداء التحكيمي لبعض المحكمين، مما يضطرهم إلى إرسال البحث إلى أكثر من محكم من أجل ضمان الجودة، وهذا يؤدي إلى تأخير نشر البحث، وإضافة تكلفة جديدة على المجلة. ومن بين ما يعانيه أولئك المسؤولون عامل المجاملة إذا كان المحكم يعرف الباحث أو تربطه صلة ما به، فيكتب المحكم صيغة مبهمة حول صلاحية البحث للنشر، أو يكتب عددا كبيرا من الملاحظات التي ينصح الكاتب بالنظر فيها وإصلاح بحثه في ضوئها. في حين أن تلك الملاحظات هي في حقيقتها إقرار غير مباشر من المحكم بعدم صلاحية البحث. وهنا يقع على رئيس التحرير وهيئة التحرير مسؤولية التنبه إلى ذلك، وحسم الأمر، وذلك برفض البحث، إذا ما كانت ملاحظات المحكم تتجاوز التعديلات المعقولة.

ويستحسن في هذه الحالة اختيار محكمين من خارج

الجامعة التي ينتسب إليها الباحث، رفعا للحرج ومنعا للشبهات والمجاملات، وأن تسعى المجلة إلى تكوين مجموعة من المحكمين الموثوق بهم، الذين ثبت من التجربة دقتهم وأمانتهم في أعمال التحكيم، ولتحقيق ارتباطهم بالمجلة لا بد من مضاعفة مكافآتهم، واللقاء بهم بين وقت وآخر من أجل توثيق ذلك الارتباط، وتحري السبل المناسبة للارتقاء بالمجلة.

ولما كان موضوع التحكيم هو بيت القصيد في هذا اللقاء، فإن من واجبنا أن نتوقف عند قضية مهمة تتعلق برؤية المحكم ووجهة نظره في العمل الذي يوكل إليه. وقد قمت بتوزيع استبانة على نخبة مختارة من الأساتذة الذين مارسوا عملية التحكيم في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، وقد تضمنت الاستبانة المذكورة ثلاثة محاور ،هي: مضمون المادة المحكمة، و مردود عملية التحكيم،و فاعلية عملية التحكيم.

وقد خلصت آراء معظم المحكمين الذين تمت استجابتهم من خلال الاستبانة المعدّة لهذا الغرض إلى ما يلي:

ضرورة أن تكون المادة العلمية المراد تحكيمها مرتبطة بمجال تخصص المحكم، وأن تتوافر فيها من الشروط والضوابط ما يجعلها ملائمة لعملية التحكيم، وأن تكون معدة في شكلها العلمي المناسب، وحبذا عرضها على لجنة علمية لتقديرها قبل عرضها على التحكيم.

من الضروري ألا يكلف المحكم بتحكيم عدة موضوعات في وقت واحد لأن ذلك قد يؤثر على عمليات التحكيم التي تستلزم وقتاً وجهداً كبيريْن من المحكم لإخضاع مادة التحكيم للمعايير الخاصة بذلك، بالإضافة إلى أن الوقت المستغرق في عملية التحكيم يستقطع من الوقت المخصص للمهام العلمية والأكاديمية للمحكم، ومن ثم فإنه من الضروري أن يكون الحافز المادي مناسباً للجهد المبذول في عملية التحكيم.

تؤدي عملية التحكيم إلى إثراء المادة المحكمة علمياً، و الأخذ بآلية التحكيم يؤدي إلى تحقيق العدالة في التقويم وتجويد أداء الباحثين، والارتقاء بمستوى التحكيم يؤدي إلى تحسين العملية البحثية، بالإضافة إلى أن عملية التحكيم تساعد على تبني أفكار ورؤى جديدة تثري المجال الفكري.

يستفيد المحكم من عملية التحكيم فهي تحقق له مردوداً علمياً، إذ إنها من العمليات البحثية وليست من العمليات الإجرائية الروتينية.

وختاما ،كنت أتمنى أن يكون بيننا ممثلون عن المؤسسات المعنية بالتحكيم العلمي في بعض الدول الأوربية، فلديهم تجارب تستحق أن تدرس، وأن يستفاد منها في هذا المجال.

ويمكن تلخيص ما سبق بيانه فيما يلي:

أولاً - تهيئة الأجواء للبحث العلمي السليم عن طريق عقد الندوات والمناظرات ، وتشجيع الروح النقدية بين الباحثين.

ثانيا - إصلاح بيئة العمل في المجلة، وتفعيل أدوار هيئات التحرير والمستشارين، والاستفادة منهم على النحو المطلوب.

ثالثاً – توفير الاستقرار الوظيفي والتدريب المتواصل على أعمال التحرير.

رابعاً - اختيار مجموعة من المحكمين الذين أثبتت التجربة دقتهم في الفحص، وأمانتهم في إبداء الرأي.

خامساً - الإفادة من تجارب المؤسسات العالمية المعنية بالتحكيم، وخاصة في بعض الدول الأوربية المتقدمة في هذا المجال.

تهيئة المجلات والدوريات العربية لإدراجها في أوعية النشر الدولية: تجربة جامعة الملك سعود

إعداد
أ.د. أحمد بن سالم العامري
وكيل جامعة الملك سعود للدراسات العليا والبحث العلمي
جامعة الملك سعود
الرياض - المملكة العربية السعودية

مستخلص:
تشير مؤشرات النشر الدولي للبحوث والأوراق العلمية –في مجملها– إلى ضعف الإسهام العربي في رصيد المعرفة البشرية، والحقيقة أن جزءًا كبيراً من هذا الضعف يعود إلى تدني تمثيل أوعية النشر العربية في قواعد المعلومات العالمية، مثل: قاعدة بيانات شبكة العلوم –ISI، ومن ثم فإن السعي لإدراج الدوريات العربية في هذه القواعد سيفتح آفاقاً أرحب كي يصل الإنتاج العلمي العربي، وتوثق إضافته إلى المعرفة في المستوى الدولي.
وقد سعت جامعة الملك سعود، ممثلة في عمادة البحث العلمي، إلى تطوير أوعية النشر والمجلات والدوريات الصادرة باللغة العربية، واتخذت العديد من الخطوات الجادة في سبيل تضمين هذه الأوعية ضمن مجلات شبكة العلوم –ISI. ولذلك تركز هذه الورقة على استعراض جهود الجامعة في سبيل تحقيق ذلك، منذ صدور قرار معالي مدير الجامعة بتشكيل فريق عمل لتهيئة المجلات الصادرة باللغة العربية، تمهيداً لتضمينها في قاعدة بيانات شبكة العلوم، وما تلا ذلك من خطوات مثل تغيير مسمى بعض الدوريات المعنية، وتشكيل مجلس نشر علمي يتولى الإشراف على هذه الدوريات، وتصميم الدوريات بالأسلوب الذي يتوافق مع المعايير القياسية الدولية لتحرير الدوريات العلمية ونشرها، وغيرها من الخطوات والآليات التنفيذية في سبيل تحقيق أهداف مبادرة الجامعة لتطوير المجلات الصادرة باللغة العربية.

مقدمة:
تمثل اللغات أوعية لحفظ الثقافة والتراث ونقل المعرفة وإنتاجها، وأداة محركة للفكر الإنساني، وهي أفضل وسيلة للتعبير عن الانتماء لثقافة معينة، ولغتنا العربية هي الوسيلة الناجعة للحفاظ على جذورنا وهويتنا العربية والإسلامية. ولا بدَّ في خضم ما نشهده من صراعات إقليمية وعالمية من العناية بلغة القرآن وتنميتها في نفوس أبنائنا وبناتنا، كي يرتبطوا بثقافتهم ومجتمعهم وقيمهم. ولنا أن نفخر ونعتز بلغتنا العربية، وهي لغة أعظم الكتب، وهو القرآن الكريم « إِنَّآ أَنْزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ» (يوسف –٢)، وهي لغة حية غنية بمفرداتها، نابضة بالحياة، مستمرة في الحفاظ على أصالتها منذ آلاف الأعوام، ومتميِّزة عن غيرها من اللغات بقدرتها على مواكبة الحاضر، وبناء المستقبل. ولا شك أن القرون الخمسة الماضية قد شهدت تراجعاً للغة العربية في مجال النشر العلمي في ظل سطوة اللغة الإنجليزية وهيمنتها، وخاصة في التخصصات العلمية والصحية، وأصبح النشر باللغات الأجنبية هو باب العبور إلى العالمية، والطريق الأمثل لوصول منتج الباحث وفكره إلى الآخرين، وبالطبع يرجع ذلك إلى تفوُّق الغرب من الناحية العلمية، وانتقال السيطرة في مجال العلوم من الشرق إلى الغرب، وأصبحت الجامعات الأمريكية والأوروبية مقصد الباحثين والدارسين للاستفادة مما لديهم من الإمكانات العلمية المتوافرة، ويتطلب ذلك تعلُّم لغات الغرب، وإتقانها، والكتابة بها، وكل ذلك على حساب اللغة الأم.
ويلاحظ أن الأرقام التي ترصدها بعض الجهات المعنية بمؤشرات الأداء العلمي والنشر الدولي تشير في جملتها إلى ضعف الإسهام العربي في رصيد المعرفة البشرية المعاصرة، غير أن المتأمل في مدى دقة هذه المؤشرات من حيث طبيعة البيانات التي تعتمد عليها والمقاييس الإحصائية التي تستخدمها يكتشف أنها مؤشرات لا تعبر في حقيقة الأمر عن واقع هذا الإسهام العربي، بقدر ما تعكس غياب تمثيل هذا الرصيد في منافذ النشر الدولية، وبخاصة تلك المدرجة ضمن قواعد النشر العالمية، مثل: قاعدة بيانات شبكة العلوم (Web of Science-ISI).

ومن هذا المنطلق، قامت جامعة الملك سعود باتخاذ عدة خطوات لإدراج المجلات العربية في قواعد البيانات العالمية، مثل قاعدة بيانات شبكة العلوم (Web of Science-ISI)، وهو ما يمنح الفرصة لعرض الإنتاج الفكري للباحثين العرب، وخصوصاً الناشرين في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية، على الباحثين في كل أنحاء العالم. وتستعرض هذه الورقة تجربة

جامعة الملك سعود لإدراج المجلات والدوريات العربية في قواعد البيانات العالمية.

أهمية التجربة:

تعدُّ قواعد نشر شبكة العلوم وما تحتويه من أوعية النشر من أوثق قواعد النشر العالمية حيث تفهرس الناتج العلمي منذ العام ١٩٠٠م إلى يومنا هذا. المجموع التراكمي للنشر العلمي في مستوى العالم، والموثق من الأوراق العلمية المحكمة (Article Types and Review Article) بلغ أكثر من ٣٦,٢ مليون ورقة علمية محكّمة. ضمن هذا الكم من النشر العلمي الموثق، بلغ مجموع النشر للدول العربية ٣٦١٢٥١ ورقة علمية محكمة، نشرت بين الفترة ١٩٠٠م إلى ١١ سبتمبر ٢٠١٥م. وهو ما يمثل ما نسبته ٠,٩% من الناتج العالمي (٣٦١٢٥١/٣٦٦٢٦٨١٨=٠,٩٨٦%). أما في العام ٢٠١٤ م فقد بلغ الناتج البحثي الموثَّق في قواعد نشر شبكة العلوم ١٥٠١٦٨٠ (أكثر من مليون ونصف المليون) ورقة محكمة، شاركت الدول العربية في نشر ما مجموعه ٣٢٨٤٦ ورقة علمية محكمة؛ أي ما نسبته ٢,١٩%. لكن ينبغي الإشارة إلى أن هذه النسبة متدنية جداً، حيث إن المتوقع من النشر لحجم سكان العالم العربي (٣٧٧ مليون نسمة في العام ٢٠١٤) هو في حدود الـ ١١%؛ أي في حدود الـ ٧٨ ألف ورقة. قد يبدو مستغرباً لكنه حقيقة، إذ إن الناتج البحثي العالمي للعام ١٩٠٠م من الأوراق البحثية المحكمة والمفهرسة في قواعد بيانات شبكة العلوم اشتمل على ورقة بحثية واحدة ينتمي مؤلفها إلى دولة مصر، تبعها ثلاث أوراق في العام ١٩٠٢م، وثلاث أخرى للعام ١٩٠٣م، لتتوالى بعد ذلك الأوراق المنشورة.

أما ظهور أول ورقة بحثية باللغة العربية في قواعد بيانات شبكة العلوم فكان في العام ١٩٨٩م. أما مجموع ما تم نشره باللغة العربية تراكمياً بين العام ١٩٨٩ إلي نهاية ٢٠١٤م فقد بلغ ١٨٣ ورقة بحثية. تجدر الإشارة إلى أن قواعد بيانات شبكة العلوم تنسب الأوراق البحثية إلى لغة معينة إذا كانت الورقة جميعها منشورة في تلك اللغة، أو كان مستخلص الورقة قد كُتِبَ بتلك اللغة. يظهر جلياً لمتفحّص النشر العربي في قواعد بيانات شبكة العلوم كان بسبب إدراج دوريات عربية ثنائية اللغة (عربي/إنجليزي، أو عربي/فرنسي، أو عربي/أسباني، أو عربي/ألماني)، مثل: مجلة الخليج العربي للبحوث العلمية، والمجلة العربية للعلوم والهندسة، والمجلة المصرية للمبيدات، ومجلة الأدب العربي، وغيرها من الدوريات.

جدول رقم (١) عدد الأوراق المنشورة بقواعد شبكة العلوم (Web of Science-ISI) باللغة العربية في الفترة من ١٩٨٩م – ٢٠١٤م

السنة	عدد الأوراق المنشورة باللغة العربية	السنة	عدد الأوراق المنشورة باللغة العربية
١٩٨٩	١	٢٠٠٢	٣
١٩٩٠	٢	٢٠٠٣	٨
١٩٩١	٣	٢٠٠٤	٢
١٩٩٢	٠	٢٠٠٥	٠
١٩٩٣	٢	٢٠٠٦	١
١٩٩٤	٠	٢٠٠٧	٥٣
١٩٩٥	٠	٢٠٠٨	٨
١٩٩٦	٠	٢٠٠٩	٦
١٩٩٧	٢	٢٠١٠	٢١
١٩٩٨	٢٠	٢٠١١	١٣
١٩٩٩	١٣	٢٠١٢	٩
٢٠٠٠	٧	٢٠١٣	١
٢٠٠١	٧	٢٠١٤	١

يشير الجدول (١) إلى عدد البحوث والأوراق العلمية المنشورة باللغة العربية منذ ظهور أوَّل ورقة بحثية في العام ١٩٨٩ إلى العام ٢٠١٤م. ويلاحظ من هذا الجدول تدني وتذبذب معدلات النشر باللغة العربية. كذلك يبدو أن ٥٠ ورقة بحثية من ناتج عام ٢٠٠٧ حسبت بالخطأ من قبل شبكة العلوم، حيث إن هذه الأوراق

تم نشرها جميعاً ضمن »المجلة الإيرانية لطب الأطفال – Iranian Journal of Pediatrics-ISSN 2008- ٢١٤١) التي تنشر فقط باللغة الإنجليزية، ولربما اللغة الفارسية. باستثناء هذه الأوراق، ينخفض مجمل الناتج البحثي المنشور باللغة العربية إلى ١٣٣ ورقة علمية.

ويشير الجدول (٢) إلى نشر جامعة الملك سعود خلال الفترة من ٢٠٠٠–٢٠١٤ بحسب اللغة كما يلي:

جدول (٢) الأوراق العلمية المنشورة لجامعة الملك سعود بقواعد شبكة العلوم (Web of Science-ISI) بحسب اللغة المستخدمة للفترة من ٢٠٠٠م – ٢٠١٤م

السنة	الانجليزية	العربية	الفرنسية	الألمانية	البرتغالية	المجموع
٢٠٠٠	٣٨٧					٣٨٧
٢٠٠١	٣٨٠					٣٨٠
٢٠٠٢	٣٦٧			١		٣٦٨
٢٠٠٣	٣٩٤		٢			٣٩٦
٢٠٠٤	٣٢٤			١		٣٢٥
٢٠٠٥	٢٩٩		١			٣٠٠
٢٠٠٦	٣١٦					٣١٦
٢٠٠٧	٣٣٨					٣٣٨
٢٠٠٨	٤٥١					٤٥١
٢٠٠٩	٥٨٠				١	٥٨١
٢٠١٠	١٣٥٤					١٣٥٤
٢٠١١	٢٣٩٩		٣			٢٤٠٢
٢٠١٢	٢٧٣٤	١	١			٢٧٣٦
٢٠١٣	٢٦٩٠		١			٢٦٩١
٢٠١٤	٣١٠١		٢			٣١٠٣
المجموع	١٦١١٤	١	١٠	٢	١	١٦١٢٨

مع التأكيد على أن نشر جامعة الملك سعود يفوق هذا العدد بكثير خلال تلك الفترة، حيث تشير تلك الأرقام فقط إلى عدد البحوث المدرجة بقواعد معلومات شبكة العلوم (Web of Science-ISI)، بينما يتمثل إنتاج الجامعة في العديد من الإنتاج العلمي بمختلف أنواعه، لذلك أنشأت الجامعة عام ١٤٣٥هـ »نظام قاعدة الإنتاج العلمي« لأرشفة الإنتاج العلمي لمنسوبي الجامعة، حيث يقومون بإدخال بيانات إنتاجهم العلمي والبحثي في النظام، ويبيِّن الشكل رقم (١) حجم تلك المدخلات وأنواعها، خلال عام واحد منذ تدشين قاعدة الإنتاج، كما يلي:

الشكل رقم (١) مدخلات نظام قاعدة الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود خلال عام واحد

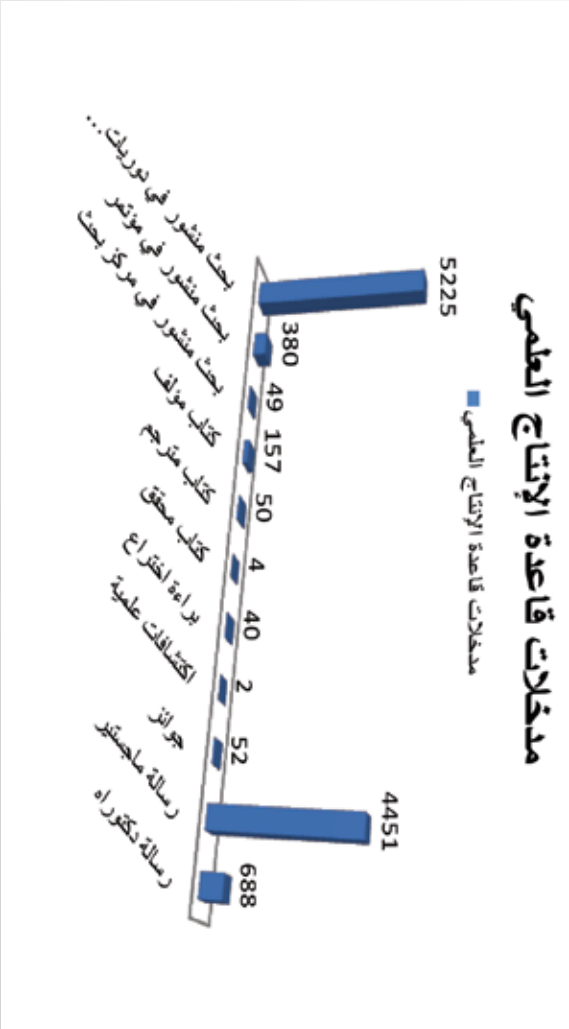

إن تقييم واقع النشر باللغة العربية في قواعد نشر شبكة العلوم، والمعدلات المأمولة والمتوقعة، يجب أن يتم في نوع من الحذر والدقة. فالبيانات المستقاة من شبكة العلوم تشير بوضوح إلى سيطرة اللغة الإنجليزية سيطرة شبه مطلقة على النشر العلمي؛ فأكثر من ٣٣,٥ مليون ورقة محكمة من الـ ٣٦,٦٢٢ مليون ورقة متضمنة في قواعد بيانات شبكة العلوم هي باللغة الإنجليزية، وهو ما يمثل ٩١,٦%. هذه النسبة من النشر باللغة الإنجليزية هي في تزايد كما يشير جدول رقم ٣ فيما يلي:

جدول (٣) النشر العلمي باللغة الإنجليزية بقواعد شبكة العلوم (Web of Science-ISI)

السنة	مجموع النشر العالمي	نسبة النشر باللغة الإنجليزية
١٩٧٨	٤٢٦,٩٢٠	٨١.٤٣%
١٩٨٣	٥١٢,٠٨٧	٨٤.٦٧%
١٩٨٨	٥٦٣,٠٥٢	٨٧.١٠%
١٩٩٣	٦٢٨,٥٥٥	٩١.٩٩%
١٩٩٨	٧٩٨,٦٥٠	٩٣.٨٥%
٢٠٠٣	٨٨٦,٥٩٨	٩٥.٣٦%
٢٠٠٨	١,١٥٦,٩٧٣	٩٤.٨٢%
٢٠١٣	١,٤٦٧,٩٤٩	٩٦.٤٨%
٢٠١٤	١,٥٠١,٦٨٠	٩٧.٠٣%

جميع المؤشرات السابقة تدعو إلى التفكير الجاد، وبذل الجهود لرفع جودة أوعية النشر باللغة العربية؛ لكي نضمن تمثيلها بقواعد البيانات العالمية. كما تشير الإحصاءات (ينظر الملحق رقم ١) إلى تناقص النسب المئوية للنشر باللغات غير الإنجليزية خلال السنوات الثلاثين الماضية، بل أيضاً الأعداد الفعلية للنشر في تلك اللغات في تناقص أيضًا (باستثناء الإسبانية والصينية والبرتغالية). هذه التوجهات في انحسار معدلات وأعداد النشر باللغات غير الإنجليزية، يعكس توجه الباحثين ورغبتهم في النشر باللغة الإنجليزية، واعتمادها لغة أساسية للبحث العلمي من جهة، وكذلك بسبب طبيعة التعاون البحثي الدولي، الذي غالباً ما يتم من خلال اللغة الإنجليزية.

الأهداف:

تعد تهيئة الدوريات التي تنشر باللغة العربية وإدراجها ضمن قواعد البيانات العالمية، ضمن المؤشرات التي تحقق رؤية جامعة الملك سعود، التي تنص على »تقديم تعليم مميَّز، وإنتاج بحوث إبداعية تخدم المجتمع، وتسهم في بناء اقتصاد المعرفة من خلال إيجاد بيئة محفزة للتعليم والإبداع الفكري، والتوظيف الأمثل للتقنية، والشراكة المحلية والعالمية الفاعلة. فإنتاج البحوث الإبداعية يتطلب ضرورة نشر أبحاث في دوريات متميّزة وعالية الجودة. من هنا يأتي اهتمامً الجامعة ومبادرتها في تطوير الدوريات التي تنشر باللغة العربية. كذلك تنطلق المبادرة من الهدف الإستراتيجي الأول من خطة الجامعة KSU2030، الذي ينص على الإجادة في جميع المجالات، والتميُّز في مجالات محددة وكذلك الهدف الإستراتيجي الثالث الذي ينص على الكيف وليس الكم، ويمكن تلخيص أهم الأهداف في ما يلي:

- الارتقاء بالدوريات العربية إلى المستوى العالمي، وفهرستها ضمن قواعد البيانات العالمية تمهيداً لحصولها على معامل التأثير المناسب.
- النهوض بمستوى الدوريات العلمية الصادرة باللغة العربية، كي تتواءم مع معايير النشر الدولي.
- إقرار سياسة النشر الإلكتروني للإنتاج الفكري للجامعة، والتحوُّل من النظام الورقي إلى النظام الإلكتروني والوصول الحر.
- استخدام البرمجيات الحديثة في كشف استدلال البحوث والاقتباسات غير المبررة.
- العمل على تعظيم الاستفادة من النشر العلمي بإتاحته إلكترونياً عبر الشبكة العنكبوتية.

آليات التنفيذ:

بدأ فريق العمل على تهيئة مجلات كلية التربية بجامعة الملك سعود. وتعدُّ هذه المبادرة نتاج عدة لقاءات ومناقشات بين فريق العمل من جهة، والمعنيين بقضايا الدوريات العلمية بالجامعة، وتحديداً رؤساء تحرير

الدوريات المتخصصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية، والمسؤولين في الإدارة العامة للنشر العلمي والمطابع، من جهة ثانية، وتحت رعاية وإشراف عمادة البحث العلمي بالجامعة، التي أثمرت عن توافق في الرؤى، ومن ثم الإجماع على عدة نقاط مهمة، تدفع بنجاح التوجه نحو الهدف الأساس للمشروع، ويمكن إجمال تلك النقاط في الآتي:

- الرغبة الجادة في تهيئة الدوريات لتدرج في قاعدة ISI.
- ترحيب الإدارة العامة للنشر العلمي والمطابع بالتعاون الكامل مع هيئات تحرير الدوريات المعنية.
- الرغبة الحقيقية في إعادة النظر في أسماء الدوريات؛ لتعكس التوجه الموضوعي وليس التبعية المؤسسية للكليات التي تصدرها.
- الرغبة الأكيدة في تكوين هيئات تحرير مستقلة للدوريات المعنية.
- الترحيب بإصدار الدوريات في أقرب وقت في شكل يتوافق ومعايير ISI .

مراحل التنفيذ:

تتمثل خطة تهيئة الدوريات للإدراج ضمن قواعد (شبكة العلوم–ISI) في ثلاث خطوات رئيسة، يتخلل كل منها إجراءات تفصيلية، يمكن إجمالها على النحو الآتي:

١. مرحلة إعادة هيكلة الدوريات القائمة:

وتشمل هذه الخطوة مجموعة من الإجراءات أهمها:

١/١. إعادة النظر في أسماء الدوريات المعنية؛ لتعكس التوجهات الموضوعية، واتِّفقَ أن تكون على النحو التالي:

- مجلة العلوم الاجتماعية، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر: الاقتصاد، وعلم النفس، والسياسة، والجغرافيا...
- مجلة الدراسات الإسلامية (تم اعتمادها وفقا للمواصفات الجديدة).
- مجلة الحقوق.
- مجلة العلوم الإدارية، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر: المحاسبة، والتسويق، والمالية، وإدارة الأعمال.
- مجلة العلوم الإنسانية، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر:اللغات، والآداب، والتاريخ.
- مجلة العلوم التربوية.
- مجلة الآثار والسياحة.

٢/١. مقترح تشكيل مجلس نشر علمي يتولى الإشراف على هذه الدوريات:

ويتبع مجلس النشر العلمي وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي وبرئاسة وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، وتكون مهامه على النحو الآتي:

- رسم إستراتيجية وسياسة النشر العلمي في الجامعة، ومتابعة تنفيذها.
- تحديد الدوريات العلمية واختصاصاتها المختلفة.
- اختيار رؤساء تحرير الدوريات العلمية.
- اعتماد تشكيل الهيئات الاستشارية والتحريرية للدوريات العلمية.
- اعتماد تعيين مديري تحرير وسكرتارية التحرير للدوريات العلمية.
- إقرار السياسات الفرعية للدوريات العلمية.
- متابعة الأداء العلمي للدوريات وتقييمها.
- التنسيق مع منافذ النشر الأخرى بالجامعة (مركز الترجمة، مراكز البحوث والدراسات ...)
- اعتماد قواعد وضوابط النشر بالدوريات العلمية من الناحيتين الأكاديمية والفنية (التحكيم وقضاياه، الإخراج الفني).

٣/١. تشكيل هيئة تحرير مستقلة لكل دورية.

٤/١. تشكيل هيئة استشارية مستقلة لكل دورية، يراعى عند تشكيلها التنوع الدولي.

٥/١. تعيين سكرتارية فنية مؤهلة لكل دورية.

٦/١. تعيين مدير تحرير مؤهل لكل دورية.

٧/١. إنشاء مواقع إلكترونية لكل دورية مع توفير الإمكانات الفنية اللازمة لإدارة إجراءات تحرير الدورية إلكترونياً.

٢. إخراج الدوريات بالأسلوب الذي يتوافق مع المعايير القياسية الدولية لتحرير الدوريات العلمية ونشرها، وتحديداً في الجوانب التالية:

١/٢. انتظام النشر: حيث يفضل الإشارة بشكل واضح في صفحة عنوان الدورية إلى فترات نشرها ومواعيد صدورها، ويتحقق ذلك من خلال ما يلي:

١/١/٢. قيام هيئة تحرير كل دورية بتحديد مواعيد تلقي البحوث القابلة للنشر، بحيث تُستلم مراجعة ومحررة قبل نشر العدد بشهرين على أقل تقدير.

٢/١/٢. وضع معايير التحكيم وآلياته ونماذجه، وتحديد مواعيد صارمة للتحكيم مع تطبيق آليات التحكيم الإلكتروني.

٣/١/٢. قيام هيئات التحرير بالعمل على توفير رصيد

كاف من البحوث والدراسات القابلة للنشر ووضعها في قوائم أولويات النشر بناءً على معايير علمية أو فنية.
٤/١/٢. تحديد عدد معين لصفحات كل عدد من الدورية، يتم نشره على ألا يتم تجاوزه، وعليه يتم إلزام الباحثين المتقدمين بنشر بحوثهم وفقاً لهذا التحديد.
٢/٢. تحديد المجال الموضوعي العام الذي تغطيه كل دورية، وكذا التخصصات والاهتمامات الفرعية التي تغطيها؛ وينبغي أن تحرص هيئة تحرير الدورية على التثبت من وثاقة ما يقدم للنشر لمجالات اهتماماتها.
٣/٢. الإعلان الواضح في الصفحة الرئيسة للدورية عن هيئتها الاستشارية، وكذا هيئة التحرير.
٤/٢. العمل على تحقيق الوظيفة العلمية والإعلامية للدورية: ويتم ذلك من خلال تحديد أبواب وفئات ما يتم نشره من بحوث في كل عدد، ولعل من أهم الفئات التي ينبغي أن تضمن ما يلي: البحوث الأصيلة، والمراجعات العلمية، وتقارير البحوث، والمراسلات العلمية القصيرة، والإعلام بالفعاليات العلمية المرتقبة في المجال كالمؤتمرات، والندوات، وعروض الكتب، وغيرها من مصادر المعلومات الحديثة في مجالات الاهتمام. وهنا تقع المسؤولية على هيئة التحرير في تصنيف ما يقدم للدورية من بحوث ومقالات وغيرها من الإسهامات، كلّ بحسب نوعيته، ويجب أن تعكس قائمة محتويات جميع أعداد الدورية هذا التصنيف.
٥/٢. أن تتضمن الدورية بجميع أعدادها، وتحديداً في ظهر صفحة العنوان قواعد النشر وضوابطه كاملة، مع توضيح الإرشادات اللازمة لدعم تعاون الباحثين مع هيئة وسكرتارية تحرير كل دورية، والتأكيد على قبول نشر ما يلتزم بهذه الضوابط، والاعتذار عن نشر ما لم يلتزم بذلك.
٦/٢. الإعلان الواضح عن التوجه نحو التنوع الدولي في النشر، ورغبة الدورية في فتح أبوابها لجميع الجهود العلمية الأصيلة دون التحيُّز للمؤسسة التي تتبعها. ويُفضل أن يستكتب الباحثون الدوليون المتميزون في مجال تخصص الدورية.
٧/٢. الحرص على إدراج الدورية في أكبر عدد ممكن من قواعد البيانات البيليوجرافية الدولية Bibliographic Databases، بما يكفل لها سعة الانتشار والإحاطة بمحتواها. وفي هذا الصدد تعمل هيئة التحرير على اختيار القواعد المناسبة، ومن ثم التواصل مع منتجيها، أو موزعيها لضمان تكشيفها وفق آليات فنية محددة، على أن يتم ذلك بشكل رسمي ووفق عقد يوقع من الطرفين، وبما يضمن حقوق الدورية في نشر محتواها، ثم الإعلان الواضح في الصفحة الرئيسة لها عن أسماء قواعد البيانات التي تكشف بها.
٣. إعادة النظر في أساليب عرض البحوث والدراسات المنشورة في الدوريات المعنية، وتحديداً في الجوانب التالية:
١/٣. عناوين المقالات والدراسات التي تنشر بالدورية، حيث يتم وضع إرشادات محددة تساعد الباحثين والمحكمين على صياغة عناوين ما يقدم للنشر في الدوريات، وبما يضمن أن تكون العناوين دالة وكافية للتعبير عن الموضوعات التي تتناولها.
٢/٣. البيانات المكتملة للباحثين باللغتين العربية والإنجليزية التي تشمل الاسم الكامل للمؤلف، ومعلومات الانتماء المؤسسي، ومعلومات الاتصال.
٣/٣. صياغة الكلمات الموضوعية الدالة keywords على محتوى المادة العلمية المنشورة باللغتين العربية والإنجليزية.
٤/٣. إرفاق المستخلصات الإعلامية informative abstracts الدقيقة مع كل المواد العلمية التي تقدم للنشر باللغتين العربية والإنجليزية، ويستثنى من ذلك العروض والإعلان عن الفعاليات المستقبلية.
٥/٣. الالتزام في صياغة البيانات الببليوجرافية للمواد المستشهد بأحد الأدلة الإرشادية المعنية بصياغة المراجع (ويُقترح هنا استخدام معيار جمعية علم النفس الأمريكية APA، أو معيار شيكاغو Chicago manual) .
٦/٣. ترد المواد المستشهد بها بلغاتها الأصلية، ما دامت بإحدى الهجائيات اللاتينية، أما بالنسبة إلى المواد العربية فتترجم بياناتها إلى اللغة الإنجليزية، باستثناء أسماء المؤلفين فتنقل مرومنة، وفقاً لقواعد مكتبة الكونجرس للرومنة.

ملحق رقم (١): النشر العلمي في قواعد نشر شبكة العلوم (Web of Science-ISI)
بحسب اللغات العشر الأولى

YEAR/ السنة									
2014	2013	2008	2003	1998	1993	1988	1983	1978	
1501680	1467949	1156973	886598	798650	628555	563052	512087	426920	Global Ouput/ النشر العالمي
									Language & % اللغة والنسبة
1,457,066	1,416,304	1,096,996	845,420	749,509	578,198	490,406	433,574	347,660	ENGLISH
97%	96%	95%	95%	94%	92%	87%	85%	81%	% of English
9,144	10,580	11,909	11,192	13,925	14,621	20,146	24,159	27,238	GERMAN
1%	1%	1%	1%	2%	2%	4%	5%	6%	% of German
6,978	8,384	10,664	10,038	12,974	12,704	16,128	18,828	19,169	FRENCH
0%	1%	1%	1%	2%	2%	3%	4%	4%	% of French
1,787	2,150	2,733	3,243	8,697	13,111	23,430	21,950	18,150	RUSSIAN
0%	0%	0%	0%	1%	2%	4%	4%	4%	% of Russian'
8,259	8,967	8,946	3,850	3,841	2,840	3,371	3,851	3,735	SPANISH
1%	1%	1%	0%	0%	0%	1%	1%	1%	% of Spanish
1,553	1,724	1,765	1,631	1,604	1,434	1,842	1,818	2,880	ITALIAN
0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	1%	% of Italian
1,169	1,152	1,739	2,085	2,767	2,627	3,011	3,851	2,870	JAPANESE
0%	0%	0%	0%	0%	0%	1%	1%	1%	% of Japanese
728	776	695	399	622	735	1,151	1,232	1,178	CZECH
0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	% of Czech
6,128	7,126	7,374	5,483	1,970	374	512	532	204	CHINESE
0%	0%	1%	1%	0%	0%	0%	0%	0%	% of Chibese
4,509	5,289	6,788	1,180	815	349	549	537	319	PORTUGUES
0%	0%	1%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	% of Portugues

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

النشر العلمي المحكم لأبحاث الدراسات الإسلامية في دول الخليج العربي: مشاكل وحلول

الأستاذ الدكتور/ عبدالحكيم بن يوسف الخليفي
أستاذ الفلسفة الإسلامية بقسم الدراسات الإسلامية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية- جامعة قطر

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

المقدمة:

تعاني أبحاث الدراسات الإسلامية المكتوبة باللغة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي من ضعف في أثرها العلمي، وضمور في ثراءها المعرفي. وهي ظاهرة حري بجامعاتنا الوطنية الالتفات إليها، ووضع الحلول لعلاجها، بغية النهوض بمستوى البحث الأكاديمي فيها. وتحاول هذه الورقة تقديم بعض الرؤى حول تشخيص أسباب هذه الظاهرة أولا، ثم تقديم بعض الاقتراحات التي يمكنها أن تسهم في العمل على علاج هذه الظاهرة ثانيا. وتتمثل الفرضية الأساسية لهذه الورقة في أن عدم انفتاح الدراسات الإسلامية على المناهج العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية يمكن اعتباره من أهم أسباب حالة الضعف التي يعاني منها البحث الأكاديمي الإسلامي.

ستبدأ هذه الورقة بعرض لبعض مظاهر الضعف الذي تعاني منه أبحاث الدراسات الإسلامية والتي من أهمها عدم انفتاح الدراسات الإسلامية بالقدر الكافي على العلوم الاجتماعية والإنسانية الحديثة، بعد ذلك ستحاول الورقة بالقيام بعملية ترسيم للعلاقة المفترض قيامها بين الدراسات الإسلامية والعلوم الاجتماعية والإنسانية الحديثة، وأنها انفتاح على المناهج بما يحافظ على الخصوصية المعتبرة لمناهج العلوم الشرعية، وليس تبنيا تاما لها، لكي تنتقل الورقة إلى القسم الثالث حيث ستقدم بعض المقترحات والحلول والتي يمكن الأخذ بها من قبل جامعاتنا الوطنية والمؤسسات الأكاديمية في المنطقة للنهوض بمستوى البحث العلمي الإسلامي. في الخاتمة سيتم تلخيص أهم النقاط التي جاءت في الورقة.

١- مظاهر الضعف في البحث الأكاديمي الإسلامي:

كيف يمكن تحديد أو تعيين مظاهر الضعف في البحث المحكم في الدراسات الإسلامية؟ في الحقيقة لا توجد مؤشرات معتمدة في هذا المجال، كتلك التي تحدد ضعف أو قوة الحوليات العلمية. بيد أن هذا لا يمنع من القول بأن مسألة الضعف هذه غدت الآن ظاهرة بات المختصون بالدراسات الإسلامية على وعي بها. والمؤكد أن ظاهرة ضعف البحث العلمي الإسلامي هذه ينبغي أن ينظر إليها على أنها عرض لعلل أعمق تمس في حقيقة الأمر واقع الدراسات الإسلامية في جامعاتنا الوطنية. فمشكلة ضعف البحث الأكاديمي لا يمكن النظر إليها بمعزل عن السياق الذي وجدت فيه، وهو البيئة التعليمية كما نمارسها في الدراسات الإسلامية. سوف أشير وبصورة مقتضبة إلى ما يتعلق بالبيئة التعليمية للدرسات الإسلامية في القسم الثالث من هذه الورقة، أما الآن فسأتناول ما يتعلق بالضعف العلمي الذي يعاني منه البحث الأكاديمي الإسلامي، وأبدأ بما أراه أنه يمثل أهم مظاهر الضعف في البحث الأكاديمي الإسلامي.

١- التعامل مع موضوع البحث على أنه معطى وليس ظاهرة. فموضوع البحث لا ينظر إليه على أنه ظاهرة تتطلب منهجا يتم تناوله من خلال إثبات فرضية تفسيرية، بل يؤخذ على أنه معطى يتم التعامل معه من خلال تعريفه لغة واصطلاحا بحيث يشكل هذا التعريف المدخل الطبيعي والوحيد إلى موضوع البحث لكي تبدأ بعد ذلك المناقشات المذهبية. فالفرضية في مثل هذا الطرح هي أن مسألة البحث ولدت مكتملة، وأن الأدلة المذهبية هي المحدد الرئيس لطبيعة المسألة، كما أنها هي، أيضا، المدخل الطبعي لفهم المسألة، وأن ليس هناك أسباب أخرى يمكن أن تقف وراءها سواء كانت أسبابا فكرية أو تاريخية، أو قتصادية أو اجتماعية أو غيرها.

٢- تبني أبحاث الدراسات الإسلامية في غالب الأحيان للغة وصفية يغيب عنها التحليل والنقد العلمي. فالبحث الإسلامي غالبا ما يكون وصفا لما هو موجود في الكتب من آراء وأقوال ،بحيث لا يعدو أن يكون تجميعا لها من ناحية، ثم إعادة صياغة لها من ناحية أخرى، مع التركيز في غالب الأحيان على المناقشات المذهبية. ولعل هذا

السبب له ارتباط بالذي ذكرناه أعلاه.

٣- الطول النسبي للبحث العلمي الإسلامي:

تتسم أبحاث الدراسات الإسلامية نوعا ما بطولها النسبي مقارنة بالأبحاث المقدمة في المجلات العالمية في تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية. ولعل هذا مرده في غالب الأحيان إلى تبني لغة إنشائية، بالإضافة إلى عدم تركيز البحث حول مشكلة محددة، والشروع في تناولها مباشرة.

٤- عدم انفتاح الدراسات الإسلامية على مناهج العلوم الاجتماعية والإنسانية بصورة كافية. فالملاحظ أن أبحاث الدراسات الإسلامية تكاد تكون منغلقة على مناهجها الخاصة بها لكأن الفرضية أن هذه المناهج هي الوحيدة المخولة بدراسة العلوم الإسلامية. والحق أن عدم الانفتاح هذا فرض عليها عزلة علمية عن العالم الخارجي.. ذلك لأن المناهج الإسلامية الشرعية في غالبها مبنية على مقدمات دينية خاصة بالمسلمين أنفسهم، والتي لا يمكن للغير أن يتحاور معهم بشأنها، ما جعلها في نهاية تدير حوارا ذاتيا مع نفسها، لا يمكن للآخر المشاركة فيه. أضف إلى ذلك أن عدم الانفتاح هذا فوت عليها فرصة التلاقح الفكري مع هذه العلوم وبالتالي التأثير والتأثر وهو شرط في تقدم المعرفة العلمية، وتطوير المواقف الفكرية الجديدة، كما أنه أسهم في غيابه عن الساحة العلمية الخارجية.

والحق أن عدم حضور البحث العلمي على الساحة العالمية وبالتالي تلاشي تأثيره الخارجي ينبغي أن يقدم لنا مؤشرا مهما على حالة الضعف التي يعاني منها البحث الإسلامي العلمي. ذلك أن قوة البحث العلمي يتحدد بقدرته على إنتاج معارف علمية جديدة تسهم في تقدم المعرفة البشرية. فبالنسبة للعلوم الطبيعية فإن هذا الجديد يتمثل في الاكتشافات العلمية التي تتم، والقوانين العلمية التي تفسر لنا الظواهر الطبيعية. أما بالنسبة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، فإن التقدم العلمي يتمثل في قدرة هذه العلوم على تطوير نظريات جديدة تفسر لنا الظاهرة الاجتماعية أوالاقتصادية. وعلى سبيل المثال فإن علم الاقتصاد الحديث وإن بدأ مع آدم سميث، إلا أنه لم يبق على الوضع الذي تركه عنده مؤسسه، بل تطورمن بعد تطورا كبيرا قاطعا أشواطا بعيدة من ناحية تقديمه لنظريات جديدة للتعامل مع الظاهرة الاقتصادية. وكذلك الحال مع علم الاجتماع وعلم النفس وغيرها من العلوم الاجتماعية حيث نلاحظ أنها لم تقف عند الحدود التي تركها مؤسسوها، بل تطورت، وتم الدفع بها إلى آفاق جديدة، وآراء متنوعة. هذا هو جوهر التقدم العلمي، وهو أيضا في نفس الوقت حقيقة وجوهر قوة البحث العلمي والذي يشكل القوة الدافعة والرئيسة التي تقف وراء التقدم العلمي. فقوة البحث العلمي وضعفه يتحددان بقدرته على توليد النظريات العلمية والمواقف الفكرية الجديدة من عدمه.

فإذا ما أتينا إلى الدراسات الإسلامية فإن نموذج العلوم الاجتماعية يصلح، في رأيي، تبنيه كمعيار للضعف أو القوة فيما يتعلق بالبحث الأكاديمي الإسلامي. بمعنى: هل هناك مواقف فكرية جديدة أمكن للبحث الأكاديمي الإسلامي تطويرها بالاستناد إلى التراث الإسلامي القديم؟ هل استطاع البحث الأكاديمي الإسلامي أن ينطلق بالدراسات الإسلامية نحو آفاق معرفية جديدة بالاستناد إلى الرؤى القديمة أم لا ؟ فعلى سبيل المثال: هل كونك من أصحاب الرأي في الفقه يجعل لك رأيا مختلفا لعلاقة الدولة بالفرد عن ذلك الذي ينتمي إلى مدرسة أهل الحديث في الفقه. هل كونك أشعريا يجعل لك تصورا معينا للأدب يختلف عن تصور الماتريدي أو الحنبلي؟ هل للفقيه الشافعي والذي يرى جواز الأكل من جثة الميت للضرورة رأي مختلف لحقوق الإنسان عن الفقيه الحنفي. الذى يمنع من ذلك بحجة أن حرمة الميت كحرمة الحي. هل لدينا مثل هذه التصورات الإسلامية في هذه المسائل وغيرها بحيث يمكنها أن تتحاور مع نظيراتها المطروحة على الساحة الفكرية العالمية فتفيد وتستفيد؟ هل التراث الإسلامي بتنوعه الفقهي وثرائه الفكري قادر على المساهمة معرفيا على الساحة الدولية؟ أليست مهمة البحث الإسلامي العلمي، وهو المعني بالدرجة الأولى بالتراث الإسلامي، أن يكون قادرا على قراءة المضامين الفكرية للمواقف الفقهية والعقدية الإسلامية والدفع بها إلى الساحة المعرفية الدولية لتشكل اجتهادا إسلاميا يمكن للاخر أن يتحاور معه، ويتأثر به ويؤثر فيه. في رأيي أن هذه من المهام الرئيسة التي ينبغي للبحث العلمي الإسلامي أن يقوم بها، وعدم قدرته على تطوير مثل هذه المواقف الفكرية يمكن اعتباره مؤشرا على حالة الضعف التي يمر بها. ومن هنا كان من الضروري الاحتكاك بالعلوم الاجتماعية والإنسانية والتي تطرح مثل هذه الأسئلة بغية تقديم إجاباته الخاصة به وتزويده بمقاربات منهجية ورؤى متنوعة من شأنها أن تثريه.

الدراسات الإسلامية والانفتاح على العلوم الاجتماعية والانسانية:

تبين مما سبق أنه لتجاوز حالة الضعف التي يعاني منها البحث الأكاديمي الإسلامي، فإن الدراسات الإسلامية مطالبة بالانفتاح وبصورة أكبر على المناهج الحديثة التي طورت في التخصصات العلمية المجاورة سواء كانت العلوم الاجتماعية أم العلوم الإنسانية. بيد أن الإشكالية تكمن في كيفية وطبيعة هذا الانفتاح، كيف يمكننا أن نرسم حدوده، ونحدد مساراته؟ خصوصا ونحن نتحدث عن علوم شرعية لها مناهجها المستقرة منذ زمن بعيد. وهنا بودي أن أقيم تمييزا، أرجو أن يكون واضحا، وذلك بين ما يمكن تسميته بالمناهج الداخلية لدراسة العلوم الإسلامية، وأقصد بها المناهج التي تم تطويرها من خلال تخصصاتها الدقيقة، وهي المناهج الإسلامية المعروفة، وبين المناهج الخارجية، وأعني بها مناهج العلوم الاجتماعية والانسانية. والذي لا شك فيه أن للعلوم الاسلامية خصوصية معينة، بمعنى أن كيفية الحصول على حكم فقهي شرعي إنما تكون من خلال طرائق الاستدلال المعتمدة إسلاميا من كتاب وسنة وإجماع وقياس واستحسان إلخ. كما أن تضعيف حديث أو تصحيحه إنما يتم من خلال الضوابط المعتبرة في علوم مصطلح الحديث، وكذلك تقرير عقيدة إسلامية ما إنما يكون بالرجوع إلى الكتاب والسنة وما ذهب إليه السلف الصالح، وهكذا في بقية المسائل المتعلقة بالدراسات الإسلامية. والمطلوب ليس إحلال مناهج العلوم الاجتماعية محل المناهج الإسلامية المعروفة في تحصيل المعرفة الشرعية من حكم شرعي أو تصحيح حديث شريف أو تضعيفه، وإنما المطلوب هو المزاوجة بين المنهاجين في دراسة العلوم الإسلامية: مناهج الداخل، ومناهج الخارج. فالمسألة ليست تبنيا تاما للمناهج الحديثة، بقدر ما هو انفتاح عليها، مع الحفاظ على الخصوصية الإسلامية في هذا المجال. وهذا الانفتاح أمر مطلوب لتحقيق التلاقح بينهما وهو في رأيي شرط ضروري لتقدم المعرفة العلمية.

هنا بودي أن أشير إلى أن أنه ربما يكون لدى البعض تحفظ حول دراسة العلوم الإسلامية بمناهج العلوم الاجتماعية من جهة أن هذه العلوم مناهجها وضعية، إذ هي تنطلق في دراسة موضوعاتها على أساس أنها ظاهرة، في حين أن مناهج الدراسات الإسلامية تنطلق في دراسة موضوعاتها على أساس أنها معطى أساسه الوحي.

وفي رأيي أن مثل هذا التحفظ لا مبرر له، فنحن تاريخيا كانت لدينا مثل هذه الثنائية، وأقصد بها ثنائية العقل والنقل: ففي دراستنا للعقائد فإن وجود الله تعالى وصدق الرسول من خلال المعجزة هو أمر يتم إثباته بالعقل وليس بالنقل، فإذا تم إثبات هذين الأصلين بالعقل سلم بعد ذلك كل ما جاء عنهما. هذا باختصار طبعا، إذ المحل ليس محل تفصيل.

فكما زاوج أسلافنا رحمهم الله تعالى بين هذين المصدرين، أو الدليلين، أعني العقل والنقل، أرى أنه من الواجب على المتخصصين في مجال الدراسات الإسلامية أن يزاوجوا بين المناهج الداخلية والمناهج الخارجية في دراسة التراث الإسلامي. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن تبني مثل هذه المناهج الوضعية لا يعني تبني النظرة الوضعية للعلم الحديث كرؤية وجودية، بل يمكننا أن نتبنى العلم الحديث الوضعي كمنهج، وهذا كاف فيما نحن بصدده، إذ المقصود استخدام هذه المناهج الحديثة من دون أن نلتزم بالرؤية الميتافيزيقية لها. ومرة أخرى لنا في تراثنا الإسلامي سلف صالح في هذا المجال. فالسببية أو العلاقة بين السبب والمسبب نظر إليها فلاسفة الإسلام نظرة ميتافيزيقية، وقرروا بالتالي أن العلاقة بينهما علاقة ضرورية تعبر عن خصائص ذاتية مما أدى بالبعض منهم إلى عدم قبول المعجزات على ظاهرها، في حين ذهب الأشاعرة من أهل السنة والجماعة إلى القبول بالسببية على أنها علاقة تتابع واطراد وحسب، ولم يتورطوا فيما تورط فيه فلاسفة الإسلام من إنكار للمعجزات.

أما وقد عرفنا كيفية افتاح الدراسات الإسلامية على مناهج العلوم الاجتماعية والإنسانية وأنها ليست تبن بالكامل، يجدر بنا الآن أن نتبين كيف يمكن لمثل هذا الانفتاح أن يعمل على تجاوز حالة الضعف العلمي الذي تعاني منه أبحاثنا الأكاديمية؟ لا شك أنه سيكون من الصعب أن يتم تحديد نتائج انفتاح العلوم الإسلامية على مناهج العلوم الاجتماعية والانسانية بصورة تأملية قبلية، بيد أن ذلك لا يمنع من القول بأن من شأن هذا الانفتاح والتلاقح الفكري بين هذه المناهج العلمية المختلفة أن يسهم في توليد طرائق جديدة من التفكير بحيث يمكن للدراسات الإسلامية بعد ذلك أن تطورها وبما يتناسب مع موضوعات درسها العلمي. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإذا ما تذكرنا أن من مظاهر ضعف البحث الأكاديمي الإسلامي تبنيه للغة وصفية، وتعامله مع موضوعه على أنه معطى يقاربه من خلال تعريفاته اللغوية والمناقشات المذهبية، فإن من شأن هذا الانفتاح أن يعمل على تخليص البحث الأكاديم من

هذه السلبيات، وذلك لكون نقاش العلوم الاجتماعية والإنسانية مع العلوم الإسلامية سوف يكون نقاشا حول المنطلقات الفكرية، والفرضيات التي تقف خلف آراء الفقهاء والمفكرين الإسلاميين، وليس حول الأدلة المذهبية، وهو أمر إيجابي، لكونه سيعمل على أن يتجنب الباحث أولا المناقشات المذهبية في تناوله لموضوع البحث، كما أنه سيعمل على أن يقدم تصوراته الدينية، وقناعاته المذهبية في صورة مقولات فكرية، وذلك بعيدا عن اللغة الوصفية.

دور الجامعات في تحقيق هذا الانفتاح:

مما لا شك فيه أن لجامعاتنا الوطنية دور مهم في العمل على رفع مستوى البحث الأكاديمي. وكما أسلفت أعلاه فإن ظاهرة ضعف الأثر العلمي للبحث الأكاديمي الإسلامي ينبغي أن ينظر إليها على أنها عرض لعلل متعددة، منها ما يتعلق بالمنهاج الدراسي وكيفية تقديمه في الكليات الشرعية في جامعاتنا الوطنية، وطرق إعداد الطالب في مراحل الدراسات العليا، والذي يفترض أن يكون باحث المستقبل، ومنها ما يتعلق بالسياسات المتعلقة بتأسيس الحوليات أو النشر فيها. سأبدأ أولا ببعض المقترحات المتعلقة بالمنهاج الدراسي للطالب الشرعي سواء في مرحلة البكالوريوس، أو في مرحلة الدراسات العليا، لكي أنتقل بعدها إلى تقديم بعض المقترحات التي يمكن للجامعات أن تأخذ بها بغية رفع مستوى البحث الأكاديمي الشرعي.

ففيما يتعلق بالمنهاج الدراسي في مرحلة البكالوريوس ينبغي التأكيد على ضرورة دمج مهارات التفكير الناقد في العملية التدريسية، وأن لا تكون للاختبارات الورقية النصيب الأوفى في تقييم أداء الطالب. كما ويجب أن تطعم المقررات الدراسية بمقرر إجباري يقدم بطريقة السيمنار، حيث لا توجد امتحانات ورقية فيه، ومقرر إجباري آخر ميداني، وذلك لأهمية هذه المقررات في تنمية مهارات البحث والتساؤل والتفكير الناقد لدى الطالب. أما في مرحلة الدراسات العليا فينبغي الانفتاح وبصورة أكبر على المناهج الحديثة وكيفية تناولها للدين، وتعويد الطالب على النظر في الفرضيات والمنطلقات الفكرية لموضوعات البحث بدلا من الانشغال بالمناقشات المذهبية.

أما ما يتعلق بالحوليات العلمية فيمكن إجمال الخطوات فيما يلي:

١- إنشاء حوليات ذات تخصصات إسلامية بينية، والتأكيد على ضرورة النشر فيها. فمثل هذه الحوليات تتطلب تخصصات متعددة لمقاربة مسألة بحثية، وهو ما يحقق الاحتكاك بين المتخصصين في الدراسات الإسلامية والمتخصصين في الفروع العلمية الأخرى. وهذا الاحتكاك ضروري إذ من خلاله سيتم التعرف أولا ثم التلاقح ثانيا بين الدراسات الإسلامية ومناهج العلوم الأخرى. وهنا بودي أن أشير أننا في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر نعمل على إنشاء مثل هذه الحولية

٢- تطعيم الهيئة التحريرية للحوليات بعلماء مسلمين متخصصين في الدراسات الإسلامية من الخارج

٣- التعاون مع مراكز بحثية خارجية في تأسيس حوليات مشتركة

٤- تشجيع النشر في حوليات علمية ذات تصنيف علمي مرتفع وذلك من خلال تخصيص جوائز لتحفيز أعضاءالهيئة الأكاديمية على النشر فيها.

هذه الخطوات وغيره يمكنها أرى أنها يمكن تسهم في تجاوز حالة الضعف العلمي التي يعاني منها البحث الأكاديمي الإسلامي، لكي يتبوأ بعد ذلك المكانة اللائقة به علميا.

الخاتمة:

إن مهمة تحقيق جودة المنتج العلمي الأكاديمي الإسلامي ينبغي أن تكون من أولويات جامعاتنا الوطنية. وعلى الرغم من أهمية الالتفات إلى قيمة أوعية النشر العلمي، إلا أنه من المهم أيضا النظر في الأسباب البعيدة لضعف البحث الأكاديمي الإسلامي، سواء ما يتعلق منها بالبيئة التعليمية أو في مدى انفتاح الدراسات الإسلامية على مناهج العلم الحديثة في التخصصات المجاورة لها، ومحاولة الإفادة منها.

تجربة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في تقييم وتصنيف المجلات العربية كنواة لعمل تصنيف مؤسسي

إعداد:
أ.د. سهل بن نشأت عبدالجواد
وكيل الجامعة للأبحاث التطبيقية
العنوان البريدي: sajauwad@kfupm.edu.sa
أ.د. ناصر بن محمد العقيلي
عميد البحث العلمي
العنوان البريدي: naqeeli@kfupm.edu.sa

الملخص:
منذ نشأة المجتمعات المدنية وبداية تطورها ونموها برزت مكانة الجامعات فيها كأماكن لإنتاج المعرفة ونشرها من خلال البحث العلمي الرصين. فالجامعات تعتبر شريك رئيس للتنمية المجتمعية والإهتمام ببنائها والإرتقاء بها أصبح احد أهم معايير تقدم المجتمعات والأمم بشكل عام. وتحوي الجامعات عناصر تؤهلها للاضطلاع بالدور البحثي المنشود ودفع عجلة التقدم في المجتمع حيث تتوافر فيها أفضل العقول القادرة على البحث والفهم والإبداع – متمثلة في الأساتذة والباحثين – وأفضل المواهب من الطلبة الذين يتوقون للتعلم والمساهمة الفاعلة ببناء مجتمعاتهم. ويضاف إلى ما سبق أن الجامعات تعتبر القيام بالأعمال المتعلقة بالبحث والتطوير أحد أهم اهدافها ومقومات وجودها فلذلك هي تقوم بمهام البحث العلمي ليس من دافع الطلب بل من حيث كونه واجباً اساساً. ومع توافر هذه العناصر أصبح من الطبعي أن نرى أن الجامعات تقوم بفهم وحل الكثير من التحديات التي تواجه الأمم والإنطلاق بالمجتمعات الى آفاق جديدة وفي وقتنا الحاضر تصنف الجامعات بحسب كثافة أعمالها البحثية حيث وصلت في بعض الأحيان أن تكون هناك جامعات بحثية فقط. وبالطبع فعند توافر الدعم المطلوب والبنى التحتية المساعدة على القيام بالبحث العلمي والعقول المتميزة فإن من المهم أن تقوم الجامعات بوضع استراتيجيات محكمة لاستخدام هذه المعطيات وتوجيهها في الطريق الصحيح. ومن ضمن هذه الخيارات الإستراتيجية للجامعات أن تحدد الجامعات مستوى العمق البحثي الذي تطمح للوصول إليه بالإضافة إلى تحديد طبيعة البحوث التي تمارس فيها. ويظهر على رأس قائمة الأولويات اختيار القنوات المناسبة للنشر والتي من خلالها يستطيع الباحثون المشاركة بأعمالهم المختلفة. وقد عكفت كثير من المؤسسات المعنية بالنشر على وضع معايير محددة لقبول النشر وذلك محاولة منهم لتصنيف أوعية النشر والتي بدورها تقوم بتقييم الأبحاث والمصادقة على جودتها وتأثيرها. ومن هذا المنطلق فقد قامت مجموعة من المؤسسات المعنية بالنشر إلى وضع معايير ومقاييس يمكن من خلالها تقييم وتصنيف المجلات العلمية. ولكن في المقابل لم ترى جهود مماثلة في جانب البحوث المنشورة باللغة العربية وهذا قد يؤثر على تعزيز مكانة النشر العلمي المحكم والرصين باللغة العربية. وكمحاولة منها لسد هذا الفراغ فقد قامت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالعمل على وضع بعض المعايير للمجلات التي تنشر باللغة العربية والتي كان الهدف الأساس منها هو تصنيف المخرجات البحثية لأعضاء هيئة التدريس فيها وتقييم جودتها لأغراض أكاديمية. وكلنا أمل ان تكون هذه المبادرة رافداً اساساً لرفع كفائة الأبحاث المنتجة باللغة العربية كي تستطيع محاكاة نظيراتها من الأبحاث المنشورة في المجلات باللغات الأخرى وبخاصة في اللغة الإنجليزية. وسنقوم في هذه الورقة بتسليط الضوء على هذه التجربة وشرح خطواتها الكاملة والتي نأمل ان تكون نواة لتصنيف محكم للمجلات التي تنشر باللغة العربية حيث إن هذه هي الأدوار المنتظرة من الجامعات والمؤسسات العلمية والبحثية الخليجية للارتقاء بأوعية النشر العربية.

المقدمة:
يصدر في العالم العربي حالياً الآلاف من المجلات العلمية المختلفة التي تعد من أهم مصادر المعلومات عن الأبحاث العلمية و تشكيل الرأي بالإضافة إلى الأحداث الجارية، ولها مكانة خاصة بين أوعية المعلومات ومنها ما تأتي أسبوعية، أو نصف شهرية، أو شهرية، أو مرة كل شهرين، أو فصلية (ربعية) أو نصف سنوية وحتى سنوية. وتختلف أنواع الدوريات من علمية إلى تجارية. وتتضمن الدوريات مختلف أنماط المجلات العلمية والتعليمية ومجلات الأعمال والتجارة وصحف الأخبار، والمجلات الشعبية وتقارير (رسائل) الأخبار، ونشرات الوكالات والهيئات الدولية وغير ذلك. ومع تنوع

هذه الدوريات والنشرات وأهمية الوقوف على تأثيرها وانتشارها إلا أننا مهتمون في هذه الورقة بالمجلات والدوريات العلمية والتي تعنى بنشر النتاج العلمي لأساتذة الجامعات والباحثين وكل نتاج نشأ عن دراسة وتحليل مستفيضين ويخضع للتحكيم العلمي الرصين. ويعد نظاما التحرير والتحكيم في المجلات جزءًا مهمًا في عملية النشر العلمي، حيث إنهما المعبر الذي تنفذ من خلاله المقالة العلمية إلى عالم النشر. ويُطلق على ممارسات كل من التحرير والتحكيم ما يُسمى بضبط الجودة ، ويعني تقييم المقالات المقدمة للنشر بالمجلات المتخصصة وتحديد مدى قبولها من قبل المجتمع العلمي الذي تمثله المجلة. ويضطلع بمهام ضبط الجودة هذه، بالأصالة عن المجتمع العلمي، كل من رؤساء التحرير (ومن يعاونهم من أعضاء هيئات التحرير) والمُحَكِّمين. وبصفة خاصة، فإن المهمة الأساسية لعملية التحرير في المجلات العلمية هي غربلة الأعداد الضخمة من أصول المقالات التي تتلقاها واستبعاد تلك التي لا تعتبر جديرة بالنشر. وتختلف أسس هذه الغربلة من تخصص علمي لآخر، ومن دورية لأخرى في نفس التخصص العلمي.

وتكتسب المجلة الطابع المميز لها عن المجلات الأخرى، من الحرية العريضة التي يتمتع بها المحررون من التحكم في محتوى وشكل المادة المنشورة بها. وعلى ذلك فإن التحرير، في الواقع، هو أكثر العمليات التي تنطوي عليها إدارة المجلات أهميةً فيما يتصل بإكساب المجلة قوامها وشخصيتها المميزة لها عن غيرها. وبدون التحرير، تصبح المجلة مجرد كم من الأوراق أو المقالات المجموعة إلى بعضها البعض دون خيط واضح يجمع بينها.

وينبني التحرير العلمي للمجلات، في الحقيقة، على ركنين رئيسين هما سياسة المجلة ، وإدارة العمليات اللازمة لتنفيذ هذه السياسة. وفي ضوء السياسة المحددة التي تتبعها المجلة المتخصصة، فإن الأهداف الرئيسة للتحرير العلمي في سياق ذلك تنصب على اختيار أفضل الأعمال العلمية وأكثرها أصالة في مجال تخصص المجلة، وتقديم هذه الأعمال للقراء ذوي الاهتمام بها بدون إبطاء قدر الإمكان، وصبّها في أفضل شكل قابل للقراءة والاسترجاع. كذلك فإن أسلوب التحكيم الذي تتبعه المجلة يعتبر من العوامل المهمة في تقييمها وهي تختلف من مجلة علمية إلى أخرى ومنها:

أ. قيام رئيس التحرير بمسؤولية التحكيم، أو يكون هو نفسه رئيس التحكيم ومحاطًا بعدد قليل للغاية من المستشارين (الذين يكوِّنون في العادة هيئة تحرير المجلة).

ب. الاعتماد على قائمة من المحكمين، حيث يعهد الوسط العلمي بمهمة الفحص النقدي إلى أفراد معينين لهم مكانتهم في تخصصاتهم، وهم بمثابة المصفاة التي تستبعد ما هو غير جدير بالنشر.

وفي هذا الأسلوب الأخير، عادةً ما تسير عملية التحكيم وفقًا للخطوات التالية:

(أ) يستعرض رئيس التحرير أصل المقالة من حيث صلاحية موضوعها، وذلك في ضوء كل من الاهتمامات الموضوعية العادية للمجلة، وطبيعة موضوع المقالة بالمقارنة بموضوعات أصول المقالات الأخرى التي يتلقاها في نفس الوقت. ولذلك فإنه من الطبعي أن نجد عددًا كبيرًا نسبيًا من أصول المقالات يتم ردها لمؤلفيها بسرعة نظرًا لأن رئيس التحرير قد رأى أن موضوعاتها لا تناسب مجلته.أي أن رئيس التحرير يقوم – بدايةً – بالتحكيم الأولي، وتحديد مدى جودة المقالة بصفة عامة، ومدى صلة موضوعها بتخصص المجلة.

(ب) يواجه رئيس التحرير بعد ذلك مهمة تحديد المحكمين المناسبين لمراجعة ما تبقى من مقالات، بعد المقالات المستبعدة آنفًا. وعادةً ما يتم هنا اختيار محكميِّن اثنين لكل مقالة.

ويمكن أن يعِد اختيار المحكمين من قبل رئيس التحرير، إذا أسيء اختيارهم، من الجوانب غير الموضوعية في عملية التحكيم. وعلى العموم، عادةً ما يقوم المحرر الرئيس للمجلة باختيار المحكمين بناءً على مجموعة من العوامل، مثل:

الألفة مع موضوع المقالة.

التنوع في تخصصات المحكمين، واختيار محكمين من ذوي الخبرات والاتجاهات النظرية المختلفة إلى حدٍ ما.

التمكن من مهارات التحكيم.

الأمانة وغيرها من الأخلاقيات ذات الصلة بالنشاط العلمي.

توافر الوقت المناسب لدى المحكم.

(ج) إذا اتفق المحكمان على قبول أصل المقالة، أو رفضه، فإن مهمة رئيس التحرير حينئذ تكون يسيرة نسبيًا ما لم يكن رأيه مخالفًا لقرار التحكيم،حيث يمكنه في هذه الحالة إرسال أصل المقالة إلى محكم آخر، أو إحاطة المؤلف بأنه – على نقيض ما أوصى به

المحكمان – قد انتهي، لأسبابٍ ما، إلى رأيٍ مخالف. وهو موقف نادر على أية حال.

(د) ونادرًا ما تظل أصول المقالات التي يجيزها المحكمون ورؤساء التحرير كما هي دون مساس؛ حيث عادةً ما تتم التوصية بنشر المقالة بعد إجراء بعض التعديلات والتحسينات على أصل المقالة. وهنا على المحكم أن يقترح طبيعة تلك التعديلات والتحسينات المطلوبة لكي يأخذ أصل المقالة طريقه إلى النشر.

(هـ) ويحظى أصل المقالة بالقبول في النهاية، وعادةً ما تمر عدة اشهر بعد ذلك قبل أن يرى المؤلف تجارب طباعة مقالته.

من ناحية أخرى، فإن من مقومات التحكيم المحايد أن يكون مجهَّل الطرفين ، أي أن تكون هوية كل من المحكم والمؤلف غير معروفة لصاحبه. إلا أنه ، في الحقيقة، في الوقت الذي تكون هوية المحكم مجهولة للباحث، فإن هوية الباحث قد تكون معروفة للمحكم، وذلك إما من خلال سياق البحث نفسه، أو من خلال الاستشهادات المرجعية الذاتية (في حالة ما إذا قام الباحث بالاستشهاد بأعماله بكثافة).

وأخيرًا، فإنه على الرغم مما لنظام التحكيم من أهمية لا تنكر في النشاط العلمي، فإن هناك بعض المجلات التي لا تستعين بمحكمين. ويمكن أن يعود ذلك لسببين مهمين:

أولاً: أن عدم الاستعانة بمحكمين خارجيين لا يعني في معظم الأحيان غياب التحكيم، وإنما يعني أن رؤساء التحرير يقومون بأنفسهم بالتحكيم.

ثانيًا: أن بعض المجلات التي تصدرها جمعيات علمية لا تقبل للنشر سوى ما يقدمه أعضاؤها، حيث تتيح لهؤلاء فرصة نشر أعمالهم دون تدخل محكمين. وحيثما كان الأعضاء من الباحثين العلميين المعترف بهم، فإنه ربما كان من المتوقع منهم أن يتبعوا نظامًا للتحكيم الذاتي، حتى لا يتعرض موقفهم في الوسط العلمي للاهتزاز.

الهدف من التوجه:

كما هو معلوم فإن النشر في المجلات الدورية العلمية والعالمية يعد من المتطلبات الأساسية للعمل الأكاديمي ومنها تستمد الجامعات ومراكز الأبحاث مكانتها وأهميتها. وقبول الأعمال العلمية للنشر في المجلات المتميزة يعد مؤشراً من مؤشرات تقييم نتائج الأعمال العلمية الجديدة أو المبتكرة، وأحد معايير تقييم الإنتاج العلمي لتعيين الباحثين وأساتذة الجامعات أو الخضوع للترقيات الأكاديمية. وبالإضافة الى ما سبق فإن النشر االعلمي يعتبر أحد عوامل ومتطلبات التعيين في الوظائف الأكاديمية و العمل في المنظمات البحثية العالمية بل وحتى الترشيح للحصول على عدد من الجوائز المحلية و الإقليمية والدولية.

ومع كل هذا الاهتمام ظهرت مجلات عديدة تتطلع إلى نشر النتاج العلمي للباحثين وتتفاوت في انتسابها وطريقة ادارتها (في كثير من الأحيان) حيث أن كثيراً من هذه المجلات ينتسب إلى جامعات أوهيئات أو تجمعات علمية ويقوم على إدارتها نخبة من الباحثين والأساتذة المتخصصين. وفي المقابل فإن هناك مجموعة من المجلات التي تتبع شركات او مؤسسات تجارية وهي تتفاوت أيضاً في أهدافها وأسباب قيامها. وتتفاوت المجلات أيضاً في تركيزها على مواضيع محددة أو اتساع دائرة النشر فيها لتشمل في بعض الأحيان مواضيع متباعدة أكاديمياً وهذا يعتمد بشكل أساس على أهداف قيام المجلة وعلى شريحة القرآء المستهدفة. ومن هنا برزت الحاجة إلى تقييم أوعية النشر المختلفة وتصنيفها وضطلعت بعض المؤسسات المعنية بالنشر «العلمي» بهذه المهمة وقامت بوضع معايير محددة لتصنيف المجلات وقبولها ضمن كشافات محددة (مثل كشاف ISI او Scopus). بل وتجاوز العمل في هذا التوجه مجرد التقييم الى استحداث مجموعة من المعاملات التي تبرز تأثير المجلات من خلال كثافة الإستشهادات أو عمقها. ومثل هذه المجهودات دفعت الكثير من المجلات للتركيز في مجهوداتها وجودة الأبحاث التي تقبلها للنشر وأصبحت مرجعاً مهماً للجهات المهتمة بالبحث العلمي والتي بدأت تحرص على تقييم النتاج العلمي لمنسوبيها من خلال معايير كثيرة ومن ضمنها تقييم جودة المجلات التي ينشر فيها باحثوها.

في المقابل من المهم ان نذكر أن المجلات العربية لم تحض بمثل هذا الاهتمام ولم تتقدم المؤسسات المهتمة بالنشر العلمي في الوطن العربي بخدمات مماثلة وهذا مما جعل تقييم النشر العلمي لأساتذة الجامعات باللغة العربية أصعب من تقييم النشر في المجلات باللغة الإنجليزية. ومع تأكيدنا على أن تقييم النتاج العلمي يتم من خلال عمليات التحكيم للعمل بذاته والاستعانة بتقييم الباحثين الذين يعدون مرجعيات في التخصصات المختلفة إلا أن وجود تصنيف للمجلات يسهّل التحليلات الكمية وتوجيه مجهودات

الباحثين. أيضاً من المهم أن نذكر أن أحكام ومجهودات الجهات التصنيفية للمجلات ليست قطعية أو لا يشوبها النقص بل إنه في بعض الأحيان لا يتم ادراج بعض المجلات العلمية القيّمة في أحد الكشافات العلمية وذلك لإخلالها بأحد المعايير التي تمنع إدراجها او لعدم اهتمام هيئة التحرير فيها لموضع ادراجها من عدمه. ومع أن هذا لا يقلل من أهمية تلك المجلة إلا أنه لا يضعف من ثراء التجربة وحتى يتمكن المجتمع العلمي من إيجاد بدائل متميزة وخالية من العيوب تبقى هذه التوجهات لتصنيف المجلات مرجعاً مهماً للكثير من المؤسسات التي تعنى بالنشر االعلمي.

وفي الجامعات التي ينشر باحثوها باللغة العربية كان هناك حاجة ملحة للتأكيد على توجيه مجهودات الأساتذة والباحثين للنشر في أوعية النشر المتميزة والإبتعاد عن المجلات الرديئة او الضعيفة في تحكيمها وسياساتها في قبول ونشر الأبحاث المختلفة. هذا بالإضافة إلى ديناميكية سوق النشر وتغيره بشكل سريع حتى ظهرت مجموعة من المجلات التي تقبل وتنشر الأبحاث العلمية بمقابل مادي (والذي قد يؤدي إلى تبني معايير متدنية لقبول الأبحاث العلمية للنشر والتي تكون في بعض الأحيان من دون تحكيم علمي). وأثر مثل هذه الممارسات كبير حيث أن مثل هذه المجلات تقوم بإدخال ما لا يستحق النشر أو يكون عملاً مسروقاً أو متدني الجودة – على أقل تقدير. ومن هنا برزت الحاجة إلى قيام تصنيف للمجلات يكون محايداً وموضوعياً وشفافاً من جميع النواحي وبخاصة المعايير والسياسات والممارسات. وحيث ان جامعة الملك فهد للبترول والمعادن مهتمة بالنشر العلمي الرصين والمحكّم والمتميّز ولديها تجربة كبيرة وقديمة للنشر باللغة الإنجليزية إلا أن جزءاً من نتاجها الحالي بدأت بتوجيهه إلى اللغة العربية وذلك مساهمة منها في إثراء المحتوى العربي وتقديم نتاجها البحثي باللغة العربية. وحيث أن بعض اساتذة الجامعة مهتمون باالنشر باللغة العربية فقد قررت أن تقوم بإبتكار تجربة فريدة – وبإستخدام معايير عالمية – في تصنيف وتقييم المجلات التي تنشر باللغة العربية وتحديد أوعية النشر التي يمكن لأساتذة الجامعة النشر فيها. وسنستعرض في هذه التجربة كافة التفاصيل آملين أن يتم تبني هذه التجربة لخدمة النشر باللغة العربية وقيام تصنيف مؤسسي ومحايد يكون مرجعاً للباحثين ومؤشراً على جودة النشر العلمي باللغة العربية.

آلية العمل:

قام فريق من الجامعة بعمل دراسة مقارنة والتواصل مع كافة الناشرين العالميين المتميزين بالإضافة الى الاطلاع على تفاصيل تجاربهم لمعرفة الضوابط والمعايير التي على أساسها يتم تقييم المجلات ومعرفة أثرها. وبدأت تجربة الجامعة من خلال الخطوات التالية:

تم تحديد مجموعة من المعايير لمراجعة مدى التزام المجلات العربية بها (وهي تمثل المعايير التي اتفق عليها أغلب الناشرين العالمية الذي قاموا بتصنيف المجلات).

تم التواصل مع اللجان العلمية في التخصصات الجامعية المختلفة والأقسام الأكاديمية والتي يرغب الباحثون فيها في النشر باللغة العربية وتم الطلب منهم أن يقوم برفع المجلات التي يرغب الباحثون النشر فيها في كافة التخصصات الدقيقة.

قام الفريق بجمع كافة البيانات الخاصة بالمجلات من خلال مواقعها الإلكترونية (ان وجدت)

قام الفريق بتصميم نموذج تقييم يعكس كافة معايير الجودة التي تبحث عنها الجامعة في أوعية النشر المقبولة لديها (مرفق في نهاية الورقة).

تم تحويل الإجابات الى معدلات رقمية (حسب أهمية المعيار) والتي تسهل في نهاية التقييم من عملية تحويل الإجابات إلى تقييم رقمي والمفاضلة بين المجلات (مرفق في نهاية الورقة).

تم إنشاء نظام إلكتروني يقوم بالتواصل مع المحكمين وأخذ تقييمهم وحساب الدرجة النهائية التي حصلت عليها كل مجلة من المحكمين.

قام الفريق بالتواصل مع خمسة باحثين متميزين في كل تخصص دقيق وطلب منهم تقييم مجموعة من المجلات (ثلاثة مجلات على الأكثر لكل محكم) وأيضاً يقوم على تحكيم كل مجلة ثلاثة أو خمسة محكمين (بشرط أن لا يكونوا ضمن أعضاء مجلس التحرير لأي من هذه المجلات).

تم جمع كافة النتائج والتأكد من عدم وجود أي تعارض بين نتائج التحكيم وبين المعلومات التي تقدمها المجلات في مواقعها.

تم تشكيل لجنة من المجلس العلمي في الجامعة للنظر والتدقيق في النتائج. وقراءة التعليقات التي قام المحكمون بوضعها مقابل تقييمهم. والتي بدورها قامت بتحديد نسبة محددة لإجازة المجلة أو رفضها (واشترطت أن تحصل المجلة على تقييم ٦٠٪ فأكثر

من جميع المحكمين). أيضاً يتم استبعاد أي نتيجة تقييم ترى فيها اللجنة تحيز ضد أو مع المجلة وترسل الإستبانة إلى محكم بديل.

وتوازيًا مع ذلك تم عمل ورشات عمل بحضور الباحثين للأخذ برأيهم في طريقة التقييم، والتأكد من أنها تحصر المجلات العلمية المميز.

وكما يمكن إستقرائه من خلال اسئلة التقييم فقد تم الإنطلاق من مجموعة من المعايير التي يستخدمها أكبر الناشرين والمحكمين في العالم، والتي من خلالها يتم إضافة المجلات إلى أوعية النشر المميزة ومنها:

أن تشتمل المجلة على مقالات مكتوبة من قبل خبراء في التخصص العلمي.

أن تهتم بتخصص أكاديمي محدد، وبصفة خاصة من جانب البحث العلمي فيه، وتعتني بالأساليب المنهجية واهتمامات الباحثين الشائعة في هذا التخصص العلمي.

أن تعكس لغة المجلة العلمية التخصص العلمي محل الاهتمام، ومن ثم فإنه تفترض بعض المعرفة أو الخلفية في هذا التخصص من جانب المستفيدين المحتملين منها.

- أن تصدر من قبل دار نشر او مؤسسة أو جمعية أو جامعة عالمية معروفة
- أن تكون مؤشرة في إحدى مؤسسات التأشير المرموقة.
- أن يكون للمجلة »عامل تأثير« – أن لا تكون حديثة الإصدار، بل لها تاريخ طويل من النشر، والإشارة الى البحوث المنشورة فيها لا غبار عليه.

النتائج:

وبعد انتهاء من هذه التجربة تم مشاركة الأقسام الأكاديمية المعنية بنتائج التحكيم وعرضها في لجانها العلمية والأكاديمية وكان هناك نسبة عالية من الرضى بين الباحثين. ويسرنا في الجدول التالي أن نعرض النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه التجربة بالإضافة إلى نسب القبول. وتجدر الإشارة الى أن تجربة الجامعة جائت في التخصصات الواردة في الجدول التالي والتي قامت الأقسام المختلفة برفعها للمجلس العلمي في الجامعة لتقييمها.

الدراسات الإسلامية	٣٩	٢٥	٦١٪
اللغة العربية	٢٢	١٥	٦٨٪
التربية البدنية	٧	٥	٧١٪
آداب	٢٠	١١	٥٥٪
علوم اجتماعية وإنسانية	٣٠	٢١	٧٠٪

ما نتطلع إليه من هذه التجربة:

قامت هذه التجربة على حاجة الجامعة لتوجيه النتاج البحثي المنشور باللغة العربية لأعضاء هيئة التدريس والباحثين فيها، ولكننا نرى أن ذلك مجرد نواة لعمل أكبر ومؤسسي على أعلى مستوى لتصنيف المجلات باللغة العربية. ونتطلع أن يتم تبنيه ليخرج منه تقييماً شاملاً تكون واضحة فيه المعايير، والعوامل والمؤشرات بالإضافة إلى ارتباطه بجودة الدوريات، وتناميها، وتوقف صدورها ومتطلبات استمراريتها، علاوة على واقعها المعاصر. أيضاً يمكن التوسع في هذه التجربة ليشمل بعض الجوانب التوصيفية والكيفية للدوريات وتقييمها مثل نعتها بالمحكَّمة أو المرموقة أو بالموثوق بها. ويمكن من خلال ذلك تبيان ملامح تطور المؤشرات الكمية الرقمية للدوريات النوعية وتصنيفها، ولاسيما تلك العوامل المساندة لتقييم الدوريات ونشراتها، بلغة الأرقام، وتاريخ قياس معاييرها وأدائها وقواعد بياناتها. ومعيار تواتر الإسناد ومؤشراته القياسية. وعامل التأثر ومندرجاته ومؤشراته القيوسة مثل متوسط عامل التأثر والتكشيف الفوري [٢].

مراجع:

١– التحكيم العلمي ودوره في نظام الاتصال العلمي : المجلات المتخصصة نموذجًا (د. عبدالرحمن الفراج).

٢– توصيف التقييم المؤسساتي للدوريات العلمية العالمية وقواعد بياناتها (يحي قدسي وابراهيم عثمان ورائد الحلاق).

النماذج المستخدمة في عملية التقييم للمجلات:

المعايير الأساسية لتقييم المجلات العلمية.

إسم المجلة :

الناشر:

١– هل تعرف هذه المجلة

(أ– اعرفها جيداً، ب– نعم اعرفها، ج– سمعت عنها، د– لا اعرفها اطلاقاً)

اذا كانت الإجابة بـ "أ" أو "ب" يمكن الإنتقال الى السؤال ٣، وفي حالة الإجابة "ج" أو " د" نأمل منكم القراءة والبحث عن ماهية هذه المجلة ثم الإنتقال للإجابة عن الأسئلة.

٢– هل قمت بالنشر في هذه المجلة؟

(أ- نعم، ب- لا)
بعد القراءة والبحث عن ماهية هذه المجلة، نرجو الإجابة على الآتي:
٣- هل توجد عملية تحكيم للبحوث المنشورة في هذه المجلة
(١- نعم، ب- لا)
اذا كان الجواب بـ "نعم" يمكن المتابعة واذا كان الجواب بـ "لا" ينتهي التقييم .. (عند التأكد من هذه المعلومة تخرج المجلة من التقييم)
٤- هل ترغب في نشر ابحاثك في هذه المجلة
(١- بالتأكيد، ب- ربما، ج- لا)
٥- كيف تقيّم عملية التحكيم في هذه المجلة
(١- متميزة، ب- جيدة، ج- متوسطة، د- سهلة، هـ- سيئة)
٦- هل تعتقد ان هذه المجلة تنشر الأبحاث في الوقت المحدد لها لكل عدد ام هناك تأخير في النشر
(١- تلتزم بموعد النشر بشدة، ب- غالبا ما تلتزم بموعد النشر، ج- احيانا يحصل تأخير في النشر، د- لا يوجد التزام بالنشر في موعد محدد)
٧- هل تعتقد ان العناوين المنشورة والكلمات الدالة على البحوث كافية ودالة على ماهيتها
(١- اوافق بشدة، ب- اوافق، ج- ربما، د- لا اوافق، هـ- لا اوافق بشدة)
٨- هل تعتقد ان الأبحاث المنشورة في هذه المجله تثري التخصص الذي تنشر فيه المجلة
(١- اوافق بشدة، ب- اوافق، ج- ربما، د- لا اوافق، هـ- لا اوافق بشدة)
٩- هل تعتقد ان مجلس تحرير المجلة يحتوي على باحثين متميزين في مجالها
(١- اوافق بشدة، ب- اوافق، ج- ربما، د- لا اوافق، هـ- لا اوافق بشدة)
١٠- هل تعتقد ان مجلس تحرير المجلة يحتوي على باحثين من دول عربية واسلامية مختلفة
(١- اوافق بشدة، ب- اوافق، ج- ربما، د- لا اوافق، هـ- لا اوافق بشدة)
١١)- هل تعتقد ان هناك تنوع في الباحثين الذين ينشرون في هذه المجلة وانهم من دول واقطار مختلفة
١٢)- اوافق بشدة، ب- اوافق، ج- ربما، د- لا اوافق، هـ- لا اوافق بشدة)

١٢ـ كيف تقيم المجلة بشكل عام؟

المعيار	الوزن (W1)	الإجابة	الدرجة (M1)	المحصلة (S1)

(أ. متميزة جدا، ب- متميزة، ج- جيدة، د- عادية، هـ- سيئة)
نموذج تحويل الإجابات الى ارقام للمقارنة (حسب أهمية السؤال):

معرفة المحكم بالمجلة	٠	اعرفها جيداً نعم اعرفها سمعت عنها لا اعرفها اطلاقا	١٠ ٨ ٥ ٠	
النشر في المجلة	٥	نعم لا	١٠ ٥	٢٥
تقييم عملية التحكيم	٢٠	متميزة جيدة متوسطة سهلة سيئة	٢٠ ١٥ ١٠ ٥ ٠	٤٠٠
الرغبة في النشر	٥	بالتأكيد ربما لا	١٠ ٥ ٠	٢٥
توقيت النشر	١٠	ملتزم جدا غالبا ملتزم احيانا ملتزم لا يوجد التزام	١٥ ١٠ ٥ ٠	١٥٠
العناوين والكلمات الدالة على البحوث	١٠	وافق بشدة اوافق ربما لا اوافق لا اوافق بشدة	٢٠ ١٥ ١٠ ٥ ٠	٢٠٠

اثراء التخصص	٢٠	اوافق بشدة اوافق ربما لا اوافق لا اوافق بشدة	٢٠ ١٥ ١٠ ٥ ٠	٤٠٠
تقييم مجلس تحرير المجلة	١٥	اوافق بشدة اوافق ربما لا اوافق لا اوافق بشدة	٢٠ ١٥ ١٠ ٥ ٠	٣٠٠
تنوع مجلس التحرير	٥	اوافق بشدة اوافق ربما لا اوافق لا اوافق بشدة	٢٠ ١٥ ١٠ ٥ ٠	٥٠
تنوع الباحثين الذين ينشرون في المجلة	١٠	اوافق بشدة اوافق ربما لا اوافق لا اوافق بشدة	٢٠ ١٥ ١٠ ٥ ٠	٥٠

التقييم النهائي للمجلة:

التقييم العام للمجلة	١٠٠	متميزة جداً متميزة جيدة عادية سيئة	١٠٠ ٨٠ ٦٠ ٤٠ ٠	

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

انتقال من الكم إلى الكيف: تجربة مجلة الدراسات التربوية والنفسية نحو الجودة في النشر العربي

إعداد
الأستاذ الدكتور/ عبدالله بن خميس أمبوسعيدي
أستاذ المناهج وطرق تدريس العلوم
عميد عمادة الدراسات العليا
جامعة السلطان قابوس
ambusaidi40@hotmail.com

ملخص الورقة:
لا شك أن العديد من مجلات النشر العربي سعت في السنوات الأخيرة إلى تجويد عملية النشر فيها للانطلاق بها إلى العالمية، من خلال توثيقها في قواعد البيانات المتعارف عليها على مستوى المجتمع العلمي. ومن ضمن تلك المجلات مجلة الدراسات التربوية والنفسية التي تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة السلطان قابوس.
تعد مجلة الدرسات التربوية والنفسية حاليا من مجلات الصف الأول في مجال الدرسات التربوية والنفسية على مستوى العالم العربي. وفي هذه الورقة سيتم استعراض الجهود التي يقوم بها القائمون على المجلة وهم مجلس النشر العلمي وهيئة التحرير واعضاء هيئة التحرير من أجل الانتقال بالمجلة من التركيز على الكم إلى التركيز على الكيف من بداية استلام البحوث وحتى طباعتها في مجلدات وأعداد المجلة. إضافة إلى ذلك تستعرض الورقة أبرز الصعوبات والتحديات التي تواجه تجويد عملية النشر في المجلة، والرؤى والتوجهات المستقبلية لتطوير عملية النشر فيها.

المقدمة:
تهتم العديد من دول العالم بالبحث العلمي وتقدم له ما يستحقه من دعم واهتمام كونه المحرك الرئيس لعجلة التنمية والتطور. وينعكس هذا الاهتمام من خلال البحوث المنشورة في المجلات العلمية المحكمة. وتتنوع المجلات العلمية من حيث أماكن صدورها فبعضها يصدر من خلال الجمعيات المهنية المتخصصة مثل الجمعية الوطنية لمعلمي العلوم في الولايات المتحدة الأمريكية (National Science Teachers Association) التي تصدر أربع مجلات في تدريس العلوم، وبعضها الآخر من خلال الجامعات والمعاهد ومراكز الأبحاث، وأخَرُ تصدر من دور نشر عالمية كالمجلات التي تصدر من دار النشر Springer. وتتباين تلك المجلات في رصانتها وجودة ما ينشر فيها، فبعضها يعد من مجلات الصف الأول، التي تتميز بالصرامة والدقة في ما يتم نشره فيها، وهذه المجلات يعتد بما تقدمه من أبحاث، ولا يشك كثيرا في مصداقية نتائج البحوث المنشورة فيها. وهناك نوع أخر من المجلات نقيض النوع الأول لا يهتم كثيرا بجودة ما ينشر فيها، وإنما الهدف إما جمع مبلغ من المال من الباحثين أو تسهيل نشر البحوث لخدمة باحثين معيين للترقية. وبالطبع هناك النوع الوسط من المجلات وهو الذي يقع بين الصنف الأول والصنف الأخير.
أما على مستوى العالم العربي فنجد تبنى العديد من الجامعات العربية إصدار مجلات للنشر العلمي بعضها باللغة العربية وأخر باللغة الإنجليزية، من أجل تشجيع حركة النشر داخل تلك الجامعات وخارجها. ومما هو معروف أن النشر باللغة الإنجليزية له تاريخ طويل وصيت ذائع على مستوى العالم، ذلك أن العديد من المجلات المرموقة على مستوى العالم في مختلف المجلات تصدر باللغة الإنجليزية. وتشترط بعض الجامعات العربية من أعضاء هيئة التدريس فيها لكي يتم ترقيتهم أن يقوموا بالنشر في مجلات تصدر باللغة الإنجليزية، والبعض يتشدد ويطلب أن تكون تلك المجلة صادرة من دولة ناطقة باللغة الإنجليزية.
لاقى النشر باللغة العربية اهتماما لابأس به، ولكن ليس بالزخم نفسه الذي لاقه النشر باللغة الإنجليزية لأسباب عديدة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:
١) اعتقاد البعض أن النشر العربي لا يرقى إلى العالمية.
٢) عدم قناعة البعض وخاصة ذوي الاختصاصات العلمية بجدوى النشر العربي.
٣) عدم إتباع بعض المجلات التي تصدر باللغة العربية لمعايير رصينة في نشر البحوث.
٤) توجه الجامعات العربية للحصول على ترتيب معين (مثلا كأفضل ٥٠٠ جامعة على مستوى العالم)، دفعها لتوجيه الباحثين لديها للنشر باللغة الإنجليزية، وهناك أسباب أخرى لذلك.
ومع ذلك، فإن العديد من المجلات التي تصدر باللغة العربية في مختلف العلوم بدأت تدرك أهمية الضبط والجودة في عملية النشر، والسعي بالمجلة نحو العالمية من خلال اتباع الضوابط والمعايير المحققة لذلك. ومن

ضمن تلك المجلات المجلة التي تسلط هذه الورقة الضوء عليها، وهي مجلة العلوم التربوية والنفسية التابعة لمجلس النشر العلمي بجامعة السلطان قابوس.

خلفية تاريخية عن المجلة:

بدأت المجلة في الظهور في نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي تحت مسمى سلسلة الدراسات النفسية والتربوية، وكانت تصدر مجلدًا واحدا في العام، ثم انتقلت بعد ذلك لتصدر مجلدين بواقع أربعة بحوث في كل مجلد، واستمرت على هذا الحال حتى تغير اسمها في عام ٢٠٠٩ ليكون مجلة الدراسات التربوية والنفسية. وفي ذلك العام صدر عددان تضمنا معًا عشرة بحوث، وفي عام ٢٠١٠ صدر عددان تضمنا معًا ١٨ بحثا. أما في عام ٢٠١١ صدر ٣ أعداد تضمنت معًا ٢٨ بحثا. ومنذ عام ٢٠١٢ وحتى يومنا هذا تصدر المجلة أربعة أعداد سنويا بالإضافة إلى عدد خاص باللغة الإنجليزية يحتوي على ٨ – ٩ بحوث. ويمكن القول إن مجموع البحوث المنشورة سنويا في المجلة يتراوح بين ٤٥ – ٤٨ بحثا. وتنشر المجلة حاليا:

البحوث الميدانية / الامبريقية الأصلية.

البحوث النوعية التحليلية.

ملخصات وعروض الكتب الجديدة.

المراجعات النقدية للأدب التربوي والنفسي.

تعتبر مجلة الدراسات التربوية والنفسية اليوم من المجلات التربوية الرائدة في المنطقة العربية، حيث يعتد بها في ترقية أعضاء هيئة التدريس في معظم الجامعات العربية. كما أن جودة البحوث التي تنشر فيها، وعدد البحوث التي ترد إليها لأدلة أخرى على رصانة هذه المجلة وسمعتها بين التربويين. ويجدر الإشارة إلى أن المجلة متوافرة في قاعدة المعلومات التربوية باللغة العربية (EduSearch) ، وكذلك قاعدة المعلومات شمعة (Shamaa).

تجويد عملية النشر في المجلة:

من أجل تجويد عملية النشر في المجلة، وضعت هيئة التحرير مجموعة من الضوابط والإجراءات، وسيتم التطرق إليها في الفقرات الآتية.

أولا: الشروط التي يجب على الباحثين الالتزام بها وهي (مجلة الدراسات التربوية والنفسية، ٢٠١٥):

أن لا يزيد عدد كلمات البحث عن ٨٠٠٠ كلمة بما في ذلك الأشكال والمراجع والجداول، وأن لا يزيد عدد الجداول عن ٧ جداول.

ألا يكون البحث منشوراً سابقاً أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى، ويتعهد الباحث بذلك وبعدم تقديم بحثه للنشر إلى جهة أخرى إلى أن يتم اتخاذ القرار المناسب في هذا الشأن. ويتعهد الباحث الرئيس بأنه اطلع على شروط النشر في المجلة والتزم بها.

ألا يكون البحث جزءاً من كتاب منشور.

لا يجوز نشر البحث أو أجزاء منه في مكان آخر، بعد إقرار نشره في مجلة الدراسات التربوية والنفسية، إلا بعد الحصول على إذن كتابي بذلك من رئيس التحرير. موافقة الباحث على نقل حقوق النشر كافة إلى المجلة، وإذا رغبت المجلة في إعادة نشر البحث فإن عليها أن تحصل على موافقة مكتوبة من صاحبه.

يجب أن يرفق مع البحث ملخصان، أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنجليزية ولا يزيد عدد كلمات أيهما عن ٢٠٠ كلمة.

يلتزم الباحثون في كتابة بحوثهم وعند توثيق مراجعهم بدليل الرابطة الأمريكية لعلم النفس – الإصدار الخامس–علماً بأن البحوث التي لا تلتزم بهذا الدليل سوف يتم إعادتها إلى أصحابها دون تحكيمها.

لمجلة الدراسات التربوية والنفسية الحق في طلب حذف أو تعديل أي جزء من البحث بما يتفق مع سياسة النشر في المجلة.

يبلغ الباحثون بقرار هيئة التحرير في غضون ثلاثة إلى ستة شهور من تاريخ استلام البحث.

إرفاق أدوات البحث مع البحث نفسه.

تعريف الباحث بمصادر دعم بحثه.

للبحوث المقدمة باللغة العربية، تستخدم الأرقام الهندية (في المتن والجداول والمراجع) إلا في حالة أن المرجع باللغة الإنجليزية عندها تستخدم الأرقام العربية)، وسوف يتم إعادة البحث الذي لا يلتزم بهذا النظام.

تقدم نسخة إلكترونية من البحث على برنامج Word من خلال إيميل المجلة jesedu@squ.edu.om .

ثانيا: إجراءات ما بعد تسلّم مسودة البحث:

بعد تسلّم البحوث من مساعد تحرير المجلة، يقوم كل من رئيس التحرير والمحرر بالاطلاع عليها والتحقق من التزامها بشروط المجلة، كذلك الاطلاع على الفكرة البحثية من حيث الجدة والأصالة والعمق في الطرح. بعد ذلك يتم إتباع الخطوات الآتية:

تعرض البحوث على هيئة التحرير، التي تتشكل من أعضاء هيئة التدريس من هم في رتبة أستاذ مشارك وأستاذ في التخصصات المختلفة من أجل مراجعتها وتقديم الملاحظات عنها قبل إرسالها للتحكيم الخارجي، ويوضح ملحق (١) نماذج من استمارات التحكيم الداخلي والخارجي.

ترسل البحوث والدراسات والأعمال الأكاديمية المستوفية للمعايير إلى اثنين من المحكمين.

يكتب كل محكم تقريرا عن مدى صلاحية البحث للنشر.

إذا اختلف المحكمان، يرسل البحث لمحكم ثالث لترجيح الحكم، ويعتبر حكمه نهائيا.

يبلّغ المؤلف/المؤلفون بنتيجة التحكيم خلال مدة تتراوح بين ثلاثة إلى ستة أشهر من تاريخ تسلّم البحث. وعليه القيام بإجراء التعديلات المطلوبة من قبل المحكمين.

يقوم عضو هيئة التحرير الذي راجع البحث قبل إرساله للتحكيم بمراجعته مرة ثانية بعد التحكيم، من أجل التأكد من أن الباحث قد قام بالتعديلات المطلوبة من المحكمين.

يتم التدقيق على البحوث لغويا وتحريريا (من حيث تنسيق الجداول والأشكال والمراجع وغيرها) قبل طباعة مجلد المجلة.

يتم إرسال العدد لمجلس النشر العلمي بالجامعة لأخذ الموافقة النهائية.

طباعة العدد ورقيا ووضعه على صفحة كلية التربية في الشبكة العالمية.

ثالثا: وجود هيئة عالمية من المستشارين:

ومن أجل الجودة في عملية النشر يوجد للمجلة هيئة المستشارين العالمية التي تتكون من أعضاء هيئة تدريس مرموقين ممن هم من رتبة أستاذ من جامعات عربية وعالمية معروفة.

مؤشرات من النشر في المجلة:

من أجل تقصي رصانة المجلة وقوتها بين التربويين هناك مجموعة من المؤشرات التي من الضروري تعرّفها وتسليط الضوء عليها، وسيتم التعليق على تلك المؤشرات بعد الاطلاع على الجدول (١).

الجدول (١) إحصائية بحوث مجلة الدراسات التربوية والنفسية- جامعة السلطان قابوس.

العام	إجمالي عدد البحوث التي وصلت ومن ضمنها البحوث باللغة الإنجليزية	عدد البحوث التي قبلت	عدد البحوث التي رفضت	الرتب العلمية للمتقدمين			إجمالي عدد البحوث التي وصلت باللغة الإنجليزية
				مساعد	مشارك	أستاذ	
2009	18	9	9	15	3	--	0
2010	89	28	61	69	18	2	3
2011	84	42	42	70	11	3	9
2012	168	68	100	120	42	6	12
2013	266	88	178	155	72	39	22
2014	305	95	210	198	93	14	18
2015	*327	120	207	211	50	36	14

* العام ٢٠١٥ لم ينته بعد، هذه الإحصائية حتى تاريخ ٢٠١٥/٨/٢٦.

يتضح من الجدول (١) ما يلي:

زيادة مطردة في عدد البحوث سنويا، فقد كانت في عام ٢٠٠٩ (١٨) بحثا فقط التي أرسلت للمجلة، وزادت بشكل واضح حتى وصلت في عام ٢٠١٤ (٣٠٥) من البحوث ووصلت (٣٢٧) بحثًا إلى تاريخ ٢٠١٥/٨/٢٦، وهذا يعكس انتشار سمعة المجلة بين التربويين في العالم العربي.

كما أن نسبة البحوث التي تصل إلى المجلة زادت، فإن نسبة الرفض لها أيضا زادت، فالإحصائيات تقول إن نسبة الرفض للبحوث تتراوح بين ٧٠-٧٥٪. وهذه النسبة نسبة كبيرة تتماشى بشكل عام مع نسبة الرفض في المجلات ذات الصيت العالمي، حيث أوضحت إحصائية الجمعية النفسية الأمريكية أن متوسط نسبة الرفض للمجلات النفسية في عام ٢٠١٤ بلغت ٧٥٪ (American Psychological Association, 2015). وتعود أسباب الرفض إلى عدة أسباب هي:

عدم استيفاء البحث شروط البحث الصالح للنشر في المجلة (شروط المجلة، جودة البحث، أصالة البحث، لغة البحث،...)، وهنا تكون أعلى نسبة للرفض.
رفض من المحكمين الخارجيين.
السرقة العلمية.
خارج نطاق اهتمامات المجلة.
معظم البحوث التي ترد إلى المجلة من أساتذة ممن هم في رتبة أستاذ مساعد، وهذا قد يعود إلى رغبتهم في الترقي، ولكن في المقابل نجد أن جودة بعض هذه البحوث رديء بسبب قلة خبرة بعض ممن هم في رتبة أستاذ مساعد في البحث.
هناك زيادة مطردة في عدد البحوث باللغة الإنجليزية، فبينما لم تستقبل المجلة أي بحث باللغة الإنجليزية في عام ٢٠٠٩، نجدها تستقبل في عام ٢٠١٥ إلى تاريخ ٢٠١٥/٨/٢٦(١٤) بحثا، وهذا يعكس سمعة المجلة وثقة الباحثين بها.
أما بالنسبة للدول التي ترد منها البحوث، فنجد أن الأردن تحتل المرتبة الأولى، حيث وصل عدد البحوث التي وردت منها إلى ٢٠١٥/٨/٢٦ (١٦٠) بحثا، ثم المملكة العربية السعودية بعدد (٨٨ بحثا)، فسلطنة عمان بعدد (٣٢) بحثا ثم مصر بعدد (٨ بحوث). كما تقسم البحوث المنشورة في المجلة حسب مجالاتها إلى ما يلي:
٣٨٪ من البحوث في مجال الإحصاء والقياس والتقويم.
٤٠٪ في مجال علم النفس والارشاد.
٢٠٪ في مجال المناهج وطرق التدريس.
٢٪ في مجالات تربوية أخرى.
وهنا لابد من الإشارة إلى أن مجال المناهج وطرق التدريس يعد النشر فيه قليلا في المجلة، وقد يكون ذلك راجعًا إلى عدة أسباب، منها طبيعة المناهج التي تعتمد على التجريب والممارسة داخل الصف، التي تحتاج إلى جهد ووقت من الباحثين. كما نجد أن مجال أصول التربية والإدارة التربوية كانت نسبة تمثيله في أعداد المجلة قليلة جدًا. لذا فمن المهم أن تدرج المجلة في أعدادها القادمة البحوث التي تتحدث عن مجال المناهج وطرق التدريس ومجال الأصول والإدارة التربوية في حال موافقتها لشروط النشر.

الصعوبات التي تواجه العمل في المجلة:
بالرغم من الصيت الذي تحظى به المجلة في المجتمع العلمي التربوي، إلا أنها تواجه بعض الصعوبات، أبرزها ما يلي:

١) كثرة البحوث التي ترد إلى المجلة، إذ يبلغ متوسط عدد البحوث التي ترد في السنة الواحدة ١٥٥ بحثا.
٢) ضغط العمل الواقع على أعضاء هيئة تحرير المجلة، إذ إنهم مشغولون بأعمال أخرى كاللجان والتدريس والبحوث.
٣) قلة عدد الفنيين القائمين على العمل؛ إذ يوجد فقط مساعد تحرير واحد مطلوب منه المراسلات مع الباحثين والمحكمين وهيئة التحرير والشؤون المالية، كما يقدم تقارير فنية ويحضر الاجتماعات ويدوّن محاضرها، ويقوم بتجميع العدد وإعداده وتنسيقه والمشاركة مع رئيس التحرير بتدقيقه من حيث اللغة والنواحي الفنية.
٤) صعوبة الحصول على قوائم محكمين في مجالات التخصصات المختلفة.
٥) عدد كبير من المحكمين الحاصلين على درجة أستاذ مشارك وأستاذ لا يستخدمون الايميل ولا يتعاملون مع التكنولوجيا؛ لذا فإن عدد المحكمين الذين يمكن للمجلة أن تستعين بهم قليل وعليهم ضغط من المجلات الأخرى، عليه فإن هذا يتطلب من المجلة انتظار المحكم مدة أطول مما يجب ليرسل أوراق التحكيم.
٦) لا تقدم الجامعة مكافأة مالية للمحكم الداخلي وهذا بدوره لا يشجع المجلة على الاستعانة الجادة بالتحكيم الداخلي، رغم أن هناك عددًا كبيرًا كفؤًا للتحكيم لكن من الصعب أن يكونوا جادين في التحكيم دون حوافر مالية.
٧) بطء المعاملات المالية في الجامعة: إن التأخر في إجراءات دفع مستحقات التحكيم للمحكمين يشكل عقبة كبيرة في تسريع عملية التحكيم، إضافة إلى أن المكافئة التي تقدمها جامعة السلطان قابوس للمحكمين أقل بكثير من التي تقدمها كثير من المجلات العلمية الأخرى. فضلا عن الأخطاء المتكررة في صياغة أسماء المحكمين وهذا بدوره عائق آخر في وجه عملية سرعة التحكيم.
٨) تتطلب أعداد المجلة جهدا أكبر من هيئة التحرير لمراجعتها وتمحيص الأخطاء فيها. لكن من يقوم بغالبية هذا العبء هو رئيس التحرير ويشاركه عدد قليل من أعضاء هيئة التحرير. وقد يعود السبب في ذلك لقلة الحوافز التي يقدمها النشر العلمي لهم. فهم يعملون بشكل طوعي دون أي نوع من الحوافز.

تطوير العمل في المجلة من أجل الجودة والصرامة:

تسعى المجلة جاهدة إلى الوصول إلى العالمية؛ وقد قامت هيئة التحرير في السنوات الأخيرة بأعمال كثيرة من أجل تحقيق هذا الهدف، وتجويد عملية النشر في المجلة، ومن ضمن الجهود التي قامت بها ما يلي:

١) الصدور الدوري للمجلة بواقع أربعة أعداد كل سنة، وعدد خاص باللغة الإنجليزية.

٢) ضبط نوعية البحوث المنشورة فبدلا من الاهتمام بالكم، تحول الاهتمام إلى الكيف ونوعية البحوث المقدمة من حيث أصالة البحث وحداثة الموضوع وتنوع في المنهجيات.

٣) وجود متابعة جيدة جدا في عملية النشر منذ تسلّم البحث وحتى نشره.

٤) صدور عدد باللغة الإنجليزية من ضمن أعداد المجلة.

٥) توسيع عدد أعضاء هيئة التحرير من أجل توزيع العمل والتقليل من الضغط الواقع على الأعضاء الحاليين.

٦) تكريم أفضل بحث نشر في المجلة في يوم الجامعة.

كما أنه من المؤمل أن يتم خلال الفترة القادمة ما يلي:

١) التركيز على البحوث التي تستخدم منهجيات متعددة في البحث (المنهج الكمي والمنهج النوعي).

٢) استحداث موقع إلكتروني مستقل للمجلة.

٣) عمل قاعدة بيانات بأسماء المحكمين في التخصصات المختلفة.

٤) تعيين شخص آخر مساعدًا للتحرير من أجل معاونة مساعد التحرير الحالي في الأعمال التي يقوم بها.

٥) الحصول على اعتراف بالمجلة من بعض المواقع العالمية التي تعنى بالنشر العلمي.

الخاتمة والتجارب المستفادة:

مما لاشك فيه أن الوصول إلى العالمية بأي مجلة من المجلات ليس طريقًا سهلا، وخاصة تلك التي تصدر باللغة العربية، كون أن الكثير من قواعد البيانات المعروفة تتعامل مع اللغة الإنجليزية. ومع ذلك تسعى العديد من المجلات التي تصدر باللغة العربية إلى أن تفي بالمعايير المطلوبة من تلك القواعد ومن ضمنها تجويد عملية النشر، ووضع الضوابط والمعايير المنظمة لذلك. ويمكن القول إن تجربة مجلة الدراسات التربوية والنفسية التابعة لمجلس النشر العلمي بجامعة السلطان قابوس تجربة ناجحة في مجال ضبط جودة النشر العربي؛ ونجاح هذه التجربة مرده في المقام الأول إلى الجهود التي تقوم بها هيئة تحرير المجلة منذ تسلّم البحث من الباحث في صيغته الأولية حتى خروجه مطبوعا في أحد أعداد المجلة. ومن المؤمل أن تتطور المجلة إلى الأفضل لتكون من ضمن المجلات الموثقة في قواعد البيانات المعروفة في المستقبل القريب.

وهناك مجموعة من الدروس المستفادة من هذه التجربة، يمكن أن تقدم لكل مجلة تسعى إلى التطوير والتحسين في جودة ما ينشر داخلها وهي باختصار:

١) ضرورة وجود هيئة تحرير نشطة وفعالة للمجلة.

٢) وجود فنيين (مساعدي التحرير أو أحيانا يطلق عليهم سكرتيري التحرير) نشطين وفاعلين.

٣) وضع معايير واضحة وصارمة في بعض الأحيان لمراجعة البحوث التي ترد إلى المجلة.

٤) وجود نظام إلكتروني فاعل للمراسلة والتواصل مع الباحثين والمحكمين.

٥) صدور أعداد المجلة بانتظام.

٦) مكافأة المحكمين الخارجيين للبحوث بشكل مجزئ وفي وقته.

إنني أدعو إلى تكاتف جهود المجلات والدوريات التي تنشر باللغة العربية للوصول إلى العالمية من خلال العمل معا عن طريق: أولا مخاطبة قواعد البيانات الدولية مثل SCOUPS و Web of Science لوضع المجلات العربية في قواعدها من أجل إبراز جهود النشر العربي، وثانيا تجويد النشر العربي من خلال وضع معايير واضحة وصارمة في بعض الأحيان للبحوث التي تنشر في تلك الأوعية.

جامعة السلطان قابوس
مجلة الدراسات التربوية والنفسية

Sultan Qaboos University
Journal of Educational & Psychological Studies

نموذج تحكيم بحث

Internal referee evaluation رأي المحكم الداخلي

التاريخ:	Date
المحكم الداخلي:	Internal Referee:

عنوان البحث: Manuscript Title:	

يرسل ☐
تعديلات تطلب من الباحث قبل أن يرسل للتحكيم (إن وجدت): .1 .2 .3 .4 .5 .6 .7

لا يرسل للتحكيم:
أسباب الرفض: .1 .2

Would recommend this manuscript for external referee:	☐	Yes	☐ No

If Yes: Please list the modifications needed before sending the manuscript to the ER.
If NO, please list the reasons

Sultan Qaboos University
Journal of Educational & Psychological Studies

جامعة السلطان قابوس
مجلة الدراسات التربوية والنفسية

نموذج تحكيم بحث
Manuscript Review Form

Manuscript number:

المخطوط:

Title::

العنوان

Date received:

تاريخ الاستلام

Evaluation Items:	ضعيف Poor	مقبول Fair	جيد Good	جيد جدا V. Good	ممتاز Excellent	عناصر التقييم:
	1	2	3	4	5	
Adequacy of the abstract: aim, method, results.	O	O	O	O	O	إعطاء المستخلص صورة واضحة عن البحث: الهدف، المنهجية والنتائج
Manuscript's Originality and importance	O	O	O	O	O	أصالة البحث وأهميته
Language of Manuscript	O	O	O	O	O	لغة البحث
Theoretical framework and previous studies relevance to manuscript topic	O	O	O	O	O	ارتباط الإطار النظري والدراسات السابقة بموضوع البحث
Research Methodology and procedures: the sample, tools, and analysis	O	O	O	O	O	منهجية البحث وإجراءاته: العينة والأدوات والتحليل
Methods of data analysis	O	O	O	O	O	أساليب تحليل البيانات
Clarity of results and discussion	O	O	O	O	O	عرض النتائج والمناقشة
Documentation, tables and Figures (APA style)	O	O	O	O	O	التوثيق وعرض الجداول والأشكال والتزام أسلوب (APA) في التوثيق والمراجع
Overall Evaluation:	O	O	O	O	O	التقييم العام

التوصية النهائية	مقبول O مرفوض O	مقبول بتعديلات طفيفة O	مقبول بتعديلات جذرية O
Final Recommendation:	Accepted: O Accepted with major modifications: O : Rejected: O		Accepted with minor modifications: O

Reviewer's Name		اسم المحكم (ثلاثي)
Reviewer's Title:		الدرجة العلمية للمحكم
Reviewer's Email		البريد الإلكتروني للمحكم
Reviewer's Telephone		رقم الهاتف

Signature: …… ……**:التوقيع**

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

آليات تحسين النشر العلمي باللغة العربية في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي

إعداد
الدكتور / فيصل بن فرج المطيري
المستشار والمشرف العام على مكتب وكيل الجامعة المجمعة

الملخص:
تهدف هذه الورقة إلى التعرف على آليات تدعيم النشر باللغة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي، كذلك التطرق إلى واقع النشر وأبرزأنواع النشر كذلك تقديم مقترحات وتوصيات من شأنها أن تساعد في تطوير حركه النشر والعمل على رفع مستوى التميز والحراك العلمي للإنتاج الفكري والثقافي. واستخدمت الورقة الحالية المنهج الوصفي التحليلي الذي اعتمد على تحليل البيانات والمعلومات موقع الدراسة ، وتوصلت الورقة إلى بعض الحلول المقترحة لتوسيع ودعم آليات النشر في دول مجلس التعاون الخليجي
الكلمات المفتاحية: النشر باللغة العربية– النشر في دول مجلس التعاون الخليجي
تاريخ تسليم الورقة البحثية :

المقدمة :
تعد مهنة النشر من أرقى المهن لأنها تتعامل مع المعلومات وتُثري العقول وتنمِّي المعرفة، وبما أنه لكل مهنة أخلاقيات فلابد أن يكون لهذه المهنة الشريفة أخلاقيات تحدد أطر المتعاملين بها ومعها، فإن لكل مهنة أخلاقيات لا تستقيم الأمور بدونها، وإنه لا يخفى على أحد ما تكتظ به مهنة النشر من عدم الالتزام بأخلاقياتها خاصة في تطور مجالات الطباعة وانفجار المعرفة وظهور ما عرف بثورة الاتصالات.
يشكل تشجيع حركة النشر باللغة العربية هدفاً تسعى إليه المنظمات والجهات المعنية بغية مساعدة العربية على تبوّء مكانتها اللائقة بين اللغات المختلفة.
وتفيد التقديرات الدولية بأن أقل من واحد في المئة من إجمالي المحتوى الإلكتروني العالمي مصاغ باللغة العربية. وفي الوقت عينه كي تتواكب مع روح ومتطلبات العصر والتكنولوجيا، حتى يسهل على الأجيال المتلاحقة استخدامها وفهمها والتمسك بها، بل والتفاخر بها "كلغة أم".

مما يؤكد الحرص على أهمية النشر باللغة العربية في تقديم أي مادة علمية لتكون خطوة إضافية في رقي لغتنا التي بها نعتز مع التنويه على مرافقتها بالترجمة فهي بمثابة السفارة التي يجيد سفيرها وفادة لغة أخرى واستقبالها والتعاون معها لتقديمها إلى من يريد التعرف عليها.
وما يتطلب ذلك من خطوات ذات اتساق وصله فيما بينها من حيث التعريب والترجمة والتأليف والنشر نحو حماية اللغة العربية وتنميتها ونشرها وحفظها وتحفيز الشباب وشرائح أخرى في المجتمعات العربية على الاهتمام بلغتهم، التي ترمز إلى هويتهم القومية والإسلامية
يشير الوضع الراهن إلى عدم توفر محركات بحث على الإنترنت تخدم اللغة العربية أو موجهة للعالم العربي، إنما المتوافر هو إما أدلة إنترنت متخصصة، أو أدلة عامة قليلة المحتوى، أو واجهات لمحركات بحث عالمية. ومع هذا فتتوافر محركات بحث مخصصة للغة العربية ولكنها لا تقوم بفهرسة محتويات شبكة الإنترنت، وإتاحتها لمرتاديها.
ويجب أن يؤخذ في الاعتبار أن مفهوم النشر يتسع ليشمل ويستوعب كل الأوعية الثقافية سواء المطبوعات كالكتب، والدوريات.... الخ أو المصغرات من الميكروفيلم والميكروفيش.... الخ أو المسموعات والمرئيات من الأسطوانات والأشرطة الصوتية والتسجيلات المرئية.... الخ أو المحسبات والمليزرات من الأشرطة والأقراص الممغنطة والملفات الإلكترونية المتاحة عن بعد والأقراص المدمجة والوسائط المتعددة...الخ، فهو عملية إيصال النتاج الفكري من مرسل إلى مستقبل وفق نظريات الاتصال

مشكلة ورقة العمل:
تكمن مشكلة هذه الورقة في محاولة التوصل إلى مفاهيم محددة في ظل التحديات التي تواجه النشر باللغة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي, ومن الملاحظ عند الكشف والتحليل لواقع المجلات العلمية في دول مجلس التعاون الخليجي من وجهه نظر الباحث فضلا عن الملاحظات التي تم الحصول عليها من أدبيات الموضوع المنشورة ،ومن متابعة واقع واتجاهات النشر العلمي في دول الخليج موضوع هذه الدراسة بجملة نتائج أهمها:
١. يغلب على جميع المجلات العلمية في مراكز النشر في دول مجلس التعاون الخليجي طابع الاختصاص

العام والاختصاصات المشتركة .
٢. تفتقر المجلات العلمية إلى سياقات نشر ثابتة ومتكاملة حتى يلتزم بها الباحثون.
٣. تعاني المجلات الجامعية الخليجية من عدم رواج سوقها في الداخل وذلك لقلة منافذ البيع وتحددها بالمكتبات والأشخاص الذين ينشرون بحوثهم فيها مما يؤكد لدينا على أهمية النشر علميا وتعليميا وإعلاميا. وقد تعددت أساليبه وطرقه ووسائله، وهناك العديد من الأدبيات التي تعالج جوانبه المختلفة سواء من حيث محتوى الوثيقة أو معالجتها آليا أو نقلها عبر الوسائط المتعددة ،ولا شك أن تزايد أهمية النشر الإلكتروني عربيا يرتبط ارتباطا وثيقا بتزايد أهمية اللغة في عصر المعلومات، وفي اعتقاد الباحث أن هذه الجوانب تمثل محور عملية النشر بمختلف انواعه ، وأن نجاحنا في توطين هذه التكنولوجيا المستحدثة في تربة وطننا العربي تتوقف بصورة أساسية على مدى نجاحنا في توفير الدعم اللغوي اللازم لمهام النشر المختلفة، ولما كانت حركه النشر في دول مجلس التعاون الخليجي تواجه العديد من التحديات والصعاب التي تختلف باختلاف ظروف الدول التابعة لها
وتتحدد مشكلة ورقة العمل في التساؤل الرئيس التالي:
ما هي آليات تدعيم النشر باللغة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي؟

ينبثق منه عدد من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم النشر؟
- ماهي أهميه النشر ؟
- ماهي أنواع النشر؟
- ما هو واقع النشر؟
- ماهي وسائل تطوير النشر باللغة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي؟

أهداف ورقة العمل:

١– التعرف على آليات تدعيم نشر اللغة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي .
٢– التعرف على مفهوم النشر.
٣– التعرف على أهميه النشر
٤– استعراض أنواع النشر
٥– استعراض واقع النشر.
٦– التطرق إلى وسائل تطوير النشر باللغة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي

أهمية ورقة العمل:

تنبع أهميه هذه الورقة بأن النشر المحصلة النهائية للبحوث العلمية، والباب الرئيس لنشر العلم والمعرفة، لإيصال المعرفة الرصينة إلى من يحتاجها لذا فإن الاهتمام بهذا الجانب من الأولويات الرئيسة التي تقع على عاتق الجهات العليا وذات العلاقة للنهوض به وتذليل العقبات والمشاكل التي من شانها عرقلة مسيرة النشر في دول مجلس التعاون الخليجي فهو ومصدرُ أساس للحضارة الإنسانية. كما يعد البنية الأساسية لتأسيس وتطوير التعليم بجميع مراحله .لما له من أثر إيجابي بالغ على تشجيع حركه النشر المتميز في دول مجلس التعاون الخليجي يحقق ذلك الاهتمام بجودة مخرجات البحث العلمي وذلك من خلال تشجيع النشر في المجلات والدوريات ذات السمعة العالمية، بالإضافة إلى حث أعضاء هيئة التدريس على تحقيق الانتشار المعرفي العالمي للجامعات الخليجية التابعة لهم مما ينعكس على إيجاد بيئة علمية إيجابية وجاذبة للعلماء المتميزين للعمل في ميادان الحراك الاكاديمي والتنافس المتنامي والتفاعل مع الكفاءات الوطنية الواعدة لرفع مستوى الوعي والثراء العلمي لدى منسوبي الجامعة نحو أهمية البحث العلمي المتميز.

مصطلحات ورقة العمل:

١- النشر :

المفهوم اللغوي للنشر : هو الإذاعة أو الإشاعة: أى جعل الشيء معروفا بين الناس. أما المفهوم الاصطلاحي للنشر: فهو العملية التي يتم بمقتضاها توصيل الرسائل الفكرية التي يبدعها المؤلف إلى القراء، وتشير دائرة المعارف البريطانية إلى أنه (هو ذلك النشاط الذي يتضمن اختيار وتجهيز وتسويق المواد المراد نشرها)، وعلى الرغم من إيجاز هذا التعريف إلا أنه يشير إلى الحلقات الثلاث الأساسية في عملية النشر وهى؛ التأليف، التصنيع، التسويق، وهي العناصر التي تترابط معا لتكسب النشر معناه وطبيعته، وهى حلقات متميزة بذاتها، ولا يمكن لأى حلقة من هذه الحلقات بمفردها أن تسمى نشرا. : أى أن النشر مجموعة من العمليات تبدأ بالحصول على المادة العلمية من المؤلف وتنتهى بإتاحة العمل للجمهور

يعرف الزمخشري النشر لغةً بأنه: نشر الثوب، ونشر الثياب والكتب، وصحف منتشرة، ونشر الشيء فانتشر، فانتشروا في الأرض: أي تفرقوا، ونشر الخبر أذاعه، وانتشر الخبر بين الناس ذاع، وله نشر طيب، وهو ما انتشر من رائحته.

ويعرفه ابن منظور النشر بأنه : "النشر خلاف الطيّ،

نشـر الثـوب ونحـوه ينشـره أو نشـره، بسـطه، ونشـرت الخبـر أي أذعتـه".
النشـر التقليدي للمعلومات يتم من خلال طباعـة الكتب والصحـف والمجـلات بعـد تجهيزهـا التجهيـز الأولي، (أي عمليـات مـا قبـل الطباعـة)، ثـم توفيرهـا للقـراء، فالنشـر إذن هـو: "كل الإجـراءات الفكريـة والعمليـة لاختيـار الكتاب، وترتيب إصداره، وتنمية توزيعه إلى أقصى حدود الانتفاع به". ويقصد بالنشـر بشـكل عام تجهيز المحتوى المكتـوب (المخطـوط) علـى شـكل كتـاب مقـروء عبـر نسـخ متعـددة يمكـن أن تـوزع لتصل إلـى أكبـر عـدد مـن المسـتفيدين.
إن المفهـوم العـام لكلمـة النشـر: "هـو أن تعمـم، أو تبعث بيـن النـاس، بالكلمـات والصـور التـي أنتجتهـا العقـول المبدعـة، والتـي صاغهـا المحـررون، والتـي عـدّد الطابعـون نسـخها".
كمـا أنـه يشـمل طباعـة المنشـورات والإعلانـات التجاريـة وغيـر التجاريـة وتوزيعهـا بشـكل ورقـي علـى المهتميـن. وشـركة أو دار النشـر التي ترغـب بالترويج لكتاب معين لا يمكنها الوصول إلى قطاع واسـع من الناس إلا من خلال حملـة إعلانيـة واسـعة تشـمل التلفـاز والمذيـاع والصحـف والمجـلات، ممـا يترتـب علـى ذلـك كلفـة باهظـة تضاف إلى ثمن الكتاب.
كمـا يعـرف النشـر (hsilbuP) بأنـه: "مجمـوع العمليـات التـي يمـر بهـا المطبـوع مـن أول كونـه مخطوطاً حتـى يصل إلى يد القارئ، كما يعرف بأنه: العملية التي تتضمن جميـع الأعمـال الوسـيطة بيـن كتابـة النـص الـذي يقـوم بـه المؤلف ووضع هـذا النص بين أيـدي القـراء عـن طريـق المكتبـات التجاريـة والموزعيـن..
أمـا نشـر الكتـب فهـي صناعـة صغيـرة نسـبياً، ولكنهـا ذات أهميـة بالغـة فـي الحيـاة التعليميـة والثقافيـة، وتطلـق كلمـة الناشـر (rehsilbuP) علـى الشـخص أو الجماعـة الذيـن يباشـرون مهمـة نشـر كتـاب مـا، والناشـر مسـؤول عنـد الحصـول مـن المؤلـف أو المؤلفيـن عـن النـص الأصلي للكتـاب، وعـن القيـام بالتحريـر (gnitidE) كمـا أنـه يشـرف علـى طبـع وتجليـد الكتـاب حتـى يتـم توزيعـه علـى الجمهـور، ويطلـق اسـم دار النشـر علـى الجهـة التـي تـؤدي معظـم هـذا العمـل.
ويُعريفـه الباحـث بأنـه وسـيلة فاعلـة لإيصـال النتـاج الفكـري الرصيـن عبـر قنـوات خاصـة لذلـك تكـون فـي أغلبهـا محكمـة ومعتـرف بهـا (دوريـات علميـة) لكـي تعطي الحماية الفكرية والخصوصية لهذا النتاج ومن ثم الفائـدة العلميـة المرجـوة منـه. وبمـا أن البحـث العلمـي هـو الطريـق العلمـي لحـل المعضـلات وإنتـاج المعرفـة لـذا فانـه لابـد لنتائجـه مـن الوصـول إلـى مـن يحتاجهـا مـن مؤسسـات وأفـراد لـذا فـإن أفضـل وسـيلة لذلـك هـي عمليـة النشـر لأن درجـة الإفـادة مـن الشـيء تكمـن فـي عمليـة نشـره وإيصالـه إلـى مـن يسـتفيد منـه فـردا أو مؤسسـة.

٢- الناشر

يعـرّف قانـون المطبوعـات اللبنانـي فـي مادتـه (٨) دار النشـر بأنهـا: "المؤسسـة التـي تتولـى إعـداد المطبوعـات وإخراجهـا والاتجـار بهـا".
وتحـدد لائحـة النظـام الداخلـي لاتحـاد الناشـرين العـرب الناشـر علـى أنـه: "هـو من يتولى نشـر الكتب أو المطبوعات غيـر الدوريـة وتوزيعهـا وتسـويقها."
وقـد عـرف اتحـاد الناشـرين السـوريين فـي لائحتـه التنظيميـة الناشـر علـى أنـه: "هـو مـن يتولـى نشـر الكتـب والمطبوعـات غيـر الدوريـة وتوزيعهـا وتسـويقها". وعـرف دار النشـر علـى أنهـا : "هـي المنشـأة التـي تتولـى طباعـة الكتـب والمطبوعـات غيـر الدوريـة ونشـرها وتوزيعهـا وتسـويقها".
ومـن خـلال هـذه التعريفـات نتفاجـأ بأنهـا تـكاد تكـون جميعهـا منقولـة مـن مصـدر واحـد، أو تتـم بشـكل اجتهـادي دون الرجـوع للتجـارب القانونيـة للـدول التـي سـبقتها فـي هـذا المجـال، ولا تـزال مؤسسـات وهيئـات واتحـادات الناشـرين العربيـة ضعيفـة فـي ممارسـة حقوقهـا أمـام كل مـن تتعامـل معهـم مـن مؤلفيـن أو مبدعيـن أو منتجيـن للأفـكار أو طابعيـن أو متعهـدي توزيـع أو من في حكمهم ممن يتعاملون معهم بشـكل دائم فـي مهنـة النشـر بجميـع مراحلهـا.

منهج ورقة العمل:

اتبعـت الورقـة الحاليـة المنهـج الوصفـي التحليلـي لملاءمتـه لطبيعـة ورقـة العمـل وأهدافهـا وتسـاؤلاتها

نتائج هذه الورقة ومناقشتها :

حيـث تحـاول الورقـة الوصـول إلـى صياغـة تلـك الحلـول مـن خـلال الإجابـة عـن تسـاؤلات ورقـة العمـل كمـا يلـي:
١– للإجابـة عـن التسـاؤل الأول والـذي ينـص علـى " ماهـي آليـات تدعيـم النشـر باللغـة العربيـة فـي دول مجلـس التعـاون الخليجـي؟" يسـتعرض الباحـث مـا يلـي:
إن آليـات عمليـة النشـر تمـر بمجموعـة مـن الخطـوات التـي يمكـن للباحـث أن يحددهـا ويتناولهـا وفـق وجهـة نظـره التـي بناهـا علـى طبيعـة النشـر المكتبـي ومـا استشـفه مـن

المجلات العلمية وهي كالآتي.

١. آليه التأليف: وتبدأ من تحديد الباحث الذي يروم كتابة بحث معين لموضوع بحثه أو المشكلة التي يحاول الكتابة فيها فضلا عن أمور أخرى متعلقة بذلك كالبحث عن المصادر وتحديد وكتابة الإطار العام للدراسة وجمع المعلومات والبيانات بأدوات البحث المعروفة والتحليل والتنظيم والتي تشمل أيضا الجداول والمخططات البيانية وما إلى ذلك وبعدها النتائج والتوصيات وكتابة الهوامش حسب ورودها في المتن . وأخيرا يقوم الباحث بكتابة مسودة البحث ومن ثم الطباعة النهائية وحسب تعليمات النشر الخاصة بكل مجلة .

٢. آليه التقويم : في هذه المرحلة يقوم الباحث بتسليم بحثه المنجز وبأكثر من نسخة وحسب تعليمات النشر الخاصة بكل مجلة والشائع يكون تقديم البحوث بثلاث نسخ اثنان يرسلان إلى مقومين وفي حالة رفض البحث من أحدهم ترسل النسخة الثالثة إلى المقوم الثالث ويكون ذلك كله وفق استمارة معدة لذلك يقيم البحث وفقها ليتسنى للمجلة قبول البحث أو رفضه .

٣.آليه التعديلات : بعد أن يقوم المقومون بتثبيت ملاحظاتهم حول البحث يرجع إلى المجلة حتى يتم إشعار الباحث بذلك ، وقد لاحظ الباحث إن عملية الإشعار هذه تكاد تكون غير مفعلة وإنما تكون العملية من خلال المراجعة المتناوبة للباحثين وسؤالهم عن ذلك . أما التعديلات المقترحة فهي على النحو الآتي :

- قبول البحث بصيغته الحالية وبدون تعديلات
- قبول البحث مع تعديلات طفيفة .
- قبول البحث مع تعديلات كبيرة .
- قبول البحث مع تعديلات كبيرة ، مع شرط المقوم بإرجاع البحث إليه في حالة إكمال التعديلات .
- رفض البحث نهائيا .

٤ . آليه قبول النشر : بعد أن يقوم الباحث بالتعديلات المطلوبة يقوم باستنساخ قرص ليزري بالبحث فضلا عن نسخة ورقية وتقديمها للمجلة التي تقوم بدورها بدراسة قبول البحث على ضوء التعديلات السابقة لغرض منحه قبول النشر وتحديد المجلد والعدد والتاريخ لذلك .

٥. آليه النشر: في هذه المرحلة يتم نشر البحوث المقبولة للنشر مسبقا والمحدد تاريخ نشرها وإخراج المجلة بصيغتها وشكلها النهائي ووفق العمليات الفنية الآتية :

- التجميع والتعديل والتنضيد للبحوث المقبولة للنشر والمحددة مسبقا بتاريخ معين مع تعديلات بسيطة للبحوث التي تحتاج إلى ذلك
- العمل على إضافة البيانات الخاصة بالمجلة وحسب سياسة المجلة وتعليمات النشر فيها ومنها صفحة العنوان وتعليمات النشر وأسماء الهيئات المسؤولة عن المجلة ورقم المجلد والعدد وسنة النشر وغيرها .
- طباعة الأغلفة الملونة الخاصة بالمجلة .
- استنساخ الكمية المطلوبة والمحددة من عدد المجلة.
- الفرز والتجميع للإعداد المستنسخة .
- كبس المجلة وإخراجها بشكلها المألوف
- التوزيع .

٢–للإجابة عن التساؤل الذي ينص على "ماهي أهميه النشر؟" يستعرض الباحث ما يلي:

تكمن أهمية النشر في مدى إيصاله إلى من يستفيد منه كما ذكرناه سابقا لأن كميته تكمن في وجود النشر الجيد حيث يتجلى ذلك من خلال الآتي :

١.المساهمة الفاعلة في تطوير طرق وأساليب العمل لدى الأفراد والمؤسسات من خلال الاطلاع على كل ما هو جديد .

٢.تنشيط حركة البحث العلمي .

٣.معرفة رصانة البحث العلمي من خلال معرفة عدد الإشارات إلى البحوث المنشورة في الدراسات الأخرى

٤.تنمية الوعي العلمي بضرورة البحث العلمي بين أفراد المجتمع على أوسع نطاق .

٥.ضمان حقوق المؤلفين في بحوثهم المنشورة لأنه عملية توثيق ذلك .

٦.وسيلة لتحقيق منافع مادية ومعنوية من خلال مكافآت التعضيد العلمي والمكانة البحثية والمهنية المتوخاة من ذلك في الوسط العلمي والبحثي بين العلماء والأساتذة الآخرين .

٧.غاية مثلى إلى عالم الشهرة والخلود .

٨.المساعدة في تجنب تكرار إجراء البحوث نفسها .

ويعتقد الباحث إضافة لما تقدم أن أهمية البحث العلمي تكمن في ظهور علوم جديدة لم تكن موجودة سابقا فضلا عن ما يكتسبه الباحث من خبرة وحرفية في عالم الكتابة تمكنه من السيطرة الكاملة على اختصاصه .

٣– للإجابة عن التساؤل الذي ينص على "ماهي أنواع النشر؟" يستعرض الباحث ما يلي:

يمكن أن نحدد أنواع النشر وحسب وجهة نظر الباحث

بالاتي :
- نشر تقليدي .
- نشر مكتبي .
- نشر اليكتروني .

النشر التقليدي (p.T)(gnihsilbup lanoitidart):
هو النشر الذي بدأ باختراع الطباعة واستعمال الورق مجالا لذلك. ومن الممكن أن يعرف بأنه مجموعة من العمليات التي يمر بها المطبوع ابتداء كونه مخطوطا حتى يصل للقارئ أو المستفيد ، ويتحكم بهذه العملية مجموعة من الأطراف تبدأ بالكاتب والمطبعة والناشر الذي يقوم بإصدار وبيع وتوزيع المطبوعات عامة وقد يكون له دور في طبعها وليس من الضروري أن يكون الناشر هو نفسه الذي يقوم بالطبع أو التجليد وقد لا يقوم بعملية البيع والتوزيع حيث يتحمل الناشر مسالة التمويل إلى جانب تحمله لمخاطر النشر للمؤلفين وقد أثرت في عملية النشر التقليدي مجموعة من الأمور هي :

- اختراع الكتابة .
- اختراع أدوات الكتابة وخاصة الورق على يد الصينيين .اختراع الطباعة بالحروف المتحركة على يد الألماني غوتنبرغ في منتصف القرن الخامس عشر .

النشر المكتبي(p.d)(gnihsilbup potksed):
هو نوع من النشر يكون اعتماده الكلي على تقنيات الحاسوب التي يستطيع الفرد من خلالها تجميع أكثر من خاصية في مستند واحد يتميز بجودة عالية مما أدى إلى طفرة هائلة في عالم الطباعة والنشر أدت إلى تقليص التكلفة والأموال الطائلة التي كانت تدفع إلى شركات الكرافيك فضلا عن تقليص الأيدي العاملة، ويتكون نظام النشر المكتبي الحديث من الأجزاء الآتية:

- الحواسيب وملحقاتها.
- الطابعات الليزرية .
- جهاز المسح الضوئي (rennacs) ومودم (medom) لتعديل الإشارات .
- الفاكس ملي . يسمح بإرسال المستندات عبر جهاز المودم .
- نظام صوتي يتيح الوصول إلى المصادر المسموعة .
- برامج النشر المكتبي .وتتكون من ثلاث مجموعات هي:

المجموعة الأولى: (arutneV rekam egap rehsilbup) وهي جيدة للمشروعات ذات النطاق المحدود والتي يمكن إنجازها على شكل صفحة صفحة .

المجموعة الثانية : برامج تطبيقية في مجال التصميم للذين ليس لديهم خبرة كبيرة بالحاسوب .

المجموعة الثالثة : وهي تعتمد على القدرات الإبداعية في التصميم الفني .

النشر الاليكتروني(p.E)(gnihsilbup cinortcele):
إن النشر الاليكتروني هو مفهوم حديث ظهر في أواخر القرن العشرين ولم يحدد مفهومه بصورة دقيقة إب« الآن رغم المحاولات الكثيرة لذلك ، ويمكن إيضاحه بأنه عملية إنتاج الكتب والدوريات والمطبوعات المختلفة والمتنوعة باستخدام التطبيقات الحديثة والتقنيات الجديدة والتي تتضمن (الحواسيب الآلية ، البرامج الآلية المتنوعة ، تقنيات التنضيد الآلي السريعة ، استخدام أجهزة أخرى حديثة كالماسح الضوئي ، برامج التعرف البصري على الحروف rco)) (lacitpo noitingocer retcrahc) فضلا عن استخدام المنافذ التي تتيح عمليات الإدخال والتعديل على الخط المباشر ، وسائل التخزين المختلفة مثل الأقراص المرنة من أجهزة الحواسيب الشخصية ، وسائل نقل النصوص والرسوم عن بعد عن طريق خطوط الهاتف وموجات الميكروويف والأقمار الصناعية. ويمكن أن نجمل أهم المكونات الأساسية للنشر الاليكتروني وبإيجاز كبير على النحو الآتي .

- المؤلف .
- المعلومات .
- اختصاصي المعلومات .
- شبكة الانترنت .

٤-للإجابة عن التساؤل الذي ينص على "ما هو واقع النشر ؟" يستعرض الباحث ما يلي:
يكتنف واقع النشر لخطر السرقة الأدبية وقله التوافر والاحتكار تحت مظلة حفظ الحقوق الفكرية لقنوات النشر نجد إن النشر كمهنة لها أخلاقيتها ودورها الاجتماعي والفكري بحاجة دوماً إلى تحديد علمي وعملي بسبب تكاثر المتطفلين عليها، فهناك مطابع كثيرة تُصنف تحت اسم دور النشر، ومكتبات توزيع تحولت إلى النشر، مما يسيء بالنتيجة إلى الناشر الحقيقي، وتحويله أحياناً إلى مجرد وسيط.
وبالارتباط مع مفهوم الكتاب كأداة اتصال اجتماعي، فإن مفهوم كلمة »نشر« هو أن تعمم، وتنشر بين أفراد المجتمع بالكلمات والصور الأفكار التي أنتجتها

العقول المبدعة، والتي صاغها المحررون، والتي جهز الطابعون نسخها. فإذا ما انطبق هذا المفهوم على الكتب، فهو يعني سلسلة متتابعة ضخمة من ضروب النشاط الفكري والعملي، والتي لا يمكن لحلقة واحدة منها بمفردها أن تُسمى نشراً. ولا يكتمل ذلك فقط بتحول المخطوط إلى كتاب مطبوع، وإنما أيضاً بتوزيعه بأسواقه، والتي تكتمل بها عملية النشر. أما القيام بخدمة تحريرية فلا يعد نشراً، ومثله خدمات الطباعة والتجليد أو تنمية المبيعات فكل واحدة منفردة منها لا تعد نشراً.

إن مفهوم (نشر الكتاب) يتضمن جميع هذه الإجراءات في عملية متكاملة الجوانب، سواء قامت بها مؤسسة واحدة أم عدة مؤسسات، وهو بالنتيجة يعني (جميع الإجراءات الفكرية والفنية والعملية لاختيار موضوع الكتاب وترتيب إصداره وتنمية توزيعه).

والناشر الملتزم بهدفه ينبغي أن يلتزم برؤية ثقافية فكرية يعمل لها، تجعل من كتبه الخاصة به معبّراً عن مشروع ثقافي خاص بدار نشره، يسهم من خلالها بتنمية مجتمعه في مختلف المجالات. والكثير من الدخلاء على مهنة النشر لا يمتلكون هذه الأهداف أو الرؤى الفكرية أو الثقافية، لأنه لا فرق عندهم في أن يكون ناشراً أو بائع ملابس، المهم لديهم ما يجمعون من مال.

٥- للإجابة عن التساؤل الذي ينص على "ماهي وسائل تطوير النشر باللغة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي؟ يستعرض الباحث هذه التحديات كما يلي:

تواجه صناعة النشر في دول مجلس التعاون الخليجي أزمة خانقة ثلاثية الأبعاد، أبطالها المؤلف والكاتب والناشر في آن معا، وذلك تبعا لما أكدت عليه مراراً وتكراراً، تقارير وإحصاءات وأرقام ونسب ومقاربات كثيرة تصدرها منظمات دولية وإقليمية ومحلية ما بين حين وآخر، وكلها تشير إلى وجود أزمة عميقة تأليفاً ونشراً وتوزيعاً وبالتالي تأثيراً، لاسيما إذا علمنا أن العرب ينتجون مجتمعين من الكتب، ويمكن الإشارة إلى عدد من وسائل تطوير آليه النشر والتي أرى أنه من الضرورة بمكان اعتمادها كإطار عمل وأساس مهم لتطوير حركة النشر في دول مجلس التعاون الخليجي، منها :

١ – قصر عملية النشر على الناشرين دون سواهم باعتبار أن حق النشر أمر منوط بهم وفق القوانين السارية، وضماناً لرقي الإنتاج المنشور بكل تفريعاته وتخصصاته.

٢ – تفعيل اتحاد الناشرين عبر الناشرين أنفسهم وبنائه بشكل يضمن حقوق الناشرين ويمكنهم من ممارسة مهنة النشر دون تدخلات خارجة عن إطار المهنة.

٣ – إقناع الناشرين بالالتزام بكل ما يحقق للمنشور الخليجي من معلومات أساسية من مثل: (ذكر اسم الناشر / كتابة سنة النشر / الحصول على رقم إيداع محلي ودولي / طباعة سعر الكتاب على الوجه الخلفي للغلاف، وغيرها..).

٥ – ضرورة اعتماد الناشرين على أهل الاختصاص في إجازة المطبوعات التي يقومون بنشرها، تنويعاً للإبداع وتذكية لقيمة المنشور، وتعميماً للثقافة الملتزمة الفاعلة.

٦ – ممارسة الرقابة على المنشور في العديد من دور النشر العربية التي ترد منشوراتها للمشاركة في معارض الكتب والأنشطة الثقافية ذات البعد النشري من السرقات الأدبية والفكرية والعلمية.

٧ – تكوين مرصد خليجي لمتابعة الإنتاج الصادر منها أو القادم إليها والقيام بضبط السرقات التي تطال الناشرين في تزوير مطبوعاتهم أو سرقة حقوق المؤلفين الخليجيين.

٨–إنشاء بوابة للعالم العربي: إذ يتيح إنشاء محرك بحث عربي مدعوم بدليل شامل مدخلاً موثوقاً ومصدراً شاملاً للمعلومات للباحثين عن المعلومات إما المنشورة باللغة العربية أو المنشورة في العالم العربي.

٩– دفع حركة النشر باللغة العربية على الإنترنت: يشكل توافر محرك بحث متطور دافعاً لناشري المعلومات لوضع المحتويات المملوكة لهم على الإنترنت.

٠١– دعم المستخدم العربي: يشكل تطوير محرك بحث عربي متكامل خدمة للمستخدم العربي، حيث يمكن تضمين خدمات إضافية مثل ترجمة نتائج البحث إلى اللغة العربية وتسهيل البحث وتوسيعه باستخدام قوائم مترادف

المراجع :

- الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب . قاموس المحيط .. بيروت: مؤسسة الرسالة، ٦٠٤١هـ / ٦٨٩١م.
- المعجم الوسيط.(ط ٢) .. بيروت: دار الأمواج، ٧٨٩١.
- عبد التواب شرف الدين . المعجم الموسوعي لعلوم المكتبات والتوثيق والمعلومات .– الكويت : الكاظمة للنشر، ٤٨٩١ .

- النوايسة ، غالب عوض . مصادر المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات . ـ ط١ . عمان : دار صفاء ، ٢٠١٠ .
- فريدة، محمد أحمد العوضي . صُناع الثقافة العلمية واقع النشر العلمي في العالم العربي . ـ ٢٠١٠.
- مقبل، رضا سعيد. حركة نشر الكتب في محافظة الإسكندرية أطروحة دكتوراه – كلية الآداب – جامعة المنوفية ،٢٠٠٥
- الربيعو، تركي علي ، الخطاب التنموي في دول مجلس التعاون الخليجي، دراسة تحليليه، (١٩٩٠-١٩٨٠)
- الدرعان، فهد محمد سعود .نشر الكتاب في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي مع التركيز على مجالي العلوم والتقنية، رساله دكتوراه،، جامعه الامام محمد بن سعود الإسلامية، قسم المكتبات والمعلومات. ١٤١٦هـ.
- لطيفه، ابراهيم النجار. آليات التصنيف اللغوي بين علم اللغة المعرفي والنحو العربيّ، مجلة جامعة الملك سعود، م١٧، الآداب (١)، ٢٠٠٤.

http://www.gulfpub.com/
http://www.abegs.org/aportal/journal/index
https://sdl.edu.sa/SDLPortal/ar/Publishers.aspx

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

لوائح النشر العلمي لبحوث اللغة العربية وقيود التفاعل المجتمعي

د.عبد الرحمن بن حسن المحسني
جامعة الملك خالد

تولي الدول في العالم أهمية كبيرة ومتزايدة للنشر العلمي، وترى فيه قائدا حكيما للتنمية ؛ ذلك أن البحث العلمي يقوم على عناصر من المعرفة تتكاتف في سبيل إحكام المقاصد الموصلة للنتائج الفاعلة »ويمكن تحديد مفهوم البحث العلمي بأنه القيام بعملية فكرية منظمة، من أجل تقصي الحقائق المتعلقة بمسألة أو مشكلة معينة تسمى موضوع البحث، باتباع طريقة علمية منظمة تسمى منهج البحث، وذلك للوصول إلى حلول ملائمة للمشكلة، أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة تسمى نتائج البحث«.

ومن خلال هذا التعريف تتضح ملامح المشكلة البحثية العربية ابتداء ، فحين تعرض على هذا المفهوم جلّ البحوث العربية ترى أن ثمة خللا في وعي مفهوم البحث وخلطا ظاهرا بين البحث الذي يسعى إلى صنع حلول ملائمة للمشكلات أو محاولة طرحها، وبين البحوث الأكاديمية العربية التي لا تعدو أن تكون تأليفا جمعيا لا يستوعب أو لا يندرج تحت هذا المفهوم.

وحين ننظر إلى حجم الإنفاق العالمي على البحث العلمي من المؤسسات الأكاديمية أو من مؤسسات البحث نرى أن الدول التي تملك رؤية وإستراتيجيات بحثية تنفق بسخاء كبير على البحث العلمي، »فإسرائيل مثلا تنفق ما مقداره ٤,٧% من إنتاجها القومي على البحث العلمي، وهذا يمثل أعلى نسبة إنفاق في العالم، بينما تنفق الدول العربية مجتمعة ما مقداره ٠,٢% من دخلها القومي والدول العربية في آسيا تنفق فقط ٠,١% من دخلها القومي على البحث العلمي.. ويوضح الجدول التالي قيمة إنفاق الدول على البحث العلمي:

الدولة	نسبة الإنفاق من الناتج القومي	نصيب الفرد من الإنفاق على البحث العلمي (دولار)
إسرائيل	٤,٧%	١,٢٧٢,٨
اليابان	٣,٤%	١,١٥٣,٣
الدول الأوروبية	١,٨%	٥٣١
أمريكيا الشمالية	٢,٦%	١,٢٠٥,٩
أمريكيا اللاتينية	٠,٦%	٥٨,٤
الدول المتقدمة	٢,٣%	٧١٠
الدول النامية	١,٠%	٥٨,٥
الدول العربية	٠,٢%	١٤,٧
الدول العربية في آسيا	٠,١%	١١,٩
الدول الإفريقية	٠,٥%	٩,٤
المعدل العالمي	١,٧%	١٧٠
فلسطين*	٠,٣%	٢,٩١

وهذا التقدير للنشر العلمي عند هذه الدول يستحق ما يبذل فيها من مال وجهد حيث الارتباط المباشر بتنمية الإنسان وبحاجات المجتمع، وقد حققت لذلك عدة براءات اختراع تدل على وعي ظاهر بمفهوم البحث وجدارة دعمه؛ إذ هو جزء من الاستثمار في العقل البشري وشراء طاقته لإعمار أفضل للكون. وقد انعكس ذلك على براءات الاختراع التي تعد واحدة من المؤشرات المهمة على التقدمية البحثية للدول. وفي تقرير العلوم والتكنولوجيا في اليونسكو نرى ما نصه »وفيما يتعلق بحجم الإنتاج العلمي في الدول العربية، أشارت دراسة إلى أن مجموع براءات الاختراع المسجلة للعالم العربي في ٢٠ عاما ما بين عامي ١٩٨٠ وعام ٢٠٠٠ أن العرب حصلوا مجتمعين على ٣٧٠ براءة اختراع، بينما سجلت كوريا الجنوبية وحدها ٥٧,٩٦٨ براءة اختراع، وبلغت براءات الاختراع التي حصلت عليها الدول العربية حوالي ٥٠٠ براءة اختراع بينما حصلت إسرائيل على ما مجموعه ١٦,٨٠٥، وحصلت اليابان على ٧٢٥,٨٦٦ وألمانيا على ٣١٣,٠٧٨.

إن واحدة من مشكلات البحث العلمي في العالم العربي ابتداء تكمن في عدم وعي مفهوم البحث الذي يمكن أن يكون عاملا مهما في تنوير التنمية وقيادتها. وهو ما وعته الدول المتقدمة فرسمت إستراتيجيات حققت بها أهدافها التنموية وتأتي براءات الاختراع واحدا من مؤشرات التنمية الفكرية والبحثية المهمة.

يكمن السبب في رأيي لتراجع الاهتمام بالبحث العلمي وتراجع دعمه في الدول العربية إلى أمرين متقاطعين؛ يعود الأول إلى خلل في البحث العلمي ذاته؛ حيث ترى مشاريع البحث في الجامعات لا تساوي في قيمتها ما يبذل فيها من جهود كبيرة. ويبدأ الخلل فيها من فكرة البحث التي لا تخضع لرؤية سياسية وأكاديمية تحدد أطر البحث الذي تحتاجه الدولة فعلا لتحقيق تنمية يقودها البحث العلمي من خلال مشاريع تتبناها الدول

وتوجه إليها الباحثين.
إن ما نراه في نشرنا العلمي العربي لا يخضع في المجمل لرؤية تنموية تدعمها الدولة وتنفذها في معامل البحوث الأكاديمية المنتشرة في الجامعات. بل تراها شتاتا، كل باحث يحمل همه وحيدا، وهو هم لا يتجاوز غالبا لدى الطالب تسليم بحثه لمستودعات الجامعة. ولا يعدو عند أساتذة الجامعات أن يحصل على الترقية لأستاذ مشارك أو أستاذ. وحينما يلتفت لجهده البحثي بعين الإنصاف ويضعه في محله من التنمية تجده يتراجع في القيمة البنائية. والحق أنه لا يلام الأستاذ ولا الطالب، بل الملام الإستراتيجيات الكبرى التي كان يجب أن ترسم خطوط ومسارات البحث العلمي لكل جامعة حسب أهدافها، بل كثير من الجامعات لا زالت تسند –من أسف– لطلاب الدراسات العليا اختيار موضوعات البحوث لرسائل الماجستير والدكتوراه بدعوى تعويد الطلاب على اختيار موضوعاتهم. وهو أمر لا أراه مناسبا، ولقد يكون مهما للتنمية لو اتجهت كل جامعة من جامعاتنا باتجاه محور واحد من محاور التنمية، وتخصصت فيه وعُرفت به ، ووجهت جل أبحاثها النظرية والتطبيقية إليه وجعلته هاجسها البحثي، وكونت له هيئة استشارية ترسم مسار البحث وتحفز الطلاب لبحوث تنتقى لهم ليقدموا فيها مشاريع تستحق ما يبذل فيها من جهد.
إن كثيرا من الأبحاث التي تسمى علمية وتخضع للتحكيم العلمي وتنشر في المجلات العلمية المحكمة ليست في واقع الأمر بحثا علميا بمفهوم البحث الذي وعته الدول المتقدمة ودعمته، بل هي أقرب للجمع والتأليف، وهي لا تندفع بحقيقة البحث العلمي . وقد كتبتُ في هذا الهجس مقالة نشرت في إحدى الصحف السعودية ، تساءلتُ فيها سؤالا محوريا يمكن أن يَعرض عليه كل أستاذ ما أنتجه من أبحاث استهلكت جهده ووقته وعمره، وقاربتُ السؤال من تخصص اللغة العربية الذي هو تخصص الباحث ؛ فلعلي إن واجهتها لا أجد حرجا في ذلك، على أنها نموذج على غيرها من التخصصات النظرية، بل والعملية، وعنوان المقال: ماذا سيخسر المجتمع لو وضعت كل رسائل اللغة العربية – التي تكدست بها مستودعات الجامعات – في نهر دجلة؟!
وكان هذا المقال تاليا لاجتماع عمداء كليات وأقسام اللغة العربية الذي عقد في رحاب كلية اللغة العربية في جامعة القصيم، متزامنا مع جنون داعش وتدميرهم لمكتبات العراق ورميها في نهر دجلة الذي أصبح مرتبطا بفناء الكتاب.

والسؤال الماضي يحمل في طياته رغبة في التغيير إيمانًا بقيم تخصص اللغة العربية وقدرة الباحثين فيه إذا ما أحسن فتح آفاقه والتحرك في مجالاته بوعي؛ فاللغة العربية كما القرآن – الذي نزل بها – صالحة لكل زمان وآن، وأما اجترار أطروحات الماضي بتحقيق غير مفيد أو بموضوعات لا تتصل بعصرها ولا تتفاعل مع حاجات المجتمع بدعوى اللغة للغة والدراسة لذات الدراسة أو بدعوى المعرفة التراكمية، فهذا ما يدفع العربية للتحنيط وما يجعل المجتمع يقصيها بنفسه لعدم حاجته إلى أطروحاتها الأكاديمية التي تغرد في مفازة بعيدًا عن واقع الحياة وإعمارها، في حين هي قادرة على أن تكون بناءة وتسهم أطروحاتها العلمية في بناء المجتمع وفي تكوين مشروعات لبحوث إنمائية.
وقد طرحتْ إحدى الباحثات في ذات الملتقى ورقة علمية جادة وضعت اللغة العربية العظيمة أمام تحدي الجامعات، وفي معرض حديثها طرحت ما يمكن به أن تبعث الحياة في أطروحات اللغة العربية من خلال ضرورة وضع إستراتيجية تضعها الأقسام المناظرة لتوجيه طلاب الدراسات العليا لفتح آفاق اللغة العربية لدراسة ما به حياتها وبناء دورها المعاصر، كبرامج اللسانيات الحاسوبية والدراسات البينية التي تنفتح على علم اللغة الاجتماعي والنفسي والتربوي. وفتح مشروعات لغوية يشترك فيها عدة طلاب لبناء مشروع لغوي. إضافة إلى الدراسات الميدانية لإشكاليات اللغة العربية في ميادين حركة المجتمع. وكذا دراسة اللغة العربية على الشبكات العالمية، وتتبع حركة النص الأدبي على مواقع التواصل الاجتماعي، إلى غير ذلك.
إن أزمة اختيار الموضوع في الرسائل الأكاديمية هي طريق حياة للعربية وخروج لها من التنميط والتحنيط. وسيجعل لها دورًا بنائيًا في خدمة يحتاجها المجتمع، وستكون رسائلها العلمية لبنات للبناء تتسابق دور النشر على طباعتها وإفادة المجتمع بها. وإن نظرة على مستودعات وأرشيف الجامعات العربية سيكشف لنا الخلل الكبير الذي كدس هذه الرسائل في تلك المستودعات لتختزل جهود السنين في ورقة الشهادة لرسالة محنطة لا تقدم للمجتمع ما يتأمله من الباحثين.

ولعلي أضع بين يدي البحث نماذج فقط من عناوين بعض البحوث العلمية في تخصص اللغة العربية لعرضها على مفاهيم البحث العلمي الإنمائية لمعرفة حقيقة دورها في بناء وتنمية المعرفة والمجتمع . وقد جُمعت هذه العناوين من بعض المواقع الإلكترونية ومواقع الجامعات التي يقصدها الباحثون للاستفادة منها

في تخير موضوعاتهم ومنها :

- الاعتراض دراسة نحوية.
- العلة النحوية و دورها في إثبات الحكم أو نفيه .
- القاعدة النحوية و السماع بين النظرية و التطبيق.
- شرح أبيات المفصل للمحبي فضل الله بن محب الله.
- الدرة الشنوانية في شرح الأجرومية في علم اللغة العربية لأبي بكر إسماعيل بن شهاب الدين عمر بن علي الشنواني : دراسة و تحقيق .
- النية في منهج النحاة المفهوم المقتضي الأثر .
- ابن إياز و جهوده في النحو و التصريف .
- التوجيه النحوي و الصرفي للقراءات الشاذة في القرآن الكريم أسسه و مظاهره .
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب تأليف الحسن بن أسد بن الحسن أبي نصر النحوي دراسة و تحقيق.
- رواية قالون عن نافع المدني دراسة نحوية وصرفية .
- الفروق النحوية .
- شرح المفصل لابن يعيش من أول قسم الحروف إلى إحالة الحروف تحقيق ودراسة، مع دراسة الحروف و مصنفاتها .
- اللهجات و دورها في المخالفة الإعرابية .
- ظاهرة الافتراض النحوي دوافعها و نتائجها دراسة تحليلية نقدية في المنهج و التطبيق
- الإجراء في الصيغ والتراكيب النحوية .
- الباقولي وجهوده النحوية و الصرفية من خلال كتبه الثلاثة (الجواهر – شرح اللمع – الكشف في نكت المعاني .
- استدراكات ابن جني علي أبي علي الفارسي .
- أثر كتاب الجمل للزجاجي نحاة الأندلس من خلال ابن الفخار و ابن باشاذ مع تحقيق شرح الجمل لابن الفخار .
- الترتيب الجميل في شرح التركيب الجليل للسعد التفتازاني تأليف الإمام محمد بن محمود الروسي الحنفي الشهير بابن دباغ زاده تحقيق و دراسة .
- الإحالة والكذب في التراكيب عند النحاة .
- ألفية الآثاري : دراسة نحوية مقارنة بألفية ابن مالك .
- اعتراضات ابن مالك علي الزمخشري .
- دراسة نحوية و صرفية مقارنة بين آراء الزمخشري في كتابيه الكشاف و المفصل.
- التوهم عند النحاة .
- القضايا النحوية و الصرفية في المثل السائر لابن الأثير.
- قواعد التوجيه في النحو العربي
- المعاني النحوية و الصرفية و أثرها في استنباط الأحكام الفقهية في كتاب المغني لابن قدامه.
- علم الدين اللورقي و آراؤه النحوية والصرفية .
- أثر طول الكلام في بنية الجملة العربية .
- المحاكمة بين أبي حيان و الزمخشري و ابن عطية للشيخ الشاوي دراسة في المنهج و قضايا النحو .
- أصول النحو عند السيوطي بين النظرية و التطبيق .
- منار الهدى في الوقف و الابتداء لأحمد بن عبد الكريم الأشموني تحقيق ودراسة .
- الظواهر النحوية والصرفية في القراءات القرآنية الشاذة لأبي بن كعب وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما .
- القضايا النحوية في كتاب إعجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثني .
- أثر سيبويه في الخلاف النحوي.
- المشاكلة في القرآن الكريم دراسة نحوية ودلالية.
- البنية الأساسية للجملة الفعلية بين الإثبات وعوارض التركيب .
- بناء القصيدة عند علي الجارم.
- صورة المرأة في روايات نجيب محفوظ الواقعية .
- البنية الموسيقية في القصيدة الحديثة ودورها في تشكيل الدلالة الشعرية .
- البناء الدرامي في الشعر العربي القديم.
- توظيف التراث الصوفي في الشعر العربي المعاصر في النصف الثاني من القرن العشرين.
- خصائص الأسلوب في صحيح البخاري.
- النزعة التأملية في الشعر الأندلسي في عصر الطوائف.
- الغربة في الشعر العباسي في القرنين الرابع و ا لخا مس .
- الاتجاه الديني في أدب توفيق الحكيم، دراسة تحليليه نقدية .
- الصورة الفنية عند عبيد الشعر في نهاية العصر الأموي .
- شعر الشريف المرتضي دراسة فنية .
- الأندلس في الأدب العربي المعاصر في مصر دراسة تحليلية فنية.
- المسرح الشعري المصري بعد صلاح عبد الصبور .
- الشكوى في شعر المتنبي ودلالتها النفسية و ا لا جتما عية .
- شعر مهيار الديلمي دراسة فنية .
- شعر الشريف المرتضي دراسة أسلوبية .
- شعر عمر أبو ريشة دراسة فنية.
- الشعر اليمني في القرن التاسع.

إن نظرة على تلك العناوين –التي اختيرت بصورة غير قصدية ولا تخص جامعة بعينها– يوضح حقيقة مشكلة النشر العلمي في تخصص اللغة العربية ، وهو نموذج على إغراق رسائل العربية في العلمية الصرفة، دون تأمل في النتائج البحثية التي يمكن أن ينتهي لها

الباحث بعد جهد سنين من البحث، وتجعلنا نتبين حقيقتها التأليفية لا البحثية، وأن جلها ينطبق عليه قول القائل :

ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا...سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا

وإذا ما عرضنا تلك العناوين على مفهوم البحث العلمي الذي بدأت الورقة به فسنجد أنها جميعها تقريبا لا تحقق هدفية البحث الحقيقي. وهو موضوع في رأيي جدير بندوة أو ملتقى مستقل يقرأ عناوين الرسائل العلمية وبحوث الترقيات لأعضاء هيئة التدريس من حيث نتائجها ودورها في البناء المعرفي والمجتمعي وستكون النتيجة في ظني صادمة، حيث سيتضح أن كثيرا من الأبحاث لا تقدم للمكتبة العربية جديدا سوى إثقالها بما كان يحسن التخفف منه .

تكمن مشكلة البحث **الثانية** في نظري في لوائح النشر العلمي التي لا تشجع بدورها على الابتكار العلمي وخدمة المجتمع، بل قد تضع قيودا قصدية أو غير قصدية لإعاقة تفاعل الباحث مع مجتمعه، إذ اللوائح في جملتها لا تشجع الباحث على الابتكار وتنفيذ أبحاث ومشاريع ميدانية، وهي لا تضع نقاطا للبحوث المتميزة البناءة التي يسهم فيها البحث في تعزيز بناء المجتمع، ولا تضع علامة فارقة للبحوث الحية التي تقتحم آفاقا معرفية جديدة ، بل تساوي في منح الدرجة أو الترقية بين باحث مبتكر، وآخر نمطي يكدس الأفكار ويستعيدها في أبحاثه، وينطبق عليه البيت المنسوب لكعب بن زهير :

ما أرانا نقول إلا معادا...وقديما من لفظنا مكرورا

وباستعراض نموذج من اللائحة الموحدة لترقية أعضاء هيئة التدريس ، نجد مثلا أن شرط التقدم للترقية من رتبة أستاذ مشارك إلى رتبة أستاذ كأعلى رتبة علمية في التخصص كالتالي:

- خدمة لا تقل عن أربع سنوات في رتبة أستاذ مشارك في جامعة سعودية أو جامعة أخرى معترف بها ، على ألا تقل مدة الخدمة في الجامعات السعودية عن سنة واحدة. تحتسب المدة التي قضاها في الوظيفة ولم تتم ترقيته وظيفيا في حالة شغل عضو هيئة التدريس لوظيفة أستاذ مشارك علميا ضمن المدة المطلوبة للترقية علميا لرتبة أستاذ. طبقا لأحكام المادة الثالثة والثلاثين من هذه اللائحة.
- استيفاء الحد الأدنى من النتاج العلمي المطلوب للترقية و أن يكون ما تقدم به من إنتاج علمي قد نشر أو قبل للنشر أثناء شغله لرتبة أستاذ مشارك.

وبمتابعة لائحة الترقية من المادة (١٥– ٣٧) من اللائحة المنظمة لشؤون أعضاء هيئة التدريس لم أتبين ما يرسخ أهمية كون البحوث أو واحدا منها –على الأقل– له قيمته الاجتماعية أو عبارة عن مشروع علمي يتصل بتنمية المجتمع والمعرفة ببحوث مبتكرة لها نفع مباشر للمجتمع أو تفتح آفاقا للمعرفة، باستثناء شرط غير ملزم يجعل للأعمال المبتكرة في المادة (٢٩) نقطة ويربطها ببراءة اختراع يقرها المجلس العلمي، وما عدا هذه الإشارة لا نرى في اللائحة ما يخدم النشر العلمي المائز والمبتكر. وقد يتذرع من ينتصر للائحة بوجود(١٥) نقطة لخدمة الجامعة والمجتمع في تقويم عضو هيئة التدريس وأحقيته بالترقية في المادة (٢٧)، لكن اتجاهها خدمي وليس باتجاه النشر العلمي الذي يخدم المجتمع.ناهيك عن أن بعض بنود اللائحة قد يقيد تفاعل الباحث المميز بأفكاره مع المجتمع، فمثلا تعيق المادة(٣٥) تقديم الباحث مشاريع أفكاره الناضجة والمبتكرة كمحاضرات نافعة للمجتمع أو مقالات يقدمها في الصحافة أو المجلات المختلفة أو يخرج أفكاره في مؤلفات تخدم مجتمعه، حتى إذا رغب في نشرها علميا عاد إليها بالنظر والتحوير وبناها بناء علميا محكما مختلفا عن نشره السابق ونشرها في مجلة علمية محكمة ليفيد منها في الترقية بعد أن يأخذ الإذن القانوني من جهة النشر الأولى. بل إنه بناء على معطيات هذه المادة قد يكون ما قدمه في خدمته للمجتمع –بمحاضراته ونشره المقالة وتأليفه – قد يكون وبالا عليه ومعيقا لترقيته بدل أن يحسب له في نقاط البحث. إذ تنص المادة(٣٥) على التالي« يجب ألاّ يكون الإنتاج العلمي المقدم للترقية مستلاً من رسائل الماجستير أو الدكتوراه أو من مؤلفات سابقة للمتقدم. وفي حال تثبت المجلس العلمي من أن هناك ما هو مستل من ذلك ، فيحرم المتقدم للترقية من التقدم بطلب آخر للترقية مدة عام من تاريخ صدور قرار المجلس العلمي بذلك .

والذي يبدو لي أن هذه اللائحة معوقة للتفاعل المجتمعي وتحتاج لإعادة صياغة لتكون على النحو التالي :« يجب ألاّ يكون الإنتاج العلمي المقدم للترقية مستلاً من رسائل الماجستير أو الدكتوراه أو من بحوث علمية أفاد منها الباحث في ترقية علمية سابقة . وفي حال تثبت المجلس العلمي من أن هناك ما هو مستل من ذلك ، فيحرم المتقدم للترقية من التقدم بطلب آخر للترقية مدة عام من تاريخ صدور قرار المجلس العلمي بذلك« إذ يجب في رأيي أن تفرق اللائحة بين أن يتقدم الباحث ببحث أفاد منه أكاديميا، سواء كان رسالة ماجستير أو دكتوراه أو بحث حقق منه ترقية علمية فيستحق عليه العقاب. وبين بحث أو مؤلف أو محاضرة لم يفد منها

قبلا في ترقية سابقة أو في الحصول على درجة علمية بل قدمها وحاضر بها وألف خدمة لمجتمعه، ثم بدا له من بعد أن ينشر ويوثق ويحكم بحثها وينشرها في منفذ علمي، ومن حق اللائحة في هذا أن تضع ضوابط لحفظ حقوق النشر للمؤلف ولجهات النشر. وهذه المواد التي ناقشتها الورقة هي نموذج على مواد أخرى جديرة بالمراجعة والنظر في ظل تطور التقنيات البحثية ، وحاجة المجتمع إلى نشر علمي يغذي المشاريع التنموية للوطن والمجتمع في كافة التخصصات النظرية والتطبيقية.

تقترح الورقة في الختام أمورا:

- إنشاء هيئة عليا بحثية على مستوى الدولة لوضع الإستراتيجيات البحثية العامة ودراسة توجه كل جامعة وتوزيع مسارات التنمية على الجامعات .
- إنشاء هيئة استشارية للبحث العلمي هدفها تلقي الرؤية أعلاه وتفعيلها مع الكليات المختلفة والأقسام العلمية ورسم إستراتيجية الجامعة البحثية .
- ضرورة تولي كل قسم علمي بناء موضوعات بحثية لطلابه وفتح مشاريع تنموية للأساتذة والطلاب تنطلق من رؤية الدولة والجامعة والكلية والأقسام العلمية.
- ضرورة الالتفات إلى الرسائل العلمية في مستودعات الجامعات والإفادة من القيم منها ونشره.
- ضرورة إعادة النظر في لوائح النشر العلمي ووضع مشجعات ونقاط لأبحاث الترقية المبتكرة والمتفاعلة مع حاجات المجتمع المعرفية.
- إعادة النظر في بعض اللوائح المعوقة لتفاعل الباحث التنويري مع مجتمعه.

والحمد لله وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

(setontooF)

المصدر: اليونسكو تقرير العلوم والتكنولوجيا ٢٠٠٨.

احصائيات الجانب الفلسطيني تم الحصول عليها من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

http//:www.alzaytouna.net/permalink.5421/html *.

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية